الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة –1– الحاج لخضر

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ والآثار

المجلس الوطني للثورة الجزائرية – دراسة في القرارات والنتائج–

(1956/ 1962م)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية

إعداد الطالبة:
مزوزي ميادة

إشراف الأستاذ الدكتور:
قريري سليمان

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	المؤسسة الأصلية
01	مسعود شباحي	أستاذ	رئيسا	جامعة باتنة 1
02	سليمان قريري	أستاذ	مشرفا ومقررا	جامعة باتنة 1
03	مختار هواري	أستاذ	عضوا مناقشا	جامعة باتنة 1
04	شايب قدادرة	أستاذ	عضوا مناقشا	جامعة قالمة
05	موسى لوصيف	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا	جامعة قسنطينة 2

السنة الجامعية: 2023–2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قبل كل شيء أشكر الله عز وجل الذي منحني القوة والصبر ووفقني في إنجاز هذا العمل (الحمد لله الذي بنعمته تتم كل الصالحات)

أشكر الأستاذ البروفيسور "سليمان قريري" على كل التوجيهات، النصائح والإرشادات التي قدمها طيلة فترة إنجاز هذا العمل وكذا صبره وإخلاصه إلى غاية إتمام هذه الرسالة، كل التقدير والاحترام

كما أخص بجزيل الشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم هذا العمل وواجب الاعتراف بالفضل أن أشكر جميع أساتذة قسم التاريخ والأثار بجامعة باتنة1 الذين كان لهم الفضل في تعليمي وبلوغي هذه المرتبة،

في الأخير شكرا لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل

إهـــــــــــداء

قال تعالى: بسم الله الرحمن الرحيم" وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما او كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما"

الأية:23 من سورة الإسراء صدق الله العظيم

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

- ✓ والدي الكريمين حفظهما الله، الذين كان لهما الفضل الكبير في الوصول إلى هذا المقام، والدي قدوتي وأمي قريرة عيني شفاها الله.
- ✓ إلى قوافل شهدائنا الابرار الذين ضحوا بالغالي والنفيس في سبيل هذا الوطن الحبيب
- ✓ إلى أسرة البحث العلمي لجامعة باتنة 1من أساتذة، باحثين وطلبة ..... على رأسهم الأستاذ المشرف الدكتور " قريري سليمان" ، والأستاذين الفاضلين هواري مختار وحرمه الأستاذة ليلى تيتة اللذين لم يبخلا عليا بالنصح والإرشاد طيلة مشوار ي الجامعي
- ✓ إلى جميع إخوتي عماد، سلمان وسيف الدين وأبناء إخوتي كل باسمه
- ✓ إلى أختي العزيزتين حبيبة ودنيا وأبنائهن.
- ✓ إلى زوجي الذي تحمل معي مشقة هذا البحث وإلى ولديا إبراهيم ومحمد عبد الإله اللذين عانوا من انشغالاتي عنهم
- ✓ إلى جميع أهلي، أقاربي، أصدقائي، زملائي وكل من يعرفني لهم مني أسمى عبارات الشكر، التقدير والامتنان

قائمة المختصرات

بالعربية:

الرمز المختصر	الشرح
إ.د.ب.ج	الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري
ح.إ.ح.د	حركة الانتصار الحريات الديمقراطية
ج.ت.و	جبهة التحرير الوطني
م.و.ث.ج	المجلس الوطني للثورة الجزائرية
ل.ت.ت	لجنة التنسيق والتنفيذ
ح.م.ج.ج	الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

بالفرنسية:

Symbole	Abréviation
ALN	Armée de libération nationale
CCE	Comité de coordination et d'exécution
CNRA	Conseil national de la révolution Algérienne
EMG	Etat major général
FLN	Front de Libération Nationle
GPRA	Gouvernement provisoire de la république Algérienne
MNA	Mouvement nationale algérien
MTLD	Mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques
OAS	Organisation armée secre
OS	Organisation secréte
UDMA	Union démocratique du manifeste Algérien

مقـــدمـــة

يعد البحث في تاريخ الثورة التحريرية من الأمور الشائكة التي تفرض على الباحث فيها التسلح بالحذر الشديد والدقة خشية الوقوع في فخ الكتابات المغرضة أو الانسياق وراء جهات متطرفة مع النظام الاستعماري. لهذا فدراسة تاريخ الثورة وبالضبط أزمات القيادة التي صاحبت مسار الثورة عبر مؤسساتها السياسية والعسكرية يعتبر من المواضيع الصعبة فعلا والتي لايزال الغموض يكتنفها في العديد من حيثياتها بسبب الانتماءات الايديولوجية التي ظهرت آنذاك من جهة، والطموحات الشخصية المسيطرة عليها من جهة ثانية دون أن ننسى ضغوطات الآلة الاستعمارية التي عملت ما في وسعها لعرقلة أي أسلوب نضال تبناه الشعب الجزائري.

إلا أن هذه العراقيل لا يمكن أن تحد من عزيمة الباحثين للخوض في غمار هذه التجارب التي تعد إرثا جماعيا نعتز به وأن نحظى بروح المغامرة والتحدي لفهم هذا الأحداث بغية الوصول إلى الحقائق التاريخية أو الاقتراب منها. ومن بين هذه المواضيع موضوع دراستنا: المجلس الوطني للثورة الجزائرية – دراسة في القرارات والنتائج- 1962/1956م يبدو من الوهلة الأولى أنه يختص بتتبع مسار هذه المؤسسة عبر اجتماعاتها وقراراتها ...إلا أننا حاولنا في الحقيقة فهم العديد من المسائل التي واجهت الثورة وكشف طبيعة العلاقات بين بعض الهيئات القيادية التي ظهرت آنذاك ورافقت المؤسسة محل الدراسة في أدائها.

فالمجلس الوطني للثورة الجزائرية يعتبر المؤسسة البرلمانية السياسية العليا لقيادة الثورة، و تمثل المجلس الاستشاري من حيث الأداء ، والتمثيلي (برلمانا) من حيث تشكله، فتمكنت الثورة بفضله قطع أشواط هامة من الكفاح خاصة بعدما فوض هذا المجلس لجنة التنسيق والتنفيذ، تشكيل الحكومة المؤقتة الذي واكب تشكيلها هيكلة الجيش ماديا وبشريا، وذلك من خلال إنشاء هيئة الأركان العامة للجيش، فلأهمية هذا المجلس ودوره في مسار الثورة، وجدنا أنفسنا بحاجة إلى البحث في تاريخ الثورة وخاصة

المرحلة التي تأسست فيها هذه الهيئة العليا للثورة الجزائرية وما ربطها من علاقات بمؤسسات أخرى ،علّنا نفتح بابا جديدا من أبواب البحث العلمي.

دواعي اختيار الموضوع:

يعود سبب اختياري لِلموضوع بالذات حبي و قناعتي لدراسة تاريخ الثورة من 1954-1962 وتضحيات قادتها والأكثر من ذلك جهلي للكثير من الحقائق والصراعات التي كانت بين المؤسسات الثورية ، واختياري لموضوع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالذات يكمن في رغبتي لمعرفة الهيئات القيادية للثورة التي استطاعت أن تُسيّر الثورة في مراحلها الصعبة وأن تحقق الاستقلال، وأن تحسم القضية الجزائرية لصالحها، وطبيعة العلاقات فيما بينها ... وليس في هذا الطرح انتقاص من الأهمية التاريخية لمرحلة الانطلاقة (1956-54) إنما لكون المرحلة التي تلت الصومام من 56-1962، ارتبطت بشكل ما بامتلاك الثورة التحريرية لأهم المؤسسات القيادية كالحكومة المؤقتة، وهيئة الأركان، واللتان كانتا من أبرز قرارات المجلس الوطني للثورة عبر دوراته التي كان يعقدها.

إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في:

- إلى أي مدى ساهم المجلس الوطني للثورة الجزائرية في خدمة الثورة، وإنجاحها كمؤسسة قيادية؟

- هل تمكن من تثبيت القيادة الجماعية وتوحيد الثورة الجزائرية؟ أم أنه أصبح مقرا لحل الخلافات الشخصية وتجاوز الصراعات القيادية؟

ولتوضيح الإشكالية أكثر، أدرجت التساؤلات الفرعية التالية:

- إلى أي مدى أسهم النضال السياسي الجزائري في تفجير الثورة ونجاحها في مرحلتها الأولى؟

- كيف ساهم مؤتمر الصومام في تنظيم وهيكلة الثورة من جديد؟

- ما طبيعة هذه المؤسسة القيادية للثورة والتي تطمح لتحقيق الاستقلال؟

- كيف كان مسار اجتماعاتها؟

- ما طبيعة علاقاته بالمؤسسات التي تدعم بها لمواصلة مسيرة الثورة التحريرية؟ وكيف كان يوجهها؟

- هل خدمت قرارات المجلس الوطني عبر دوراته الثورة الجزائرية بالسلب أو الإيجاب؟

حدود الدراسة:

تنحصر فترة الدراسة الأساسية التي تناولتها بين 1956 – 1962، بحيث بدأتها بمؤتمر الصومام وما انبثق عنه من قرارات تنظيمية وهياكل قيادية؛ أقصد هنا المجلس الوطني للثورة الجزائرية ومسار اجتماعاته لغاية الاستقلال.

أما الإطار الجغرافي فالمؤسسة –محل الدراسة – ظهرت أول مرة مع مؤتمر الصومام أي بالجزائر، أما دوره فقد تجلى من خلال لقاءاته الدورية بالقاهرة ثم طرابلس؛ وبالتالي فالمجال الجغرافي للدراسة تضمن ثلاث أقاليم (الجزائر، القاهرة، طرابلس)

المنهج المتبع:

لمعالجة هذا الموضوع والإجابة عن التساؤلات المطروحة أعلاه فرض علينا اعتماد المنهج التاريخي لطبيعة الدراسة ونظرا لطول فترة الدراسة وتشعب الأحداث اعتمدت عدة أدوات منها الوصف أثناء سرد الأحداث وتتبعها وفق ترتيبها الكرونولوجي، كما اعتمدت التحليل والنقد في تتبع خلفيات مختلف الصراعات التي صاحبت مسار المؤسسة ومناقشتها، بالإضافة لأداة المقارنة وذلك عندما حاولنا فهم طبيعة العلاقات بين المؤسسات التي تدعّم بها المجلس الوطني للثورة وأيضا أثناء مقارنتنا لمواقف الهيئتين

المتصارعتين في الموضوع وآراء المؤرخين وأفكارهم في المصادر والمراجع وما التمسناه من تضارب في المادة العلمية .

مصادر البحث ومراجعه:

اعتمدنا في بحثنا على جملة من المصادر والمراجع التاريخية المتنوعة بدءا بما تسنى لنا من:

الوثائق الأرشيفية:

مثل هذا الموضوع يتطلب الاعتماد بنسبة كبيرة على الوثائق الأرشيفية إلا أنه لم يتيسر لي الحصول عليها لعراقيل وصعوبات سأذكرها لاحقا إلا وثيقة واحدة غير منشورة أفادتني بها الاستاذة الفاضلة ليلى تيتة وليست بقيمة المحاضر التي كنت أرجو إيجادها فقط أنها تعكس بعض أعمال الحكومة المؤقتة في دورة طرابلس الأخيرة وتتبعت من خلالها أجواء هذه الدورة ومختلف التحديات التي مرت بها مؤسسات الثورة آنذاك من صراعها مع هيئة الاركان ، الاعمال الارهابية لمنظمة الجيش السري ، التكتلات التي ظهرت عندما جاء التحضير لإنشاء المكتب السياسي ... فوظفتها كملحق ، وأخرى عبارة عن محضر لدورة القاهرة 1957 غير ذلك فلم أستطيع.

أما عن ما وجدته منشورا وله صلة بموضوعي ، محضر مؤتمر طرابلس 1962 في مذكرات عمار ملاح ، بالإضافة إلى البيانات المنبثقة عن لقاءات طرابلس والتي جمعها الأستاذ الباحث عبد الحميد زوزو في كتابه المرجعيات الأساسية لبناء الدولة الجزائرية والتي حملت في طياتها أهم النتائج والقرارات ، ناهيك عن بعض البرقيات والرسائل التي كان يوجهها مكتب المجلس الوطني للثورة لأعضائه في الداخل في مذكرات الرئيس علي كافي ...دون أن ننسى مواثيق جبهة التحرير الوطني وما تضمنته من بنود وقوانين تنظيمية تسير مختلف مؤسسات الثورة ، وأخيرا تشكيلات الحكومة المؤقتة في مؤلف بن يوسف بن خدة

وقوائم الحضور لأعضاء المجلس الوطني للثورة فبعضها عند زهير إحدادن والأخيرة منها فقد وجدتها في مؤلف علي هارون خيبة الانطلاق..

المذكرات الشخصية:

إذ تعد من المصادر الأساسية لكتابة تاريخ الثورة خاصة أنها أفادتني في تتبع الصراعات الموجودة على مستوى القيادة منها: مذكرات الرئيس علي كافي بعنوان مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، بلحسين مبروك: مراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر-القاهرة) 1954-1956، سعد دحلب: المهمة منجزة من أجل الاستقلال، بن يوسف بن خدة نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان وعلي هارون :خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962، فرحات عباس في كتابه تشريح حرب...وغيرها

الأطروحات والدراسات الجامعية:

وجدت العديد من الدراسات العلمية التي لها صلة بالموضوع، متنوعة بين أطروحات دكتوراه ورسائل ماجستير، أذكر منها: أطروحة دكتوراه للباحث عبد النور خيثر بعنوان تطور الهيئات القيادية فقد ساعدتني وأضاءت لي الكثير من حيثيات الموضوع وأطروحة الباحث سالمي مختار الموسومة بإشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية ، وأطروحة أحمد مسعود سيد علي (قضايا ومسائل في المجلس الوطني للثورة 1959-1962) فقد أفادتني في الاطلاع على بعض الوثائق الأرشيفية ذات الصلة بموضوعي...أما عن رسائل الماجستير فقد أفادتني رسالة الباحثة رجاء مسعودي الثورة الجزائرية من القاهرة إلى الحكومة المؤقتة ، علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير للباحثة سهام ميلودي بالإضافة لاجتماع العقداء العشر من 10 أوت إلى 16ديسمبر 1959 للباحث محمد شبوب...

الكتب: كما اعتمدت على مجموعة مهمة من الكتب أبرزها كتاب:

أزغيدي محمد لحسن ، مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير (1956 – 1962 م)

الشيخ سليمان ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن النفس، لونيسي ابراهيم، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين.

بجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون (1960 – 1961)

صالح بلحاج : تاريخ الثورة الجزائرية

عبد الحميد زوزو : المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)

عقيلة ضيف الله : التنظيم السياسي والإداري للثورة الجزائرية 1954 - 1962

لونيسي ابراهيم، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين

هشماوي مصطفى ، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر – دراسة–

الكتب الأجنبية:

- Mohammed Teguia, L’algerie en geurre1954-1962
- Mohammeed Harbi, Les archives de la revolution algerienne

- Philipe Herreman, Le Conseil national de la révolution algérienne examinerait prochainement les perspectives de négociations

Harbi et Gilbert Mennier، LE FLN Documents et Histoire 1954-1962.
BenYoucef Ben Khedda, L’Algérie à L'indépendance. La crise de 1962
Saad Dahlab .Pour l’independance de l’algerie
Benjaminne Stora. Histoir de l’algerie de puit l’independance1888-1962.

خطة الدراسة:

تضمنت مقدمة وفصل تمهيدي وخمس فصول إضافة إلى خاتمة وملاحق متصلة بالموضوع، ففي **التمهيد** تناولت الارهاصات الأولى للنضال السياسي الجزائري وبالضبط نشاط الحركة الوطنية بعد 1945، ومن ثم حاولت تقديم نظرة مقتضبة حول التحضيرات الجدية لمباشرة العمل المسلح.

الفصل الأول: كان حول الأوضاع العامة للثورة التحريرية في مرحلتها الأولى من مختلف التنظيمات لاندلاع الثورة ووقعها على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والحضارية ولربط هذه المرحلة بما تلاها تطرقت لهجومات الشمال القسنطيني وهذا لجعل الدراسة متسلسلة وفقا لأحداثها التاريخية المعلمية.

الفصل الثاني: جاء بعنوان مؤتمر الصومام وتأسيس أول مجلس وطني للثورة 1956، وتضمن مبحثين وهما: انعقاد مؤتمر الصومام، ظروفه، القائمون على تنظيمه ومختلف الملابسات التي تولدت عن قراراته والتي كادت أن تعصف بالثورة لولا ميلاد المؤسسة –محل الدراسة– ومؤتمرها الثاني بالقاهرة والمبحث الثاني خصصته لكيفية تشكيل أول مجلس وطني للثورة، طبيعته ، مهامه واختصاصاته ، قانونه الداخلي..

الفصل الثالث: المعنون باجتماعات المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1957-1962 هذا الذي تضمن هو الآخر مبحثين ، فقط ربطت هذا الفصل بمؤسسة الحكومة المؤقتة تجنبا للوصف الكرونولوجي فجاء المبحث الأول بعنوان اجتماعات المجلس قبل المفاوضات والثاني تضمن الاجتماعات التي جاءت بابان المفاوضات وكانت تتعلق بدورات طرابلس.

الفصل الرابع: بعنوان علاقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالمؤسسات الأخرى والذي احتوى ثلاث مباحث وهي علاقة المجلس الوطني بلجنة التنسيق والتنفيذ ثم علاقته بالحكومة المؤقتة وأخيرا علاقته بهيئة الأركان العامة.

الفصل الخامس: تقييم قرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية فتضمن هو الآخر ثلاث مباحث الأول منها كان لعرض نتائج المجلس قبل مرحلة المفاوضات والمبحث الثاني لنتائجه بعد المفاوضات ليأتي المبحث الثالث كقراءة تحليلية لمقرراته ومختلف انعكاساتها على مسار الثورة. وأنهيت هذه الدراسة **بخاتمة** تضمنت النتائج التي توصلنا إليها عن التساؤلات التي استوقفتني خلال مرحلة البحث.

صعوبات الدراسة:

خلال إنجازي لهذه الدراسة اعترضتني صعوبات ككل باحث في مثل هذه المواضيع التاريخية منها:

– طبيعة الموضوع يتطلب وثائق أرشيفية جديدة تزيد من قيمة البحث وأصالته ، فقد زرت المركز الوطني للأرشيف بالعاصمة سنتي 2016 و2017 ولم أحظ بالاستقبال فمحاضر اجتماعات المجلس أو تلك المراسلات التي كانت بينه وبين المؤسسات الأخرى والتي ستفيدني كثيرا في اكتشاف العلاقات وطبيعة الصراعات التي كانت بينها، ولم أستطع التنقل إلى أرشيف ما وراء البحار لظروف شخصية ومهنية وحتى لم ألق مساعدة من طرف بعض الأكاديميين السباقين في هذا الموضوع ، بالإضافة إلى الظروف الوبائية التي كانت تعرفها البلاد خلال فترة انتشار فيروس كورونا زادت من حدة عدم الحصول على الوثائق أو إجراء مقابلات شفوية مع بعض صُناعها.

مدخل

واقـــــــــــــع الحـــــــركـــــة الوطـــــنية (1954/1945م)

- نشاط الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية (1945م)
- خريطة الحركة الوطنية ونشاطها بعد 1945
- لمحة عن التحضيرات الأخيرة لاندلاع الثورة التحريرية

إن دراسة مسار وطبيعة مؤسسة من مؤسسات الثورة التحريرية –المجلس الوطني للثورة الجزائرية – يفرض على الباحث التعرض لإرهاصات النضال السياسي بالجزائر خاصة بعد 1945م وهذا لما له من تأثير مباشر على تشكيل مؤسسات الثورة بمختلف أنواعها لا سيما حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي يمكن اعتبارها رحم ذلك، وبالتالي ما كان ذلك ليثمر لولا تسلسل هذه الإرهاصات السياسية والعسكرية المجتمعة آنذاك.

فماهي اتجاهات الحركة الوطنية الناشطة آنذاك؟ ما طبيعة برامجها؟ هل وفقت في الوصول إلى حلول جذرية للمشكلة الجزائرية أم انها استجابت في الأخير للعمل المسلح تحت لواء جبهة التحرير الوطني؟ وأخيرا هل تم اعتماد برنامج حركة انتصار الحريات الديمقراطية في هيكلة وتنظيم جيش وجبهة التحرير الوطنيين؟

1- نشاط الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية (1945م)

لقد كانت لأحداث الثامن ماي 1945م انعكاسات مهمة على تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية وتاريخ علاقات الوطنيين مع الإدارة والحكومة الفرنسية وكذا الأحزاب الأوروبية والشيوعيون منهم خاصة، فقد التزمت الحركة الوطنية الجزائرية بمبادئها ومناهجها بعد هذه الأحداث مما فسح المجال للعديد من التأويلات والمواقف فكان كل اتجاه وكل حزب يضاعف من التعليقات كي يبرر فعله [1].

قبل الخوض في عملية تقصي وتحليل مواقف اتجاهات الحركة الوطنية بعد احداث 08 ماي 1945م ارتأيت ان امهدها بنشاط حركة أحباب البيان والحرية باعتبارها محطة مهمة في تاريخها وذات صلة كبيرة بمسارها وما عرفه من تحديات، ففي 14 مارس 1944م تم الإعلان عن خلق كتلة وطنية أطلق عليها اسم أصدقاء البيان والحرية والتي تعد حركة سياسية تضم حزب الشعب وجمعية العلماء المسلمين والحزب الشيوعي الجزائري بالإضافة إلى حزب فرحات عباس الذي أصبح يتزعمها فبدأ في تنفيذ خطته الرامية في توحيد صفوف الأحزاب الجزائرية بإصداره في جريدة المساواة لموقفهم المشترك يوم 13 سبتمبر 1944 والمتمثل في تكوين اتحاد فيديرالي مع الجمهورية الفرنسية ضد الامبريالية وضد الاستعمار هذا من جهة ومن جهة أخرى حاول أن يكون المنسق الوطني بين الأحزاب في ظل غياب مصالي الحاج بقائمة موحدة في الانتخابات يواجه بها السلطات الفرنسية [2].

افتتح فرحات عباس نشاطه بإجراء اتصالات سرية مع مصالي الحاج والابراهيمي باستثناء الشيوعيين حول الحالة السياسية للجزائر في الداخل والخارج رغم بعض الاختلافات والتحفظات التي أظهرها مصالي الحاج على برنامج فرحات عباس إذ تعد نقطة الخلاف بينهما أن عباس له ثقة في فرنسا عكس مصالي الحاج الذي كان

[1] محفوظ قداش. تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، تر: أمحمد ابن البار، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص 953.

[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي من البداية على غاية الاستقلال، ص ص 239-240

غير ذلك وكان أيضا لأصدقاء البيان منذ يناير 1945م نشاطات إذ عقدت أول مؤتمر لها طالبت فيه بإلغاء نظام البلديات المختلطة والحكم العسكري في الجنوب وجعل اللغة العربية رسمية... واجتماع أخر خلال مارس 1945م

طالب فيه الحاضرون إطلاق سراح مصالي الحاج وصوتوا على لائحة في صالح برلمان وحكومة جزائرية. كل هذا التقارب بين اتجاهات الحركة الوطنية في ظل هذا الحزب يدل على الوعي الذي بلغته وبدل تفهم الفرنسيين للظروف الجديدة راحوا يتحرشون بالحركة ورجالها [1]. ناهيك عن نشاط القادة السياسيين على مستوى الحركة اتجاه فرنسا في هذه الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية مستغلين ظرف المشاركة الجزائرية فيها عن طريق التجنيد الإجباري فراحوا يطالبون السلطة الفرنسية وحلفائها الاعتراف بدور الجزائريين في "ح ع 2"بواسطة برقيات[2].تذكرها بحجم التضحيات التي قدموها إضافة إلى المطلب الذي نادت به جميع المستعمرات في نضالها التحرري ألا وهو تطبيق مبدأ ويلسون الذي يقر حق الشعوب في تقرير مصيرها دون تمييز عرقي وديني[3]

إلا أنه سرعان ما انفلتت الأمور من يد فرحات عباس عندما قام المناضلون بالمشاركة في الاحتفالات الخاصة بالانتصار على النازية وتحرير فرنسا* رافعين لافتات تحيا الجزائر، أطلقوا سراح مصالي، تحيا الجزائر مستقلة. في هذا اليوم قام الأوروبيون بتحويل هذه المظاهرات إلى مجازر وتم حل جميع الأحزاب المناهضة لفرنسا كحزب الشعب وأصدقاء البيان والحرية إلقاء القبض على فرحات عباس وحوالي 4560 مناضل... [4].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية، ج 3، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، سنة، ص ص 229–230

[2] Glaude colot et Jean Robert Henri, Le Mouvment National Allgerien Texetes 1912-1954, *2eme Edition O .P.U et lannon- Paris* , 1981 , P 162.

[3] Poul Emille Parassien , La Crise Algerien , *Ed Cerf- Paris* ,1982.PP 194 - 195.

* يمكن القول أنه من أسباب خروج الشعب الجزائري في مظاهرات 8ماي 1945 نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، تزايد المطالب الوطنية امام فشل الإصلاحات ، تأثيرات قرارات المنظمات الدولية المستمدة من الميثاق الأطلسي ، اقتناع الجزائريين بأن نهاية الحرب ع 2هي انتصار لكل الشعوب خاصة المحتلة منها وفرصة لسماع مطالبهم...أنظر: – Cartier Raymond.La DeuxiemeGuerre.tom *2.ED .L'arousse* France.1965.P302.

[4] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 240.

هنا سأورد تحليل أحمد مهساس حول نشاط هذه الحركة وتقييمه لها قائلا: " لقيت فكرة انشاء أصدقاء البيان والحرية تجاوبا شعبيا واسعا وتعبئة جماهيرية ضغطت على الحكومة الفرنسية وجعلتها أمام خيارين إما انهاء الهيمنة الاستعمارية بالطرق السلمية والاعتراف بالحركة الوطنية كمحاور، وإما الإصرار على المضي قدما في استعمال القوة والقمع". ويضيف أيضا: "أن فرنسا قد وفقت في اختيارها للأسلوب الثاني لرهانها الكبير أو تأكدها من ضعف تركيبة وبنية تجمع أصدقاء البيان والحرية وطنيون، اصلاحيون وثوريون" [1] .

فحزب الشعب كانت قناعته بأنه لا فائدة من تقديم تنازلات حول مشروع الاستقلال الوطني مؤكدا على استحالة تحرير الجزائر دون اللجوء إلى أسلوب الثورة المسلحة... في الأخير نجح النظام الاستعماري في زرع الشقاق في صفوف الحركة الوطنية والتي كان ينبغي عليها صيانة مبدأ الوحدة وتطويره [2].

بالتالي انتهى المسعى الوحدوي الذي عرفته الحركة الوطنية في هذه الفترة أي تحت لواء حركة أحباب البيان والحرية وأثبتت مرة أخرى التشعب الذي كانت تعرفه مختلف اتجاهاتها والتنافس الشديد بينها ، وربما من هنا يمكن لنا القول أن معركة الأشخاص وسباقاتهم السلطوية كانت منذ بدايات نضال الشعب الجزائري ورافقته إلى غاية مرحلة الاستقلال وحتى إذا ما عدنا إلى المقاومات الشعبية في بداية الاحتلال ففشلها يعود إلى عدم وحدتها وتعدد الزعامات التي ظهرت بها آنذاك...

[1] أحمد مهساس، الحركة الثورية الوطنية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود وزارة المجاهدين، 2002، ص 255.

[2] المصدر نفسه، ص 256.

2-خريطة الحركة الوطنية ونشاطها بعد 1945

2-1-الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري UDMA

بعد إطلاق سراح المعتقلين السياسيين في 16 مارس 1946م وبعد عدة أسابيع فقط أعلن فرحات عباس* عن ميلاد حزب سياسي جديد هو الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والذي كان ينوي من خلاله جمع المناضلين في إطار مهيكل لتحقيق برنامج محدد وذلك بتفادي أي تدخل من حزب الشعب إذ التف حوله المنتخبون والأعيان السياسيون منهم المحامون بومنجل وساطور قدور والأطباء أمثال سعدان وبن هليل وفرانسيس والأساتذة مثل حميد بن سالم وبن قادة وغيرهم... [1]. وفي الفاتح من ماي 1946م ألقى عباس خطابا أعلن فيه عن سياسته الجديدة الحاملة للشعارات الثلاثة: لا للاندماج، لا للأسياد الجدد، لا للانفصال. بعد اظهاره باعتداله والتزامه بعدم الانفصال عن فرنسا سمحت له السلطات الفرنسية بالمشاركة في الانتخابات التي جرت في 02 جوان 1946م لتأسيس البرلمان الفرنسي الجديد حيث سمحوا للجزائريين المسلمين أن ينتخبوا 15 نائبا لتمثيلهم فيه و6 نواب في مجلس الشيوخ الفرنسي ونال فرحات عباس نسبة 72 % من أصوات المسلمين أي 11 مقعدا من جملة 13 مقعد وحظي بالاعتراف الكبير عكس حزب الشعب الذي بقي محظورا ولم يشارك في الانتخابات [2].

[1] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص ص 964-965.

*فرحات عباس(1899-1985) ولد بجيجل من أسرة موالية لفرنسا تحصل على شهادة دوكتوراه بقسنطينة التحق بالخدمة العسكرية ، واصل دراسته تخصص صيدلية بالعاصمة ، دخل معترك الحياة السياسية ضمن فيدرالية النواب المسلمين 1927 يعدمن اكبر دعاة الادماج ، أسس في مارس 1944جمعية أحباب البيان والحرية ألقت عليه السلطات الفرنسية القبض في ماي 1945بتهمة تنظيم مظاهرات 8ماي 1945ليؤسس بعدها حزب جديد الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، لم ينضم للثورة غلا بصورة اضطرارية ،كان اول رئيس للحكومة المؤقتة وله العديد من الكتب التاريخية والمقالات حول التاريخ السياسي والعسكري للجزائر إبان الاحتلال الفرنسي: أنظر امل شلبي ، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية 1954-1956م ، مذكرة ماجيستر، جامعة باتنة 1، 2005-2006، ص288.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 241.

في 9 أوت 1946م قدم فرحات عباس باسم حزبه المشروع الجديد للإصلاحات السياسية والتي تضمنت ما يلي:

- إنشاء جمهورية جزائرية مستقلة استقلالا ذاتيا لها حكومتها وعلمها الخاص تعترف بهما الجمهورية الفرنسية.
- تدخل هذه الجمهورية عضوا في الاتحاد الفرنسي كدولة مشاركة وتكون العلاقات الخارجية والدفاع الوطني للدولتين معا.
- اعتبار اللغتان العربية والفرنسية رسميتان والتعليم إجباري
- التمتع بالجنسية الفرنسية أو الجزائرية في الجزائر او فرنسا... [1]

إن الملاحظ على السياسة الجديدة التي دعا إليها فرحات عباس قد أكدت على نضج ووعي التيار الإدماجي بحقيقة الاستعمار الفرنسي فكانت مطالبه جريئة أربكت السلطات الفرنسية ما جعل النواب الفرنسيين أثناء مناقشتهم لهذا المشروع والتصويت عليه يوم 27 أوت 1947م ب 319 صوتا ضد 89 وامتناع 184 عن التصويت هنا شعر فرحات عباس وزملاؤه بخيبة أمل كبيرة باعتبار القانون الجديد لم يتضمن أية نقطة من البرنامج الذي اقترحه. في الأخير إن هذا التصويت على الإصلاحات السياسية التي تضمنها قانون 20 سبتمبر 1947م أعلن باب العمل الشرعي مفتوحا ولم يبق سوى باب العمل عن طريق العنف [2] وهذا ما يتنافى وتوجه فرحات عباس وتطلعاته.

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية، ص ص 118-119.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 241-242.

2-2-جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

تعتبر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين حركة سياسية ذات قاعدة شعبية لا مثيل لها في تاريخ الجزائر فهي تحمل رسالة ثقافية وعلمية اجتماعية تهدف إلى حماية التراث الوطني من الذوبان في الحضارة الأوروبية وبعث الروح الوطنية في النفوس عن طريق تعليم الشباب وخلق الوعي الاجتماعي ومحاربة رجال الدين المزيفين الذين حاولت فرنسا تسخيرهم لتثبيط عزائم الجزائريين ... كل هذا في إطار الصحوة الإسلامية وحركات التحرر العربية، انطلقت كمنظمة تعليمية تهدف إلى إحياء الدين الإسلامي وتطهيره من الشوائب والعمل على إحياء الثقافة العربية الإسلامية بغية توحيد أبناء الجزائر تحت العروبة والإسلام [1].

ويضيف المؤرخ ذاته أنه من أسباب إنشاء الجمعية في مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين هو الوقوف في وجه بعض الجزائريين المثقفين ثقافة فرنسية باعتبار مجموعة كبيرة منهم تنكرت لقيم الأمة الجزائرية المستمدة من الإسلام [2].

نفهم من هذا التعليق أن ما خشيه قادة هذه المنظمة قد ظهر ونجح الاستعمار في زعزعة بعض المقومات الشخصية التي تسعى الجمعية للحفاظ عليها وتنوير شباب الجزائر للتمسك بها، إلا أنه في المقابل لا يمكن نفي أن للجمعية دور سياسي وهذا من خلال ما مر بها في الاحتفالات الفرنسية بالمرور بـ 100 سنة على احتلال

[1] عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص 244.

[2] المرجع نفسه ص 246.

الجزائر، ففي سنة 1936 م* تبنت الوطنية السياسية ولم تتوقف عند هذا الحد فقد دعيت إلى التكتل السياسي المسمى بأصدقاء البيان والحرية [1].

وفي الأربعينيات كان للعلماء مشاركة في برنامج أحباب البيان والحرية الهادف للتعريف والدفاع وكان ثاني تكتل سياسي جمع تيارات الحركة الوطنية وأربك السلطات الاستعمارية فقد أثارت إدارتها التابعة للجنة الفرنسية للتحرير الوطني: أن عباس مرتبط بمصالي ويطالب باستقلال الجزائر ويقرن عمله بعمل العلماء وهناك شائعات تعزو لفرحات عباس والابراهيمي النية في الانحناء أمام مصالي [2].

ومن هذا التصريح نفهم مدى ضغط النضال السياسي الجزائري بمختلف مشاربه على الإدارة الاستعمارية ما جعلها تضع قراءات مختلفة لزعماء الحركة وتفسر ذلك التقارب الذي لا طالما سعت لمحاربته بشتى الطرق والوسائل.

إن نشاط العلماء في هذه الفترة يظهر من خلال اعتمادها على الإسلام كوسيلة للتعبئة فمثلا كانت لهم أوامر تمنع المسلمين من دخول المقاهي الأوروبية ومعاقبة كل من يخالف التعاليم الإسلامية ، المنافسة على بناء المدارس في كل من بسكرة وهران ومنطقة القبائل ...هنا زاد عدد أتباعها وتزاحم آلاف الأشخاص على المساجد والجمعيات وتجلى بوضوح الطابع الوطني للجمعية أثناء احتفالها بذكرى وفاة ابن باديس 16 أبريل 1944.جمعت الجمعية كل هذا في مذكرة أرسلتها للسلطات الفرنسية تضمنت مطالبها التالية من تطبيق لمبدأ فصل الدين

* سنة 1936م حدث تقارب بين الجمعية والحزب الشيوعي الجزائري وحزب الشعب في المؤتمر الإسلامي 1936م كون حال البلاد أرغم جميع الأحزاب الجزائرية توحيد خطة عملها رغم اختلاف ايديولوجياتها، فقد رد ابن باديس على الذين لاموه على العلاقة مع الشيوعيين قائلا: "كل عدو للاستعمار فهو صديق عبد الحميد وكل صديق للاستعمار فهو عدو عبد الحميد ابن باديس"، وتصريح اخر لمدى حاجة حزب الشعب للاتحاد بالجمعية على لسان زعيمه حين اصطدموا بوفاة ابن باديس قائلا: "إن وفاة الزعيم الروحي تعتبر أكبر كارثة لا على الإسلام وحده بل على كل المسلمين ولا سيما على الأوساط الشعبية التي تعتبر ابن باديس الخصم الرئيسي لفرنسا"، للمزيد أنظر: مختار بوسالم: إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية (1962-1954)- أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2019، ص 32

[1] مختار بوسالم، المرجع نفسه، ص 31

[2] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 885.

الإسلامي عن الإدارة الجزائرية ، حرية المجتمع المسلم من التصرف في جميع شؤونه باعتباره المؤهل لذلك بالإضافة إلى المطالبة بتأسيس نظام تعليمي حر لتعليم اللغة العربية...[1]

2-3-الحزب الشيوعي الجزائري

تأسس الحزب الشيوعي الجزائري على أنقاض الجامعة الجزائرية للحزب الجزائري الفرنسي التي كانت تضم الأوروبيين والمسلمين منذ سنة 1924م وانفصل عن الحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1936م .[2] قرر قادته تعريبه لجلب أبناء الجزائر إليه وأنيطت المسؤوليات الكبرى لكل من عمر بوخرط وعمار أوزقان ...إلا أن مشكلة الحزب الجزائري كان ينادي بقيام ثورة الفلاحين ضد الإمبريالية والإقطاع ولا يتطرق إلى الاستقلال وتحرير الجماهير كباقي الأحزاب الوطنية ولهذا بقي معزولا.[3] ولفك هذه العزلة حاول التقرب بالأحزاب الأخرى سنة 1936 م وفق خطة مفادها : "أن جبهة المؤتمر الإسلامي تتحالف مع الجبهة الشعبية في فرنسا " ومن هنا سنة 1937م أقر الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري قدور بلقاسم الأمين : " بأننا لم نعرف في الوقت الحاضر بان الإتحاد بين الشعب الجزائري والشعب الفرنسي يعتبر ضروريا وسيبقى للأبد ..."والمتمعن في هذا التصريح يجد أن الحزب بقي متصلا ومنسقا مع الحزب الشيوعي الفرنسي وسيبقى في صراع ضد مصالي الحاج حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية باعتبارهم "منظمة انفصالية تعمل ضد فرنسا " وقد وصفت صحيفتهم جماعة مصالي الحاج "بأنهم من المشاغبين وينتمون إلى الفاشية الدولية ويقومون باستفزازات عندما يطالبون باستقلال الجزائر ".[4]

[1] محفوظ قداش ، المرجع نفسه، ص ص 887- 888.

[2] مختار بوسالم ، المرجع السابق ، ص 28

[3] عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 281.

[4] المرجع نفسه، ص 282.

يمكن القول أن هذا الحزب أبدى تصلبا اتجاه القضية الجزائرية وذلك من خلال مواقفه وتصريحاته التي لم تتغير منذ انفصاله عن الحزب الشيوعي الفرنسي بالرغم من تركيبته الجزائرية لهذا لم يستطع الضغط أو منافسة الأقطاب الوطنية الأخرى بواسطة حملاته التشويهية لها وتنافي مبادئه ومطالبه مع أبناء الجزائر وغايتهم في الاستقلال. من هذا التمهيد أو التعريف بهذا الحزب سأحاول الآن تتبع مواقفه ونشاطه السياسي قبل الثورة التحريرية أو أثناءها، إلا أنه هنا سأولي أهمية للفترة الزمنية التي نحن بصدد تتبعها أي بعد 1945م وذلك من خلال قراءات بعض القادة الميدانيين كأحمد مهساس في كتابه "الحركة الوطنية الثورية الجزائرية" أو بعض الأكاديميين أمثال محفوظ قداش وعمار بوحوش ...هؤلاء الذين أولوا اهتماما كبيرا لمسار الحركة الوطنية الجزائرية.

بداية من موقف الحزب الشيوعي الجزائري اتجاه حركة أحباب البيان والحرية فقط لابد من الإشارة لطبيعة برنامجه في الأربعينيات فقد أدان الاستقلال من جديد مصرحا :" بأن الحديث عن استقلال الجزائر هو من قبيل الديماغوجية فهو مستحيل بالنظر إلى البنية الاستعمارية الحالية للبلاد فستكون الجزائر خاضعة للأجنبي بالضرورة " بالتالي تحفظ على المشاكل السياسية للبلاد ودافع عن المطالب المادية ، من أجل تصديه لحركة أحباب ابيان والحرية أنشأوا "أحباب الديمقراطية" وقدموه بأنه تجمع واسع للجماهير الشعبية التقدمية ضد الفاشية " [1]

إلا أنه لم يلق آذانا صاغية وفشل في جذب الجماهير بفضل جهود أحباب البيان، ليغير خطته بسعيه لتشويه سمعة القادة الوطنيين بأنهم من أنصار نظام فيشي وبيتان، كما اتهموهم بالجوسسة وكفاحهم ضد الإمبريالية، وقد حاولت جريدة لبرتي تبرير انعزال الحزب الشيوعي الجزائري عن حركة أحباب البيان وأيدت اعتقال فرحات عباس والدكتور سعدان بلقب "وطنيون مزيفون".[2]

[1] محفوظ قداش ، المرجع السابق ، ص ص 902، 903.

[2] المرجع نفسه، ص 903، 960.

عن موقفه من أحداث الثامن ماي 1945م لم يختلف عن مواقف التيارات الفرنسية إذ تجاهلوا السبب الرئيسي للأحداث وطموح هذا الشعب في الاستقلال بل احتجوا على المبالغة في قمع السكان مطالبين بمعاقبة المسؤولين الوطنيين عقابا شديدا ، ليس هذا فقط بل قاموا طوال شهر ماي بحملة شرسة مناهضة للحركة الوطنية وخصوصا حزب الشعب فأصدروا وثيقة بعنوان : "يسقط المستعمرون الهتلريون"، كما أصدروا منشورا جاء فيه :"في هذا اليوم العظيم 1ماي رمز النضال من أجل مبادئ الجمهورية وضد الفاشية خرجت الجماهير لمناهضة الشركات الاحتكارية والفاشيستيين ، لكن عملاء العدو اغتنموا هذا اليوم لإراقة دماء الأبرياء ..."[1] ونضيف طرح عمار أوزقان في هذا الشأن قائلا :" أن المواطنة الجزائرية لا تصلح بسبب وجود عناصر مختلفة أوروبيين ، يهود ومسلمين تحاول ان تنصهر لتشكل كلا سيؤدي في الأخير إلى ميلاد شعب جديد " واعتبر الأمة الجزائرية غير موجودة وعليه فالاستقلال مستحيل وإذا حدث ذلك فالجزائر ستكون فرنسية إمبريالية...[2]

الملاحظ على هذه التعليقات والمواقف يفهم جيدا أن الحزب الشيوعي الجزائري جند جميع الوسائل والأساليب قصد بناء قاعدة شعبية وتمويههم بمغالطات لزعزعة الاتجاهات الوطنية الأخرى في العديد من المحطات إلا أن عزوفه عن الإقرار بأحقية الشعب الجزائري في استقلاله عطل جميع مساعيه الهادفة لتحطيم برامج الحركة الوطنية الجزائرية وكسب القاعدة الشعبية له.

2-4-حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية MTLD

بعد عام 1945م انقسم أعضاء حزب الشعب إلى قسمين، الأول منه يدعو إلى إنشاء تنظيم عسكري سري ويعتبر إدارة الحزب والقسم الثاني يدعو إلى قيام تنظيم جديد يقوم على الشرعية ومواصلة العمل الثوري. في

[1] أحمد مهساس ، المصدر السابق ، ص 241.

[2] مختار بوسالم ، المرجع السابق ، ص 30.

هذه الأثناء وبعد قرار العفو العام 9 مارس 1946م ظهر خلاف بين أنصاره وفرحات عباس زعيم الاتحاد الديمقراطي حول إمكانية المشاركة في الانتخابات التشريعية الخاصة بالمجلس التأسيسي في 2 جوان 1946م في ظل غياب مصالي الحاج الذي لم يفرج عنه إلا في 20 جوان 1946م والتي حقق فيها أنصار الاتحاد الديمقراطي فوزا ساحقا كما وضحنا سابقا. من هذه الأحداث ظهرت القطيعة بينهما من جديد وهذا ما يستحسنه العدو أكيد. بعودة مصالي الحاج *إلى الجزائر يوم 13 أكتوبر 1946م شرع في إعادة بناء حزبه من خلال مشاركته في الانتخابات التشريعية الخاصة بالبرلمان الفرنسي المقررة في 10 نوفمبر 1946م وباجتماعه مع أعضائه نشب خلاف بينه وبين الأمين دباغين وحسين لحول والطيب بولحروف... المطالبين بالتوجه العسكري حيث انتهوا إلى المشاركة في هذه الانتخابات بقائمة لحزب مصالي الحاج الجديد الموسوم بحركة انتصار الحريات الديمقراطية التي أثارت امتعاض السلطات الفرنسية وسحب بعضها بما فيهم مصالي الحاج بحجة الأحكام الصادرة ضدهم سابقا ليتحصل مصالي الحاج على خمس مقاعد [1].

في بداية 1947م عقدت حركة انتصار الحريات الديمقراطية مؤتمرها الأول لدراسة أوضاع البلاد وتحديد خطط الكفاح وتمت المصادقة على مجموعة من القرارات أهمها إنشاء المنظمة الخاصة برئاسة محمد بلوزداد مهمتها تدريب المناضلين وجمع الأسلحة للإعداد لمعركة عنيفة في أسرع وقت ، بالإضافة إلى قرار مشاركة الحزب في الانتخابات البلدية المقررة إجراؤها في أكتوبر 1947م بهدف التأكيد على نشاطه وتبليغ صوته وكسب قاعدة شعبية له ...بالرغم من النجاح الكبير له وفوزه في مائة وعشرة بلدية عرضت الحركة أربع مشاريع لوضع دستور

* مصالي الحاج:

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 311-312

الجزائر الخاص إلا أن البرلمان لم يدرسهم أصلا وصادق بدل ذلك على إصلاحات معينة وذلك يوم 20 سبتمبر 1947 ما جعل الحركة تقاطع هي الأخرى هذه الإصلاحات وحضور جلسة الاقتراع العلنية في مجلس الشيوخ .[1]

إلا أنه في سنة 1949 م عرف أزمات في ظل غياب إدارة صارمة لتنفيذ مشروع اللجنة المركزية 1947م فانبثقت الاختلافات والتناقضات بين كل من مصالي الحاج والأمين دباغين وحسين لحول ما دفعهم للبحث عن جماعات مناصرة لهم على مستوى الحركة، فلحول كان يعتمد على المعتدلين ذوي الميول الثقافية أما دباغين فكان رافضا لرقابة اللجنة المركزية بحجة أنه موكل من طرف المؤتمر لينتهي به الأمر في الأخير إلى محاكمة غيابية تقضي بفصله في ديسمبر 1949م بسبب انحرافه عن الاتجاه الحزبي [2].

بعدها استقال دباغين من المجلس الوطني الفرنسي ومن حركة انتصار الحريات الديمقراطية، هكذا انتهى صيت زعيم وطني ثوري الذي كان يعتبر الحزب علة وجوده إلا أنه سرعان ما استعاد حماسه النضالي بانفجار الثورة التحريرية 1954م ليلتحق بصفوف جبهة التحرير الوطني ويعود نشاطه من جديد إبانها ليكون عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ فيم بعد ثم عضوا في المجلس الوطني للثورة ... [3].

في هذه السنة أيضا لاحت بوادر الأزمة البربرية على مستوى الحزب حين طلب أحد رموزها والذي هو بطبيعة الحال مناضل في حركة انتصار الحريات الديمقراطية إنشاء منطقة موحدة لجميع السكان المتكلمين بالقبائلية سنة 1945م، لكن اللجنة المركزية للحزب وخشيتها على وحدته رفضت هذا الطلب. في نوفمبر 1948م قام أحد رموز هذه الحركة أيضا وهو رشيد علي يحي وهو عضو في لجنة فيديرالية الحزب في فرنسا المعارضة لقرارات

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 123

[2] أحمد مهساس، المصدر السابق، ص 321

[3] محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية" المنظمة الخاصة" ، تر: محمد الشريف بن دالي حسين ، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، 2002 ، ص ص 102-103.

الحزب الخاصة بجمع التبرعات لصالح الفلسطينيين بفرنسا لترد عليه قيادة الحزب سنة 1949 وبالضبط في شهر أفريل بقرار حل فيديرالية الحزب بفرنسا وعزله من رئاسة تحرير جريدة نجم الجزائر التي كان يسخرها لنشر أفكاره ومواقفه التنكرية حول الجزائر العربية الإسلامية ، كما قررت قيادة الحزب عزل كل قادة هذه الحركة ولم يسلم من هذا الإجراء حتى قائد المنظمة السرية آنذاك حسين آيت أحمد وتكفل كريم بلقاسم بتصفية واقصاء كل المناوئين لمصالي الحاج في منطقة القبائل [1].

في ظل هذه الأوضاع الحرجة التي كانت تعيشها حركة انتصار الحريات الديمقراطية كان جناحها العسكري يتطور ويرسم خطة شاملة لتفعيل أهدافها وتطبيقها في الميدان فعقدت سلسلة من الاجتماعات الأول كان تحت إشراف محمد بلوزداد في 13 نوفمبر 1947م والثاني في ديسمبر 1948 بزيدن (قرية فلاحية صغيرة بمقاطعة عين الدفلى حاليا) وطرح قائدها حسين آيت أحمد إشكال متى يتم إعلان الثورة ؟ باعتبار أن المنظمة مستعدة للدخول في المعترك الحقيقي الذي كان وراء تأسيسها متذرعة بمختلف التدابير والخبرات التنظيمية والعسكرية التي بلغتها من جهة وقيامها بسلسلة محاولات هجومية كالاستيلاء على مركز بريد وهران أفريل 1949م ومحاولة تفجير تمثال كاشرو الذي نصبه الفرنسيون بمعسكر 1949م وقيام سويداني بوجمعة وفيلقه بمهاجمة المحجرة والاستيلاء على المتفجرات الموجودة بها ...[2].

يبدو أن هذه النتائج الإيجابية دفعت بمناضلي المنظمة التوجه نحو العمل الثوري وإعلانه وزادت من حماسهم إلا أن عمر هذا التميز لم يطل بسبب اكتشافها من قبل الشرطة الفرنسية في مارس 1950م ما ثبط من

[1] لباز الطيب، مجلة دراسات تاريخية، المجلد التاسع، العدد الأول، سبتمبر 2021، ص ص 239-248.

[2] حليلي بن شرقي، تطور التيار الاستقلالي في الجزائر بعد مجازر 08 ماي 1945، قراءة في الخلفيات والأبعاد، مجلة عصور جديدة، العدد 9، 2013، ص ص 4-5.

عزيمتهم وآلت فرصة إعلانهم للعمل المسلح بالفشل ما أدخل الحزب مجددا مرحلة حرجة خاصة بعد قراراه بحل المنظمة وإعادة بعثها عندما تسمح الظروف بذلك.

لمواصلة تقصي النشاط الوطني لابد من الإشارة أنه في 5 أوت 1951م تأسست الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية والتي تعد المحطة الوحدوية الثالثة في تاريخه والتي ضمت كل من حركة انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والعلماء والحزب الشيوعي الجزائري والتي من أهدافها : إلغاء انتخابات شهر جوان 1951م واحترام حرية الاقتراع ، احترام الحريات الأساسية ومقاومة الاضطهاد بكل أشكاله مع إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وفصل الدين الإسلامي عن الدولة ...بالرغم من هذه الأهداف الجريئة للجبهة والتي ستأخذ بالحركة الوطنية إلى الأمام إلا أنها انحلت بسبب التناقض في التوجهات الإيديولوجية لأحزابها وتصادم المصالح بينهم .[1]أورد أحمد مهساس في كتابه الحركة الوطنية الثورية في الجزائر تعليق لأحد أعضاء حركة انتصار الحريات الديمقراطية وهو عبد الرحمن كيوان :"لم تستجب الجبهة الجزائرية للطموحات العميقة للشعب ولم تعرف كيف تتحول إلى منظمة كفاح فعالة ضد الاستعمار ولم تكن في مستوى الأحداث التي هزت منطقة آنذاك".[2]

إذن ظهور الجبهة آنذاك وانضمام حركة انتصار الحريات الديمقراطية على حد قول محمد يوسفي في كتابه الجزائر في ظل المسيرة النضالية:"... كانت فقط لتفادي مناضلي المنظمة الخاصة ولتمنح لنفسها تأجيلا إلى 3أفريل 1953م ..."[3]ومن هذا التعليق أيضا يمكن القول أن قيادة الحزب انفلتت منها الأمور ما انعكس سلبا على قراراتها وفقدانها لشرعيتها وهيبتها التي عهدتهما.

[1] قدرارة شايب : تحولات الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1954م، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد أ ،العدد 30 ، ديسمبر 2008،ص ص 145- 156.

[2] احمد مهساس ، المصدر السابق ، ص 325.

[3] محمد يوسفي ، المصدر السابق ، ص 159.

3- لمحة عن التحضيرات الأخيرة لاندلا ع الثورة التحريرية

انعقد المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية على أيام 4، 5، 6 أفريل 1953م بالجزائر العاصمة بنادي المولودية بساحة شارتر في جو مشحون بالتوتر وانعدام الثقة وهذا بسبب الترسبات والخلافات السابقة الذكر. وكانت المحاور العامة لهذا الاجتماع ما يلي:

- قضية التحالفات داخليا وخارجيا
- التكفل بمصالح الطبقة البرجوازية
- البحث عن مساندة الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الامريكية
- قضية المنظمة الخاصة **OS**
- قضايا تنظيمية بأجهزة الحركة ومسؤولياتها.[1]

كان مولاي مرباح الناطق الرسمي باسم مصالي الحاج وتم اختيار ثلاثين عضوا في اللجنة المركزية وتم انتخاب الأمين العام للحزب وهو بن يوسف بن خدة ليختار الأخير أمانته العامة المتألفة من: حسين لحول، عبد الرحمن كيوان ، مصطفى فروخي وسيد علي عبد الحميد ويبرر بن خدة ابعاده للقادة القدامى فيقول :" أبعدت مزغنة بسبب ثرثرته وقلة كفاءته ومولاي مرباح* لايرجى منه أي نفع ..." والمتمعن في هذه التبريرات يجد ها انقلابا صريحا على مصالي الحاج وإبعادا لمؤيديه .[2]

[1] سعاد يمينة شبوط : حركة انتصار الحريات الديمقراطية 1945-1954 من الأزمة إلى القطيعة ، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ، 14.

*مولاي مرباح (1912) بقصر الشلالة، انخرط في حزب الشعب سنة 1944 واستطاع كسب ثقة مصالي الحاج وقد كان يمثل في غيابه العين التي يرى بها كونه كان خارج الوطن، وقف بجانبه في أزمة 1953-1954م. دخل الجزائر فترة الاستقلال فسجن من طرف بن بلة وافلاج عنه توفي بالجزائر العاصمة. أنظر محمد عباس، ثوار عظماء: شهادات 17 شخصية وطنية ، دار هومة ، الجزائر2012، ص 336.

[2] مختار سالمي ، المرجع السابق ، ص 12.

رغم ذلك لم يظهر الصراع الخفي بين الجانبين حيث سافر بن خدة إلى فرنسا لمناقشة مصالي في مسألة جدول أعمال دورة اللجنة المركزية الذي كان معلقا آمالا خاصة قضية وحدة الأحزاب المغربية التقدمية الداعية للاستقلال التام عن فرنسا. ليرد مصالي الحاج في شهر سبتمبر 1953م بتقرير لإدارة الحزب اكد فيه على أنه ضد السياسة الإصلاحية المنتهجة من أعضاء اللجنة المركزية ، لما طالب بضرورة إعطائه السلطة المطلق لإدارة شؤون الحزب ليلقى هذا التقرير رفضا من المركزيين ما دفعهم لعقد اجتماعهم الثاني من 12-16 سبتمبر 1953م رافضين مبدأ السلطة المطلقة باعتبار أن مصالي الحاج غير قادر على إدارة الحزب ...[1]

اشتد الصراع ما جعل أنصار مصالي الحاج يعقدون مؤتمرا لهم ببلجيكا أيام 14، 17 جوان 1954م ومن أهم القرارات التي خرجوا بها :

- العمل على إعادة أعضائهم المفصولين من الحزب
- حرمان أعضاء اللجنة المركزية وأعضاء اللجنة الثورية من المشاركة في الحزب
- استعادة أموال الحزب المخبأة عند اللجنة المركزية
- مساندة نضال الشعب التونسي والمغربي ...

ناهيك عن قرارات انتخاب مصالي الحاج رئيسا للحزب مدى الحياة وإنشاء مجلس وطني للثورة بدلا من اللجنة المركزية ومكتبا سياسيا [2].

[1] سليمان قريري ، تطور الإتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940م/1954م، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011،ص ص 254-255.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 332- 339

ومن هذا التصادم بين المصاليين والمركزيين دخل الحزب أزمة حادة حيث طالب التيار الأول "المصاليون" بالقيادة الفردية له وانفراده بالمسؤولية، بينما طالب التيار الثاني " المركزيون" بمبدأ القيادة الجماعية للحزب ونبذ القيادة الفردية. في طيات هذا المأزق قام مجموعة من الشباب المناضلين في المنظمة الخاصة سابقا بتأسيس تنظيم خاص بهم يدعى "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" في 23 مارس 1954م [1]. تشكلت من الأشخاص الآتية أسماؤهم: مصطفى بن بولعيد، احمد بن بلة، حسين آيت أحمد، ديدوش مراد، كريم بلقاسم، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، محمد خيضر ورابح بيطاط وغيرهم... كان لزاما عليهم أن يتفقدوا ويراقبوا القطر الجزائري بمناطقه الخمس مشخصين للصعوبات التي ستواجههم كالتمويل وهياكل التنسيق والتسليح وتوزيع الرجال والعتاد في مناطق الحرب [2]. إلا أن هذه الفئة القليلة من ذوي العزم كانت كافية للشروع في الكفاح المسلح كمرحلة أولى لتتمكن من وضع حد للتناحر بين القادة مستندة في ذلك على مبدأ القيادة الجماعية وتطبيق الأسلوب اللامركزي في التسيير حسب ما تقتضيه خصوصيات الوضع وظروف الحرب [3]. جمعت الباحثة فاطمة بودرهم العديد من التحليلات حول الأزمة التي عرفها حزب انتصار الحريات الديمقراطية منها تحليل فرحات عباس لما قال: "أن الأزمة قبل أن تكون أزمة قيادة وأشخاص كانت على ما يظهر أزمة جيلين، جيل صنع طويلا الإدارة الثورية في ظل نظرته ترجع إلى القومية وجيل كان يريد أن ينتقل فورا إلى العمل المباشر"، معناه أن الأزمة هي بسبب الاختلاف في طرق العمل بين جيلين (جيل مصالي الحاج وأتباعه والجيل الثاني هو ذلك الفريق المنشق عن طرفي الأزمة مصاليين ومركزيين أمثال بن بولعيد، بوضياف ثم كريم بلقاسم،...). كما أضافت أن بعض المؤرخين يرون أن انقسام الحزب يعود إلى مؤتمر 1947م إذ به تقرر إبقاء حزب الشعب الجزائري يعمل في سرية وواجهته الشرعية هي حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي ستشارك في الانتخابات. إذن ظهر اتجاهين للمناضلين خلال هذا المؤتمر واحد

[1] قدرارة شايب، المقال السابق، ص 14

[2] محمد يوسفي، المصدر السابق، ص ص 168-169.

[3] أحمد مهساس، المصدر السابق ، ص 375

يؤمن بالعمل المسلح الفوري وأخر يحبذ الطرق الشرعية القانونية بواسطة الانتخابات لتجذير الحزب أكثر ونشر برنامجه. وكنموذج عن هذه التحليلات تحليل محمد العربي الزبيري الذي يعتبر أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية عبارة عن صراع بين جيلين، الجيل القديم الذي ألف الحياة السياسية وما تتميز به من صراعات انتخابية حول عدد ضئيل من المقاعد (يبدو أن المشار إليهم ليس فقط أتباع مصالي الحاج بل حتى فرحات عباس عبر برنامج حزبه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) وجيل الثورة الذي يدعو إلى العنف والكفاح المسلح [1].

كما أوردت رأي الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني المقيم بالقاهرة الذين ردوا الأزمة أنها بسبب التباين في طريقة التفكير وأساليب الإدارة أي كنا بين اثنتين إما التسيير الجماعي وإما السلطة المطلقة لمصالي الحاج لتنتهي هذه الوضعية المأساوية التي عرفتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية ونشاط الحركة الوطنية بالقضاء على حماس المناضلين ليعبر عنها بيان اول نوفمبر كما يلي: "إن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة نتيجة سنوات طويلة من الجمود والروتين محرومة من سند الرأي العام الضروري" وقد وضع البيان المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات كما يلي:" إننا نوضح لأننا مستقلون عن الطرفين الذين يتنازعان عن السلطة، إن حركتنا وضعت المصلحة الوطنية قبل كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن تمنح أدنى حرية ونظن ان هذه الأسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم جبهة التحرير الوطني " [2]

وما يمكنني قوله حول مختلف التطورات والتحديات التي عرفتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية 1946- 1954م أن أعضاءها ظهر بينهم تباين كبير في الرؤى والزعامة ربما يعود هذا للفترة الطويلة التي قضاها

[1] فاطمة بودرهم، حزب جبهة التحرير الوطني-دراسة سياسية تاريخية اجتماعية- مقارنة 1954-1964م، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، ص ص 45-46

[2] المرجع نفسه، ص 46

مصالي الحاج في السجون وبالتالي تولد هذا التباين والابتعاد عنه أو التصادم معه هذا من جهة أو فارق السن بينه وبين الشباب المتحمس للثورة المحيط به. أم تراجع عن أهم مبدأ في التيار الاستقلالي والذي جذب هؤلاء الشباب ككل فأصبحت القيادة وبعض حلفائها تكتفي بالدعوة للعمل السلمي من خلال المشاركة في الانتخابات ما تنافى وطموح الشباب المؤمن بالكفاح المسلح خاصة بعد أحداث الثامن ماي 1945م. في ظل هذا كله لم يستطع الحزب التصرف بعقلانية ما فتح الباب لانفجار الأزمة الكبرى سنة 1953م.

هكذا بعد عمل سياسي في ظل الشرعية الاستعمارية دام قرابة ثلث القرن لم تتمكن الحركة الوطنية من تحقيق أي نتيجة ولم تستطع إقناع الإدارة الفرنسية لتتنازل عن أدنى شيء للجزائريين بل استمرت في غطرستها إلى أن تقرر العدول عن العمل السياسي والشروع الفوري في الفعل الثوري ضد المحتلين عملا بالمثل القائل : " ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة" [1]

توالت التحضيرات الجدية لمباشرة العمل المسلح وذلك عبر سلسلة الاجتماعات الجدية التي أشرفت عليها لجنة الست الأول منها كان في 10 أكتوبر ببيت بوقشودة في حي لابوانت سابقا تقرر فيه ما يلي :

- تقسيم الجزائر إلى خمس مناطق عسكرية وتعيين مسؤوليها ونوابهم وأن تكون العمليات العسكرية موزعة في كامل أرجاء البلاد تقريبا.

ليليه الاجتماع الثاني لهم في بلدة الرايس حميدو في 24 أكتوبر 1954م والذي توج بقرارات هامة كانت في مستوى المرحلة أهمها:

[1] عمار هلال، الحركة الوطنية بين العمل السياسي والفعل الثوري 1947–1954، مجلة الذاكرة، السنة 2، العدد 3، خريف 1995، ص 93.

- حل اللجنة الثورية للوحدة والعمل لتحل محلها جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني ويقول في هذا الصدد محمد بوضياف: "أخيرا قررنا تسمية التنظيم السياسي بجبهة التحرير *الوطني FLN والتنظيم العسكري بجيش التحرير الوطني**ALN** "
- تحرير البيان الثوري الذي سيذاع عندما تندلع الثورة
- تحديد موعد وساعة تفجير الثورة [1]

كما تم تشكيل مجموعة من الأفواج قبل اندلاع الثورة بلغ عددها 146 فوجا موزعة على النحو التالي:

- المنطقة الأولى: 86 فوجا، المنطقة الثانية: 4 أفواج، المنطقة الثالثة: 24 فوجا، المنطقة الرابعة: 17 فوجا وأخير المنطقة الخامسة ب 16 فوجا.

تعود تشكيلة هذه الأفواج إلى إمكانات المناطق واستعدادها خاصة بالنسبة لما تملكه من معدات عسكرية في مقدمتها السلاح كونه العنصر الأساسي للعمل العسكري ونجاحه [2].

إن هذه الترتيبات التي تراوحت بين تدابير سياسية وأخرى عسكرية تعكس لنا دقة التخطيط الاستراتيجي لقادة الثورة في بداية عملهم الميداني، فهؤلاء هم رجال نوفمبر الذين ربوا داخل النظام الاستعماري وداخل الحركة الوطنية وسيقومون بمقاطعتهما معا حسب ما أوردوه في بيان أول نوفمبر بالنقد الموجه للحركة الوطنية بسنوات من الجمود والروتين فحرمت من الدعم الذي لا يستغنى عنه أي دعم الشعب. هذا ما كان يظنه الاستعمار أنه أكبر

*بخصوص تسمية جبهة التحرير الوطني فاختيارها كان من طرف مجموعة الستة باعتبارها التسمية التي تعكس مشروعهم بشكل جيد أي محم الماضي والتخلي عن الأحزاب السياسية القديمة وإعطاء فرصة للجميع للمشاركة في المعركة (تحرير البلاد) ولاأحد يقصى...أنظر: Ferhat Abbas,Autopsie de geurre,P52

[1] محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعاصرة للنشر، الجزائر، 2009، ص ص 111-112.

[2] مريم توامي، تطور جيش التحرير الوطني الجزائري 1954-1956م، جامعة الجزائر 2

نصر على الطليعة الجزائرية التي تلاشت أصداؤها عند القاعدة الشعبية، غير أن هذه القطيعة كانت فقط على مستوى وسائل العمل فالمناقشات التي كانت على مستوى المنظمة الخاصة ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية كلها كانت تتمحور حول ضرورة أو عدم ضرورة العمل المباشر (المسلح) والاستقلال الوطني كان الهدف المشترك بين الجميع. لهذا فمؤسسي جبهة التحرير الوطني قبل أول نوفمبر 1954م كانوا رجالا طموحين مقتنعين بسلامة عملهم ومصممين على كسب الجماهير لقضيتهم تحت شعار العمل المسلح لهذا فنداء اول نوفمبر عندما أعلن عن تكوين جبهة التحرير الوطني أشار إلى ذلك مركزين على 3 محاور:

- انطلاق الحركة بأعمال في نقاط مختلفة من البلاد
- توسيع مناطق اللأمن وتأطير الجماهير
- إنشاء مناطق محررة بعيدة عن مراقبة السلطات الاستعمارية المحلية [1]

الملاحظ على مخطط جبهة التحرير الوطني فيه تسطير لهدف توسيع وشمولية العمل المسلح على كامل التراب الوطني وهذا عن طريق التعبئة الشعبية بشتى الوسائل المتاحة آنذاك بدءا ببيان اول نوفمبر، المناشير والكتابات الحائطية، الصحف والجرائد والمنظمات الجماهيرية للالتحام حولها عملا بتصريح القائد العربي بن مهيدي: "ألقوا بالثورة إلى الشارع يحتضنها الشعب".

[1] سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن النفس ، ترجمة محمد حافظ الجمالي ، الدار المصرية اللبنانية ، ط1 ، 2003. ص ص 87-88

بالفعل تحققت هذه الأهداف بشكل سريع نسبيا بدليل تزايد المناضلين المنتسبين إليها ما أجبر على تشكيل خلايا سرية مخصصة لها مطورة لعمل الإعلام والاثارة داخل الجماهير عن طريق فرض وجودها لإرهاب الخونة (المصاليون المنضمون داخل الحركة الوطنية MNA) [1].

هكذا كانت الإرهاصات الأولى للنضال السياسي الجزائري ومن ثم التحضيرات الجدية والأخيرة لمباشرة العمل المسلح الذي جاء نتاج ماسبقه من مقاومات ونضالات قادتها الجماهير الشعبية بغية التصدي للمستعمر والقضاء عليه ، وفي الفصل الموالي سنتطرق لمختلف الأوضاع التنظيمية للثورة التحريرية ومختلف انعكاساتها على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ...ومن ثم المحطات التاريخية التي عرفتها الثورة في مرحلتها الأولى كهجومات الشمال القسنطيني وهذا كله لضمان تسلسل الأحداث وفق مسارها من جهة ، واعتبارها أيضا بمثابة ديباجة للولوج في موضوع دراستنا وفهم تداعيات العديد من الأحداث التي انبثقت عنها وستنعكس على مسارها وستصادفنا أثناء معالجتنا للكثير منها من جهة ثانية.

[1] سليمان الشيخ، المرجع نفسه، ص 89.

الفصل الأول

الأوضاع العامة للثورة التحريرية قبل انعقاد مؤتمر الصومام (1956/1954م)

- الوضع التنظيمي للثورة
- الوضع السياسي للثورة
- الوضع الاقتصادي والاجتماعي للثورة
- الوضع الحضاري

لم يكن اندلاع ثورة أول نوفمبر مرفقا بتنظيم جيد لمنظمة جبهة التحرير الوطني، إذ أن قيادتها المنبثقة عن مجموعة الاثنين و العشرين كانت تؤمن بالكفاح المسلح و ضرورة تسريع تفجير الثورة دون انتظار دراسة دقيقة و محددة يجب إتباعها ، دون انتظار بلورة كاملة لبرنامج عمل و تنسيق على كافة المستويات و هذا إيمانا منها بأن الثورة كانت مختمرة في أذهان الشعب حسب مقولة أحد مفجريها **محمد العربي بن مهيدي***[1] "ألقوا بالثورة إلى الشارع فسيحتضنها الشعب [2].

وللخوض في تداعيات موضوع دراستي المجلس الوطني للثورة التحريرية–دراسة في القرارات والنتائج 1956م/1962م.كان علي أن أقوم بإعطاء صورة عامة عن أوضاع الثورة قبل مؤتمر الصومام مع حرصي على انتقاء الأوضاع التي تسمح لي بمتابعة موضوع الدراسة ، بمعنى لن أخصص صفحات كثيرة للحوادث المعروفة والتي أصبحت الآن ثابتة. فاخترت أن أقدم لمحة عن الوضع التنظيمي وكيفية إعلان ومباشرة العمل المسلح غرة نوفمبر1954م، ومن ثم تطرقت لوقع هذا التغيير الشامل في أسلوب النضال على مختلف تيارات الحركة الوطنية التي كانت تشرف عليه لفترة طويلة، وهذا باعتبار أن الوضع السياسي للثورة في هذه المرحلة له علاقة مباشرة بمؤسسات الثورة التي ستظهر لاحقا ولها اتصال مباشر بموضوع الدراسة، وكان لزاما علي أن أرفقها بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والحضارية التي عاشتها الجزائر في هذه الفترة.

[1]* محمد العربي بن مهيدي :(1957-1923 م) من أبرز قادة الثورة ولد بعين مليلة شارك في مظاهرات 8 ماي 1945 م من مؤسسي حركة انتصار الحريات سنة 1946 م مسؤول عن منطقة الجنوب في المنظمة الخاصة 1947 م, شارك في تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل, قائد المنطقة الخامسة عند انطلاق الثورة, قام بتنظيم معركة الجزائر 1957 م ألقي عليه القبض يوم 23 فيفري 1957 م وتفنن الجلادون في تعذيبه حتى الموت. أنظر أمل شلبي ص 41

[2] سليمان بارور، محمد العربي بن مهيدي،الجزائر: دار الهدى،عين مليلة 1989م، ص. 103

وللربط بين هذه الأوضاع وما تلاها من أحداث تطرقت لهجومات 20 أوت 1955م وما تأثيرها على مسار الثورة بمعنى: هل أسهمت هذه الأحداث في زيادة تطوير الثورة؟ أم صادفتها عراقيل تسببت في تراجعها؟ هذا من جهة، ومن جهة ثانية للربط بين الفترة التي أنا بصدد دراستها 1956م/1962م والفترة التي سبقتها.

المبحث الأول: الوضع التنظيمي للثورة

انطلق الكفاح المسلح مكتفيا بوضع القواعد كل من أجل تعميم الثورة و ضمان سيرها عبر أنحاء القطر الجزائري بأسلوب موحد و منسجم و هذا من خلال تقسيم الجزائر إلى ست مناطق و تعيين على رأس كل منطقة قائد و نائب بحيث كانت هذه المناطق على الشكل التالي : [1]

- **المنطقة الأولى : الأوراس** : بقيادة مصطفى بن بولعيد ، بشير شيهاني .
- **المنطقة الثانية : الشمال القسنطيني** : بقيادة ديدوش مراد ، زيغود يوسف .
- **المنطقة الثالثة : القبائل** : بقيادة كريم بلقاسم ، عمر أوعمران.
- **المنطقة الرابعة : الجزائر** : بقيادة رابح بيطاط ، سويداني بوجمعة .
- **المنطقة الخامسة : وهران** : بقيادة العربي بن مهيدي ، عبد الحفيظ بوصوف .
- **المنطقة السادسة : الصحراء** : و قد بقي تنظيمها إلى ما بعد انطلاق الثورة ثم ألحقت بالأوراس [2]

و كانت هذه المناطق مستقلة ذاتيا [3]، و لم يكن يجمع بين قادتها سوى الاتجاه الثوري [4] . إلا أنه بعد أن أثبتت الثورة قدرتها على الصمود بدأ الانضمام و الالتحاق بصفوفها يتم بجميع الطرق الممكنة فتكاثر العدد

[1] أحسن بومالي : إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954 – 1956م) ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، ص 75.

[2] صالح فركوس : المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين ، دار العلوم للنشر ، الجزائر ، 2002 م ، ص 253

[3] عمار بوحوش : المرجع السابق ، ص 380.

[4] محمد لحسن أزغيدي : مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير (1956 – 1962 م) ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائري ، 1989م ، ص 118.

خاصة بعد الضغوط و الملاحقات التي مارستها السلطات الاستعمارية ضد المناضلين * [1] ، و لكي توفر الثورة لنفسها أساس النجاح قسم المسؤولون عنها و المناضلين حسب الأعمال و المهمات إلى : جنود ، مسبلين ** ، فدائيين *** [2] .

و كان أفرادها يعملون في شكل أفواج و فرق صغيرة تقوم بأعمال محددة بصورة جماعية أو فردية في مختلف الميادين ، و الجدول (1) أدناه يوضح التشكيلة الأولى لجيش التحرير الوطني.

* المناضل : يعتبر مصطلح المناضل في قمة الشرف و ذروة التكريم و لم يكن الحصول عليه في بداية الثورة سهلا حيث كانت الثقة لا توضع في كل الناس ، بل يوضع الرجل تحت الاختبار ليثبت كفاءته و جدارته . انظر : عبد المالك مرتاض : دليل مصطلحات الثورة الجزائرية (1954 – 1962م) المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954م ، وهران ، 2001 م ، ص 84.

[1] علي حسين كافي : يوم 20 أوت 1955م (أسبابه و نتائجه) ، مجلة الذاكرة ، المتحف الوطني للمجاهد ، السنة الثانية ، العدد الثالث 1995م ، 1995، ص 7 .

** المسبل : عون للفدائي ، يستطلع له الأخبار ، و في الغالب لا يحمل السلاح . انظر : عبد المالك مرتاض ، المرجع السابق ، ص 65.

*** الفدائي : هو رجل يفدي الوطن بنفسه و يعرضها لأخطر المخاطر في كل عملية ، مهمته نشر الرعب لدى الخونة و المستعمرين ، يرتدي ملابس مدنية غير متميزة مما يفوت على العدو معرفته . انظر : عبد المالك ، المرجع السابق ، ص 64.

[2] يحي بوعزيز : ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين ، ط1 ، دار البعث ، الجزائر قسنطينة ، 1980 م ، ص 305.

جدول (1). التشكيلة الأولى لجيش التحرير الوطني [1]

التشكيلة	عدد أفرادها	القيادة
الزمرة	5 مجاهدين	يرأسه جندي أول
الفوج	11 – 13 مجاهد	يرأسه عريف و نائبان برتبة جندي أول
الفرقة " فصيلة "	3 أفواج (35 – 45) مجاهد	يرأسها 6 مجاهدين برتبة جندي أول و ثلاث برتبة عريف و على رأس الفرقة عريف أول يساعده كاتب
الكتيبة	3 فصائل مجموع أفرادها ما بين 105- 110مجاهد	يرأسها مساعد و نائبان أحدهم عسكري و الثاني سياسي .
القسم	يتكون من عدة كتائب	/
المنطقة	تتكون من عدة أقسام	/

أما أصولهم الاجتماعية متواضعة نسبيا أي أنهم من الفلاحين الصغار أو المتربصين ثم إن التزامهم بالعمل السياسي أدى إلى شغل كل نشاطهم . أما مستوى ثقافتهم فلم يتجاوز المرحلة الثانوية ... إذن هم ليسوا رجال فكر بقدر ما هم رجال عمل أغنوا معارفهم بالعمل في الجيش الفرنسي فكسبوا التربية العسكرية التي نفعتهم في توجيه أسلحتهم ضد هذا الذي قاموا بخدمته مرة ما... [2] .

[1] أحسن بومالي : المرجع السابق ، ص 87.

[2] سليمان الشيخ : المرجع السابق ، ص – ص 86 – 87.

بالإضافة إلى ما قد سلف ذكره، فقد كان النظام العسكري يتوفر على جهاز للمخابرات دوره: تقصي الحقائق و جمع المعلومات عن العدو وكذا دراسة ثكناته العسكرية وتتبع الخونة.

كما كانت كل فرقة تتوفر على مجموعة تقنية تقوم بتدريب الشباب المجند على استعمال الأسلحة[1]. تميزت الأعمال بضعف التنسيق ، خاصة بعد مغادرة محمد بوضياف أرض الوطن و الذي كان مكلفا بالتنسيق بين المناطق [2] ، مما أدى إلى دخول المناطق في عزلة تامة بسبب عملية الإعلام و الاستعلام فلم تكن تصل هؤلاء القادة المعلومات الكافية عن حالة الثورة في بقية المناطق [3] ، و مما زاد * [4] في العزلة و تشديد الخناق هو تنفيذ فرنسا لسياسة التقسيم الرباعي (quadrillage)

كان من الممكن أن تؤدي هذه الوضعية إلى ظهور ست سياسات و كذلك ستة شعوب تبعا لهذه التقسيمات [5] ، خاصة و أن الوفد الخارجي لم يكن بأحسن حال من القادة الموجودين بأرض الوطن ، فقد كان كل واحد منهم

[1] أحسن بومالي ، المرجع السابق ، ص – ص 88 –

[2] حميد عبد القادر : عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة ، منشورات الشهاب ، باتنة ، 2003 م ، ص 5 .

[3] أحمد حميدي : الثورة الجزائرية و الإعلام ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1995 م ، ص 59.

* Quadrillage : طريقة التربيع و التمشيط و التي تقتضي تقسيم البلاد إلى مناطق مربعة و محددة المساحة ، و حصارها التقسيم الرباعي الواحدة تلوى الأخرى ، طبقها روبير لاكوست . انظر : الغالي غربي : فرنسا و الثورة الجزائرية (1954 – 1956 م) دراسة في السياسة و الممارسات ، دار غرناطة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009 م ، ص 352.

[4] محمد لحسن زغيدي ، المرجع السابق ، ص 117.

[5] محمد حربي ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد وصالح المثلوثي، موفن للنشر، 1994، ص 118.

مستقل بجانب من النشاط دون تشاور أو تنسيق [1] ، إذ كان انشغالهم بالصراع على الزعامة بدلا من الاهتمام بمشكلة التسليح [2].

أما من الناحية العسكرية فقد نال جيش جبهة التحرير الوطني أعظم الاهتمام [3] ، إذ كان في بداية الكفاح المسلح يضم أقلية ضعيفة العدد ، حيث وصل عدده في الأوراس حوالي 350 مقاتلا في الشمال القسنطيني ، و في القبائل 450 مقاتلا ، و في الجزائر 50 مقاتلا ، أما في وهران 60 مقاتلا.[4]

بالإضافة إلى نقص الأسلحة كما و نوعا إذ نجدها كانت تتمثل في بعض المعدات البسيطة ، أغلبها بنادق صيد عتيقة مشدودة ، و خلال الأيام الأولى للثورة كان أفراد جيش التحرير يعانون من عدة مشاكل ، على رأسها عدم التنسيق بين وحداته[5] بالإضافة إلى نقص الأسلحة كما ونوعا إذ نجدها كانت تتمثل في بعض المعدات البسيطة ، أغلبها بنادق صيد عتيقة مشدودة بالأسلاك [6] ، أما بقية الأسلحة فعبارة عن بنادق حرب من مخلفات الحرب العالمية الثانية التي حصل عليها المواطنون بطرق مختلفة [7] ، و يمكن أن ترجع هذه المشكلة في التسليح إلى عدم و جود التنسيق بين النشاط العسكري في الداخل و الوفد الخارجي المكلف بالتسليح ، فضلا عن قلة الإمدادات من تونس و ليبيا و مصر ، حيث أنه و حتى سنة 1956 م كانت المناطق الشرقية و الوسطى في

[1] محمد عباس : ثوار عظماء ، ط 1 ، حسين داي – الجزائر – ، ص 289.

[2] حميد عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 32 .

[3] جودي الأخضر بوالطمين : لمحات من ثورة الجزائر كما شاهدتها و قرأت عنها ، ط 1 ، دار الشعب للطباعة و النشر ، قسنطينة ، ص 32.

[4] محمد حربي ، المصدر السابق ، ص 18.

[5] محمد الصالح الصديق : صفحات من جهاد الجزائر ، شركة الشهاب ، الجزائر ، الجزائر ، ص 47.

[6] محمد العربي الزبيري : الثورة الجزائرية في عامها الأول ، ط 1 ، دار البعث ، قسنطينة – الجزائر – ، 1984م ، ص 124.

[7] أحسن بومالي ، المرجع السابق ، ص 90.

أرض الوطن تعتمد على أسلحة حربية خفيفة و متوسطة إذ ما قارناها مع عدد الجنود و الأنصار في هذه المناطق ، مما أدى إلى خلل لدى جيش التحرير ، و هذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدولين (2) و (3).

جدول (2). عدد الجنود و الأنصار حسب كل منطقة [1]

المنطقة	عدد الجنود	الأنصار المسبلين
شمال قسنطينة	1664	5000
القبائل	3100	7470
الجزائر	1000	2000
وهران	1500	1000
الصحراء	200	100
المجموع	7469	15570

[1] محمد صدقي : الطرق و الوسائل السرية لإمداد الثورة الجزائرية بالسلاح ، ترجمة : أحمد الخطيب ، دار الشهاب ، باتنة – الجزائر – ، 1986 ، ص 27.

جدول (3). نوع السلاح المتوفر لدى كل منطقة [1]

المنطقة	سلاح حربي	سلاح خفيف	سلاح صيد
شمال قسنطينة	338	338	3750
القبائل	420	106	4425
الجزائر	205	380	1500
وهران	1400	100	1000
الصحراء	101	60	100
المجموع	2462	646	10770

من خلال الجدولين نجد أنه حتى نفس التاريخ السالف الذكر 1956 م حوالي 31110 من 7467 فقط حاملين للسلاح الحربي ، في حين الجيش الباقي حاملين لسلاح صيد ، و أنه حوالي 9154 هم من الأنصار ليس لهم سلاح [2] .

وهنا يمكنني أن أستشهد بمقولة الشهيد مراد ديدوش التي رد بها على من طرح مشكلة نقص الوسائل المادية في اجتماع 22 إذ قال:" إذا كنت تملك رصاصتين في بندقيتك فهما كافيتان لتستولي على سلاح عدوك ،

[1] محمد صدقي، المصدر السابق، ص 27

[2] المصدر نفسه ، ص ص 27 – 28 .

يجب أن نغطي الانطلاقة وإذا استشهدنا فسيخلفنا آخرون يواصلون السير بالثورة قدما نحو الاستقلال . يجب أن نشعل الفتيلة ومن أجل هذا فلسنا في حاجة إلى وسائل مادية ضخمة.[1]

ما يمكن قوله عن الإجراءات التنظيمية التي رافقت الثورة عند اندلاعها كانت جد متواضعة بدليل ضعف التنسيق بين مسؤولي المناطق من جهة ، ندرة الأسلحة من جهة أخرى ناهيك عن عدم استعاب كافة الشرائح الجزائرية للمشروع الثوري الهادف لأنهاء السيطرة الاستعمارية ...كل هذه المؤشرات جعلت بداية الثورة التحريرية تشوبها الكثير من العراقيل والشكوك عن نجاحها ، لولا إصرار وإيمان بعض مناضليها وهنا يحضرنا القول أن أصعب الأمور بدايتها وهذا ما مرت به الثورة الجزائرية.

المبحث الثاني: الوضع السياسي للثورة

تماشيا مع الحقيقة التاريخية كان المهجر و الوطن النواة الأولى للحركة الوطنية انطلاقا من حركة الأمير خالد مرورا بالنجم و حزب الشعب ... ومن ثم كان صدى الانطلاق متميزا بتأثير الحيرة و التساؤلات و التخوف من أن تكون الانطلاقة صدمة من نوع حوادث 8 ماي 1945 م و الشيء المؤكد لديهم رغم كل الاعتبارات " أن الثورة انطلقت " دون علمهم و مشاركتهم و في خضم البلبلة و التدارك و الضياع بين العاصمة و القاهرة أصدروا نشرية " العمل الجزائري " للتنديد بالقمع و المطالبة بمفاوضات ملحة مع جبهة التحرير الوطني [2] ، إلا أن الأخيرة باندلاع الثورة دعت كافة التشكيلات السياسية عن حل نفسها و رسميا و دفع مناضليها للالتحاق فرادى أو صفوف و أكدت هذا من خلال النداء الأول بأن التفاوض لا يكون إلا معها بصفتها قائدا للكفاح المسلح و

[1] أمال شلبي:" التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1956/54م)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006/2005م،ص 56.

[2] علي كافي : مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 – 1962 م ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، ص 55.

ممثلا وحيدا للشعب الجزائري و تطمح لاسترجاع الاستقلال[1]. و على حد قول محمد حربي في كتابه " سنوات المخاض " : " أن ما يشد الانتباه في هذه المرحلة هو إجماع كل الأحزاب على التشكيك في نجاح الثورة و يبدو أنه لا شيء يستحق الغرابة كون هذه التنظيمات نفوذها في خطر و بالتالي لا يمكنها أن ترى مبادرة اتخذت خارجها دون موافقتها .كما أجمع فريق من المؤرخين تردد هذه التشكيلات إلى جملة من المبررات في مقدمتها أن المجموعة التي حضرت وفجرت الكفاح المسلح غير معروفة على الساحة ومن ثمة فإنه يصعب على هذه التشكيلات السير وراء جهة تجهلها وقد تدخلها في مغامرة مجهولة العواقب، إضافة إلى انشغال هذه التيارات بأزماتها الداخلية كأزمة حزب الشعب، شهدت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ما يصطلح عليه **بأزمة سبتمبر1954م**.ناهيك عن فشل المسعى الوحدوي بين هذه التشكيلات وجبهة التحرير الوطني الهادف إلى تشكيل جبهة تحرير الجزائر وجيش تحرير الجزائر تكون قيادتها جماعية ومشتركة وقد أجهض هذا الاتفاق المبرم في العاشر من فيفري 1954م بعد تدخل المخابرات المصرية بإيعاز من **أحمد بن بلة** الذي يبدو أن خوفه على مستقبل الثورة هو الذي دفعه إلى القول أن العملية لم تكن ناضجة بما يكفي لنجاحها.[2] و لتشخيص وتتبع مواقف هذه التنظيمات من الثورة يكفينا استخلاصها من خلال تصريحاتهم و هي كالآتي :

2-1-المركزيون

جاءت الانتفاضة بالنسبة إليهم في وقت غير ملائم فقد توجه اثنان من جماعتهم (الحسين لحول و محمد يزيد) إلى القاهرة على أمل إقناع آيت أحمد و بن بلة و خيضر بتأجيل الانتفاضة و انتظار ظروف أفضل للشروع

[1] محمد العربي الزبيري : تاريخ الجزائر العام ، تاريخ الجزائر المعاصر(1962/54م)، ج2،منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999. ، ص 10.

[2] الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1962-1954 م), سلسلة المشاريع الوطنية للبحث, الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م, طبعة خاصة ص.31.

في الكفاح المسلح. وكان اهتمامهم مركزا على تدويل القضية الجزائرية وكان مصالي الحاج يشاطرهم هذا الاهتمام [1] . أمام تطور الأحداث جاءت ردود أفعال المركزيين متباينة:

ففي القاهرة وجد حسين لحول و محمد يزيد نفسيهما أمام أمر الواقع فدخلا في صفوف جبهة التحرير الوطني ، مؤجلين مسألة القيادة إلى ما بعد ، و أما بفرنسا فإن الطيب بولحروف و آخرون كانوا يفكرون في توحيد الاتجاهات ، لكن بمحادثاتهم مع المصاليين لم يصلوا إلى نتيجة فغلب التشاؤم على نظرتهم للقضية الجزائرية ... إلى أن التحقوا بجبهة التحرير الوطني في 1955 م " لإعانتها على التسيس " ، أما في الجزائر فكان المركزيون محرجين من وجود لحول و يزيد في القاهرة معتبرين غرة نوفمبر انقلاب داخل حركة انتصار للحريات الديمقراطية و يتهمون بن بلة في ذلك و هذا على حد النكتة التي كانوا يتناقلونها في الجزائر و بين المهاجرين في فرنسا و التي تقول " إن مؤسسي جبهة التحرير الوطني قد أشعلوا النار في الجزائر ، لكن القدر موجود في القاهرة ، لذلك فإن الأكلة لن تكون جاهزة أبدا ... " [2] ، بمعنى أن أهداف الثورة المسطرة لن تكون أبدا كون القيادة في الخارج " وفد القاهرة " و الوسيلة في الداخل " مفجري الثورة " ؟.

أحس المركزيون أن القاعدة النضالية لهم قد سحبت من طرف جماعة الانطلاقة ما جعلها تبعد عن كشف نواياها و موقفها المتردد من خلال الرسالة التي بعثت بها إلى وزير الداخلية الفرنسية " فرانسوا ميتيران " و الممضاة من طرف كل من بن خدة ، أحمد بودة و مصطفى فروخي معبرين من خلالها على :

" يرون من الضروري و المستعجل إتباع سياسة تهدئة منها ايقاف القمع و الملاحقات الجارية و إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، التصويت على عفو واسع ، و أخيرا الاعتراف للجزائريين بحق الممارسة الطبيعية لجميع

[1] محمد حربي ،المصدر السابق ص 38.

[2] المصدر نفسه ، ص 38.

الحريات الديمقراطية المضمونة نظريا من الدستور الفرنسي و التي بإمكانها و عليها أن يكون الإجراءات الأولى ..."[1] . ونجد أيضا في هذا الصدد المؤرخ مولود قاسم آيت بلقاسم يصور ردود أفعال المركزيين في كتابه:ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر: بأنهم ومنذ الأسبوع الأول وهم يرسلون برقيات إلى باريس يحتجون ويقترحون ويؤكدون:" أن المشكل سياسي وأن الأحداث نابعة من الجزائر، فلا روسيا ولا أمريكا ولا بريطانيا ولا مصر شاركوا في مساع مشتركة مع غيرهم في الجزائر، وفي وفد مشترك من جميع الأحزاب إلى باريس لشرح القضية اعتقلوا. وبعد إطلاق سراحهم انضم أغلبهم بالجبهة ثم التحقوا بالقاهرة أو تونس أو المغرب وقاموا بأدوار كبيرة في الكفاح إذ تولى رئيسهم بن يوسف بن خدة رئاسة الحكومة الجزائرية [2]

2-2- الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري

هو أيضا فوجئ بالانطلاقة رغم المبررات المستقبلية فقد اتخذ رئيسه موقفا واضحا منذ البداية حيث كتب في صحيفة " الجمهورية الجزائرية " العدد 46 بتاريخ 12 نوفمبر 1954 م: " ... إن موقفنا واضح و دون أي التباس. إننا سنبقى مقتنعين بأن العنف لا يسوي شيئا "[3] . لكن إذا عدنا إلى ما نشره فرحات عباس سنة 1980 م و هو يتحدث عن غرة نوفمبر " أن الحادثة لم تفاجئه و أن الشعب يرغب فيها " و يؤكد أنه جرت محادثات بينه و بين خيضر بالقاهرة في جويلية حول توحيد الصفوف في حزب واحد ، ربما هذه الشهادة تفتح المجال أمام طرحين : فالأول يؤكد أن فرحات عباس يعارض العنف قبل نوفمبر و بعده ، أما الطرح الثاني إذا ما يربطنا بين هذا و محادثة خيضر ، فلا أساس لها من الصحة ، فخيضر كبقية زعماء حزب الشعب كان يريد توحيد

[1] علي كافي ، المصدر السابق ، ص 56.

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم, ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر, الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف, الطبعة 2, ص.68

[3] علي كافي ، المصدر السابق ، ص 56.

كل الوطنيين في حزب واحد شرط أن يكون الهدف هو الاستقلال و الوسيلة هي الكفاح . و لهذا فإن رجال الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، لعبوا دور رجال المطافئ لإخماد الحريق و استغلال الوضع الذي خلفته جبهة التحرير ولحصول على تنازلات من فرنسا [1].

لقد ظل فرحات عباس ورجال حزبه خلال السنة الأولى رافضين الكفاح المسلح عن طريق القيام بإصلاحات سياسية جذرية كفيلة بضمان مستقبل الوجود الفرنسي بالجزائر عن طريق إرساء المساواة الفعلية بين الأوروبيين والمسلمين، ومن أجل ذلك اتصل بجاك سوستال مرتين في نهاية شهر مارس وشهر ماي1955م.

وقبل التحاقه بالقاهرة التقى أيضا بروبير لاكوست وناقش معه المشكلة الجزائرية بمختلف أوجهها إلا أنهما رفضا مطلقا أطروحاته هذا من جهة. [2]

ومن جهة ثانية كتب فرحات عباس في جريدة الجمهورية الجزائرية في العدد 50 في 25 جانفي 1955م تحت عنوان " الخارجون عن القانون " يصف فيه الكفاح المسلح بأنه " يأس و فوضى و مغامرة فاشلة «، وبتلك المواقف المتتالية فتح جبهة ضد أنصار الكفاح المسلح فأصدروا أمرا بتصفية تلك المجموعة أمثال علاوة عباس ابن أخ رئيس الحزب ... ما جعل الأعضاء القياديين يعقدون اجتماعا بسويسرا في بداية 1956م و عرض أحمد بومنجل عرضا وافيا بأن قاعدتهم الحزبية انسلخت و ما عليهم إلا الابتعاد عن السياسة و الالتحاق بجبهة التحرير الوطني، و في 22 أفريل 1956 م أعلن فرحات عباس و أحمد فرانسيس و أحمد توفيق المدني أنهم قرروا الانضمام كمناضلين في جبهة التحرير الوطني [3]

[1] محمد حربي ، المصدر السابق ، ص 41.

[2] الزبيري وآخرون، ، المرجع السابق،ص.31.

[3] محمد حربي ، المصدر السابق ، ص.41.

2-3- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

كباقي تيارات الحركة الوطنية، فلم تكن قيادة الجمعية في الصورة يوم الانطلاقة فهي تعاني أزمة صراع، فرئيسها الشيخ البشير الإبراهيمي كان في القاهرة [1] ، معهدها في قسنطينة مكرسة مجهوداتها في بداية الثورة في التعليم والإرشاد لتبعد عن نفسها كل شبهة.

حسب رواية " أحمد بن بلة " أنه طلب من رئيسها أن يوجه نداء للشعب الجزائري للالتحاق بالثورة ومساعدة المجاهدين لكنه رفض رفضا قاطعا كما كانت جريدة البصائر الناطقة باسمهم لا تتطرق للموضوع لا من قريب و لا من بعيد [2] .

إذن لم يتلق العلماء الانتفاضة بفرح كبير فموقفها يتجلى من خلال جواب زعيمهم " خير الدين «حينما طلب منه الشيخ الحسين الميلي باسم جبهة التحرير الوطني إعانة مادية " إننا لا نريد أن نعتبر كأعداء ، لكننا حين تحالفنا في ماي 1945م مع حزب الشعب في إطار منظمة أنصار البيان و الحرية دفعنا ثمن تصرفات هذا الحزب . أما اليوم فالوضع يختلف إننا لسنا طرفا فيما وقع لقد تحركتم وحدكم فادفعوا الثمن وحدكم " و نجد أيضا مساعي الشيخ الإبراهيمي الذي احتمى بالقاهرة بمصالي الحاج لاتقاء شر هذه الناشئة لجبهة التحرير الوطني و كانت الفكرة تكوين " تجمع شعبي جزائري " وجرت محادثات بهذا الشأن بينه و بين إبراهيم بيوض " ممثل عن الاتحاد الديمقراطي " و أحمد مازرنة " مسؤول عن العلاقات الخارجية للحركة المصالية " واتفقوا في رفضهم لحل منظماتهم لفائدة جبهة التحرير الوطني و رغبتهم في العمل المشترك و تكوين جبهة يحافظ فيها كل منهم على

[1] علي كافي ، المصدر السابق ، ص 56.

[2] مصطفى هشماوي ، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر – دراسة-، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، دار هومة، الجزائر، ص 92.

استقلاليته ، كما نجد المؤرخ الجزائري " أحمد نادر " يقدم موقفهم فيقول : " لم ينضم العلماء إلى الثورة حال قيامها فلم يلتحقوا بها إلا بعد محاولات فاشلة و آمال مخيبة .[1] في شهر فيفري1955م برز تيار آخر من داخل الجمعية يدعو لمناصرة الثورة واعتبرها معركة الحياة الحقيقية إنه الشيخ العربي التبسي والذي وصفها في افتتاحية البصائر ليوم 18 فيفري1955م:المجاهدون رجال تلملموا وتحركوا ودبت فيهم روح الحياة الحرة الجامحة التي تحطم أمامها كل معترض مهما كان قويا وتقدموا إلى الأمام يخوضون معركة الحياة وتأكيدا لموقفه فقد عارض مشاركة خير الدين في المفاوضات التي دعا إليها جاك سوستال في شهر ماي1955م إلى جانب البيانيين.[2]

ومع اشتداد الثورة تطور موقف الجمعية ليخرج من موقف التذبذب بعد فترة من الترقب ظهر الموقف المؤيد للثورة خلال اجتماع الجمعية يوم 07جانفي1956م إذ على إثره رجال الأمة الأبرار الذين أوصدت عليهم أبواب السجن أو طبقت عليهم الأسلاك الشائكة...كما ذكر البيان الصادر عن الاجتماع: بأن الأمة لن تنسى لهم تضحياتهم حل القضية الجزائرية لا يكون إلا بالاعتراف بكيان الأمة الجزائرية الحر وجنسيتها الخاصة ، لا يكون الحل إلا بالتفاوض مع ممثلي الجزائر الذين أظهرهم الكفاح التحرري. وبعد صدور هذا البيان اعتقل العربي التبسي الذي قاد فكرة الانضمام للعمل المسلح ثم اغتالته السلطات الفرنسية بعد ذلك . بعدها انضم أغلبية أعضائها إلى الجبهة رغم بقاء وجودها من الناحية القانونية حيث لم تحل إلا بعد الاستقلال.[3]

[1] محمد حربي ، المصدر السابق ، ص- ص. 42 . 43.

[2] الزبيري وآخرون ، المرجع السابق، ص – ص 35-36

[3] سليمان قريري، المرجع السابق ، ص.278.

2-4- المصاليون

أكدت الحقيقة التاريخية أنهم فوجئوا بالانطلاقة رغم أن الذين قاموا بها أبناء حزب واحد حركة انتصار الحريات الديمقراطية سليل حزب الشعب خليفة النجم ، حاولوا بجميع الوسائل " استقطاب و تبني الانطلاقة " في حين مصالي الحاج توجه بندائه في 8 نوفمبر إلى الشعب الفرنسي و الطبقة العاملة يمد لهما اليد الأخوية [1] ، مطالبا بوضع حد للنظام الاستعماري إلى جانب هذه المواقف كان المصاليون يحاولون التفاوض مع زعماء جبهة التحرير الوطني في منطقة القبائل و القاهرة حول قضية قيادة المقاومة ففي أواخر شهر جانفي 1954م توترت العلاقات بينهما فطالب كريم بلقاسم الالتحاق بمصالي الحاج دون قيد أو شرط ما جعل أتباع الأخير يفكرون في تكوين جيش خاص بهم و كان ذلك بداية صراع مرير سيمزق الحركة الوطنية الشعبية في الأعماق [2] .

بعد سلسلة الإشاعات التي تبناها المصاليون بشان إعلانهم الثورة وأن مصالي الحاج زعيمها ونجد ما يؤكد هذا الأمر من خلال الرسالة التي أرسلها إلى رئيس وزراء سوريا في 1957/03/10م :"يصف فيها مناضلي جبهة التحرير الوطني بالعناصر المطرودة من حركة انتصار الحريات الديمقراطية والذين فشلوا في إعلان الثورة مما دفع بالحركة الوطنية الجزائرية إلى إعلان الجهاد دفاعا عن كرامة الشعب الجزائري وشرفه". لم يتوقف الأمر هنا بل سارع المصاليون للقيام بعمليات عسكرية لإثارة البلبلة في الأوساط الشعبية والتشكيك في قدرات الثورة وأهدافها وأن حركتهم الوحيدة المتبنية للكفاح المسلح مستغلين اتهامات السلطات الاستعمارية التي روجت لها الصحافة [3].

[1] علي كافي ، المصدر السابق ، ص 57.

[2] محمد حربي ، المصدر السابق ، ص 45.

[3] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص.142.

بعد ذلك دخل الطرفان مرحلة التنافس والصراع من أجل كسب القاعدة الشعبية وكادت الكفة أن تميل لصالحهم لما يتمتع به زعيمها من مكانة في قلوب المناضلين، إلا أن الأزمة التي أصابت حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية [1].حالت دون ذلك

2-5- الحزب الشيوعي الجزائري

إن المؤرخين الرسميين للحزب قدموا ثلاث تفاسير لموقفهم من الانتفاضة فكانت كالتالي : حاول قادة الحزب الشيوعي الجزائري إيهام العموم بأن الكفاح المسلح كان مدرجا في برنامجهم وهذا ما يؤكده " خلفة بوعلام " (أمين سابق) لمحمد تقية " أتذكر أننا في إحدى اجتماعات المكتب السياسي قد أكدت على ضرورة إعداد الأرضية السياسية للكفاح المسلح ".

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا لم يقع إعلام الرأي العام بهذا العنصر البالغ الأهمية إلا عشرين سنة بعد نهاية حرب التحرير ؟ و انطلاقا من أي تحرير للوضع السياسي توصل الحزب الشيوعي إلى هذا الموقف؟ إننا لا نعلم أي شيء عن ذلك في البحث عن التبريرات هو الذي قاد مؤرخي الحزب أكثر من أي شيء آخر.

و كان يَعْمَدُ الحزب لإبراز مواقف بعض مناضليه الذين لعبوا دورا هامشيا مثل (فروق و العمراني ... " الذين اعتبروا مغامرين فهؤلاء مواقفهم كانت تتعارض مع مواقف قادتهم.

لجأ الحزب أيضا إلى استعمال أساليب ملتوية تتمثل في الاستشهاد بنصوص منقوصة و خارجة عن إطارها و غير محددة زمنيا. والخلاصة أن الحزب شأنه في ذلك شأن بقية الأحزاب الجزائرية يفسر الانتفاضة " بسياسة القمع الاستعمارية و كبت الحريات و الاستغلال "كما عقد اجتماعا لإطارات الحزب في الجزائر العاصمة بالمكتبة العامة

[1] الغالي غربي، المرجع السابق ، ص.143.

التابعة له و أكدوا في 2 نوفمبر على احتمال أن الحوادث مجرد استفزازات تسعى السلطات من ورائها إلى شن حملة قمع جديدة شبيهة بتلك التي وقعت سنة 1945م و لهذا فهو يوصي بتوخي أقصى ما يمكن من الحذر به [1]

كما نجد الباحثة فاطمة بودرهم تفسر رفض الحزب الشيوعي الجزائري للثورة فتقول:" كان رافضا ومنددا بالعنف الثوري واستنكر الإرهاب وأمر أعضاءه من سكان الأوراس الذين قدموا إلى الجزائر ألا يرفعوا السلاح...." لم يستطع الحزب الاعتراف بالثورة علنا والانضمام للجهاد للأسباب التالية: أن الحزب مكون في أغلبيته من الأوروبيين الرافضين للاتجاه الوطني العامل من أجل تحقيق الاستقلال الكامل والانفصال عن فرنسا، كما أن الشيوعيين الفرنسيين والجزائريين لم يؤيدوا الحركة الاستقلالية الجزائرية لتوجهات إيديولوجية فيرون أن الأنظمة الاستعمارية والامبريالية والرجعية لا يمكن أن تنجح إلا في إطار الحركة النضالية التي تقوم فيها يسمى "الوطن الأم". لكن هذا لا ينفي اشتراك بعض المناضلين في صفوفه إلى الثورة أمثال عمار أوزقان، كوش يونس، عبد الرحمن بوشامة..[2].

و في الأخير نخلص أن تيارات الحركة الوطنية قد تفاجأت من اندلاع الثورة التحريرية و هذا على حد وصف مفجريها لقيادات هذه التشكيلات السياسية في ذلك الوقت – بالانتهازية – و اتهموهم بعدم الاستجابة للنداء ، فالحزب الشيوعي حل من طرف السلطات الفرنسية في سبتمبر 1955م و ظل ينشط سريا في الداخل و الخارج إلى أن استرجعت الجزائر استقلالها.

أما جمعية العلماء المسلمين و الإتحاد الديمقراطي فإنهما أعلنا عن حل نفسيهما و انضمام قيادتيهما فرادى إلى جبهة التحرير الوطني إلى غاية شهر أفريل 1956م.إذن لقيت جبهة التحرير الوطني معارضة شديدة

[1] محمد حربي، المصدر السابق، ص 37.

[2] فاطمة بودرهم، المرجع السابق، ص ص 63-64

من تيارات الحركة الوطنية بالرغم من أنها وليدتها فمؤسسوها كانوا ضمنها خاصة الاتجاه الاستقلالي منها، وربما عنصر المفاجأة والنتائج الوخيمة التي تكبدوا فيها بعد أحداث الثامن ماي 1945 هي من كانت وراء ذلك الامتعاض بدليل انضواء مختلف مشاربها إليها في النهاية.

– المبحث الثالث: الوضع الاجتماعي والاقتصادي للثورة

لقد عاش أهالي الجزائر انتصار الفرنسيين كمأساة حقيقية، فأثار الحرب من تقتيل جماعي و تخريب للممتلكات و الفتك بالمحاربين و تحويل مجموعات من السكان من مناطقهم الأصلية و هجرة الكثير ... كل هذا كان يوحي بأن الجزائر على وشك الانهيار حتى أصبح البعض يتحدث عن الدمار ، الفوضى ، العودة إلى الجاهلية ...فعدد سكان الجزائر قبل 1830 م يقدر بثلاثة ملايين ، و في 1945 م لم يبق سوى مليونان ، و في نهاية القرن اكتمل تفكك المجتمع الجزائري نتيجة ضربات متتالية تمثلت في : استحواذ المعمرين على الأراضي و تشتت القبائل و مغادرة الأهالي لأريافهم نحو أراضي المعمرين ثم نحو المدن فإلى فرنسا و إلى المدن المجاورة ...

و بالتالي الانخفاض العام للمستوى المعيشي.

تحملت الجماهير كل أعباء التفقير الذي أصاب البلاد وأصبحت لا تفكر إلا في البقاء على قيد الحياة و مجابهة المشاكل اليومية ، لم يكن أحد يتكلم باسمها فكانت النخب القديمة من أعيان و مشايخ طرق هي التي تؤطرها طبيعيا و تضمن لها الحماية. لكن للأسف هؤلاء أصبحوا في خدمة المستعمر بدافع المصلحة.

أما النخب الجديدة من خريجي المدارس الفرنسية يحتقرون عالم البؤس و الشعوذة الذي يمثله أهالي الأرياف[1]، و بالتالي الضحية كان المجتمع الجزائري يعيش حالة من التشتت و التشرذم، انفصام في الهوية و المبادئ... تمييز بين أهل الدار و الوافدين..

ناهيك عن الحالة الاقتصادية، ففي 1954 م، كان الأوروبيون يملكون 037-22 ضيعة مساحتها 2.726.000 هكتار و منتوجها يمثل 66 بالمائة من جملة الإنتاج الفلاحي و 55 بالمائة من جملة المنتوج الجزائري . أما فيما يخص دخل الفلاح الجزائري يبلغ 17.691فرنك مقابل أكثر من 800.000فرنك للمعمر، ووضعية الفلاحين التعيسة هذه ناتجة عن تجزئة الأراضي وقلة جودتها و عدم توفر رؤوس الأموال هذا في مجال الفلاحة. أما فيما يخص قطاعي الصناعة و الخدمات فالهيمنة دائما كانت للأوروبيين فأغلبيتهم من سكان المدن ف: 34 بالمائة منهم يعملون في القطاع الصناعي كإطارات و عمال و حرفيين و 50 بالمائة في قطاع الخدمات ما بين موظفين و أصحاب مهن حرة و تجارة ... أما العمل غير المختص فكان من نصيب الجزائريين الذين يشكلون 95 بالمائة من العمال اليوميين و 68 بالمائة من العمال قليلي الاختصاص و 17 بالمائة من الفنيين و 7 بالمائة من الإطارات.

فكانت الهوة تفصل بين الجزائريين و الأوروبيين و موجودة على جميع المستويات و إذا أخذنا مثالا عن المؤسسات الاقتصادية لوجدنا أن نصيب 100.000 مؤسسة جزائرية يقدر بـــ: 33 مليار من الفرنكات ، فيما تبلغ مداخيل 65.000 مؤسسة أوروبية 375 مليار من الفرنكات كما أن 90 بالمائة من النشاط الصناعي و التجاري يبقى بيد الأوروبيين [2] .

[1] محمد حربي ، المصدر السابق ، ص 93.

[2] محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر العام ، ج 2 ، المرجع السابق ، ص 10.

و على إثر هذا سعت جبهة التحرير الوطني إلى تغيير تلك الهيكلة الاقتصادية و الاجتماعية التي وضعها الاستعمار الفرنسي الاستيطاني طيلة الفترة التي كان يقيمها في ديارنا لتكون دعامة للاقتصاد في الوطن الأم " فرنسا " و لتبقي الإنسان الجزائري في حالة تبعية دائمة لتمنعه من الشعور بذاته و تحول بينه و بين مسؤولياته ككائن له حق التصرف في شؤونه.

صحيح أن جبهة التحرير الوطني لم تبدأ في عامها الأول ببرنامج اقتصادي واضح المعالم. لكنها كانت واعية بأن السلطات الاستعمارية قد اغتصبت أراضي و ممتلكات الجزائريين الصناعية و الزراعية خاصة إلى الكولون سيستغلونها و يوظفون كل ثرواتها لتحقيق الثراء الفاحش و للتمكن من ممارسة الاضطهاد و الاستبداد على الأهالي و من شراء الذمم و الأملاق سواء في أوساط الحكام الفرنسيين بمختلف أنحاء الجزائر أو في فرنسا ذاتها . و لقد تحول ذلك الوعي في خضم المعركة إلى رغبة ملحة في استرجاع كل ما أخذه بالقوة. و كان الاستعمار يدرك أن شعبا بلا ثقافة شعب ميت و أن الاحتلال الحقيقي لا يتم إلا عندما يقضى على ثقافة الشعب المعتدى عليه، فانطلاقا من هذه القناعة عمدت السلطات الاستعمارية إلى تجهيز الجماهير و تزييف التراث الوطني و طمس معالم الثقافة و مصادرها. بادرت إلى صنع ثقافة جديدة لا علاقة لها بواقعنا و مثقفين من نوع جديد زودتهم بالقيم و الأخلاق الاستعمارية [1]. و نجد إحصاءات عند " محمد حربي " في كتابه " سنوات المخاض " حول نسبة الأمية سنة 1954م بأن 302.000 طفل في سن الدراسة يوجد منهم 1.9000.000تلميذ ، بينما لا يتجاوز عدد الطلبة 1700 طالب منهم 589 طالب في الجامعة . و إذا ما قارنا الوضع بما كان في تونس فلم يدخلها الاستعمار إلا سنة 1881م و كان عدد سكانها أقل بثلاث مرات سكان الجزائر لتبين لنا التفقير الثقافي. و نجد " بيار بوايي " في هذا الصدد : " أن الجزائر كانت تُعد سنة 1951م 78 محامي مقابل 184 لتونس ، و

[1] محمد حربي ، المصدر السابق ، ص 93.

75 طبيبا مقابل 153 و 36 صيدلي مقابل 49 و حوالي 20 مهندسا..." من هنا يتضح أن حق التعليم الذي طالب به الجزائريون منذ 1919 م بعدما تنكروا له طويلا و رفضوه [1].

فجبهة التحرير الوطني لم تكن تجهل هذا المسعى الاستعماري و من ثمة فإنها إلى جانب الكفاح المسلح كانت تنظم في الأرياف خاصة و في أوساط المجاهدين بصفة عامة حملات متواصلة لمحو الأمية و تغيير الذهنيات و لرفع مستوى الوعي لدى الفلاحين و العمال . كما أنها كانت تعمل جاهدة لدعم الأخلاق الثورية المرتكزة على قيمنا العربية الإسلامية لتكمل القيم التي سيكون منها المنطلق لبلورة عناصر الشخصية الوطنية و لتكوين الإنسان الجزائري القادر على الإسهام بفعالية في معركة البناء و التشييد من أجل استرجاع السيادة الوطنية و إقامة الدولة القوية المستقلة.

المبحث الرابع: الوضع الحضاري للثورة

نعلم جميعا أن الاستعمار مبادئه علمانية ، لكن هذا يطبق على المسيحية و اليهودية و لا يطبق على الإسلام ، ففرنسا لم تكتف بعلمنة المجتمع بل تجاوزتها إلى حل كل المؤسسات الثقافية ة الاستحواذ على الأوقاف و السيطرة على الشعائر الدينية و تضييق الخناق على اللغة العربية [2] فعندما لاقى الاستعمار مقاومة بطولية دعامتها الأساسية المسجد و مصدرها غالب الأحيان الزوايا المنتشرة عبر مختلف أنحاء البلاد لأجل ذلك وجه ضربات قاسية إلى الدين ساعدت تشويهه و تزييف تعاليمه و إغراقه في متاهات الشعوذة و الدروشة . فبالنسبة للمساجد أفرغتها من محتواها الثوري الذي وجدت من أجله و حولتها إلى شبه كنائس و ذلك إذا أسلمت من الهدم ، أو إلى مؤسسات اقتصادية أو عسكرية ... هذه الحقيقة التاريخية هي التي جعلت الجزائر تلجأ إلى الدين

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 11.

[2] محمد حربي، المصدر السابق ، ص 79.

لتخلصه من الشوائب فركزت على تزويد المجاهدين بالطاقة الضرورية لمواجهة أعتى قوة استعمارية عدة و عتادا و توعيتهم بالوضعية الجديدة التي يجب أن تتكيف معه حتى يتمكنوا من المشاركة الفعلية في معركة التحرير .

و بالفعل فمن يرجع و يتأمل تاريخ الثورة يرى أن التكبير و الترغيب في الشهادة قد أديا دور أساسي في تثبيت العزائم و تقوية النفوس و تجنيد أغلبية المواطنين حول جبهة التحرير الوطني .[1]

و في نهاية مرحلة الكفاح المسلح ظهر جليا التفكير في إرساء قواعد التسيير الذاتي الذي يُعد بحق واحد من الطرق المؤدية إلى انتصار الاشتراكية و الذي هو في خطوطه العريضة مأخوذ من تقاليدنا في الإنتاج و التسيير الاقتصادي قبل الاحتلال الفرنسي.

قبيل مؤتمر الصومام بأشهر قليلة، كانت الثورة التحريرية على وشك إطفاء شمعتها الثانية في ظل معطيات داخلية ومستجدات إقليمية ودولية بالغة الأهمية، لقد ترسخت فكرة الثورة عندما تحولت إلى واقع معاش في الجزائر وعندما استطاعت أن تعلن عن مشروع ومطلب سياسي يتمثل في تحقيق الاستقلال عن طريق وضع حد لهيمنة كولونيالية تجاوزت القرن وربع قرن من الزمن، استطاعت الثورة أن تزج بالجماهير في آتون معركة السيادة لأول مرة، بعد أقل من سنة عن اندلاعها، كان ذلك في الشمال القسنطيني يوم 20 أوت 1955. حيث شهدت الجزائر أول استعراض شعبي تصدى في وجه الاحتلال الفرنسي في شكل التحام مع الثورة رغم جسامة التضحيات وخطورة المغامرة التي أقدم عليها الشهيد الرائد زيغود يوسف، لفك الحصار عن الثورة في عرينها الأول بالأوراس. [2]

[1] محمد حربي، المصدر نفسه ، ص – ص 90 – 91.

[2] طاهر جبلي:" مسألة الإجماع حول مقررات الصومام"، جريدة المجاهد، العدد2126، 2000، ص13.

– المبحث الخامس: هجومات 20 أوت 1955

نظرا لما يتميز به هذا القرار التاريخي حرصت قيادة منطقة الشمال القسنطيني أشد الحرص على تنفيذه بدقة وفي وقته المحدد، وكانت الخطة التحضيرية له بذلك الاجتماع التخطيطي بالمكان المسمى جبل دشرة الزمان (الحدائق حاليا) في دار رابح يونس في الطريق الجبلي الرابط بين سكيكدة والقل في الفترة الممتدة بين 25جوان إلى 27 جويلية 1955م.تم في هذا الاجتماع تحديد أماكن وأهداف العمليات الثورية أين تتمركز معسكرات الجيش الفرنسي ومصالحه الحيوية ،واختير حوالي 39هدفا للعمليات العسكرية وتركزت خاصة في المدن الكبرى للمنطقة الثانية : قسنطينة سكيكدة الحروش القل،...وكذا تحديد التوقيت الزماني بمنتصف النهار من يوم السبت المصادف لـ 20 أوت 1955م .[1]

والمغزى من اختيار هذا التوقيت تزامنا مع فترة الاسترخاء وتناول وجبة الغداء ،كما أنه توقيت غير متوقع من طرف الفرنسيين للهجوم وفرصة لإقحام عدد أكبر من السكان في خضم الهجوم وخلال الاجتماع السالف الذكر تقرر أن يدوم الهجوم ثلاثة أيام متتالية من 20 إلى 22 أوت 1955م ووزعت خلاله أيضا المنشورات الخاصة لتنفيذ العمليات العسكرية المحددة ، وهكذا بدأ الهجوم الكبير في اليوم المحدد وفي المناطق والنواحي المسطرة سالفا مع إعدام من لا يستجيب لهذا النداء ووضع حد لكل من يقف أمام إرادة الشعب في الالتحاق بثورته . تضمن تاريخ الهجوم ذكرى رمزية للشعوب المغاربية هي ذكرى نفي الملك محمد الخامس إلى جزيرة مدغشقر في نفس التاريخ من عام 1953م من جهة، ولفت انتباه الرأي العام الدولي إلى القضية الجزائرية ومساعدتها معنويا وماديا.[2]

[1] جمال بلفردي :"زيغود يوسف والتخطيط الثوري لمنطقة الشمال القسنطيني (1956/1955م)"،مجلة البحوث والدراسات ،العدد24،السنة 14، صيف 2017م، ص.313.

[2] المقال نفسه، ص.313.

أما فيما يخص أهداف هجومات 20 أوت 1955م فيتفق المؤرخان محمد العربي الزبيري في كتابه تاريخ الجزائر المعاصر وعمار قليل في كتابه ملحمة الجزائر في تشخيصهما للأبعاد الإستراتيجية والأهداف المرجو تحقيقها من هذه المحطة الهامة والمتمثلة في:

تخفيف الضغط عن منطقة الأوراس بالعمل على تشتيت قوات العدو وتوسيع مجال الثورة لتشمل أقصى ما يمكن من مساحة البلاد.نقل الحرب من الجبال والأرياف إلى المدن والقرى وبذلك يتم ضرب عصفورين بحجر واحد، فمن جهة يخفف الضغط المفروض على الريف من أجل محاولة خنق التنظيم الثوري في مهده، ومن جهة أخرى لتؤكد للاستعمار أن الثورة في كل مكان. بالإضافة إلى كسب انضمام كل تيارات الحركة الوطنية والشخصيات السياسية الجزائرية المرتبطة بالأحزاب في صفوف جيش التحرير الوطني لتوحيد الصفوف، وجهود الحركة الوطنية من أجل الاستقلال.

وإقناع الرأي العام الفرنسي، وكذا الرأي العام العالمي بأن الشعب الجزائري قد تبنى من جهته فكرة التحرير الوطني، وهو مستعد لمجابهة الرشاشات والدبابات حتى بالحجارة، والفؤوس من أجل تحرير البلاد وتدويل القضية الجزائرية ولتكون تلك الأحداث تعبيرا صادقا عن تضامن الجماهير الجزائرية مع الشعب المغربي وهذا ما يعطي بعدا للتضامن والإحساس بالمصير المشترك.[1] لقد كانت أحداث 20 أوت 1955، أو بالأحرى هذا اليوم مشهودا ورائعا حقا في تاريخ الجزائر فمن خلاله اتسعت الثورة وشملت معظم التراب الجزائري، مما أدى إلى تطور العمليات في العديد من الجهات خاصة المنطقة الخامسة. إضافة إلى سيطرة الفدائيين على الموقف العصيب من خلال

[1] محمد العربي الزبيري،تاريخ الجزائر المعاصر(1962/54م)،ج2 ،ص.39.وعمار قليل ملحمة الجزائر ،ج1،دار البعث، قسنطينة،ط1: 1991م،ص-ص 316-317.

العمليات التي كانوا يقومون بها مما أدى إلى انعدام الأمن داخلها [1]. بالرغم مما تبع هذا الهجوم من رد فعل وحشي للفرنسيين، والذي أسفر عن 123قتيل من قوات الأمن منهم 21 مسلما و47 جريحا ،والأوربيين 71 قتيلا و51 جريحا والعسكريين 31 قتيلا و125 جريحا هذا بالنسبة للأوروبيين أما الجزائريين فبلغ عدد المتمردين 1273قتيل والأسرى 1024 منهم 81 جريح وهذه إحصاءات جمعها الدكتور أحمد بوضربة في مقاله "صدى هجومات 20 أوت 1955م بالشمال القسنطيني من خلال جريدة صدى الجزائر الكولونيا لية " وهذا اعتمادا على تصريح الحاكم العام الفرنسي جاك سوستيل عند زيارته باريس[2] .وهذه الإحصاءات أيضا نجدها عند الدكتور عبد النور خيثر في دراسته أن عدد خسائر الكولون تم حصرها بين 71و125 قتيل كحد أدنى وبلغت الخسائر في صفوف الجزائريين بين 1273 إلى 12000 كحد أقصى وجلهم في مدن سكيكدة وعين عبيد والخروب والميلية والقل.[3]

فهذا ليس بغريب عن الآلة الاستعمارية الفرنسية فعند فقدانها السيطرة وعدم اهتدائها لمن كان وراء هذه الأحداث تذهب مباشرة إلى أبشع أساليب التقتيل الجماعي والتشريد والتعذيب دون أدنى تمييز بين مختلف الشرائح وهذا ما نستشفه دائما من عدد الضحايا الهائل الذي نشرته جبهة التحرير مباشرة الذي بلغ 12000قتيل وقتيلة.

[1] في الفاتح من أكتوبر فتحت جبهة جديدة للعمليات العسكرية في منطقة وهران أيضا فحصلت موجة من الحوادث الإرهابية واتسعت في تلمسان إذ هاجمت كتائب من جيش التحرير الثكنات العسكرية ومراكز الجيش الاستعماري وحققت انتصارات ضخمة ،أنظر : يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ،منشورات المتحف الوطني ،ط2: 1996م،ص.147.

[2] أحمد بوضربة:"صدى هجومات 20أوت 1955م بالشمال القسنطيني من خلال جريدة صدى الجزائر الكولونيالية"، مجلة الحوار المتوسطي،العدد1،ص.136.

[3] عبد النور خيثر، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962م، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص

5-1- آراء وتصريحات فرنسية وجزائرية على نتائج هجومات الشمال القسنطيني

تجلت أهمية هذا الهجوم وما حققه من أهداف وما امتاز به من خصائص وأبعاد من خلال البيان الذي أذاعته جبهة التحرير الوطني :"لقد تحطمت قبضة العدو وتنفس الشعب الصعداء وعادت الثقة إلى النفوس ، وقد ربحنا معركة المنطقة الثانية بصورة مؤكدة ،وعلى الصعيد القومي أقمنا الدليل بأن في استطاعتنا عندما نريد أن نعرض الخطر ونهز إدارة العدو وجهازه العسكري. وفي نيويورك حيث ستعرض القضية الجزائرية للمرة الأولى وستمكن العالم من أن يكون صورة عن إمكانياتنا وتصميمنا".[1]

إذن فقد تراوحت نتائجه بين نتائج سياسية وعسكرية على الصعيدين الداخلي والخارجي أسالت أقلام الكثير من المؤرخين فنجد مثلا الدكتورة عقيلة ضيف الله تحصر لنا أهم النتائج العسكرية منها:

فك الحصار عن الأوراس ،تحطيم أسطورة تفوق الجيش الفرنسي ووصفه بالجيش الذي لا يقهر، فقد أثبت جيش التحرير بانه ليس مجموعة قطاع طرق بل جيش منظم ومدعم من طرف الشعب تمكن من تشتيت القوات الفرنسية.[2] ونجد المؤرخ محمد العربي الزبيري يشخص لنا أهم النتائج السياسية على المستويين الداخلي والخارجي لعل أبرزها على المستوى الداخلي: أن الهجومات كانت الإنذار الأخير لكل المترددين للانضمام بالثورة راح ضحيتها مثلا علاوة عباس، وفي 16 سبتمبر 1955م شكل مجموعة من النواب الجزائريين الذين تمردوا على أسيادهم المستعمرين ما أصطلح عليه"مجموعة الواحد والستين" إذ دعا هؤلاء إلى ضرورة وقف العمليات العسكرية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والتفاوض مع المحاربين ويعد هذا اعتراف ضمني منهم بأن جبهة التحرير ممثلهم

[1] أحسن بومالي، المرجع السابق ، ص 242.

[2] عقيلة ضيف الله ، التنظيم السياسي والإداري للثورة(1962/54م)،البصائر الجديدة للنشر والتوزيع،ط1: 2013م،الجزائر،ص.218.

الشرعي والوحيد ، وفي 1956م التحقت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بصفة رسمية بداية من 12 فيفري 1956م ونفس الموقف اتخذه فرحات عباس باسم حزبه في 22 أفريل 1956م.[1]

أما على المستوى الخارجي فقد حملت الهجومات رسالة إلى الرأيين العامين الفرنسي والعالمي مفادهما :"أن هناك شعب اغتصبت حقوقه في سيادة نفسه وأن الثورة المسلحة والشاملة التي يخوضها الشعب الجزائري منذ الفاتح من نوفمبر ما هي إلا تعبير عن رفضه للاستعمار الفرنسي. كما جاءت الهجومات لتزكية مطلب المجموعة الأفرو آسيوية التي تبنت مهمة الدفاع عن القضية الجزائرية في المحافل الدولية خاصة هيئة الأمم المتحدة في دورتها العاشرة وأخيرا رغبة الجزائريين الدائمة في بناء مغرب عربي مشترك...[2] من الطبيعي جدا أن هذه الانتفاضة سيكون لها نتائج لابد من تقييمها ما فتح المجال أمام تضارب في التصريحات والآراء سواء من مسؤولين أو مؤرخين فرنسيين أو جزائريين على حد سواء، سأحاول عرض بعضها حول هذه المحطة الهامة من تاريخ الثورة التحريرية:

للأسف على حد تعبير أحمد بوضربة أنه يوجد مؤرخين جزائريين وقعوا في فخ التشكيك ومحاولة التقليل من نتائجها الايجابية...فهي عملية انتحارية أو بدافع اليأس أو تحت تأثير أزمة الضمير كما قال فرحات عباس.[3] وهذا الرأي أيضا نجده عند السيد الستار هورن في كتابه تاريخ حرب الجزائر فيذكر : أن أحداث 20 أوت 1955م كانت نتيجة اليأس القاتل الذي سيطر على كل من زيغود يوسف ومساعده الأول بن طوبال...كما كان للملازم ايف كوريار آراء حول الهجومات على غرار جرجي زيدان الذي أطلق العنان للخيال فسمع زيغود

[1] محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر العام ، ج 2 ، المرجع السابق ،ص.45.

[2] محمد العربي الزبيري ، المرجع نفسه، ص.46.

[3] أحمد بوضربة ، المقال السابق، ص.131.

يوسف وهو يحدث أحد أعوانه :"إن الخسارة ستكون مرتفعة ولكن حتى إذا قضي على نصف السكان ،فإن الثورة ستربح لان الجزائر ستتحرك ...وعلى أية حال فإن الثورة لن تكون بعد هذه الأحداث أسوأ مما هي عليه الآن." [1]

كما جمع أحمد بوضربة آراء لبعض المسؤولين الفرنسيين حولها من خلال جريدة الجزائر الكولونيالية أولها تصريح رئيس الحكومة الفرنسية إدغار فور:"إن الحوادث كانت أليمة وإننا نحس وبعمق ما أصاب العائلات التي مسها الإعتداء الوحشي، كما أشاد بقوات الأمن مشيرا بأن العمل الإرهابي له علاقة بالأوامر الخارجية. «وتوجد أيضا تصريحات لمسؤولين آخرين بالجريدة :" بأن ما حدث في 20 أوت 1955م خصوصا ومنذ أول نوفمبر 1954م عموما ليست قضية ثورة من أجل الحرية والاستقلال ، بل ذلك له علاقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خصوصا وهذا تصريح لجاك سوستيل". [2]

فهكذا إذن أعطت هجومات الشمال القسنطيني نتائج عديدة ومختلفة حتى تضمن استمرارية الثورة المسلحة فهل كان للثورة أن تستمر لولا هجومات 20 أوت 1955؟ إذ يقول في هذا السياق المؤرخ إيف كوريار في كتابه حرب الجزائر " إن هذا الهجوم أول هجوم حقيقي لحرب الجزائر... دخلت حرب الجزائر الآن مرحلتها النشيطة، الأقنعة تسقط والسياسات ستتطور من الآن فصاعدا، سيكون هناك قبل 20 أوت وما بعد 20 أوت 1955م [3]. وتشاطره الرأي الكاتبة الأمريكية جوان غليبي في كتابها الجزائر الثائرة بأنه :" أول هجوم جزائري موسع وشامل يكشف عن إعداد دقيق ووجود قوات نظامية هامة ...إنه يمثل منعرجا لحرب التحرير الجزائرية سواءا من الناحية الشمولية أمن ناحية اختيار الأهداف."[4]

---

[1] محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق،ص.46.

[2] أحمد بوضربة ، المقال السابق ،ص.132.

[1]- Yvers, CORRIERE, LA GUERRE D'ALGERIE, tome 2, le temp de lioperd *edition rahma.alger*, 1992, p173.

[4] علي حسين كافي، المقال السابق، ص 19.

إذن هجومات الشمال القسنطيني جاءت لتحقيق أهداف استراتيجية للثورة وقد حققت النتائج المرجوة بفضل التخطيط المحكم من مهندسها زيغود يوسف وفلا كانت بمثابة الانطلاقة الثانية للثورة وذلك بإرباكها للسلطات الفرنسية ونشرها للخلع في أوساط المستوطنين من جهة ، ومن جهة ثانية أكدت مدى التحام الشعب الجزائري بثورته فصدقت بذلك مقولة العربي بن مهيدي :"ألقوا بالثورة يحتضنها الشعب".[1]

في الأخير إن هذه الاختلافات بين مؤرخي وممثلي طرفي الصراع أمر طبيعي ومنطقي فقد تراوحت بين من وصفها بالانتصار الايجابي والضربة القاضية لكل المترددين للانضمام إلى الثورة من جهة وللاستعمار الفرنسي من جهة ثانية، ليتأكد عن مدى شمولية واستمرار المشروع الثوري من أجل استرجاع السيادة وكسر التعتيم الإعلامي الذي تفننت فيه فرنسا بأنها متحكمة في وضع الجزائر من قريب ومن بعيد. وهناك من حاول تشويهها والإخلال بالأهداف التي حققتها من خلال وصفها بأنها أحداث يائسة مردها الحاجة الاقتصادية والمادية لا قضية مبادئ من أجل الاستقلال، بل حتى أنها أحداث وقعت بإيعاز خارجي.

[1] Benjaminine Stora, 20Aout1955.Recit Historique, *Ed.Dar Alabhat, Alger*, P91-92.

الفصل الثاني

مؤتمر الصومام وتأسيس أول مجلس وطني للثورة الجزائرية 1956

- انعقاد مؤتمر الصومام
- تشكيل أول مجلس وطني للثورة

يذهب عدد من المؤرخين الجزائريين و الفرنسيين إلى إضفاء قيمة تاريخية بالغة الأهمية إلى مؤتمر الصومام، فقد اعتبر أزغيدي محمد لحسن" مؤتمر الصومام الحدث الأكبر أهمية في تاريخ جبهة التحرير الوطني الذي جمع قادة الداخل في 20 أوت 1956م واستطاع جيش التحرير أن يخرج مستفيدا من دروس عشرين شهرا مضت من الحرب واستطاع المؤتمر أن يحدد الأهداف السياسية للثورة والمبادئ الأساسية لحرب التحرير التي من خلالها استطاعت تحقيق الاستقلال الوطني". [1] واعتبره مبروك بلحسين " بأنه المرحلة الأكثر غنى و جدلا في تاريخ الثورة التحريرية "[2] ، أما علي كافي فقد وصفه بأنه "كان حدثا تاريخيا عظيما" [3] ، وخلص بنجامين سطورا إلى أن "مؤتمر الصومام غير وجه الثورة بصورة كبيرة ".[4]

من خلال آراء المؤرخين السالفة حول الأهمية الكبيرة التي أضافها مؤتمر الصومام للثورة التحريرية، فأنا أيضا بالنسبة لدراستي يعد المؤتمر اللبنة الأساسية لها فمن خلال قراراته السياسية وإدراجه للتنظيم المؤسساتي للثورة ، ظهرت مؤسسة المجلس الوطني للثورة التحريرية محور دراستي، لذا وجب علي الإحاطة بحيثياته بداية من ظروف انعقاده وأهم النتائج والقرارات المترتبة عنها وما أثارته بعضها من اختلافات في صفوف القيادة إبان الثورة كادت أن تعصف بها، لولا استحداث هذه المؤسسة وعقدها لأولى مؤتمراتها بالقاهرة الذي أنقذها وأعادها إلى مسارها. وقبل الخوض في غمار الدورات التي عقدتها وأهم القرارات التي أضافتها أو العراقيل التي صادفتها، كان لابد أن أعرف بطبيعة هذه المؤسسة، هيكلتها، نظامها وقانونها الداخلي ...

[1] محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص131.

[2] مبروك بلحسين، مراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر–القاهرة) 1956–1954م، تر: الصادق عماري، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 10

[3]- علي كافي، المصدر السابق ، ص.105.

[4] Benjamin Stora, Histoire de la gaerre d’algerie,Opcit. p 37.

المبحث الأول: انعقاد مؤتمر الصومام

1/1 ظروف انعقاده

عند الحديث عن الظروف العامة التي انعقد فيها مؤتمر الصومام ، يعني الحديث عن عام ونصف من مسيرة الثورة في بدايتها ، وما هو الموقف الفرنسي إزاء تطور المد الثوري داخليا ، والاهتمام الدولي بالقضية الجزائرية خارجيا و بما أن لكل حدث ظروف محيطة به ، فإن مؤتمر الصومام الصغير في حجمه الكبير من حيث قراراته ، انعقد في ظل ظروف خاصة محليا و دوليا ، لا يمكن تجاهلها عند دراسة المؤتمر و من أهمها على الصعيد الداخلي مناعة الثورة فبعد سنة من اندلاعها انتشرت في كل مكان ، كما انضمت التشكيلات السياسية المختلفة كجمعية العلماء المسلمين الجزائريين جانفي 1956م ،وفرحات عباس في أفريل 1956م.وعلى الصعيد العسكري كان لنجاح 20أوت 1955م تأثيرا على مسار الثورة[1].

فقد اتسعت الثورة وشملت كل التراب الجزائري سواء في المنطقة الخامسة أو سيطرة الفدائيين على الموقف في العاصمة ...لذلك صمم الاستعمار الفرنسي على إجهاض الثورة حيث شرع في تنفيذ مخططات التقسيم الرباعي ما صعب الاتصال بين مختلف قيادات جيش التحرير، بالإضافة إلى الحاجة للسلاح مع ضعف في التنسيق العملياتي والتكوين السياسي للفرق المسلحة. [2] استشهد العديد من القادة الثوريين كديدوش مراد، مصطفى بن بولعيد، ...ما جعل القادة يرون ضرورة عقد مؤتمر لوضع إستراتيجية تنظيمية موحدة وشاملة ودائمة للعمل الثوري.

[1] – جمال يحياوي : الظروف المحلية و الدولية لانعقاد مؤتمر الصومام ، مجلة المصادر ، العدد الخامس، وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2001م ، ص ص 130-129

[2] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص.131.

كما واجهت جبهة التحرير الوطني السياسة الفرنسية ومختلف مشاريعها ببرامج وخطط جديدة من طرف جبهة التحرير تُوحد النضال الثوري في الجزائر، فأنشأت المنظمات الجماهيرية لهيكلة شرائح المجتمع لإعطاء الثورة بعدها الشعبي، فعام 1956م شهد ميلاد أغلب هذه المنظمات كالاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956م، ما جعل فرنسا تعلن مجموعة من الإجراءات فأعلنت حالة الطوارئ منذ 1955م، وقامت بتغييرات عديدة ظنا منها أنها ستطيح بالثورة باعتمادها على سياسيين وعسكريين أكثر ردعا.[1]

كما نعلم أن الثورة كانت بحاجة إلى منهج سياسي ثابت يساعد المسؤولين على احتواء مناطقهم وحسم مواقف تصادفهم وهذا قبل المؤتمر كان غير موجود لعدم وجود قيادة مركزية وقيادات المناطق يربطها الاتجاه الثوري لا أكثر، هذا ما جعل أمثال روبير لاكوست يحاول القضاء على الثورة بالوسائل العسكرية، ويطمع غي مولي إيقافها بالوسائل السياسية الخادعة.[2]

وقد لخصت جريدة المجاهد دواعي انعقاد مؤتمر الصومام كالتالي:" لقد كانت الثورة في مرحلتها الأولى تصطدم بصعوبات عديدة وكانت فرق جيش التحرير لا تزال ضعيفة ،إذ أنها كانت بعيدة عن بعضها البعض فلم تتوسع إلى درجة تتمكن فيها من أن يكون بينها ارتباط دائم .كان الاتصال بين مختلف القيادات صعبا وتمركز الثورة في مختلف النواحي يسير ببطء والحاجة إلى السلاح شديدة ولا يوجد من المال إلا القليل والتنسيق بين الأعمال ضعيف للغاية لقد كانت هناك نواح واسعة لم تتحرك بعد والفرق المسلحة ذات تكوين سياسي ناقص أو ليس لها تكوين سياسي مطلقا وإلى هنا لم يكن هناك وجود لسلطة وطنية رسمية[3] . لقد كانت الثورة في حاجة إلى منهج سياسي قار فكثير من المسؤولين كانوا لبعدهم يترددون في اتخاذ موقف واضح اتجاه المشاكل

[1] سلسلة التراث: النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954م، منشوراتANEP ،2005، ص.14.

[2] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص.132.

[3] بشير سعيدوني:" مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م- ظروف انعقاده وانعكاساته المختلفة على مسار الثورة الجزائرية "، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد6، ص.ص.7.8.

الكبرى...وعندما وصلت الثورة إلى هذه الدرجة كان لابد أن تتلاقى وجهات النظر وأن ترسم خطة تتلاءم مع الوضعية الجديدة."[1]

أما على الصعيد الخارجي فكانت جملة من المبررات دفعت بقضية التنظيم السياسي للثورة التحريرية أمر حيوي لإغلاق جميع أبواب المماطلة الفرنسية من جهة وكسب التأييد الدولي للقضية الجزائرية ولعل أبرزها مظاهرة الطلبة الجزائريين في باريس بتاريخ 23 فيفري 1956م، مما يعني نقل الثورة إلى التراب الفرنسي. مع إعطاء الاستقلال للمغرب في 2 مارس ثم تونس في 20 مارس 1956م وكل هذا بتأثير من الثورة الجزائرية.[2] كما درست القضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955/04/08م حيث شاركت جبهة التحرير كعضو ملاحظ يمثل حركة تحررية وقد نالت تأييد وعطف العديد من الدول الآفرو آسيوية خاصة العربية منها حيث طالبت بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره. وسُجلت أيضا في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة سبتمبر/نوفمبر 1955من خلال دورتها العاشرة وذلك بأغلبية 28 صوتا ضد 27 وامتناع خمسة أعضاء، ورغم أن المنظمة قررت في 23 نوفمبر من نفس السنة وفي ذات الدورة سحب القضية الجزائرية من جدول أعمالها بعد أن وعدت فرنسا بإيجاد حل للمشكلة الجزائرية.[3]

كما يمكن إضافة طرح بن يوسف بن خدة إلى الظروف السالفة الذكر تلك الأوضاع التي كانت تمر بها القيادة السياسية في جبهة التحرير الوطني من انقسام لها بين القاهرة والجزائر ما أوقعها في مشكل عويص بسبب تضارب الآراء داخل الثورة ، بحيث كانت هناك حاجة ماسة للتحدث بصوت واحد وتجنب الاختلافات خاصة في كيفية إدارتها وشروط التفاوض مع الطرف الفرنسي ففي الوقت الذي كان فيه عبان رمضان يصرح في الداخل

[1] بشير سعدوني ، المقال السابق ، ص.ص.7.8.

[2] جمال يحياوي، المقال السابق،ص.137

[3] بشير سعدوني ، المقال السابق، ص ص 6-7

:"أنه لا تفاوض إلا بعد اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر ، كانت بعثة مصر تصرح باسم فرنسا في الخارج " أن التفاوض سيتم على أساس مجلس وطني تأسيسي " وهذا ما تفطنت إليه السلطات الفرنسية فراحت تحاول إبراز ممثلي الجبهة بصورة غير المؤهلين للرد على الصحافة عند سؤالها عن المفاوضات بالقول :" مع من ؟"[1]

وما يمكن قوله حول هذا فعلا استطاعت جبهة التحرير الوطني تحقيق نصر معنوي وسياسي للقضية الجزائرية بكسر ادعاءات فرنسا الإعلامية وتراجع مكانتها في المحافل الدولية بعد فضح سياستها الاستعمارية الزجرية والضغط عليها فتوالت التحضيرات الجدية لعقد مؤتمر الصومام.

1-2 الإعداد للمؤتمر وجدلية اختيار المكان

إن اشتداد الثورة وانتصارات جيش التحرير الوطني إضافة إلى الظروف السالفة الذكر حملت القادة على اتخاذ القرار بعقد مؤتمر وطني فيقول بن طوبال:" قررنا تنظيم ملتقى أو ندوة وطنية ...للمناقشة وبدئ منذ شهر أفريل 1956م في تنظيم المؤتمر." منذ ذلك التاريخ شرع القادة في الإعداد للمؤتمر فجرت اتصالات بين مسؤولي المناطق وقاداتها.[2] كانت الفكرة في البداية متجهة لعقده في الشمال القسنطيني حيث مركز قيادة زيغود يوسف ولكن صعوبات جمة طرأت على الموقف جعلت من غير الممكن أن ينظم هناك، كما تعذر عقده في جبال سوق أهراس أو الأوراس وحتى عندما تقرر عقده في ضواحي الأخضرية (باليسترو سابقا) بالمنطقة الرابعة في يوم 21 جويلية تأجل أيضا بسبب تسرب أخبار مكانه وزمانه إلى السلطات الاستعمارية.

[1] Ben youcef Benkhada, Aban .Ben mhidi, *ED.Dahlab, Alger*, 2000, PP 25-26

[2] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 133.

بعد مداولات عديدة تم الاتفاق على أن ينعقد المؤتمر بوادي الصومام بالقبائل* حيث مركز المنطقة الثالثة [1]. في قرية إفري أوزلاقن ناحية إيغزر أمقران داخل بجاية وذلك في منزل المناضل سعيد محمد أمقران المدعو "مخلوف" والاجتماعات كانت تعقد في قرى تحيط بإفري لأسباب أمنية، وحراسة الأشغال أشرف عليها عميروش آيت حمودة وساعده كل من أحمد فضال المدعو " حميمي" ومحمد حماي المدعو "قاسي" اللذين قاما بعمليات عسكرية تضليلية لإبعاد العدو عن مكان الاجتماع [2].

وبالنسبة لإطاره الزماني فإنه يستجيب لعدة مقتضيات أن يوم 20 أوت يصادف الذكرى السنوية للهجوم الشامل الذي شنه الشعب الجزائري بالشمال القسنطيني ضد ثكنات الجيش الفرنسي. وما رافقها من تطورات سياسية وعسكرية للثورة، سيما اشتداد قوتها بالمدن. بالإضافة إلى اقتراب موعد انعقاد هيئة الأمم المتحدة في دورتها العادية، واستعداد الدول الشقيقة لتقديم طلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة [3].

رأينا أن المبادرة لعقد الاجتماع قد جاءت من المنطقة الثانية ولكن الاستعداد له بدأ بإشراف عبان رمضان وموافقة بن مهيدي بعد وصوله إلى الجزائر ومساعدة بن خدة، وقد عينت لجنة** متكونة من محمد لبجاوي وعبد

*اقترح زيغود يوسف منطقة بوزعرورة بالقبائل مكانا مناسبا لعقد الاجتماع...أنظر : Saad Dahlab .Pour l'independance de l'algerie, *Ed Dahlab, Alger*, 1990, P49-50.

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 157.

[2] بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية – ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية–، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2012، ص 206.

[3] سلسلة التراث، المصدر السابق، ص15.

** أوكلت مهمة صياغة وتحرير معظم النصوص السياسية الخاصة بالتنظيم الداخلي للثورة إلى مجموعة من المثقفين في ج ت و ، مناصبهم كانت سياسية وإعلامية داخل أجهزة الحكومة المؤقتة وفي فيدرالية فرنسا أبرزهم :عبد المالك تمام ، عبد الرزاق بوشنتوف ، محمد البجاوي ، محمد حربي، مصطفى الأشرف ومبروك بلحسين وخليف لعروسي...وتنسب الكتابات التاريخية إليهم مهمة إعداد الوثائق السياسية للثورة خاصة بعد 1956(أرضية الصومام،القوانين الداخلية 1960، ميثاق طرابلس...أنظر: عبد النور خيثر ، المرجع السابق ص133.

الرزاق بوشنتوف وعمار أوزقان لتحضير وثيقة تعرض على المجتمعين والدافع الأساسي لهذه الفكرة هو تقديم حوصلة للنشاط الثوري وتقييم الاحتياجات بالإضافة إلى تعيين قيادة جديدة للثورة بتحديد تنظيمها وسياستها [1].

1-3-أطراف جلسات المؤتمر وجدول أعماله

بعد أن أنهت قيادة المنطقة الثالثة كافة الترتيبات الأمنية، بإرسالها وفودا لكافة المناطق لاطلاع مسؤوليها بتاريخ و مكان انعقاده، ففي مطلع شهر أوت 1956م ، بدأ التوافد على المنطقة و في استقبالها دوريات مخصصة ، وبحلول 10 أوت 1956م اكتمل وصول الوفود[2].

حضر المؤتمر ممثلو المنطقة الثانية وهم زيغود يوسف، لخضر بن طوبال، عمار بن عودة، حسين روابحية، إبراهيم مزهودي وعلي كافي وحضر ممثلوا المنطقة الثالثة وهم كريم بلقاسم، سعيد محمدي، عميروش آيت حمودة ومحمد حماي، أما عن المنطقة الرابعة فمثلها عمر أوعمران، سليمان دهيليس، أحمد بوقارة وحضر ممثل المنطقة الخامسة العربي بن مهيدي، أما ممثل الجزائر العاصمة فهو عبان رمضان [3]. كانت الاجتماعات لا يحضرها إلا قادة المناطق يعني: زيغود يوسف ، كريم بلقاسم ، عمر أوعمران ، العربي بن مهيدي و عبان رمضان ، ولكن كل منهم يستشير أصحابه الذين رافقوه خارج الاجتماع، ترأس الاجتماع العربي بن مهيدي و عبان رمضان مقررا.

وفيما يخص جدول أعمال المؤتمر فيتفق الدكتوران محمد لحسن أزغيدي وأحسن بومالي حوله ليعرضاه وفقا للنقاط التالية بعد عقد الجلسة الأولى في 13 أوت 1956م: لشرح الأسباب التي دعت للاجتماع: المتمثلة في

[1] زهير إحدادن، المرجع السابق، ص29.

[2] علي العياشي، الذكرى الثلاثين لمؤتمر الصومام، مجلة أول نوفمبر، العدد 78، 1986، ص 8. وانظر أيضا : Mohammed Harbi. Opcit,P161

[3] بوعلام بن حمودة، المرجع السابق ، ص.206.

ضرورة عقد مؤتمر وطني شامل للثورة كونها انطلقت بطريقة لامركزية فكان مؤتمر الصومام حاجة موضوعية شعر بها المجاهدون و قد نقل أحسن بومالي عن علي محساس قوله: " بأن فكرة عقد مؤتمر وطني كانت تقوم على أساس تنظيم حركة الكفاح المسلح ، وعلى أساس إعطاء الأولوية والأسبقية للداخل على الخارج" .[1] بالإضافة لدراسة و مناقشة تقارير المناطق التي تضمنت عرضا مفصلا عن الجوانب العسكرية و السياسية و المالية ودراسة مجالات مختلفة كالمجال النظامي: التقسيم، الهياكل، التنقلات، مراكز القيادة. والمجال العسكري: الوحدات، الرتب، النياشين، المنح العائلية، التسليح ومذهب جبهة التحرير الوطني، القانون الأساسي، النظام الداخلي، هيئات القيادة. بالإضافة إلى تركيبة جيش التحرير الوطني: مجاهد، مسبل، فدائي، وكيفية تطوير العمل العسكري. ثم العلاقة بينه و جبهة التحرير الوطني وبحث العلاقة الدولية الخارجية خاصة مع تونس والمغرب، فرنسا و الأمم المتحدة.[2] أخيرا العتاد والسلاح وشؤون مختلفة تتعلق بالنظام في منطقة الأوراس و القبائل ...

في سرية تامة انكب المشاركون في المؤتمر على مناقشة البنود المذكورة ، وشكلت لجان عمل لاقتراح الحلول و المشاكل التي اعترضت مسار الثورة ، و في اليوم الأخير صادق أعضاء المؤتمر في قرية إيفري على الوثيقة السياسية ، كما عقدوا اجتماعا لضباط الولاية الثالثة ، قدموا عرضا عن سير المؤتمر و نتائجه ، كما تم شكر هؤلاء الضباط على حسن التنظيم و الجو الآمن.[3]

[1] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص ص338-339.

[2] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص ص.135-136.

[3] سلسلة التراث، المصدر السابق، ص.22.

4/1- قرارات المؤتمر

استطاع مؤتمر الصومام استعراض حصيلة اثنين وعشرين شهرا من الكفاح خلال عشرة أيام بمناقشة جدول الأعمال الذي شمل كل ما يتعلق بالثورة من قضايا الساعة وآفاق المستقبل التي ما فتئ قادة الثورة يطمحون لدراستها وإيجاد الحلول المناسبة لها، إذن بعد أن تليت تقارير المناطق والوقوف عند مختلف القضايا استطاع في النهاية أن يخرج بقرارات مختلفة مست مختلف جوانب التنظيم للثورة التحريرية [1] والتي يمكن إيرادها كالتالي[2]:

أ- القيادة: تعيين مجلس وطني للثورة وتعيين لجنة التنسيق والتنفيذ.

ب- المبادئ: أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري.

ت- تنظيم المناطق: أصبحت تسمية المنطقة بالولاية وعينت حدود كل ولاية بما فيها الولاية السادسة التي أحدثت أخيرا كما تأكد إلحاق سوق أهراس بالولاية الثانية ولكن هذه الناحية سرعان ما أصبحت منطقة حرة مستقلة عن الولاية الثانية والولاية الأولى، ومن جهة أخرى قسمت الولايات إلى مناطق والمنطقة إلى نواحي و الناحية إلى قسمات. [3]

ج- تنظيم الجيش: تسمية الجنود والمناضلين: مجاهد، مسبل، فدائي والرتب هي: جندي أول، عريف، عريف أول، مساعد، الملازم، الملازم الأول، الملازم الثاني، الضابط الأول، الضابط الثاني، الصاغ الأول، الصاغ الثاني، وهي أعلى رتبة حتى الاستقلال، كما حدد المبلغ الذي يتقاضاه كل جندي.

د- السياسة العامة: حدد الاجتماع شروط إجراء المفاوضات مع فرنسا:

---

[1] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص.135.

[2] أنظر الملحق رقم 1:Mohammed harbi;Les archives de la Revolution algerienne;PP160-170

[3] زهير إحدادن، المرجع السابق 2007، ص 31.

- الاعتراف بوجود الأمة الجزائرية ووحدتها و نبذ ادعاء الجزائر فرنسية.

- الاعتراف بالسيادة الجزائرية وباستقلالها على جميع التراب الوطني.

- الاعتراف بأن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري.

- إطلاق سراح كافة المسجونين المعتقلين.

هـ- الخطة المتبعة: التحضير للثورة العامة تحت شعارين: تعزيز جبهة القتال والوصول إلى النصر المبين.[1]

و- توحيد التنظيم السياسي: عن طريق تحديد أدوار المحافظين السياسيين و المجالس الشعبية. [2]

ي- كما قرر إنشاء محاكم في مستوى الأقسام لمحاكمة المدنيين والعسكريين و هناك أيضا قرارات نظامية خاصة: كإرسال يوسف زيغود و إبراهيم مزهودي لتسوية الأمور في سوق أهراس و النمامشة، و إرسال عمر أوعمران و عميروش إلى الأوراس لحل مشكل القيادة، و إرسال علي ملاح كعقيد قائد للولاية السادسة.[3]

2/ صدى مقرارات الصومام داخليا وخارجيا

كان الطعن في تمثيلية الصومام هو الذريعة الأولى التي ارتكز عليها الرافضون لقرارته ومبادئه. ويشير الدكتور عبد النور خيثر في دراسته وكما هو معروف لدينا أن هناك تباين كبير بين المؤرخين، ففيما يخص عدد الحضور هناك من أشار إلى خمسة أعضاء فقط في المقابل هناك من ذكر ثلاثة أضعاف ذلك العدد، فإيف كوريار* يشير

[1] زهير إحدادن ، المصدر نفسه، ص 32.

[2] أحسن بومالي ، المرجع السابق، ص 348.

[3] بوعلام بن حمودة ، المرجع السابق، ص213.

*أنظر : Yves Couriere, Histoir de la geurre d'algeries, Les Temps Des Leoparrds, P 371.

إلى خمسة عشرة عضوا في المؤتمر لكن شهادة بن طوبال أكدت أن عدد الذين شاركوا في جلسات المؤتمر لم يتجاوز الستة أشخاص وهم: بن مهيدي، عبان، كريم بلقاسم، بن طوبال، زيغود أوعمران. أوضح أن بعض القادة حضروا برفقة مساعدين لهم فكان إلى جانب كريم بلقاسم كل من محمدي السعيد وعميروش وكان أوعمران برفقة دهيليس، أما مرافقي زيغود *وبن طوبال فكانوا أربعة وهم علي كافي وحسين روابحية وعبد القادر بن عودة وإبراهيم مزهودي، وتبدو شهادة بن طوبال الأقرب لما وجد في الوثائق الرسمية التي تضمنت محاضر جلسات المؤتمر لم تخف عدم اكتمال الصفة التمثيلية لجميع القادة كون العنوان الذي ظهرت به كان بعبارة "محاضر جلسات اجتماع 20 أوت 1956م" لمسؤولي قطاع وهران و شمال قسنطينة[1] و القبائل و منطقة الجزائر العاصمة ، و هو ما يعبر ضمنيا عن عدم حضور الأوراس و الوفد الخارجي [2].

ونجد أيضا الدكتور مبروك بلحسين لخص الانتقادات الموجهة لمؤتمر الصومام كما يلي:

انتفاء طابع التمثيل عن المؤتمر لغياب ممثلي وهران والأوراس، سوق أهراس والوفد الخارجي.

والأولويات بالإضافة إلى تواجد عناصر منحرفة ضمن الأجهزة القيادية. بالنسبة للنقطة الأولى التمثيل الجغرافي فيما يخص وهران: فبحضور بن مهيدي بعد غيابه لعدة أسابيع فضل ترك الولاية بأيدي أمينة لنائبه بوصوف وخاصة بعد فقدان نائبه رمضان بن عبد المالك في 1 نوفمبر 1954م إذ لا يجب المجازفة بحياة نائب آخر للولاية [3].

* زيغود يوسف:(1921-1956): من مفجري الثورة ، قائد سياسي وعسكري لمنطقة الشمال القسنطيني ولد ببلدة السمندو ، إضطرته ظروف العيش للتوقف عن الدراسة بعد نيله للشهادة الإبتدائية ، في سن 17 إنخرط في صفوف حزب الشعب واستمر في نضاله حيث قام بتنظيم الجناح العسكري في بلدته (المنظمة الخاصة ولما أكتشفت سنة1950م ، أعتقل وسجن ولكنه فر سنة 1951، قام للتحضير للثورة ضمن اللجنة ث و ع وكان من الطلائع التي إنطلقت ليلة الفاتح من نوفمبر، مهندس هجومات الشمال القسنطيني ، من بين الأعضاء الدائمين في المجلس الوطني للثورة ، أستشهد يوم 1956/09/23إثر إشتباك مع العدو، أنظر أمل شلبي، المرجع السابق، ص ، ص 290-291.

[1]أنظر: Mohammed harbi; Les archives; opcit; P315

[2]عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص ص 147-148.

[3] مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص ص 58-76

أما المنطقة الأولى فغيابها باستشهاد قائدها مصطفى بن بولعيد وليس لعدم تلقيها الدعوة كون عبان رمضان أرسل مع سعد دحلب منذ فيفري 1956م عن طريق الشمال القسنطيني ومن هناك أعلمه زيغود يوسف بذلك. ومنطقة سوق اهراس فقد أعلنت نفسها بطريقة غير شرعية أنها قاعدة شرقية وهي جزء لا يتجزأ من شمال قسنطينة وبالتالي ليست لها صفة للمشاركة في المؤتمر.[1]

أما وفد الولاية السادسة الممثل بعلي ملاح الذي تغيب بعذر بعد أن وجه تقريره للمؤتمر. كما تغيب وفد ممثلي الجبهة في الخارج أمثال محمد بوضياف وبن بلة وغيرهما، ولعل ذلك راجع للأسباب الأمنية، فالجيش الفرنسي كان لا يزال جاثما فوق مراكز ومناطق في تونس و المغرب، و قد بقي الوفد في (سان ريمو) بإيطاليا و في طرابلس منتظرا الإشارة الخضراء للانضمام للمؤتمر، لأن حضور الوفد الخارجي يتطلب حذرا من العمليات العسكرية و فقدان الأمن في منطقة العمليات الأمر الذي حتّم الوفد من التريث ريثما يستتب الأمن.[2] في حين ذكر علي كافي في مذكراته حول هذا الموضوع: "أما بالنسبة لجماعة الخارج فقد رفضوا حضور المؤتمر، و الأسباب لا يعرفها أحد منا، و لا يعرفها سواهم، و بن مهيدي هو الذي كان مكلفا بالاتصال بالخارج لأنه كان نائب محمد بوضياف."[3]

أما فيما يخص هذه القضية فقد أثارتها الكثير من الكتابات التاريخية في سياقات متناقضة*، يذهب البعض إلى اتهام عبان بتجاوز الوفد والمناورة من أجل تفويت فرصة الحضور على ممثليه بن بلة وخيضر على الرغم من أن مراسلات عبان كانت قد أعلمت الوفد الخارجي بمشروع عقد المؤتمر منذ أن كان مجرد فكرة نظرية نهاية

---

[1] مختار سالمي، إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية (1962-1954)، المرجع السابق ، ص 69

[2] مختار سالمي، المرجع نفسه، ص 69

[3] علي كافي، المصدر السابق، ص 102. أنظر أيضا في مسألة انتقادات مؤتمر الصومام وتمثيليته في : Mohammeed Harbi, Les archives de la revolution algerienne ; Opcit 315

1955م ويذهب البعض الآخر إلى تفسير ذلك الغياب بتقاعس وتردد عناصر الوفد عن الدخول إلى التراب الوطني. وامتلاكهم القدرة على القيام بذلك بحكم تجربتهم في الحرب العالمية الثانية و المنظمة الخاصة و نجاح عدد من القادة من قبلهم في اجتياز الحدود الشرقية في تلك الفترة و لهذا فالسبب الرئيسي في عدم حضور الوفد الخارجي للمشاركة في مؤتمر الصومام يعود للخلاف الشديد بين بن بلة و عبان رمضان ، لأن بن بلة كان مستنكرا للخطوات الانفرادية التي كانت تقوم بها القيادة التنفيذية المشاركة في المؤتمر التي اقترحها عبان للثورة في الداخل " قيادة العاصمة " ، كما أن صبغة الدعوة إلى رمضان لم يكن يرى بأن ذلك الوفد كان يمثل الجناح الخارجي لقيادة جبهة التحرير الوطني و إنما مجرد بعثة مكلفة بمهام محددة [1].

وهناك أيضا جدل واختلاف حول قضية " الأولويات " فقد عبر سليمان الشيخ عن " مبدأ أولوية السياسي على العسكري " بأنه كان يؤسس لانفراد عبان رمضان والمجموعة المقربة منه داخل أول تشكيلة للجنة التنسيق والتنفيذ بالإشراف على قيادة الثورة و ما كان يزيد الوضع سوءا هو أن أغلب المركزيين المنضمين من مؤسسي جبهة التحرير الوطني في نوفمبر 1954م بأنهم كانوا ذوي نزعة إصلاحية CCE عناصر داخل التيار الاستقلالي و كانوا آخر من التحق بقطار الثورة على حد تعبير بن بلة [2].

بينما يستشهد علي كافي في أولوية السياسي على العسكري بقول عبان رمضان " إن وجود عناصر من المدن مكونة سياسيا و ذات تجربة تحت القيادة الواعية و البصيرة لجبهة التحرير الوطني قد سمح و مكن من مسيري النواحي المختلفة، أليس هذا هو ناقوس الخطر و بداية اللعبة السياسية المنحرفة و الانتهازية؟ ليرد عليه قائلا: "فممن يتكون جيش التحرير الفارس الوحيد في الميدان والمعركة؟، أليست أغلبية من مناضلي حزب الشعب

[1] عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 152

[2] المرجع نفسه، ص 152

ارتدوا الزي العسكري بوعي سياسي وتجربة نضالية... في حين كان الموعزون لهذا القرار بعيدين عن الواقع مرابطين في إحراجهم يصيغون النظريات ويتشبعون بالأفكار المستوردة[1] .

يمكن القول أن المبرر الذي دفع بعبان رمضان وبن مهيدي إلى اعتماد هذا المبدأ كان يتمثل في السعي لتقويم التراكمات السلبية التي تمخضت للإشراف على النشاط الثوري، فقد كانا يؤمنان بأن الثورة كانت مرحلة تمهيدية لتأسيس الدولة المستقلة و لذلك كان أكبر خطر في تصورهما يكمن في المنحى الذي يتجه بالنشاط الثوري نحو العسكرة المطلقة إلى درجة أن جبهة التحرير الوطني لم تعد بعد سنة واحدة من الثورة جناح موازي لجيشها و إنما مجرد ناطق رسمي باسمه فقط [2].

فسليمان الشيخ يؤكد أنه لابد من خضوع الرؤساء العسكريين للمسؤولين السياسيين واعتبره إعلان صريح أنه منذ مؤتمر الصومام لابد من تقسيم العمل بين الساسة والعسكريين في حين الساسة كانوا منذ أول نوفمبر 1954م عسكريين أيضا [3].

أما مبدأ أولوية الداخل على الخارج فهو يشمل معنيين فهو يوضح: أولا: أولوية "المعركة الداخلية " على " العمل الدبلوماسي " ويهدف من جهة ثانية إلى إبعاد حركة التحرير الوطني على أن تقاد من الخارج من قبل أشخاص مقطوعين عن مسرح الأحداث، وبهذه الصورة فإن المسعى واضح أنه لابد من المسؤولين في الخارج أن يخضعوا لقيادي المعركة في الداخل، والحقيقة هذا المبدأ يشمل على زرع بذور النزاع داخل جبهة التحرير الوطني.[4]

[1] علي كافي، المصدر السابق، ص ص 103-104

[2] عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 154

[3] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 93.

[4] المرجع نفسه، ص 93.

ومن النتائج السلبية لهذا القرار أنه حدث شرخ كبير في صفوف الثورة خاصة في الداخل فهناك مثلا من أعلن ولاءه لأحد السياسيين فتهاطلت عليه الأسلحة، وليس هنا فقط فهناك من فتح الباب للاتصال بالعدو ومحاولة التفاوض دون استشارة من في الداخل أو رؤساء قادة الولايات، وبذلك تكرست الخلافات بين الداخل الخارج و ازداد التسابق على السلطة و تبلورت الأطماع و مخلفات ما قبل الثورة [1].

لم يجرأ كل منتقدي المؤتمر ومعارضي ومبادئه التنظيمية على نكران القيمة التاريخية للمسات التي نقل بها النشاط برمته من طابع حرب العصابات المعزول عن الجماهير والنخب السياسية إلى الطابع المميز لحركات التحرير الوطنية التي تقودها نخبة ثورية تحمل مطالب سياسية وتحظى بالتأييد الشعبي. لقد أفرج مؤتمر الصومام الأداء الثوري من مرحلة المبادرة الفردية إلى مرحلة العمل الجماعي الموجه و ألغى ميزة الاستقلال الذاتي التي تمتعت بها المناطق التاريخية الخمسة و قيادة الوفد الخارجي عندما تمكن من إخضاع كل الأطراف إلى قيادة وطنية مركزية اتخذت من العاصمة مقرا لها كما التفت المؤتمر نحو إحداث تغيير كبير في التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني الذي تم تحويله إلى جيش نظامي دون أي تغيير في تركيبته الاجتماعية أو في شروط الانخراط فيه ، فإلى جانب تحديد المراتب العسكرية و فرض اللباس العسكري ، حدد المؤتمر نصوصا تشريعية تتعلق بالقضاء و المحاكم العسكرية تضمنت تحديد الجنح و المخالفات و العقوبات ولم تغفل عن تحديد المهام في كل مستوى من مستويات القيادة. ويمكن القول أيضا أن اعتماد مبدأ القيادة الجماعية وقرار إنشاء المجالس عن طريق الانتخاب كان من أبرز الدلائل على وجود روح الديمقراطية عند بعض منظري الصومام.[2]

إن محاولة حصر إيجابيات الصومام في سياق موجز كهذا لا شك في أنها ستكون قاصرة على الإلمام بما قدمته قراراته لصالح تدعيم النشاط الثوري في مختلف المجالات، فقد انتهى المؤرخون إلى أن المؤتمر أعطى للثورة

[1] علي كافي، المصدر السابق ، ص 104.

[2] عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 156

الجزائرية أبعادا تنظيمية في غاية الصرامة والدقة لأنه تمكن من وضع برنامج سياسي متكامل ومحدد الأهداف من خلال الأرضية الشهيرة باسمه. تكمن الصعوبة في تحديد الأهمية التاريخية لمؤتمر الصومام في الشمولية التي ميزت مقرراته و كانت هذه الميزة عاملا في اختلاف المؤرخين في تقييمهم لتلك الأهمية. فقد ذهب جيلبرت مني إلى ما قدمه المؤتمر من هيئات سياسية وعسكرية للجزائر المقاتلة وإلى الآليات الديمقراطية النظرية في إدارتها.[1]

أما سطورا فقد رأى أنها تكمن في الجهد التشريعي الذي جاء به المؤتمر لتنظيم النشاط الثوري وتحديد آفاقه. وهو ما يوافق ما ذهب إليه جمال قنان الذي اعتبر أن أهمية الصومام تكمن في البرنامج السياسي للثورة الذي تضمنه الوثيقة المعروفة بميثاق الصومام. وانتهى معماري إلى أن الصومام قدم جهد يبدأ من تنظيم أعلى مستويات القيادة السياسية والعسكرية للثورة إلى أدناها ولم يغفل الاهتمام بمسألة أخلاقيات العمل المسلح وحرص على منع كل تجاوز في حق الجماهير أو انتهاك لأعراف الجهاد [2] .

يذهب محمد لحسن أزغيدي إلى أن أهمية الصومام ظهرت في نجاحه في إقامة إدارة جزائرية موازية للإدارة الاستعمارية[3]. وهذا ما تؤكده بعض كتابات العسكريين الفرنسيين أنفسهم والتي ذهبت إلى أن الرهان حول الشعب الجزائري كان لصالح جبهة التحرير الوطني التي تمكنت من فرض نظام يقوم على التكامل المطلق بين الثورة والجماهير.

[1] عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 156

[2] المرجع نفسه، ص 156

[3] أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 143.

يعد فيليب تريبي نموذجا لهؤلاء فقد اعتبر مؤتمر الصومام كشف عن الجهد الكبير والهام الذي قام بذله من أجل ضبط قواعد دقيقة لتسيير جبهة التحرير الوطني كما أنه أسس لوضع معالم أولية للمؤسسات الشبيهة بتلك التي تمتلكها الدولة الحديثة [1] .

خلاصة القول إن مؤتمر الصومام ومقرراته فيما يخص التنظيم السياسي والهيكلة العسكرية وهيئات القيادة وحتى طبيعة العلاقات مع الشعب كانت أكبر تحقيق من الانعكاسات السلبية من صراعات شخصية وطموحات قيادية.

المبحث الثاني: تأسيس أول مجلس وطني للثورة التحريرية الجزائرية

1 – تشكيل أول مجلس وطني للثورة الجزائرية

مع تطور الكفاح المسلح واتساع نطاقه أخذت تتشكل مؤسسات عن طريق وضع النظم والقواعد التي تلائم الواقع " وقد سمحت تلك القواعد لإدارة الشعب وأن تتخطى مشروعيتها لتبلغ وضعا قانونيا جديدا". إن المؤسسات التي أنشأتها الثورة التحريرية هي مؤسسات مكيفة وفق الظروف الوطنية وهذه المؤسسات تخضع لمبدأين: مبدأ القيادة الجماعية ومبدأ تساوي الجميع[2].

ولهذا وضع مؤتمر الصومام الأسس الأولية لهياكل الدولة المستقلة: فإلى جانب المجالس الشعبية المنتخبة أنشئ المجلس الوطني للثورة الجزائرية[3] فهو بمثابة البرلمان في الجزائر هو الضامن للسيادة الوطنية وحارسها خلال فترة الحرب ضد العدو ويعتبر هذا المجلس أعلى سلطة في التنظيم السياسي والإداري للثورة، حيث أنه يتولى رسم

[1] عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص ص 156-157

[2] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 305.

[3] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 353

وتوجيه السياسة العامة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني من أجل تحقيق الاستقلال ويحدد خطط عملها ويوزع جميع سلطات اتخاذ القرارات والمراقبة على أصحابها[1]. إذن فالمجلس الوطني للثورة هو المخول الوحيد للفصل في القضايا المصيرية[2]

وفيما يخص تعيين أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية فالظروف الشاذة التي تجتازها البلاد لا تسمح قطعا باختيار ممثلين عن الشعب بطريقة التصويت العام، غير أن شرعية تمثيل رجال الثورة قد تأكدت بأحلى بيان فقد أولاهم الشعب إياه في شتى المناسبات كونهم أعطوا الدليل على تعلقهم بالمثل الأعلى للثورة، وهكذا رست على عاتق المجلس الوطني للثورة التحريرية أن يحقق تمثيل الشعب على أوسع نطاق وأحسن صورة[3].

لهذا قرر المؤتمر إنشاء المجلس الوطني للثورة المتألف من أربعة وثلاثين عضو منهم 17 عضو أساسي و17 عضو إضافي وهم ممثلون مختلف التشكيلات السياسية المساهمة في العمل الثوري لتحرير البلاد والقائمة موضحة في الجدول (4) الموضح أسفله:[4]

[1] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 306.

[2] Mohammed Teguia, L'algerie en geurre1954-1962, *ED.OPU, Alger*, 2007, P146

[3] محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون (1960 – 1961)، ترجمة علي الخش، ط2، دار الرائد، الجزائر، 2005، ص 125.

[4] بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 210

جدول (4). قائمة أعضاء المجلس الوطني للثورة [1]*

الأعضاء الرسميون	الأعضاء الإضافيون
1-مصطفى بن بولعيد	1-نائب مصطفى بن بولعيد
2-يوسف زيغود	2-الأخضر بن طوبال
3-بلقاسم كريم	3-السعيد محمدي
4-عمر أعمران	4-سليمان دهيلس
5-محمد العربي بن مهيدي	5-عبد الحفيظ بوصوف
6-رابح بيطاط	6-علي ملاح
7-رمضان عبان	7-محمد ابن يحي
8-يوسف بن خدة	8-محمد بجاوي
9-عيسات إيدير	9-عبد المالك تمام
10-محمد بوضياف	10-سعد دحلب
11-حسين آيت أحمد	11-عيسات إيدير
12-محمد خيضر	12-نائب الاتحاد العام للطلبة الجزائريين
13-أحمد بن بلة	13-صالح الونيشي
14-محمد الأمين	14-الطيب ثعالبي
15-عباس فرحات	15-عبد الحميد مهري
16-توفيق المدني	16-أحمد فرنسيس
17-محمد يزيد	17-إبراهيم مزهودي

[1] بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 210;

*أنظر الملحق 2: Mohammed Harbi ;Les Archives ; opcit ;P165

* عن كيفية تعيين هؤلاء الأربعة والثلاثين يقول مصطفى هشماوي:"انه أرفق اقتراح عبان رمضان ولايستبعد علم كريم بلقاسم لتقسيم القيادة بقائمة الثلاثين اسم ، كما ان بن مهيدي كانت بين يديه الرسالة الموجهة من البعثة الخارجية وهي تحدد القيادة باثني عشرة تربطهم بوظائف محددة ، لكن عبان اعترض على دراسة هذا الاقتراح متهما أصحابها ...لايستبعد أن هذه القائمة حظيت بموافقة كريم بلقاسم وقد أظهر وفد الولاية الثانية بعض الاشمئزاز إلا أنه لم يظهر علانية كونه لايزال تحت صدمة الهجوم العنيف الموجه له من قبل عبان على أحداث 20أوت 1955والتي عبر عنها أنها مست بقداسة الثورة وعلى كل حال أضيق للولاية الثانية منصب ثان... وبعد أخذ ورد أصبحت القائمة تضم 34 عضوا.أنظر : مصطفى هشماوي ، مجلة أول نوفمبر " تحديات مؤتمر الصومام" ، العدد 164، ص25.

من خلال الجدول يتضح أن أغلب عدد الأعضاء من:

- **حركة انتصار الحريات الديمقراطية**: أساسيون 5 أعضاء، إضافيون 5.
- **أحباب البيان والحرية**: عضو أساسي واحد، 1 إضافي.
- **مؤسسو جبهة التحرير الوطني**: 10 أعضاء أساسيين، وثمانية أعضاء إضافيين.
- **جمعية العلماء**: عضو أساسي واحد واخر إضافي.
- **الحزب الشيوعي**: لا يوجد أي عضو أساسي، بينما الإضافيين يوجد عضو واحد.
- **غير متحزبين** وأساسيين 00 وإضافيون 1.[1]

إن إدخال ممثلي التشكيلات السياسية * القديمة ، ولاسيما الإصلاحيين منهم داخل المجلس القيادي لهيئة التحرير أثار بين المؤتمرين مناقشات حادة، كما أن قرار اقتراح إنشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية خلال جلسات الصومام يعود إلى عبان رمضان الذي أشار على رفاقه بضرورة وضع هيئتين قياديتين للثورة إحداهما ذات سلطة تشريعية و الأخرى تنفيذية خاضعة لها ، واقترح أيضا التركيبة العددية للهيئة و على أن تكون موسعة متوفرة على الطابع التمثيلي لجميع القادة لم تعرف أول تشكيلة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية إلا بعدما تم نشرها في جريدة المجاهد بتاريخ أول نوفمبر 1954. [2]

كما أن تلك القائمة أبقت غموضا شديدا حول مجموعة من الأعضاء الذين تمت الإشارة إليهم بأسمائهم الأولى أو بأسمائهم الحركية لكن يذكر جيلبرت مني أن النقاش حول المعايير التي تم الأخذ بها في تحديد أهلية العضوية في المجلس كان شديدا في جلسات الصومام ، إذ حدثت مواجهة عنيفة بين العربي بن مهيدي

[1] بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 210

*في هذا الشأن نجد أيضا تعليق محمد تقية :"أن المجلس الوطني للثورة من أهم ماتقرر في الصومام فاعضاؤه يمثلون مختلف التيارات السياسية الموجودة قبل اندلا ع الثورة فمعظمهم من مفجري الثورة فهم الأحق والأجدر ، ومن غير المعقول أن توكل قيادة الثورة إلى أولئك الذين التحقوا بصفوفها كانوا يؤمنون بالأمس بالحلول السلمية....Mohammed Teguia.Opcit.P151

[2] عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 159.

المؤيد لفكرة انضمام عناصر من النخب الوطنية التي التحقت بالثورة ، وبين بن طوبال الذي رفض ذلك وأصر على أن يتم تشكيل المجلس من بقايا مجموعة ال22 وقد أدى ذلك الخلاف إلى رفع زيغود يوسف لإحدى الجلسات للتشاور مع مساعديه قبل أن يتم الاتفاق ثانية على مواصلة تعيين التشكيلة [1].

كان تعيين مجموعة من الشخصيات التي تنتمي إلى الطبقة السياسية القديمة في مواقع العضوية داخل المجلس الوطني للثورة الجزائرية موضع رفض شديد من طرف قادة الوفد الخارجي و مجموعة من القادة الميدانيين، وكان أحمد بن بلة أول من بادر كون قرارات الصومام فتحت الباب أمام العناصر الإصلاحية لتولي مناصب قيادية في الثورة و على الرغم من عدم ذكره لأسماء الإصلاحيين صراحة إلا أنه كان يقصد كل من العناصر المركزية كبن خدة و سعد دحلب داخل لجنة التنسيق و التنفيذ و المجلس الوطني إلى جانب الأمين دباغين و عبد الحميد مهري و صالح الوانشي ومحمد يزيد و عيسات ايدير في عضوية المجلس الوطني للثورة الجزائرية كأعضاء دائمين و إضافيين ، وإلى جانب المركزيين كان التحفظ قائما حول عضوية عناصر الإتحاد الديمقراطي مثل فرحات عباس و أحمد فرنسيس وممثلا عن العلماء أحمد توفيق المدني و إبراهيم مزهودي، لم يكن ذلك موقفا شخصيا من قبل بن بلة وإنما كان يسانده كل من علي محساس وبوضياف و بوصوف في الخارج إلى جانب كل من زيغود يوسف و بن طوبال اللذين عبرا عن ذلك الموقف خلال اجتماعات الصومام نفسه[2]

إذن يمكن القول أن هذه المعارضة لتركيبة المجلس الوطني للثورة كانت في الأصل ضد قرار توسعة الهيئات القيادية للثورة والعمل على إبقائها في كوكبة مصغرة ومعروفة تحت شعار الشرعية التاريخية وهذا إثبات آخر لمظاهر الاستحواذ على المناصب الذي لاطالما صاحب ثورتنا المجيدة...

[1] عبد النور خيثر، المرجع السابق ، ص 159

[2] المرجع نفسه، ص 159

أما الباحث سيد علي سيد أحمد في دراسته لهذه المؤسسة وقراءته لتركيبتها الأولى المنبثقة عن مؤتمر الصومام يقول :أنه تم إقرارها بواسطة نظام التعيينات باعتباره الأسلوب الأنجع لما كانت تمر به البلاد من ظروف الحرب كما تم إدراج الأسماء الحركية للقادة وذلك لدواعي أمنية بلغ عدد أعضائه في دورته التأسيسية 34 عضوا منهم 17 دائم و17 إضافي ،إلا أن هذا التصنيف ساده الكثير من الغموض ما أثر سلبا على خلفيات تأسيس هذه الهيئة التشريعية . إذن هنا يتفق الباحث مع تحليل الأستاذ عبد النور خيثر حول التركيبة الأولى للمجلس الوطني للثورة[1].كما يضيف ذات الباحث أنه وبالرغم من وصوله إلى جل هذه المحاضر إلا أنه لم يصل أبدا إلى صورة واضحة عن كيفية تعيين القائمة الأولى لتشكيل المجلس الوطني للثورة ، أما نظرته بالنسبة للغموض الذي يكتنف القائمة المتوفرة أي المذكورة أعلاه فيستدل مثلا باسم بن بولعيد ونائبه وأيضا ذلك المقعد المخصص نظريا للاتحاد العام للعمال الجزائريين دون إسنادهما لعناصر معينة وحسبه رأيه أن هذه التشكيلة الأولى للمجلس كانت نتيجة الصراع القائم بين قادة الداخل والخارج وسينعكس سلبا على الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة 1957م [2].

كما يرى سليمان الشيخ من زاوية أخرى أن هذا الانفتاح هو أكبر تحقيق للوحدة بين مختلف التشكيلات بغية قطع الطريق على أية محاولة تقوم بها الإدارة الاستعمارية (إنشاء قوة ثالثة أمام جبهة التحرير الوطني)، و فيما يخص تعيين الإصلاحيين دائما بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية فيقول أيضا " أنه قدر إلزامهم بالنضال و إدخالهم فيه و إبعادهم عن كل الإغراءات التي تحملهم على قبول حل وسط ... جمع القوى بهذا الشكل هو مقابلة

[1] سيد علي أحمد مسعود، قضايا ومسائل في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959-1962، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2010ص 26.

[2] المرجع نفسه ، ص 26.

الخصم بجبهة عريضة موحدة" [1] . وقد تم إلغاء هذا التمييز بين الأعضاء عندما عقد المؤتمر الثاني للثورة التحريرية بالقاهرة في أوت 1957م حيث ارتفع العدد إلى 54 عضو أغلبهم مقاتلين داخل التراب الوطني [2].

من هنا يظهر لنا انتقاد للمؤسسة محل الدراسة وتركيبتها الأولى من قبل فيليب...فيعلق عليها: بأنها تأسست في أوت 1956 بالصومام كانت تضم 34عضوا (17 دائم، 17 إضافي) وسنة 1957 تمت توسعتها لتضم 54 عضوا، لكن تعيينهم عن طريق التعيين ولم يتم الكشف عن أسمائهم (سيكون من بينهم العديد من الفرنسيين؟) وتم تخصيص حوالي نصف المقاعد للمسؤولين عن الداخل ويذكرهم (القادة العسكريون، المفوضون السياسيون، الباءات الثلاث) ربع للقادة السياسيين والمندوبين في الخارج، ربع ممثلي النقابات ...وينتهي للقول بأن المكان المخصص لمقاتلي الداخل كان أكثر ومن جهة السياسيون المتواجدون بالخارج ضعيفي التمثيل به؟[3]

أمام هذا التضارب في الآراء بين المؤرخين يمكن لنا القول هذا خطأ وقعت فيه المؤسسة محل الدراسة أو خطأ من أشرف على إنشائها عندما تم اعتماد أسلوب التعيين المباشر والانتقاء على أسس غير معروفة عند الكثيرين ما فتح الباب على مصرعيه لحملة الانتقادات والتأويلات لدرجة أنه تم نسب بعض المواقع بها للفرنسيين وعكس بعض الموازين التي ربما اتفقت حولها الكتابات الجزائرية ألا وهي مسألة أن المتواجدون بالخارج هم من سيطروا على مؤسسات الثورة ومسارها ولهذا توجب علينا نحن الأكاديميون فهم هذه الكتابات والآراء حتى لا نقع في فك التشكيك بتاريخنا المجيد...

[1] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص ص 94-95

[2] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 308

[3] Philipe Herreman, Le Conseil national de la révolution algérienne examinerait prochainement les perspectives de négociations, in le Monde, 26 janvier 1961.

2- أصل تسمية المجلس الوطني للثورة الجزائرية

اختلف المحللون والكتاب حول أصل التسمية لهذه الهيئة حيث يذهب مصطفى هشماوي إلى أن أصل تسميتها مستمد من أدبيات الحركة الوطنية خاصة الاتجاه الاستقلالي منها (حزب الشعب-حركة انتصار الحريات الديمقراطية) فيذكر أن التسمية أطلقها مصالي الحاج بعد حله للجنة المركزية في جويلية 1954م على إثر أزمة الحزب آنذاك. أما الدكتور لمين شريط فيرى في المجلس بأنه منذ ظهوره في اوت 1956م وحتى إعلان الاستقلال (عنوان للوحدة، وحدة القيادة، وحدة السلطة، وحدة الأمة، وحدة المصير ووحدة القرار...) ما عدا في اجتماع طرابلس 1962م أو الدورة الأخيرة في عمر المجلس الذي انقسم فيه بشأن السلطة السياسية الممثلة في تركيبة المكتب السياسي ومن ثم فقد عصم الثورة من الانقسام والمواجهة الداخلية في اول فشله في انجاز عنوانه المذكور ودخلت البلاد بعدها في أزمة كادت أن تذهب بثمار الاستقلال [1].

يتقاسم النظرة نفسها الباحث إبراهيم لونيسي حينما يؤكد بأن المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو بمثابة الإطار الحقيقي لمبدأ الوحدة داخل الثورة، وحدة القيادة، وحدة السلطة، وحدة الأمة ووحدة المصير. إلا انه يستدرك بأن هذه المعاني والقيم عبرت عنها المادة 23 من القانون الأساسي للجبهة لم تستطع أن تتخطى الإطار النظري للواقع الممارساتي والعلمي لأعضاء المجلس، حيث حقائق الوقائع لهذه المؤسسة وعملها كانت دون مستوى تلك الطموحات في كثير من المواقف والعديد من القضايا وذلك بسبب الاختلاف من حيث تركيبته البشرية ومستواها الثقافي وتوجهاتها السياسية وقناعاتها الفكرية والأيديولوجية حيث يحي بعضهم على طرفي نقيض بعيدا عن الانسجام [2].

[1] يوسف قاسمي، مواثيق الثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2009، ص 162.

[2] المرجع نفسه، ص 163.

من خلال هذه الآراء يمكن القول أنها مستمدة من الاختصاصات الموكلة للمؤسسة محل الدراسة. أما عن قضية الاختلافات التي كانت تتخلل دوراتها فبطبيعة الحال هي من تحضيرات شخصيات وأكيد ستكون هناك اختلافات في وجهات النظر تجاه بعض القضايا.

3- القانون الأساسي للمجلس الوطني للثورة

يعتبر المجلس الوطني للثورة الهيئة التشريعية العليا للثورة، فهو المؤتمن على السيادة الوطنية وحارسها ما استمرت الحرب، وله مؤقتا صفة المجلس التأسيسي وصلاحية التشريع ومراقبة الحكومة إلى أن تتحرر أرض الوطن[1] .

3-1- اختصاصات المجلس الوطني للثورة الجزائرية

للمجلس الوطني صلاحيات في اتخاذ القرار السياسي والعسكري، كمواصلة الثورة ضد العدو والعمليات العسكرية والتفاوض معه في حالة ما إذا أظهر نوايا حسنة وإدراج القضية في جدول منظمة الأمم المتحدة أو قبول التفاوض حول إطلاق النار[2]، وأيضا يمكن حصر هذه الاختصاصات فيما يلي:

- يتولى مهمة تعيين الهيئة التنفيذية التي تقوم بتنفيذ خطته العسكرية والسياسية.

- يمنح الحكومة ثقته وينصبها بأكثرية الثلثين من أعضائه الحاضرين والممثلين.

- يمثل الهيئة الوحيدة التي لها الحق في اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل البلاد.

- يصادق بأغلبية الثلثين على الاتفاقيات والمعاهدات التي تعقدها الحكومة مع الدول الأخرى.

[1] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص321.

[2] سعد دحلب: المهمة منجزة من أجل الاستقلال، منشورات دحلب، الجزائر، 1986، ص 30.

– إقرار الحرب أو السلم والشيء الذي يعني بوضوح أنه الوحيد الذي يمكنه وقف إطلاق النار والتي لا تتم إلا بأغلبية أربعة أخماس الأعضاء الحاضرين أو الممثلين.[1]

كما لا يستطيع المجلس الوطني أن يستعفي من سلطاته كائنا ما كان الظرف وله أن يعدل المؤسسات القائمة بأكثرية الثلثين من أعضائه ولكن يبدو أنه يشترط لذلك حضور هؤلاء بالذات ولا قيمة للإنابات[2]. يصدر المجلس الوطني للثورة ثلاثة أنواع من الأعمال القانونية وهي:

- ✓ اللوائح ذات الطابع السياسي لا تكتسي صبغة قانونية صرفة
- ✓ الأوامر الدستورية: وهي ذات طابع تأسيسي
- ✓ الأوامر التشريعية: وهي ذات طابع تشريعي [3]

3-2 دورات المجلس الوطني للثورة

يجتمع المجلس في دورة عادية مرة في السنة بدعوة من مكتبه [4] ويتفق كل من بوعلام بن حمودة ووزارة المجاهدين في كتابها نصوص أساسية لثورة نوفمبر أن المجلس يجتمع بدعوة من لجنة التنسيق والتنفيذ التي تقوم بتوجيه الدعوات.

[1] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 307.

[2] محمد بجاوي، المصدر السابق، ص129.

[3] رياض بودلاعة، القيم الديمقراطية في المجلس الوطني للثورة 1956-1962، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 2، المجلد 1، ص ص 430-431.

[4] محمد بجاوي، المصدر السابق ص 127.

كما توجد حالات استثنائية ، يمكن أن يعقد المجلس دوراته بحضور نصف أعضائه زائد واحدا [1]، النصاب القانوني لعقد اجتماع الـ 12 عضوا سواء أساسيين أو إضافيين [2] وفي حالة وجود مانع يعتبره المجلس شرعيا يستطيع كل عضو أن ينيب عنه من يشاء من زملائه لتمثيله، وهذه الوكالة شخصية ، مؤقتة وقابلة للعزل، وهذا الوضع الذي يستمد قوته من الدستور أملاه الظرف الحالي الذي لا يتيح دائما لكل مسؤول في الداخل وخاصة رجال المقاومة، أن يشخصوا إلى مكان انعقاد المجلس ، غير أن الوضع المذكور يسمح للمتخلف بأن يضمن تمثيله بشكل كان [3].

هنا يرد محمد بجاوي على مسألة النصاب القانوني لعقد الاجتماع ، والتي حددتها أغلب المراجع بأن حضور 12 عضوا كاف لعقد الاجتماع وقد اعتبرها ثغرة قائلا: " ليس هناك نصاب قانوني لانعقاد المجلس الوطني للثورة ، حقا أن هذا يجتمع بناء على دعوة ثلثي أعضائه ، فهذا لا يعتبر نصابا ، وليست أيضا كذلك أكثرية الثلثين السالفة الذكر المتعلقة بتوزيع المقاعد بين نواب المقيمين من المواطنين و إذا افترضنا أن هذه الأكثرية الأخيرة دستورية ، علما بأن الأمر ليس كذلك ، إذ لم ينص عليها إلا في مبادئ جبهة التحرير فإن خرقها حينئذ لن يؤثر فحسب على القيمة القانونية لمقررات المجلس، بل عل قانونية وجوده أيضا.[4]

[1] سعد دحلب المصدر السابق، ص33.

[2] بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 210.

[3] محمد بجاوي ، المصدر السابق ، ص 128.

[4] المصدر نفسه ، ص 128.

4- القانون الداخلي للمجلس الوطني للثورة

4-1 النظام الداخلي

إن المجلس الدستوري للثورة، هو الجمعية صاحبة السيادة، يقرر نظامه الخاص ولكن بعض الترتيبات التي توجد عادة في النظام الداخلي لجمعية ما، قد أدخلت في صلب الدستور بالنظر لأهميتها الخاصة في الظرف الحالي وهذه الإجراءات لها قوة دستورية فليست نظامية، كما أن تعديلها يخضع للقواعد الدستورية. ومن ذلك نص المادة 14 من النظام الأساسي للهيئات المؤقتة ينص على أن الاشتراك في المناقشات أمر مطلوب من كافة الأعضاء، وعند كل تصويت لا يقبل الاستئناف مطلقا.

وقد مر علينا أن أعضاء المجلس الذي يمتنع عليهم الحضور، يمكنهم توكيل أحد زملائهم لتمثيلهم، وفيما سبق أشرنا إلى الحالات التي تتطلب أكثرية معينة فإن مقررات المجلي الوطني للثورة تتخذ بالإجماع من حيث المبدأ [1].

4- 2- مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية*

تعالج المواد من 19 إلى 21 بالبحث مكتب المجلس الوطني للثورة، المؤلف من ثلاثة أعضاء و الذي تعينه الجمعية (لفترة عدم الانعقاد، وتحدده عند كل دورة)، فهل يعني هذا أن أعضاء المكتب لا يمكن تجديد انتخابهم؟.

إن المكتب هو الذي يدعو المجلس للانعقاد سواء في دورته العادية أو الاستثنائية وذلك بناء على طلب الحكومة المؤقتة أو طلب ثلثي أعضاء المجلس. ومما يستوجب النظر بصورة تلك الأهمية السياسية التي تعبرها المادة 21 لهذا المكتب حين تقرر ما يلي: (يعطي المكتب رأيه في كل قضية تعرض عليه، إذا طلبت عليه الحكومة ذلك

[1] محمد بجاوي، المصدرالسابق ، ص 129.

* أنظر الملحق رقم 4

حسب الأصول، ورأي موجب لذلك ولكن رأي المكتب غير ملزم للمجلس الوطني ويستطيع المكتب إذا رأى مجديا أن يشعر الحكومة بكل وضع خاص، وكذلك سائر المقترحات المفيدة [1].

5- القانون الداخلي للمجلس الوطني للثورة

إن بيان المجلس الوطني للثورة وارد ضمن لائحة القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني*، والتي أقرها بدوره في مؤتمر الصومام، وما يهمنا بالضبط هي الفصول التالية:

- ✓ الفصل الرابع: هيئات القيادة، خاصة الجزء الثاني منه (المجلس الوطني للثورة)
- ✓ الفصل الخامس: ترتيبات انتقالية.
- ✓ الفصل السادس: مكتب المجلس الوطني للثورة.

ولهذا فالمواد التي اقتبسناها هي تبدأ من المادة 23 إلى المادة 37 كونها متعلقة بموضوع الدراسة وهي كالتالي:

المادة23:**إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنبثق عن مؤتمر وطني والمسؤول أمامه بعد الهيئة العليا لجبهة التحرير الوطني في الفترات الواقعة بين دورات المؤتمر.

المادة 24: تركيب المجلس الوطني للثورة الجزائرية وعدد أعضائه وطرق تعيينهم كل ذلك من اختصاص المؤتمر الوطني.

المادة25: إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية:

---

[1]* أنظر الملحق رقم 3 : القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني، وثيقة أرشيفية منشورة مأخوذة زوزو عبد الحميد، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة- مؤسسات ومواثيق-، ط1، دار هومة، الجزائر، 2005.ص ص 434-444

**الملاحظ من المادة 23 أن المجلس الوطني للثورة وظيفة مزدوجة فهو يمثل السلطة التشريعية للدولة الجزائرية، ومن جهة ثانية بمثابة لجنة مركزية لج ت و

[2] المصدر نفسه ، ص 130.

أ- يصوت على نظامه الداخلي ويحدد شروط عمله.

ب- يطبق قرارات المؤتمر.

ج- يناقش ويصوت على ميزانية جبهة التحرير الوطني.

د- يعين على التساوي من داخله لجان التأديب والمراقبة الإدارية والمالية و أي لجنة أخرى للتحقيق. [1]

المادة26 : يحدد المجلس الوطني للثورة كل أشكال عمله و طرق تصويته ، و التصويت سري جدا في كل المسائل المتعلقة بالأشخاص.

المادة 27: كل عضو في المجلس الوطني للثورة له الحق في عرض أي اقتراح أو أي تقرير يتبع اختصاصه على المجلس، و إبلاغ كل الأعضاء بالموضوع المعروض أمر إجباري.

المادة 28:إن المجلس الوطني الحالي للثورة هو الهيئة العليا للثورة حتى انعقاد المؤتمر و يجب أن يعمل ثلثاه على الأقل داخل التراب الوطني.

المادة 29 : المجلس الوطني للثورة له الحق إذا لزم الأمر في توسيع عدد أعضائه أو إكمالهم بموافقة ثلثي أعضائه الحاضرين أو الممثلين.[2]

المادة 30 : إن الأشياء المشتراة أو المكتسبة أثناء الثورة قد سلمت حاليا للدولة الجزائرية التي تسهر عليها ، و المجلس الوطني للثورة هو وحده الذي له صلاحية اتخاذ أي قرار بشأنها و التصرف فيها في انتظار انعقاد المؤتمر الوطني .

[1] يحي بوعزيز : المرجع السابق، ص ص 32 – 33.

[2] المرجع نفسه ، ص 33

المادة 31: مشاركة كل الأعضاء في المناقشات داخل المجلس الوطني مطلوبة و الامتناع عن التصويت غير مقبول.

المادة 32: في حالة حدوث مانع مبرر و مقبول من المجلس الوطني للثورة يستطيع كل عضو أن يوكل أحد زملائه بواسطة توكيل شخصي مكتوب.

المادة33: المجلس الوطني للثورة الجزائرية له الحق في استدعاء أي مناضل أو مسؤول أو خبير لسماع أقواله إذا كانت من شأنها أن تنير مناقشاته.

المادة 34: لا يمكن للمجلس الوطني للثورة الجزائرية أن يتخلى عن سلطاته القانونية مهما كانت الظروف إلا لصالح المؤتمر الوطني[1].

المادة 35 : يعين المجلس الوطني للثورة الجزائرية مكتبا مكونا من ثلاثة أعضاء فيما بين دوراته ، وهذا المكتب قابل للتجديد في كل دورة.

المادة 36: هذا المكتب مكلف باستدعاء المجلس الوطني للثورة في دورة عادية أو في دورة استثنائية بطلب ثلثي أعضاء المجلس.

المادة 37 : كل مخالفة للنظام يرتكبها مناضل أو مسؤول يعاقب عليها من طرف المنظمة التي يتبعها ، ويمكن للهيئات الأعلى درجة أن تبحث المخالفة.

ولا يمكن الاستئناف في موضوع تأديبي أمام الهيئة الأعلى درجة إلا في حالة الأخطاء الخطيرة. هذه المادة تمثل الفصل السابع من لائحة القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني، بعنوان الترتيبات التأديبية.[2]

[1] بسام العسلي: جبهة التحرير الوطني ، ط3 ، دار النفائس ، بيروت ، 1984 ، ص 213.

[2] بالمرجع نفسه ، ص 214. وانظر الملحق رقم 3

بعد عرض طبيعة هذه المؤسسة صلاحياتها ، قانونها الأساسي ...يبدو أن قادة الثورة وبالضبط المشرفون على مؤتمر الصومام يثبتون تطبيق مظاهر الحياة السياسية الديمقراطية على أحسن وجه بالرغم من ظروف الحرب التي كانت تمر بها البلاد وأقصد هنا تطبيقهم لمبدأ الفصل بين السلطات في النظام السياسي الجزائري إبان الثورة والذي يعد نظاما متوازنا يضمن حماية اختصاصات السلطات الثلاث التي تقوم عليها الدولة فتقوم السلطة التشريعية بإصدار التشريعات وتعديلها وإلغائها ويتولاها برلمان منتخب من طرف الشعب ويعبر عن إرادة الناخبين وهذا ما نجده غائب بالنسبة لمؤسستنا محل الدراسة فقلنا أن الأسلوب المعتمد في إنشائها كان نظام التعيين لظروف البلاد أكيد، والسلطة التنفيذية تسهر على تنفيذ القوانين وإعلان الحرب أو إنهائها وإرسال واستقبال المبعوثين الديبلوماسيين...[1]. في حين تتولى السلطة القضائية الفصل في المنازعات وفض الخصومات ومعاقبة المجرمين فهدف هذا النظام أن لا تتركز هذه الوظائف في يد جهة واحدة وإنما توزع على هيئات كي تراقب كل منها الأخرى وتمنعها من إساءة استعمال السلطة المتاحة لها فينعكس الانسجام والتعاون فيما بينها ، وتفاديا للانفراد بممارساتها واستبداد القائمين عليها[2]

كما ذكرنا سابقا فإن قيادي الثورة والمشرفون على صياغة قوانينها (القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني) أثبتوا عبقريتهم وحجم اطلاعهم وثقافتهم السياسية الواسعة وإصرارهم على تطبيقها في أرض الجزائر رغم الظروف التي كانت تمر بها بغية الرد على الاستعمار الفرنسي الذي لا طالما نعت الشعب الجزائري بالأمية والتخلف أنه قادر على تنظيم نفسه وتهيئة الظروف المواتية للحياة السياسية المستقرة على المستوى الداخلي والخارجي لكسر الادعاءات الفرنسية وتنوير الرأي العالمي بأن الجزائر دولة تستطيع تنظيم حياتها وتسيير شؤونها دون أي تدخل

[1] فتاح شباح ،تصنيف الأنظمة السياسية الليبيرالية على أساس مبدأ الفصل بين السلطات " دراسة حالة النظام السياسي الجزائري "، مذكرة ماجيستير ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2007- 2008 ، ص 12

[2] المرجع نفسه ، ص 13.

خارجي. وفي المقابل لم تسلم هذه المؤسسة من النظرة السلبية ودائما من طرف الكاتب فيليب عندما وصفها ب: "بأنها نوع من المجالس الاستشارية لا تتمتع بالسلطة العليا لأنها لا تجتمع بشكل متكرر وتتداول في السر وأعضاؤها نادرا ما يكونوا معروفين ومع ذلك ووفقا للنظام السياسي فإن المجلس الوطني للثورة نظريا هو السلطة العليا للثورة الجزائرية ، مدير حرب التحرير ، صاحب سيادة الشعب وبالتالي فهو مكون مؤقت وقيادة سياسية جسدت جبهة التحرير الوطني ..." وكما قلنا سابقا أن بعض الهفوات من المشرفين على إنشاء المجلس الوطني للثورة فتح المجال للانتقادات وهذا ربما ما يتلذذ به المعادون للقضية الجزائرية ...[1]

[1] - Philipe Herreman, Opcit.

الفصل الثالث

اجتماعات المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1957–1962 م

- اجتماعات المجلس الوطني للثورة الجزائرية قبل المفاوضات
- اجتماعات المجلس الوطني للثورة الجزائرية ابان المفاوضات

تعتبر مؤسسة المجلس الوطني للثورة الجزائرية أعلى سلطة في التنظيم السياسي المنبثق عن قرارات الصومام إذ لها صلاحيات متباينة على الصعيدين السياسي والعسكري، موكلة لتمثيل الشعب الجزائري على أوسع نطاق إذ بواسطة عقدها لاجتماعات دورية تقييمية وتشاورية لدراسة ومتابعة أهم ما حققته الأعمال الثورية في الداخل والأصداء التي بلغتها في الخارج.

وبدراستنا لهذه المؤسسة المركزية التي دأبت على تأدية مهامها تبعا للقوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني عبر دوراتها المتعاقبة سنقوم بتتبع مختلف الأوضاع والمعطيات التي كانت تستدعيها لمثل هذه اللقاءات من أجل إبراز الأدوار المختلفة التي كانت المؤسسة —محل الدراسة- تقوم بها مباشرة أو عن طريق مؤسساتها الأخرى التي تدعمت بها.

وانطلاقا من هذا وتفاديا منا لذلك العرض الكرونولوجي فقد قسمنا هذا الفصل لمبحثين وفقا لمحطة المفاوضات باعتبارها قضية لازمت اجتماعات المجلس الوطني للثورة الجزائرية خاصة الأخيرة منها 1961-1962 والتي كانت تتطور تبعا للأوضاع التي كانت تمر بها الثورة من جهة ومواقف الاستعمار الفرنسي اتجاهها من جهة أخرى وذلك على الصعيد المحلي والدولي.

فيا ترى ماهي الظروف التي كانت تستدعي قيام المجلس الوطني للثورة استدعاء أعضائه؟ كيف كانت مجريات اجتماعاته؟ ما طبيعة أعماله؟ ...

المبحث الأول: اجتماعات المجلس الوطني للثورة الجزائرية قبل المفاوضات

1. اجتماع القاهرة (réunion de Cairo) 20–28 أوت 1957 م

1. 1. الأوضاع السائدة قبل انعقاد الاجتماع

لقد كان مؤتمر الصومام في أوت 1956م ذا أثر هام في تعميق مفهوم القيادة الجماعية لدى قادة الثورة والشعب معا، وبما أن هذا المؤتمر كان لقاء تاريخيا حاسما بالنسبة للثورة ومستقبلها فقد حرص القادة على اعتبار شهر أوت فترة مناسبة للقاء ولتدارس الأوضاع والنتائج من جهة ووضع الخطط والبرامج الجديدة من جهة ثانية[1]. لهذا الاعتبار قرر الأعضاء الأربعة للجنة التنسيق والتنفيذ بعد استشهاد العربي بن مهيدي في 3 مارس 1957 م الالتحاق بالخارج نظرا للخطر الذي كان يحيط بهم، فانتقلوا إلى البليدة ومنها إلى الولاية الرابعة وبعدها افترقوا، فكريم بلقاسم وبن خدة اتجها نحو الشرق فمرا على الولاية الثالثة ثم الثانية ثم تونس. أما عبان رمضان وسعد دحلب فقد اتجها إلى الغرب مرورا على الولاية الخامسة حتى وصلا إلى مدينة تيطوان شمال المغرب ثم تونس [2].

بمجرد الالتحاق بالعاصمة التونسية نهاية جوان 1957م اجتمعت CCE لتقييم المرحلة المقطوعة، لكن كريم بلقاسم الذي كان من المقررين الأساسيين في وادي الصومام أبدى رغبة ملحة في التخلي عن المبادئ الأساسية المنبثقة عنه وراح يلوح بضرورة إسناد القيادة للمسؤولين التاريخيين، كما أنه رفع شعار تصالح مع رفاق الدرب المعتقلين لسد الطريق أمام المركزيين ولتمكين العسكريين من شغل مناصب الحل والربط في أجهزة الثورة. وإذا كان كل من دحلب وبن خدة لم يظهرا معارضتهما للأفكار الجديدة التي جاء بها كريم بلقاسم إلا أن عبان رمضان بذل كل ما في وسعه للتصدي لها [3] بمهاجمته لكل المصنفين العسكريين عنده معتمدا على مبدأ أولوية

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 187.

[2] زهير احدادن، المرجع السابق، ص 39

[3] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص 98

السياسي على العسكري خاصة الولاية الخامسة التي مر بها حيث انتقد تصرفات بوصوف البوليسية حسب تعبيره، ولم يكن يدري بأن الوضع قد تغير وأصبح لكريم بلقاسم حلفاء جدد [1].

نتيجة لهذا الخلاف بين أعضاء CCE وباعتبارها المخولة لاستدعاء المؤسسة -محل الدراسة- بدأت التحضيرات الجدية لعقد اجتماع في دورة عادية لها من 20 إلى 27 أوت 1957 م بالقاهرة.*

1. 2. سير أعمال الاجتماع

تقرر انعقاد المؤتمر السنوي لقيادة الثورة لعام 1957م وكان اختيار هذا البلد تحديدا مقرا له دلالة خاصة لما تمثله في تلك الفترة التاريخية، فمصر عاصمة ورمز النضال العربي بمعنى أن مباركة القاهرة لهذا اللقاء واحتضانها له سينعكس على قراراته بالكثير من القوة والمصداقية... فكانت هذه الدورة فعلا منعرجا حاسما في تاريخ الثورة [2].

يجمع لنا الدكتور محمد العربي الزبيري وجهات نظر متباينة لبعض المؤرخين حول بداية أشغال هذه الدورة والمدة التي استغرقتها فمثلا : يذكر السيد "فليب تريني" في كتابه تشريح لحرب الجزائر ص 198 : "أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية اجتمع بالقاهرة في دورة سرية يوم 23 أوت 1957م، أما ادوارد باهر الصحفي الانجليزي والذي أصدر كتابه مأساة الجزائر سنة 1961م: "فإنه تحاشى تقديم تاريخ محدد واكتفى في الصفحة 127 بالقول أن الدورة انعقدت سنة 1957م"، ويضيف جاك دوميشان في كتابه تاريخ جبهة التحرير الوطني ص 265 والذي صدر في باريس سنة 1962م :" أن الدورة انعقدت في شهر أوت .... وبعدها يشير أنها اختتمت يوم 27 من نفس الشهر"، أما فتحي الذيب في كتابه عبد الناصر وثورة الجزائر ص 335: "أن المؤتمر انعقد في أول سبتمبر سنة 1957م".

---

[1] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 133

*أنظر الملحق رقم 5

[2] رجاء مسعودي، الثورة بين مؤتمر القاهرة والحكومة المؤقتة أوت 1957- سبتمبر 1958، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر2، 2011، ص 56

أما عن رأي الزبيري فيقول : "أننا استقينا معلوماتنا مباشرة من السيدين عبد الحفيظ بوصوف والأخضر بن طوبال، فوجدنا تأييدا لهذه المعلومات في بعض الكتب التي عالجت تاريخ الكفاح المسلح في الجزائر" [1] في مقدمتها حرب الجزائر لصاحبه العقيد بيار كوبي، أما فرحات عباس لا يذكر تاريخ ابتداء هذه الأشغال لكنه يؤكد في كتابه تشريح حرب ص 210 أنه كان في "بيونس أرس "عندما استدعي إلى القاهرة في 17 أوت وفي الصفحة 212 يضيف قائلا: "في يوم 24 أوت وبعد اجتماعات عديدة مع العقداء وافقنا أن نكون أعضاء للجنة التنسيق والتنفيذ التي أصبحت يوم 28 أوت من نفس الشهر أي غداة اختتام المؤتمر مكونة كالآتي: العقيد كريم بلقاسم، أوعمران، محمد الشريف، بوصوف، بن طوبال، عبان رمضان، دباغين، مهري وعباس" ونسي المؤلف أن يضيف أسماء المعتقلين بن بلة، خيضر، حسين آيت أحمد، بوضياف، رابح بيطاط [2].

أما أحمد توفيق المدني يقول أن : "اللقاء مزدوج الأول عقده العسكرين والثاني رسمي شارك فيه جميع أعضاء الهيئة" واستنادا أيضا للمؤرخ خالفة معمري الذي جمع بعض الشهادات الحية ونقلا عنها يقول أحدهم : "أنه في 18أوت انعقد بين الرجال الأقوياء كريم بلقاسم وبوصوف وآخر يضيف أن كل شيء حدث بين الرجلين خلال وجبة تم تنظيمها في ذلك اليوم [3].

أما المؤرخ جيلبرت ميني يقول أنه تم عقد اجتماعين بتونس وذلك باستناده لشهادة لعلي كافي منشورة في كتاب المحفوظات الحربية الأول اجتماع لجنة التعليم المستمر شارك فيه عبان رمضان مقدما نتائج المؤتمر المنعقد بالجزائر (الصومام) والثاني الذي عرف غياب المندوبين المدنيين حيث اجتمعت اللجنة المصغرة بحي مونتفلوري

[1] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، ص 99

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص 99

[3] La réunion du CNRA du Caire, l'anti-congrès de la Soummam, El Watan, 20 août 2017

المتضمنة لكل من كريم بلقاسم ، بوصوف وبن طوبال وعقداء الولايات عمر أوعمران ومحمود الشريف بهدف المصادقة والاتفاق على القرارات التي ستعرض في القاهرة وخاصة التركيبة الجديدة للجنة التنسيق والتنفيذ [1].

مهما اختلفت أراء المؤرخين حول تاريخ انعقاد الدورة والمدة التي استغرقتها فالأرجح أن الاجتماع سبقته تحضيرات ومقررات سُطّرت من طرف كريم بلقاسم والمجموعة التي تدعم بها قبل تاريخ الدورة الرسمي والتي كانت تعقد على شكل لقاءات يومية سنأتي لتوضيحها كما حصرها علي زغدود وعبد الحميد زوزو.

ففي اجتماع 21 أوت 1957م : على الساعة الثانية عشر قبل الزوال بفونتانا واعتبارا للظروف والوضع الداخلي والخارجي للثورة وكفاح الشعب الجزائري منذ 3 سنوات مضت ونداء شهداء الثورة، واعتبارا للخلافات التي كانت تمزق لجنة التنسيق والتنفيذ، حضر الاجتماع كل من كريم بلقاسم، بن طوبال، مبروك بلحسين، محمود الشريف، أوعمران، عمار بن عودة، الحاج علي، إدريس، عمار بوقلاز، محمد لعموري. استهلت المداولات بتدخل أدلى به كريم بلقاسم موضحا الصعاب التي اعترضته من مساعديه داخل **CCE** وأشار إلى الوضع العام والمشاكل التي أفرزتها الثورة الجزائرية، إثر عدة مناقشات اتفق الجميع على حل لجنة التنسيق والتنفيذ السابقة وانتخاب **CCE** جديدة متكونة من كريم بلقاسم، مبروك بلحسين، بن طوبال، محمود الشريف، أوعمران، الأمين دباغين، فرحات عباس، مهري ويضاف إليهم الأربعة الموجودين آنذاك في السجن: بن بلة، بوضياف، أيت أحمد وبيطاط. أين أعطيت الأسبقية لتعيين **CCE** جديدة بهدف تمكينها من تسوية المسائل التي تهم الثورة وممارسة مهامها وانتهت الجلسة على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال. [2]

[1] La réunion du CNRA du Caire, l'anti-congrès de la Soummam, Opcit.

[2] علي زغدود، ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، وحدة الطباعة الرويبة ANEP، الجزائر، 2004، ص 37.

وفي اليوم الموالي 22 أوت 1957م : كان الاجتماع على الساعة الحادية عشر ليلا بفونتانا ، حضره الجميع (نفس الأعضاء الحاضرين في الاجتماع السابق) وكان موضوع النقاش حول إمكانية إدخال عبان رمضان لـ**CCE** من جديد، كانت هذه وجهة نظر كل من الأمين دباغين، فرحات عباس، عبد الحميد مهري. ونظرا للدعاية التي كان يقوم بها العدو في الداخل والخارج ومصلحة الجزائر العليا، وبعد نقاش طويل ومعارضات خاصة من عمار بن عودة وقع الاتفاق على قبول عبان عضوا في هذه اللجنة، كما وقع الاتفاق على توسيع أعضاء **CNRA** إلى 54 عضوا وترسيم الأعضاء في الـ**CCE**. رفعت الجلسة بعد نصف ساعة من منتصف الليل[1].

في يوم 23 أوت 1957م : جرى الاجتماع بفونتانا على الساعة العاشرة صباحا ودار النقاش حول قضية عبان هذا الذي لا يريد الاعتراف بالنظام الذي وافق عليه الجميع وكانت لديه وجهة نظر خاصة ولم يرد أن يقتنع رغم المحاولات، فكان يرد من غير تغيير بجواب واحد وهو "الجواب عند بن طوبال". حينئذ قرر بأن يتوجه كريم بلقاسم، محمود الشريف، الحاج علي، بن عودة، فرحات عباس والأمين دباغين لمحاولة تسوية الإشكال بينما ذهب بن طوبال ومبروك بلحسين ولعموري عند محمد يزيد ومهري لنفس الغرض، وصرح كريم بلقاسم أنه في حالة عدم التوصل لأية نتيجة ايجابية سيضطر لاتخاذ القرارات الضرورية بحيث يكون كل واحد موضوع أمام مسؤوليته، كما تقرر عدم الاتصال فرديا بعبان رمضان. رفعت الجلسة على الساعة الحادية عشر والربع قبل الظهر[2].

[1] عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 503

[2] علي زغدود، المرجع السابق، ص 39

يوم 24 أوت 1957م: على الساعة التاسعة ليلا في نفس المكان حضره الجميع وكان مدار الحديث حول الاتصالات مع الإخوان اللذين كانوا بصفة عامة مشتتين وكانت هذه الاتصالات نتيجة إعراب جميع الإخوان المعنيين ملاقاة كل من عبان رمضان، الأمين دباغين، مهري ومحمد يزيد عن ارتياحهم عن النتائج المتحصل عليها أما جوابهم سيعرض في اليوم الموالي، كما أثيرت مناقشات جديدة حول الأخ الصادق وحصل الإجماع له بحضور الاجتماعات وذكر مبروك بلحسين أنه يستطيع الإتيان به للاجتماع المقرر لاحقا فجرت مناقشة غير رسمية حول ابراهيم مزهودي [1].

يوم 25 أوت 1957م: على الساعة التاسعة ليلا بفونتانا زيادة على الأعضاء المذكورين في الاجتماع السابق حضر كل من سي مصطفى وبومدين دار النقاش حول قبول الإخوان للموقف الأساسي الذي وافق عليه الجميع وتحديد موعد اللقاء في اليوم الموالي. بعد مداخلات عديدة أجمع الحاضرون على اقتراح تخويل الـCCE صلاحيات أوسع في المجال السياسي والدبلوماسي والعسكري، غير أن أخذ رأي CNRA فيم يتعلق بالمفاوضات مع العدو ستكون ضرورة اجتماع الـCNRA في دورة استثنائية وأُطلق على الـCCE اسم اللجنة الثورية من أجل التحرير. رفعت الجلسة على الساعة التاسعة ليلا وخمس وأربعون دقيقة[2].

اجتماع 26 أوت 1957م: عقد الـCNRA اجتماعا بالزمالك القاهرة نهج رقم 2 على الساعة الحادية عشر وعشرون دقيقة حضره الجميع وكان مدار الحديث حول المقابلة التي أجروها مع الحضور الذين قبلوا جميعا لهذا التأسيس وبعد تبادل الآراء تأجل الاجتماع إلى اليوم التالي للشروع في كيفية التسيير ونتائجه وانتهت الجلسة على الساعة الثانية عشر والنصف زوالا [3]

[1] علي زغدود، المرجع السابق، ص ص 39-40

[2] المرجع نفسه، ص ص 40-41

[3] عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 504.

في يوم 27 أوت 1957م: عُقد أخر اجتماع على الساعة الخامسة زوالا في الزمالك وجدول الأعمال ضم برنامج العمل وصلاحيات المجلس الوطني للثورة وتقرر اعتبار الCCE مسؤولة أمامه ويمكنها أن تصبح في وضع أقلية لأغلبية ثلثي أصوات أعضاء المجلس الوطني وأن يجتمع على اقتراح ثلثي أعضاء [1]هذه الهيئة وفي اختتام هذه الدورة خرج المؤتمرون بمجموعة من القرارات الهامة التي سنوردها لاحقا.

بعد تتبع هذه اللقاءات يتضح لنا أن منظموا هذه الدورة جمعتهم لقاءات سرية كانت في العادة لا تتجاوز الساعتين على الأكثر وكانت محاور هذه اللقاءات حول تعيين لجنة تنسيق وتنفيذ جديدة مع إمكانية توسيع صلاحياتها أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي عرف هو الآخر توسعة ،أما اللقاءات التي جاءت بعد الليلة الثالثة فكانت تتمحور حول تحضيرات القضاء على عبان رمضان وأفكاره رغم إدراجه في لجنة التنسيق والتنفيذ الجديدة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى بدأت التطلعات العسكرية بالبروز على مسرح الأحداث وهذا ما سنصل إليه في محطات لاحقة.

2. اجتماع طرابلس (réunion de Tripoli) الأول 16 ديسمبر 1959م– 18 جانفي 1960م

2. 1. الأوضاع السائدة قبل انعقاد الاجتماع

أمام الوضع السياسي الذي تواجهه الثورة من جراء المشاريع السياسية التي يعتزمها شارل ديغول لتصفية الثورة وتصاعد العمليات العسكرية في الجزائر والقمع الذي يعانيه الجزائريون، اجتمع المجلس الوطني للثورة في دورة عادية بطرابلس الغرب [2] قصد تعيين حكومة جديدة بهدف إزالة الاغتراب السياسي والإداري الذي عانى منه الشعب الجزائري وذلك بتوسيع النشاط الدبلوماسي في الخارج وإجبار فرنسا على الدخول في مفاوضات جدية مع جبهة التحرير الوطني، وما تجدر بنا الإشارة إليه أن هذا الاجتماع سبقته مناقشات واسعة بين القادة العسكريين

[1]عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص 504.

[2] أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 222

بالخارج والداخل وهؤلاء هم من عُرفوا بالعقداء العشر واستمرت هذه المناقشات عدة شهور لانقسامهم وعدم الاتفاق حول عدة قضايا كالأزمة التي عرفتها الحكومة المؤقتة الجزائرية[1].

2. 1. 1. أزمة الحكومة المؤقتة الجزائرية

بعد بضعة أشهر عاشت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مشاكل بين أعضائها، وبينها وبين الولايات التي لامتها على قلة اهتمامها بالداخل وعلى نقص فاعلية قيادة العمليات العسكرية بالحدود الشرقية والغربية.[2] بالإضافة إلى حركة التمرد التي قادها العقداء : العموري ، نواورة وعواشرية والتي اعتبرتها الحكومة مؤامرة للإطاحة بها.[3] إلى جانب هذا حادث آخر على حد قول مصطفى هشماوي: "حادث صغير في مدلوله ضخم في محتواه وهو اغتيال المناضل بن عميرة، دون أن ننسى موقف الأمين دباغين من ذلك أن قدم استقالته في 15 مارس 1959م [4]". وسنخوض في طبيعة هذه الأحداث وانعكاساتها على الحكومة المؤقتة في صياغتها الأولى بالتفصيل لإعطاء تصوراتنا لطبيعة العلاقة بينها وبين المؤسسة محل الدراسة في الفصول القادمة.

كان الجو محتدما، الشك والتنافر يسود العلاقات بين الوزراء، ما جعل فرحات عباس بموافقة* الباءات الثلاث يدعو إلى ضرورة عقد اجتماع لإيجاد الحل المناسب لها[5] فأرسلت في مارس 1959م برقية إلى جميع الولايات تدعو فيها إلى اجتماع في شهر أفريل وهي موجهة لرؤساء الولايات تدعوهم للحضور مصحوبين بوثيقة

---

[1] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 428

[2] بوعلام بن حمودة ، المرجع السابق، ص 316.

[3] زهير إحدادن ، المرجع السابق ، ص 59.

[4] مصطفي هشماوي، المرجع السابق، ص 174

*يرجع محمد تقية أسباب أزمة الحكومة المؤقتة في تشكيلتها الأولى : إلى هيمنة الباءات الثلاث على سلطة القرار بفعل تحكمهم في المناصب العليا بما ماجعلها تعيش حالة من الانسداد والعجز...أنظر : Mohammed teugia.Opcit.P389

[5] زهير احدادن، المرجع السابق، ص 65

كتابية فيها تزكية وثقة أعضاء الولاية الثانية [1]. من هنا يمكن لنا تتبع تطلعات العسكريين بعد مؤتمر القاهرة ومحاولاتهم المتباينة للاستحواذ على السلطة بدليل أن الحكومة المؤقتة لجأت إليهم لتجاوز بعض العقبات التي صادفتها ، فياترى ماهي المستجدات التي سيحملونها؟

2. 1. 2. اجتماع العقداء العشر (11 أوت 1959م-16 ديسمبر 1960م)

انطلق اجتماع العقداء العشرة في مقر وزارة الاتصال العامة والمواصلات بشارع "Parmentier" بتونس في جو متوتر* للغاية فمفهوم السلطة الرئاسية كان غائبا باعتبار أن الحاضرين عقداء كل واحد منهم ينظر إلى أي قرار بخوف وشك وكأنه هجوم يستلزم جوابا وردا حاسما [2]، وهؤلاء هم :

- ثلاثة وزراء في الحكومة المؤقتة: كريم بلقاسم، بن طوبال الأخضر وعبد الحفيظ بوصوف.
- قائدا تنظيم الجيش في الشرق والغرب (الحدود) محمدي السعيد وهواري بومدين
- قادة الولايات الخمس بالترتيب: الحاج لخضر، علي كافي، السعيد ايزوران (نيابة عن العقيد عميروش) والصادق دهيليس نيابة عن الولاية الرابعة أي العقيد لطفي.

وابتداء من 11 أوت 1959م افتتحت المناقشات بينهم حول وضعية الثورة من جميع جوانبها لا سيما على المستوى القيادي، لكن شيئا فشيئا تحولت هذه المجموعة إلى شبه لجنة تحضير لاجتماع المجلس الوطني للثورة ونظرا لكثرة القضايا المطروحة سواء كانت سياسية أو عسكرية وعدم الاتفاق [3].

---

[1] علي كافي، المصدر السابق، ص 252

*من افتتاح الجلسة أو الاجتماع إلى نهايته لم يضع العقداء الحاضرون أسلحتهم ولم يبتعد عنهم حراسهم :أنظر : Mohammed Harbi,Mirage et Realite,Opcit,P249

[2] محمد شبوب، صفحات من مسار الثورة –اجتماع العقداء العشر أنموذجا، عصور، العدد 2، المجلد، 11، ص 1

[3] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص ص 322-223

استمر أكثر من 100 يوم وتوصل العقداء خلاله إلى عدة قرارات نذكر منها: تعيين مجلس وطني جديد وتوجيه دعوات إلى أعضائه لعقد دورة ثالثة له بطرابلس من أجل الحل النهائي للأزمة. لابد من الإشارة أن هذا الاجتماع يختلف عما حدث في اجتماع اوت 1957 وذلك من حيث التحضير له فقد كان الأول يسبب ذلك الانقسام الذي عرفته ثورة التحرير بعد الصومام وهو الانقسام بين السياسيين والعسكريين ، لكن هذه المرة الانقسام الذي ظهر بين العسكريين انفسهم وبالتالي فالصراع سيكون على أشده ويستدعي الوضع أكثر من أسبوع بل ثلاثة أشهر وبالتالي فطول المدة التي استغرقها اللقاء دليل على ضراوة الصراع وصعوبة الاتفاق.[1]

وقد أورد الباحث محمد شبوب في مذكرته استبعاد بعض الأعضاء من المجلس وإيراد أخرين، فعلى سبيل المثال تحدث عن أحمد بن الشريف أنه اكتسب عضويته كونه التحق بالثورة في بدايتها والأمين دباغين حذف اسمه بسبب موقفه من اغتيال عميرة وكذا توفيق المدني بتهمة إفشائه لمداولات الحكومة إضافة إلى محمد البجاوي وصالح الوانشي... وإدراج أعضاء جدد أغلبيتهم عسكريين كعلي منجلي، قايد أحمد، الطاهر الزبيري وبعض ضباط الولايات الصالح بوبنيدر، محمد شعباني،... وغيرهم وبالتالي أصبحت تركيبة المجلس الوطني للثورة الجديدة يغلب عليها الطابع العسكري [2] وغيرها من القرارات التي من شأنها إعادة الثورة إلى مسارها الصحيح ومنها خولوا المجلس الوطني للثورة الجزائرية مهمة حل المشكل الذي طُرح عليه بإلحاح من كريم بلقاسم بتغيير الحكومة كونها من صلاحياته. إذن هاهي التدابير العسكرية بدأت في التطبيق..

[1] صالح بلحاج ، تاريخ الثورة التحريرية ، ص 467.

[2] محمد شبوب، أسباب انعقاد اجتماع العقداء العشر (11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959م) ظروفه و أسبابه و انعكاساته على مسار الثورة ، مذكرة ماجيستير ، جامعة وهران، 2010، ص ص 59-60.* أنظر أيضا:Mohammed Harbi et Gilert Mynier. Opc.P36èi

2. 2. سير أعمال الاجتماع

بدأت أشغال الاجتماع يوم 16 ديسمبر 1959م بالعاصمة الليبية طرابلس في إطار السرية والتكتم الشديد *[1]. وحسب ما تؤكده الوثائق والشهادات فإن العلاقات الجزائرية الليبية كانت على أشدها لكنها اتسمت بميزتين الأولى بالسرية كون استقلال ليبيا كان حديثا وإشرافها على مهمة تمرير الأسلحة كان أمرا حساسا ولأوضاعها السياسية والاقتصادية التي كانت تعيشها آنذاك من انتشار للقواعد العسكرية على حدودها سواء البريطانية منها أو سيطرة فرنسا على إقليم فزان وهي في مرحلة بناء نفسها، لكن بعد 1956م وجلاء الأخيرة من إقليم فزان تشجعت ليبيا لإعلان تضامنها ودعمها للقضية الجزائرية وذلك من خلال عقدها للكثير من اللقاءات والمباحثات وإبرام الاتفاقيات ناهيك عن ترسيم بعثة جبهة التحرير الوطني في ليبيا وتسهيل نشاطها. إذن اختيار هذا البلد لعقد دورات المجلس الوطني للثورة لم يكن بمحض الصدفة بل مدروس وله دلالات.[2] وهناك أيضا من يقول ان المؤتمرين اختاروا طرابلس بدلا من تونس والقاهرة باعتباره بلد محايد وبالتالي الابتعاد عن تأثيرات بورقيبة وضغوط وسائل الاعلام المصرية [3].

حضر كل الأعضاء الذين سُجلت أسماؤهم في التركيبة الجديدة للمجلس الوطني للثورة* أي التي عينها العقداء العشر ولم يتخلف إلا أولئك الذين كانوا بالداخل ويُعتبر هذا الاجتماع من أنجح الاجتماعات التي عقدها

*اعتبرها فرحات عباس العاصمة المحمية من التصنت والصحافة في كتابه: Autopsie d'une Guerre.P279

[1] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 443

[2] عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص ص 357-355

[3] LA DÉLÉGATION DU F.L.N. A L'O.N.U. gagne Tripoli, où se préparerait une réunion plénière fa cadres de la rébellion, *le Monde, 1959*

* أنظر الملحق رقم 7

المجلس السابقة واللاحقة، و لربما يرجع الفضل لذلك للعمل التحضيري الجاد الذي سبقه، دامت الدورة 33 يوما وكانت مُعتركا صاخبا سيطر فيه جو الشتائم والاتهامات الشخصية [1].

بعد أن استمع المجلس الوطني للثورة للبيانات المتعلقة لنشاط الحكومة المؤقتة، انصرف إلى بحث الوضعية العسكرية واتخاذ مقررات تتعلق بالخطط العسكرية وتنظيم طاقة جيش التحرير الوطني وتعزيزها، كما دُرست وضعية الشعب والسياسة التي تتبعها الحكومة الفرنسية لكبت الثورة وأُتخذت تدابير في الميدان التنظيمي لتقوية الكفاح وجعله أكثر شدة وصرامة [2].

كانت مداولات هذه الدورة ساخنة انتقد خلالها قادة الجيش لاسيما الثلاثي بومدين، قايد أحمد ومنجلي بشدة تصرفات الحكومة المؤقتة بصفة عامة مع توجيه سهام خاصة إلى الثلاثي بن طوبال، كريم بلقاسم وبوصوف[3].

مجمل القول عن الأوضاع التي دعت المجلس الوطني للثورة للقاء في دورته العادية هاته أنها تمحورت حول العراقيل التي واجهتها الحكومة المؤقتة في تركيبتها الأولى بقيادة فرحات عباس لاسيما سلسلة التمردات التي أعلنها بعض القادة أو الولايات في الداخل ، ما جعله يحتكم لسلطة العسكر كما يقال وربما هذا التدبير ستكون له عقبات على مسار دورات المجلس القادمة ناهيك على المؤسسات التي ستظهر مستقبلا ، ما يهمنا هنا أنه تم اللجوء إلى الباءات كما اشرنا سابقا وهؤلاء الذين دعوا العقداء العشر ليزيد سيطهم بالطبع فتحول هذا اللقاء إلى لجنة تحضيرية دعت المؤسسة محل الدراسة لعقد دورتها والتي حرصت خلالها إلى تمرير مشاريعها عبر قراراتها التي صبغتها الصيغ العسكرية في مجملها والتي قلنا ستكون آثارها واضحة فمثلا تركيبة الحكومة المؤقتة الجديدة صحيح أعيدت قيادتها لفرحات عباس إلا أن العسكريين بها زاد عددهم ، ناهيك عن ظهور المؤسسة العسكرية الجديدة

[1] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 180

[2] الزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 223

[3] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 443

هيئة الأركان العامة ...والتي ستزيد من حجم الإنجازات والتحديات للثورة على حد سواء. إلا أن هذا التكتل العسكري الجديد الذي سيظهر تحت لواء هيئة الأركان سيحاول إزالة التكتل القديم أي الباءات الثلاث ، فهل سيكون ذلك ؟ وكيف ؟

المبحث الثاني: اجتماعات المجلس الوطني للثورة إبان المفاوضات

3. اجتماع طرابلس (réunion de Tripoli) الثاني 9 – 27 أوت 1961م

3. 1. الأوضاع السائدة قبل انعقاد الاجتماع

تتفق الكتابات التاريخية حول الظروف التي دعت إلى عقد هذه الدورة والمتمثلة في مسألتين الأولى الصراع بين هيئة الأركان العامة (EMG) والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والثانية مسألة المفاوضات وتعثرها. سنحاول الآن تقصي وتتبع هذه الظروف قصد بلوغ الحقيقة أو التقرب منها، فنجد مصطفى هشماوي يورد أسباب انعقاد هذه الدورة إلى أنه بالرغم من الانجازات المحققة منذ الاجتماع السابق سواء في الميدان الدبلوماسي "ببلورة المفاوضات وجعل فرنسا تنظر إلى استقلال الجزائر كحتمية لا مفر، وفي الميدان العسكري أصبح للجزائر وحدات منظمة لا يستهان بها، قامت بعمليات عسكرية ناجحة ناهيك عن دخول بعض الإطارات إلى ولاياتهم كما أشرنا سابقا [1]".

أما الدكتورة عقيلة ضيف الله فتُشخص أسباب انعقاد هذه الدورة كالأتي: "خرجت الدورة الأولى بطرابلس بقرارات هامة وصارمة متعلقة بالحكومة المؤقتة ودخول بعض وزاراتها عدا وزارة الخارجية من جهة، وقرار هيكلة الجيش ماديا وبشريا بإنشاء لجنة وزارية للحرب وهيئة الأركان من جهة أخرى مستدلة بتعليق علي كافي حول هذه الدورة "أنها كانت هامة حيث نجحت في جمع الصفوف من جديد أمام الأخطار الخارجية الداهمة وقدّمت علاجا مؤقتا لمسألة عويصة كمسألة قيادة الثورة."" إلا أن هذه القرارات ظلت حبرا على ورق ولم تحظ

[1] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص ص 191-192.

بالتطبيق وهذا ما قال عنه علي منجلي: "أنه لم يكن هناك أي مشكل بيننا وبين الحكومة المؤقتة في البداية سوى تلك القرارات" [1].

لهذا نقول أن الأزمة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة كانت عبر مراحل، أولها أن هيئة الأركان العامة التي كان لابد أن تكون تحت إشراف اللجنة الوزارية للحرب لم تتم [2] وهذا لاختلافهما حول مسألة أو قضية السلطة على الولايات ، فهيئة الأركان العامة اعتبرتها خاضعة لها بشكل طبيعي من صلاحياتها أن تتلقى المساعدة المخصصة لها وتوصيلها إليها، أما اللجنة الوزارية للحرب فكانت تعتبر انه لا يمكن لهيئة الأركان المقيمة في الخارج أن تقود إلا قوات الحدود.

بالإضافة إلى قضية تضخيم عدد أفراد الجيش فاللجنة الوزارية للحرب ضد هذه الفكرة باعتبار أنها ستبقى جامدة على الحدود، جزائريون لاجئون في تونس ومراكش، أما هيئة الأركان خلافا لها قامت بتعيين الطلاب والأطباء متذرعة بضرورة إبعادهم عن تأثيرات المذاهب الخارجية كالناصرية والماركسية... ويدعم كل من وزير الشؤون الاجتماعية عبد الحميد مهري وقيادة الاتحاد العام للطلبة الجزائريين. لقي هذا المشروع دعما من فدرالية فرنسا جزئيا إلى أن تغلبت هيئة الأركان على اللجنة البيوزارية [3]. لتأتي القطرة التي أفاضت الكأس كما يقال: "قضية اختطاف الطيار الفرنسي". ففي ظل احتدام النزاع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة وبالتحديد يوم 21 جوان 1961م، قام الطيران الفرنسي بهجمات استطلاعية في الأجواء الحدودية بين تونس والجزائر، بينما كانت الطائرة تحلق على ارتفاع منخفض حول مركز "ملاغة" للتدريب العسكري التابع لجيش الحدود الجزائري أطلقت عليها المدفعية المضادة للطيران نيرانها وأسقطتها فألقى الطيار الفرنسي بنفسه بمظلته واستطاع الوصول

[1] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص ص 447-448

[2] علي كافي، الصدر السابق، ص 260

[3] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، ط 1، مؤسسة الأبحاث العربية للنشر، بيروت، لبنان، 1983، ص ص 222-223

سالما إلى الأرض، فقام الجنود باختطافه وأسره. وبما أن الحادث وقع على التراب التونسي طلبت السلطات الفرنسية من الحكومة التونسية تسليم الطيار الفرنسي فاستجاب بورقيبة وألح على تسليمه لكن قيادة الأركان العامة رفضت [1]. وفي هذه القضية أورد لنا فرحات عباس موقفه تجاهها في كتابه تشريح حرب: "أنه تدخل شخصيا للنظر في الوضع وانتقل إلى غارديما للقاء بومدين ودار بينهما حوار ووضّح القضية من الوجهة القانونية على أن الطيار سجين لدى بورقيبة وهو المسؤول على تسليمه، بالرغم من أن وجهة نظر بومدين حول هذا الموقف إهانة لجيش التحرير وفي الأخير رضخ للوضعية ولم أُصرح له أنه في حالة عدم تسليمه سيكلفه الأمر حياته[2]".

بعد هذه الحادثة مباشرة جاءت القطيعة النهائية بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة وأعلنت الأخيرة استقالتها في 15 جويلية 1961م موجهة مذكرة إلى رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية [3] متضمنة مسائل تلوم فيها الحكومة المؤقتة وكيفية معالجتها لقضية الطيار الفرنسي وعلى جمودها وعلى سلوك بعض أعضائها ونيتها في تشويه هيئة الأركان وانتهت الرسالة بالتماس * تحكيم المسؤولين المعتقلين بفرنسا.[4]

ثم تليها النتائج السلبية التي أسفرت عنها مفاوضات ايفيان الأولى 20 ماي إلى 13 جوان 1961م فبسبب المواقف المتباعدة بين الوفدين حول وحدة التراب الوطني ووحدة الشعب الجزائري والطرق المؤدية إلى تقرير المصير، فالوفد الفرنسي أصر على مناقشة أوضاع الفترة الانتقالية من ضمانات للأوروبيين ووقف إطلاق النار....

[1] شويحات مريم، الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة 1960-1962، مجلة قضايا تاريخية، العدد 1، 2016، ص 235

[2] فرحات عباس، تشريح حرب، تر: أحمد منور، منشورات المسك، 2010، الجزائر، ص 410

[3] علي كافي، المصدر السابق، ص 260

* قرر بومدين والرائدان منجلي وسليمان الخروج إلى ألمانيا وقاموا بلقاءات حثيثة مع عمر بوداوود احد عناصر اتحادية الجبهة بفرنسا، وكاتبوا السجناء الخمس لاطلاعهم على الوضع ثم دخلوا المغرب.... أنظر عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 450

[4] بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 592

ورفضها الوفد الجزائري، أما في قضية الصحراء فظل متمسكا بمبدأ أنها جزء لا يتجزأ من الجزائر في حين فرنسا رفضت التفاوض بشأنها ثم لحقتها مفاوضات لوغران التي أُجريت من 20 إلى 28 جويلية 1961م فشلت هي الأخرى بسبب تعنت الوفد الفرنسي [1]

في الأخير يجمع لنا الأستاذ هشماوي الأجواء التحضيرية الصاخبة لهذه الدورة بقوله : "انصرفوا إلى تكوين كتل : الأركان العامة تأتي بعدها كتلة الحكومة المؤقتة ثم كتلة الناقمين على الكتلتين ظهر على رأسها بن يوسف بن خدة مستغلا الخلاف بينهما. [2]" من اجل إقامة حكومة في الداخل وقد وصفها بن خدة بالعملية الانتحارية قائلا: "أن بن خدة لم ينس أن لجنة التنسيق والتنفيذ سنة 1957م قد نفذت من المظليين بأعجوبة وكان يرى أن حل الأزمة (الصراع بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة) بدخول الحكومة وإعادة مجد اللجنة التاريخي والعسكري سنة 1954م لكنه بقي وحده على الرأي وأخفقت فكرته" [3]

3. 2. سير أعمال الدورة

عقد المجلس الوطني للثورة *دورته من 9 إلى 27 أوت بطرابلس وعند افتتاح أشغاله وجد نفسه أمام مشكلتين هما الصراع بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة واستئناف المفاوضات، إلا أن هيئة الأركان ركزت منذ البداية على مناقشة المسألة الأولى وإثارة عدم تطبيق مقررات الدورة السابقة، فاقترحت تغيير النظام القائم الذي يجعل من الحكومة وقيادة الجبهة شيئا واحدا في اتجاه تكوين قيادة سياسية وهيئة تنفيذية وملخص هذا الاقتراح مفاده تكوين قيادة من 6 أعضاء : ثلاثي هيئة الأركان زائد ثلاثي اللجنة الوزارية للحرب على أن تتخذ هذه القيادة الحدود مقرا لها فرُفض هذا القرار من طرف المجلس الوطني للثورة [4].

[1] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص ص 451-452

[2] هشماوي، المرجع السابق، ص 192.

[3] سعد دحلب، المصدر السابق، ص 135

* أنظر الملحق رقم 10

[4] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 453.

ناهيك عن هذه المسالة نجد اقتراح بن خدة سنة 1959م بخلق قيادة جبهة التحرير فوق الحكومة قد طرحه من جديد وهدفه إضعاف سلطة الباءات الثلاث وإقصاء فرحات عباس عن القيادة وهذا ما راق لهيئة الأركان كونها كانت تريد توحيد الجيش الخارجي والولايات تحت سلطتها [1] .

لكن سرعان ما خابت أمال هيئة الأركان على إثر قرار المجلس الوطني للثورة بتعيين بن خدة رئيسا للحكومة الجديدة فقررت الانسحاب من الدورة قبل انتهاء الاجتماع وسفرها إلى ألمانيا، كما أُثيرت مشكلة دخول الأجهزة القيادية للثورة إلى البلاد حيث كان الخلاف بين القائلين بالدخول الفوري والكامل للحكومة وجيش الحدود وبين الذين رغم عدم اعتراضهم على المبدأ اعتقدوا أن تنفيذه أمر صعب وينبغي أن يتم على مراحل متدرجة [2].

تواصل الاجتماع وأثناءه قُرأت العديد من التقارير كتقرير الرئيس فرحات عباس الذي يتمحور حول السياسة الخارجية للحكومة المؤقتة وكذا تقرير حول الخلاف بين هذه الأخيرة وهيئة الأركان بخصوص قضية الطيار الفرنسي، كما تم قراءة تقرير كريم بلقاسم حول مفاوضات ايفيان وفي جلسة 12 أوت 1961م تم قراءة أيضا الرسالة الموجهة إلى المجلس الوطني للثورة من طرف مجلس الوزراء الذي انعقد في توركن إذ توصي وبإلحاح المجلس بضرورة معاقبة كل القابلين باقتراح التدويل واتخاذ الإجراءات العضوية التي تنتج عنه وذلك عبر الانتخاب مع اخذ الاعتبار بأصوات المعتقلين الخمس وإخطارنا بكل مراسلة منذ دورة طرابلس والقرارات اللاحقة وبخصوص موقف السجناء الخمس وجوابهم إزاء الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان فكان حياديا...[3]

نظرا لشدة الانتقادات الموجهة للحكومة المؤقتة من طرف هيئة الأركان قدمت استقالتها في جلسة 18 أوت 1961م عبر شخص رئيسها في ظل هذا الجو المحتدم وكما جرت العادة عين المجلس الوطني للثورة لجنة

[1] محمد حربي، المصدر السابق، ص 232

[2] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 599.

[3] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص ص 596-597

مكلفة بالتشاور واقتراح حكومة متكونة من محمد بن يحي، عمر بوداوود، محمدي السعيد، ويذكر سعد دحلب أن اللجنة طلبت منه أن يترأس الحكومة لكنه رفض كونه غير مؤهل لتحمل المسؤولية [1]. وبالإجماع تم تبني التوصية المقدمة من طرف عمار بن عودة في 23 أوت فحواها: "أنه بعد قراءة التقرير وعلى ضوء النقاشات التي دارت فإن المجلس يقرر الموافقة على استقالة الحكومة ويواصل المداولة في جدول أعماله وبعد 3 أيام شُكّل فريق حكومي تحت رئاسة بن يوسف بن خدة [2]".

أما عن مسألة المفاوضات فهيئة الأركان وقفت في مواجهة الغالبية الساحقة للمجلس الوطني للثورة على حد قول محمد حربي: "أن قائد الهيئة لم يكن متحمسا للتعبير عن وجهة نظره تاركا قايد احمد ومنجلي يقدمان تقويمهما للمفاوضات فاتهم الحكومة أنها تتجه نحو حل من النموذج الاستعماري الذي يضحي بالثورة لصالح التعاون مع فرنسا [3]"

بعد تتبع الأجواء التحضيرية لهذه الدورة ما يسعنا قوله حولها أنها كانت نتاج الدورة السابقة والقرارات العسكرية المنبثقة عنها ، فهيئة الأركان العامة والتي لم تمض سنة على نشأتها ها هي تدخل غمار الأحداث وبقوة بل طرفا أساسيا فيها بعد الحكومة المؤقتة، فكانت مواقفها المضادة حول العديد من القضايا كتمردها على سلطتها أي اللجنة الوزارية للحرب ثم سلسلة اتهاماتها اتجاه الحكومة المؤقتة التي فصلنا فيها سابقا لتأتي بعدها آراؤها اتجاه المفاوضات...توحي في مجملها على رغبة الهيئة الأخيرة التحكم في زمام الأمور وكيف لا وسنجد في الدورات المقبلة أنها من كانت وراء انعقاد الدورات المقبلة، لن نأخذ في تداعيات كل هذا لأنه سنتناول بالتفصيل العلاقات بين هذه المؤسسات العسكرية والسياسية مع المؤسسة محل الدراسة وبالرغم من درايتنا أنه توجد مؤسسات وهيئات

[1] سعد دحلب، المصدر السابق، ص 136

[2] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 597

[3] محمد حربي، المصدر السابق، ص 236.

أخرى للثورة التحريرية في الداخل وفي الخارج إلا أننا سنولي اهتماما بهاتين المؤسستين باعتبارهما أجنحة المجلس الوطني للثورة وقد تأججت العلاقات بينهما في الكثير من المناسبات سنحاول تحليلها في فصل مستقل...

4. اجتماع طرابلس 22-27 فيفري 1962م (الدورة الاستثنائية)

بعد اجتماع طرابلس (أوت 1961م) السابق، وجدت الحكومة المؤقتة بتشكيلتها الجديدة *وإشراف بن يوسف بن خدة أمام مشكلتين رئيسيتين الأولى كانت الخلاف القائم بينها وبين هيئة الأركان والثانية استئناف المفاوضات التي توقفت في لوغران شهر جويلية 1961م، إلا أنها أعطت الأولوية لاستئناف المفاوضات كونها تعني مصير الشعب بأسره. فراحت تدرس كيفية إجرائها لاسيما أنها بلغت المرحلة الحاسمة [1] فجرت اتصالات سرية بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية واتفقتا في النهاية على اللقاء في ايفيان مرة أخرى[2].

وتتفق الكتابات التاريخية أن الملفت للانتباه هذه المرة أن الدعوة لاستئناف المفاوضات كانت على إثر تصريح أدلى به رئيس الحكومة بن يوسف بن خدة في 24-10-1961م مقترحا خطة لحل المشكلة الجزائرية تعتمد على التخلي عن استفتاء تقرير المصير وأن تبادر فرنسا بإعلان استقلال الجزائر مقابل وقف فوري لإطلاق النار وفي المرحلة الثانية تتم تسوية المشاكل المرتبطة بالأقلية الأوروبية وجلاء القوات الفرنسية من الجزائر والتعاون الاقتصادي والتقني والثقافي بين الحكومة الفرنسية وحكومة الجزائر المستقلة [3].

يبدو من هذا التصريح أن بن يوسف بن خدة يدعو الحكومة الفرنسية الدخول في مفاوضات مباشرة والاتفاق حول إعلان استقلال الجزائر وعدولها عن فكرة تقرير المصير [4]، إلا أنه لم يلق أذانا صاغية لدى

---

[1] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 457

* أنظر الملحق رقم 11

[2] لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 268

[3] رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1962-1958م) سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحوث والدراسات، 2021، ط1، ص 449.

[4] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص458

الفرنسيين بل أثار امتعاضهم [1]. بالرغم من أن الرئيس بن خدة لم يستبعد خيار استفتاء تقرير المصير ففي ختام بيانه قال: "أنه إذا أصرت الحكومة الفرنسية على اعتبار تقرير المصير الطريقة المفضلة لتحقيق السلم، فالحكومة الجزائرية مستعدة لاستئناف المفاوضات على هذا الأساس" [2]، وهو ما حدث كون الجنرال ديغول صمم على هذا الخيار وبنى عليه منذ 16-09-1959م سياسته الجزائرية رغم تأكده أن غالبية المسلمين الجزائريين يؤيدون خيار الاستقلال ويقفون خلف جبهة التحرير الوطني [3] خاصة بعد فشل كل مخططاته العسكرية، السياسية والدبلوماسية بل وحتى الاقتصادية- مخطط قسنطينة- دون استسلام جبهة وجيش التحرير، وتمسك الحكومة المؤقتة بالمواقف الأساسية للثورة المتمثلة في مواصلة الثورة أو الاعتراف بوحدة التراب الجزائري بما في ذلك الصحراء، كل هذا جعل الحكومة الفرنسية تتراجع عن سياستها المطالبة بالاستسلام أو تقسيم التراب الجزائري واقتطاع الجزء الصحراوي [4].

وبالفعل استؤنفت المفاوضات، وتجددت اللقاءات التحضيرية بمدينة بال السويسرية أيام 28-29 أكتوبر 1961م ثم يوم 9 نوفمبر 1961م جمعت رضا مالك ومحمد الصديق بن يحي بشابي ودولوس من الطرف الفرنسي، وفي 9-23 و30 ديسمبر التقى سعد دحلب بلويس جوكس في مدينة لي روس لدراسة النقاط الأساسية ومناقشة قضايا التعاون وحفظ النظام أثناء المرحلة الانتقالية ومسألة العفو الشامل* [5].

---

[1] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 449

[2] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص458

[3] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 450

[4] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص459

* بالإضافة لهذه اللقاءات كُلّف كل من كريم بلقاسم وبن طوبال الالتحاق بألونوي والاتصال بالخمسة وبمرافقة بن يحي كونه يعرف بدقة ملف المفاوضات الجزائرية الفرنسية ويوم 4 فيفري عادوا باطلاع الحكومة المؤقتة بموافقة الخمس ويتفقون مع الحكومة ويصادقون على اتفاقيات ايفيان.... للمزيد أنظر: يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان، تر: لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 35

[5] محمد بليل، المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960-1962م على ضوء وثائق أرشيفية، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 9، العدد 1، 2018

ومما دفع الجنرال ديغول لتغيير سياسته تأسيس منظمة الجيش السريOAS في بداية 1961م من قبل مليشيات ... المعمرين بتأييد من ضباط فرنسيين ولهذه الغاية قام الجنرال شال وأنصاره العسكريين أمثال جنرالات ديلروجو وسالان بمحاولة انقلابية في أفريل 1961م بالسيطرة على أبنية الحكومة بالجزائر وقبضوا على المندوب العام جان موران والعديد من القيادات الأمنية والعسكرية وبات واضحا أن العسكريين أرادوا الانتقام من سياسة ديغول بإجبار حكومته على التخلي عن تقرير مصير الجزائريين وهددوا بوحدة الصف الفرنسي، وكادت فرنسا تدخل في حرب أهلية بسبب المشكلة الجزائرية [1] .

وبعد محادثات سرية دامت أكثر من 8 أيام* تم التطرق إلى عدة مسائل متعلقة بوقف إطلاق النار والضمانات المتعلقة بتطبيق تقرير المصير وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والتعاون الفرنسي الجزائري، غير أنه بقيت نقطتان أطالتا في عمر المحادثات هما قضية الصحراء والأقلية ليتوصل الطرفان في الأخير إلى توقيع النصوص الأولية لاتفاقيات أيفيان. عند هذه النقطة بالذات استوجب الأمر استدعاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية [2].

4. 1. جدول أعمال الدورة الاستثنائية ومنظميها

عند هذه المرحلة من المفاوضات، اجتمع المجلس الوطني للثورة **في دورته الاستثنائية بطرابلس من 22-27 فيفري 1962 [3] أو الاجتماع الطارئ على حد قول المؤرخ إدريس فاضلي. اجتمع أعضاء المجلس الوطني للثورة للنظر في مسودة الاتفاق قبل إمضائها [4] .

---

[1] محمد بليل، المرجع السابق، ص 243

*لقاء لي روس جمع بين الوفد الفرنسي المتكون من لوي جوكس والوزيران جان دوبروفلي وروبار برون أما الوفد الجزائري متكون من كريم بلقاسم وثلاث وزراء بن طوبال، دحلب ومحمد يزيد ورافقهم بن يحي ورضا مالك والصغير مصطفاوي كخبير مالي. للمزيد انظر: يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 36.

[2] مختار سالمي، المرجع السابق، ص 199

** أنظر الملحق رقم15

[3] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 463

[4] إدريس فاضلي، حزب جبهة التحرير الوطني عنوان ثورة ودليل دولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 126

حضر الاجتماع 33 عضوا من أصل 71 عضو وشارك في التصويت بالحضور او بالوكالة 49 عضو. [1] ترأسه محمد بن يحي كعضو في مكتب المجلس الوطني للثورة وعُيّن سعد دحلب مقررا يساعده كل من كريم بلقاسم وبن طوبال ومحمد يزيد وكان بن خدة رئيس الحكومة يتدخل عندما تدعو الحاجة[2] .

إذن كان الجو فيه بعيدا على أن تسوده الحماسة فكل أعضاء المجلس الوطني للثورة كانوا متفقين حول وقف إطلاق النار فقد كان لكل عضو الوقت الكافي كي يستخبر ويستعلم على مجريات المفاوضات السرية [3]. وعند أول اجتماع للمجلس الوطني للثورة في هذه الدورة أبلغت موافقة الوزراء الخمس المحتجزين في أولونوي وقرئت رسالتهم المؤرخة في 15فيفري 1962والموقعة من طرفهم ومن أهم ما جاء فيها:"إن الاتفاقات التي انتهت إليها المفاوضات لا تنتظر سوى موافقة ومصادقة المجلس الوطني للثورة عليها لكي نلتزم بها علنيا ورسميا، نحن الموقّعون نعلن رسميا موافقتنا على هذه الاتفاقيات المبرمة من طرف حكومتنا" [4]. كما بعثوا بوكالة لرئيس الحكومة بن يوسف بن خدة يُخوّله حق التصويت باسمهم [5].

وعلى حد تصوير سليمان الشيخ وذلك استنادا لوثائق تتحدث عن أجواء هذه الدورة فيقول : "أن المناقشات حول مشروع اتفاقيات ايفيان أثار العديد من التساؤلات والتخوفات وأحيانا التناقض في المواقف، لكن وضع دحلب وكريم وبن طوبال المجتمعين في الصورة فيما يخص مختلف الملفات المتفاوض عليها مع الطرف الفرنسي مثل ملف الأقليات الأوروبية، الصحراء، المسائل العسكرية والاقتصادية، وقف إطلاق النار واستفتاء تقرير المصير... وقد أوضحوا التنازلات التي قبل بها الطرف الفرنسي واتفق على أن الاتفاق المبرم كان في الواقع تسوية

[1] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 198

[2] رضا مالك، الجزائر في ايفيان-تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، تر: فارس عضوب، دار الفارابي، الجزائر، ط1، 2003، ص 290

[3] سعد دحلب ، المصدر السابق ، ص149

[4] سليمان الشيخ، المرجع السايق، ص 599

[5] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 463

وحل وسط لكنه حافظ على الجوهر الذي دافعت عنه الحكومة المؤقتة باسم الثورة، وقد اعتبرها كريم بلقاسم بمثابة انتصار بقوله: "إن انتصارنا يتمثل في أن الفرنسيين أحرجوا بدفعهم للجلوس أمامنا للتفاوض، كما أن انتصارنا أيضا يتمثل في الاعتراف بدولة جزائرية موحدة بترابها وشعبها وقد أحبطت جميع مناورات العدو (إشهار العالم الأبيض أمام السياسة الجزائرية)" [1].

لكن من جهة أخرى هذا الرأي لم يتقاسمه الجميع فلم تزل الانتقادات لكن ظهرت انتقادات غير متوقعة فقد صدرت عن مهري وعباس المعروف عنهما الاعتدال، فالأول اعتبر "أن أعطينا للفرنسيين أكثر مما أخذنا وحتى النص حول وقف إطلاق النار ليس واضحا تماما وكذا بالنسبة للنص المتعلق بتقرير المصير"، أما الثاني فقد رأى: "أن الملف الذي قدم لنا ليس ملفا جيدا وهذا اقل ما يمكن أن نقوله عنه السبب الأساسي لذلك إن حكومتنا أسرعت للمفاوضة..." لكن فيما بعد انتهى الأمر بكليهما إلى الموافقة على الاتفاقات المتوصل إليها [2]. كما عبرت هيئة الأركان العامة عن معارضتها لمشروع اتفاقيات ايفيان إذ طرح بومدين في هذا الشأن مسالة مثيرة للقلق: هل النصوص المطروحة على المجلس تشكل اتفاقا أم ما قبل الاتفاق؟ هل المجلس مؤهل لإدخال تعديلات عليها أم انه يكتفي بالموافقة عليها فقط؟ ففي الحالة الأولى يلزمنا وقت كثير للنقاش وفي الحالة الثانية يصبح النقاش بدون فائدة، وجاء الجواب على هذه الأسئلة واضحا: لم يقرر شيء بعد، يستطيع المجلس أن يوافق أو يرفض وان يقر عددا من التحسينات على هذه الوثائق خاصة وان الأبواب تظل مفتوحة حول النقاط المحددة كوقف إطلاق النار والعفة وعودة المهاجرين[3].

لم تتوقف هيئة الأركان عند هذا الحد بل حاولت المناورة عن طريق إحضار مناضل خبير للنقاش غير عضو في المجلس الوطني للثورة لمناقشة المسائل الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالبترول وهو خليفة لعروسي مساعد

[1] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 599

[2] سليمان الشيخ، المرجع نفسه، ص ص 599-600

[3] رضا مالك، المصدر السابق، ص ص 290-291

دحلب في لقاء لي روس، هذا الذي اتهم المفاوضين فيما بعد بأنهم أعطوا البترول للفرنسيين ناسيا النظرة الاستهزائية التي تلقاها من المفاوض الفرنسي رونالد بيكار قائلا: "إننا نفهم جيدا أن تطلبوا مئة بالمئة من أرباح البترول ولكن أن تطلبوا منا 110 في المئة، أفلا ترون أن هذا مبالغ فيه بعض الشيء". وكما قلنا أعاد طرحها في اجتماع المجلس الوطني وكانت إجابة دحلب بكل صرامة: "لسنا نحن من يعطي أي شيء للفرنسيين بل الفرنسيون هم الذين يعطوننا البترول فهم الذين يملكونه الآن ولسنا نحن، فهم من يوجد في الجزائر وعاصمتها أما نحن فموجودون في طرابلس على بعد ألاف الكيلومترات عن الجزائر" [1].

عارض مشروع الاتفاقية بعض مسؤولي جيش التحرير كالحاج لخضر من الولاية الأولى والقايد ناصر من الولاية الخامسة [2] وتورد عقيلة ضيف الله في دراستها بأن العقيد عمار بن عودة يرى في شان معارضة هؤلاء أنها معارضة غير قائمة على أسس مقنعة حيث كان يراودهم تحقيق انتصار عسكري على غرار ديام بيام فو [3].

وأثارت هذه النقطة جدلا كبيرا أثناء الاجتماع والمتعلقة بتحديد تمركز جيش التحرير الوطني في أماكن محددة مع تقييد حرية حركته مع رفض دخول جيش الحدود إلى التراب الوطني خلال المرحلة الانتقالية الممتدة ما بين 3 أو 4 أشهر [4].

ويضيف رضا مالك قائلا: "إن مسالة الاعتراضات عن المرحلة الانتقالية كانت أشد قسوة واجهها دحلب بكل شجاعة معترفا أنه لا يمكن ضمان أي شيء عملي بوجود جيش فرنسي قوامه 560.000 جندي وقال إذا كانت فرنسا لا تريد منح الاستقلال فلا سلطة تنفيذية مؤقتة ولا قوة محلية تستطيعان منعها من القيام بذلك... يجب ان نتوقع كل شيء فمثلا أن تدوم المرحلة الانتقالية فترة أطول وأن تقوم OAS بانقلاب و أن

[1] سعد دحلب، المصدر السابق، ص ص 150-151

[2] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 600

[3] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 463

[4] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 600

يتدخل الجيش الفرنسي لكي يستولي على كل السلطات." وهكذا لا يمكن تحاشي الخطر أيا كانت الضمانات التي نحصل عليها. [1]

الملفت للانتباه أن هذه الدورة غيرت مجرى الدورات السابقة من حيث الأحداث والقضايا التي ستسعى لمعالجتها ، ربما هذا التطور سببه التغيير الطارئ على مستوى القيادة التنفيذية (نقصد اعتلاء بن يوسف بن خدة منصب رئيس الحكومة المؤقتة) هذا الذي أولى اهتماما للمسألة الأساسية التي بلغتها القضية الجزائرية – المفاوضات – متفاديا للمسألة الثانية الخلاف بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة ، رغبة منه في الوصول إلى الغاية الأسمى لكل الجزائريين وهي الاستقلال، لهذا وجدناه انه قطع أشواطا بها متوصلا إلى تقرير مصير الشعب الجزائري ومختلف القضايا العالقة بين الطرفين كالوحدة الترابية وجلاء الفرنسيين ...لتنتهي هذه الدورة بمسودة إيفيان الثانية عبر لقاء بال بسويسرا والتي ستتوج بالتوقيع النهائي عليها في الدورة الأخيرة للمجلس الوطني للثورة .

5. اجتماع طرابلس 25 ماي– 07 جوان 1962م (الدورة المعلقة)

5. 1. الأوضاع السائدة قبل انعقاد الاجتماع

بعد أن تم إخطار الحكومة الفرنسية عن النتائج الايجابية اجتماع طرابلس الفارط 22-27 فيفري 1962م، تم أخذ ميعاد رسمي للقاء بسويسرا وفي 7 مارس 1962م فتحت المفاوضات الجزائرية الفرنسية رسميا بافيان، عينت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وفدها المتكون من كريم بلقاسم كرئيس ومحمد يزيد، بن طوبال، سعد دحلب، بن يحي، بولحروف، رضا مالك والعقيد عمار بن عودة أما الوفد الفرنسي فكان مرؤوسا من طرف لوي جوكس وروبار بوروجان دوبروفلي، بيرنارد كريكو، الجنرال دوكاماس ورونالد بيكار ودولوس [2].

[1] رضا مالك، المصدر السابق، ص 292.

[2] سعد دحلب، المصدر السابق، ص 157

عند افتتاحها من جديد بهدف إثراء مشروع اتفاقيات ايفيان والتوقيع عليه كشف الوفد الفرنسي عن رغبة أعضائه بخصوص مناقشة المشروع والتوقيع عليه خلال 3 أيام فقط وذلك التزاما بتوصيات الجنرال ديغول، لكن الوفد الجزائري رفض أي تسرع وألح على ضرورة التأني في معالجة القضايا الحساسة وبما أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية لم يدخل إلا تعديلات طفيفة على مشروع اتفاقيات ايفيان فإن المفاوضات استغرقت 12 يوما وبعد مناقشات حادة ومستفيضة توصل الطرفان إلى اتفاق عام حول الاتفاقيات وتم توقيعها يوم 18 مارس 1962م. هكذا فبمقتضى هذا الاتفاق العام أبرم اتفاق وقف القتال ودخل حيز التنفيذ بكامل التراب الجزائري عند منتصف نهار يوم 19 مارس 1962م [1]. ولتطبيقه صدرت أوامر متزامنة من قبل رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بن يوسف بن خدة والجنرال ديغول يأمر كل واحد منهما قواته لتنفيذ هذا القرار والعمل على تجسيده على أرض الواقع [2].

عقب الإعلان الرسمي لكلا الطرفين عن وقف إطلاق النار يوم 19 مارس 1962م دخلت الجزائر مرحلة جديدة وهي المرحلة الانتقالية المقررة لتنظيم البلاد وإعداد الشعب الجزائري للاستفتاء العام حول تقرير المصير وإعلان الاستقلال فقد نصت اتفاقيات ايفيان على أن تمر الجزائر بفترة انتقالية قبل الإعلان عن الاستقلال تدوم 3 أشهر على أقل تقدير و6 أشهر على أكثر تقدير[3].

5. 2. الإعدادات لعقد المؤتمر

تشير مختلف الدراسات والشهادات إلى أن الدعوة لهذا المؤتمر لم تكن تحظ بالإجماع لدى مختلف الأطراف الفاعلة في الثورة، فالحكومة المؤقتة التي كانت رغم انقسامها لازالت تتمتع بالشرعية خاصة بعد توقيعها لاتفاقيات ايفيان، فاعتبرت عقد هذه الدورة الاستثنائية *إجراء استباقيا لما نصت عليه مختلف اللوائح والنصوص التي تشير

[1] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص ص 464-465

[2] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 468

[3] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص ص 466

بوضوح إلى أن مسألة البرنامج والقيادة هما من اختصاص مؤتمر موسع يعقد بعد الاستقلال وداخل التراب الوطني. لكن بن بلة وخيضر وهيئة الأركان ألحوا على ضرورة عقد هذا الاجتماع مستندين إلى لائحة القانون الداخلي للمجلس الوطني للثورة والتي تنص أن المجلس يعقد دوراته بطلب من الحكومة أو من ثلثي عدد أعضائه[1].

وبهذا بدأت في أوائل شهر أفريل 1962م دعوة المجلس الوطني للثورة تجد تأييدا لها من طرف رابح بيطاط، محمد خيضر، حسين أيت احمد وعليه توجه أعضاء المجلس الوطني للثورة إلى طرابلس للإقامة في فندق المهارة بطرابلس يوم 25 ماي ولقد تقرر أن يبدأ الاجتماع في 27 ماي 1962م في مقر مجلس الأعيان للملكة الليبية المتحدة [2]. وكان هدف هذا الاجتماع الطارئ هو المصادقة على برنامج جبهة التحرير الوطني في الميادين السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وانتخاب المكتب السياسي الذي يسير الأمور حتى انعقاد المؤتمر [3]. أوكلت مهمة صياغة برنامج طرابلس إلى لجنة برئاسة أحمد بن بلة مكونة من إطارات في جبهة التحرير الوطني موزعة عبر أجهزتها التشريعية والتنفيذية والإعلامية متكونة من محمد يزيد، محمد بن يحي، مصطفى الأشرف، رضا مالك، محمد حربي وعبد المالك تمام ولم تكن أمام هذه الأخيرة غلا بضعة أيام لصياغة مراجعة هذا البرنامج قبل انعقاد دورة المجلس الوطني للثورة [4].

كانت هذه اللجنة مجتمعة في الحمامات بتونس لذلك سمي المشروع بمشروع الحمامات وتم تقسيم المهام كما يلي: رضا مالك ومصطفى الأشرف كلفا بتحديد طبيعة الثورة الجزائرية، محمد بن يحي ومحمد حربي كلفا

[1] حكيمة شتواح، الاجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس وأزمة صائفة 1962، Revue d'Etudes Sur l'Algérie et le Monde،العدد 5، المجلد 2، ص 151*انظر أيضا : Mohammed Harbi ;Les Archives ;P319

[2] بلعاليا ميلود، خلافات قادة الثورة في اجتماع طرابلس 27 ماي-7 جوان 1962 "تحديد الأسباب وقراءة إستراتيجية الاستقلال السياسي"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 10، 2018، 180.

[3] بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 321

[4] أوسليم عبد الوهاب، مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس ماي-جوان 1962 الأسباب، المجريات، القرارات، جامعة تيارت، الجزائر، ص 155

برسم الملامح الكبيرة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الخارجية أما العمل بصدد بناء الحزب فوقع على عبد المالك بن تمام بأكمله إلا انه رفض بأكمله لنقصه وقلة وضوحه فتمت إعادته من طرف محمد حربي وكما اشرنا سابقا كان امام اللجنة مهلة 10 أيام فقط لإنجاز أعمالها وهي لم تتلق أي توجيه من الحكومة ولم تنقل إليها وجهات نظر قادة الولايات وفيدرالية فرنسا وبالمقابل وضعت تحت تصرفها تقارير محمدي السعيد، قايد احمد، بن بلة وخيضر وبقيت مشكلات إرساء نظام جديد من صلاحيات الحكومة [1].

5. 3. مجريات الاجتماع*

أورد علي هارون تشكيلة هذه الدورة بقوله:**"انعقدت دورة في قاعة مجلس الشيوخ وجلس أعضاء حول الطاولة الحديدية الضخمة أما المكتب المكلف بإدارة النقاش فقد سبق أن تم انتخابه وقد كان مكونا من علي كافي محمد بن يحيى رئيسا ومساعديه عمر بوداوود على يسار المكتب جلس أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وانتشرت في القاعة مكبرات صوت أمام الحاضرين وقد تم تسجيل كافة النقاشات"[2]

لأول مرة توفرت شروط الحضور الجماعي لإجراء نقاش جدي والعمل على الاستعداد لمجابهة المستقبل وكان جدول الاعمال يتضمن بالإضافة إلى المصادقة على اتفاقيات ايفيان المناقشة والمصادقة على برنامج طرابلس وتشكيل المكتب السياسي الذي يشرف على هذه المرحلة الانتقالية حتى ينظم مؤتمر تقييمي [3].

---

[1] محمد حربي، المصدر السابق، ص 271

* أنظر الملحق رقم 20" وثيقة أرشيفية غير منشورة"

** أنظر الملحق رقم 18

[2] علي هارون، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962، تر: الصادق عماري وأمال فلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012 ص 16

[3] المصدر السابق، ص 285

انطلقت أشغال الدورة يوم 28 ماي وخصصت أولى الجلسات لمناقشة مشروع البرنامج * فالبرغم من أهميته في تحديده بمنطلقات وأفق الدولة الجزائرية بعد الاستقلال إلا أنه لم يثر نقاشات ذات أهمية داخل المجلس مثلما يؤكده وثيقة محاضر هذا الاجتماع ماعدا بعض التدخلات المسجلة لمحاضر جلسة 1 جوان 1962 كتدخل علي كافي مثلا الذي اقترح إعادة النظر في تحديد بعض المصطلحات فهو يرى: "بأن صيغة الثورة الديمقراطية تعني إشراك تنظيمات أخرى في قيادة الحزب" وأيضا تدخل كل من عبد الحميد مهري وعلي منجلي لمناقشة قضية الحزب الواحد حيث اقترح علي منجلي ضرورة إعادة النظر في تركيبة جبهة التحرير الوطني خاصة أن هناك قوة ثالثة من الإداريين في إطار النشأة لذلك طالب بوجود حزب واحد يجمع مختلف القوى الفاعلة، اما عبد الحميد مهري فقد اعتبر بأن تأسيس الحزب الواحد يتطلب مراجعة الماضي فعند اندلا ع الثورة كانت جبهة التحرير الوطني هي الوسيلة الوحيدة التي وحدت الشعب ضد الاستعمار لكنها لم تستطع معالجة كل المشاكل في قضية القيادة، لهذا كي يعاد بناء جبهة التحرير الوطني حسب رأيه يجب أن تتم إعادة النظر في أليات وأساليب العمل المعمول بها سابقا [1].

على ضوء هذه الاقتراحات تشكلت لجنة باقتراح من بومدين متكونة من أحمد بن بلة، احمد بومنجل، علي هارون، قايد احمد محمد يزيد وعضوين مساعدين هما الحاج بن علة وعبد الحميد مهري لتجتهد طوال الليل وتقدم نتائج أشغالها يوم 2 جوان على الساعة السادسة مساء و50 دقيقة، أشرف على تحرير أشغال هذه الدورة خليفة عروسي باعتباره مسؤولا عن التنظيم والتحضير المادي للدورة وعلى كل حال تمت المصادقة بالإجماع في الجلسة العلنية بعد تجاوز بعض الاختلافات الأيديولوجية والانتماءات السابقة على برنامج طرابلس [2].

* مشروع البرنامج الذي أصبح يعرف بميثاق طرابلس يحوي 3 أقسام الأول منها خاص بنظرة عامة عن الوضع في الجزائر والثاني خاص بمضمون الثورة الديمقراطية والشعبية في الجزائر والأخير خاص بالجانب الاجتماعي والاقتصادي للثورة... أنظر زهير احدادن، المرجع السابق، ص 95

[1] حكيمة شتواح ، المقال السابق، ص 152.

[2] علي هارون، المصدر السابق، ص ص 22-27

بعدها انتقل أعضاء المجلس الوطني للثورة لمناقشة النقطة الثانية المتمثلة في تعيين المكتب السياسي والذين كانوا منقسمين منذ بداية أشغال الدورة إلى أنصار الحكومة المؤقتة وأنصار أحمد بن بلة وكلاهما مستفيد من ولاء بعض قادة الولايات وفي هذه الحالة يستحيل تحقيق إجماع حول أسماء أعضاء هذا المكتب وقد أدى هذا إلى انفجار أزمة جديدة. وللخروج منها تشكلت لجنة استشارية * لعرض الأمر على أعضاء المجلس الوطني مطالبة إياهم بوضع قائمة محتملة لهذا المكتب تكون مكونة من 7 أعضاء وفي كل الحالات كانت أسماء سجناء فرنسا الخمس الحظ الأوفر للظفر بكرسي داخل المكتب السياسي [1].

على العموم تواصلت النقاشات على خصائص القيادة الجديدة لتعلن تشكيلتي الفريقين المتنافسين اولها تشكيلة فريق أحمد بن بلة المكونة من المساجين الخمس، الحاج بن علا ومحمدي السعيد والثانية تشكيلة كريم بلقاسم المؤلفة من المساجين الخمس كريم بلقاسم، بوصوف، بن طوبال وسعد دحلب ما كادت هذه اللجنة تنهي مهامها حتى سادت الفوضى كواليس فندق الاجتماع ببروز اتجاهين متصارعين هما اتجاه بن بلة المدعم ن طرف هيئة الأركان العامة وبعض أعضاء الولايات واتجاه الحكومة المؤقتة [2].

إزاء هذا المأزق عقد اجتماع تشاوري يضم 22 مسؤولا يمثلون ولايات الداخل وفدرالية فرنسا والمغرب وتونس وأعضاء من الحكومة المؤقتة ومن مكتب المجلس الوطني للثورة بهدف إنقاذ الموقف وإيجاد صيغة مقبولة كي تستأنف المداولات ولتخرج المجموعة بحل يتمثل في أن يتكون المكتب السياسي من 7 أعضاء هم : أيت أحمد،

* اللجنة الاستشارية باقتراح من بن طوبال متكونة من الحاج بن علة، محمد بن يحي، عمر بوداوود، قاضي بوبكر. مكلفة باقتراح قائمة بناء على أراء أعضاء المجلس تحظ بقبول ثلثي الناخبين وفقا للقانون الاساسي لجبهة التحرير الوطني المادة 26 و29. أنظر علي هارون، المصدر السابق، ص ص 28-27

[1] عبد الوهاب أوسليم، المقال السابق، ص 59

[2] حكيمة شتواح، المقال السابق، ص 154

بن بلة، بيطاط، بوضياف، خيضر، كريم بلقاسم أما بوصوف وبن طوبال فقد تخليا إراديا لتسهيل هذه التسوية وقد كلف علي كافي إبلاغ بن بلة هذا الاقتراح والذي قبله مبدئيا [1].

في الخامس جوان 1962م دعي أعضاء المؤتمر إلى الاجتماع برئاسة محمد بن يحي والذي اعترف بفشل اللجنة في مهمتها قائلا " لذلك نقترح عليكم تعيين لجنة أخرى من دون فتح أي نقاش". وعندما كان النقاش ينظر في هذا الأمر فجأة احتدم عند نقطة التصويت وصحة التوكيلات. [2] لأن بعض أعضاء المجلس الوطني للثورة تعذر عليهم الذهاب إلى طرابلس وفضلوا توكيل زملائهم خاصة من قيادات الولايات إلا أن التلاعب بها وعدم احترام إرادة ووصية الموكل أحدثت أزمة حقيقية فمثلا أعضاء مجلس الولاية الثانية اتفقوا على منح أصواتهم للائحة كريم بلقاسم إلا انه حدث انشقاق في صفوفهم وفضل كل من برجم العربي ورابح لوصيف مناصرة لائحة بن بلة، ليأتي موقف الطاهر الزبيري ليزيد الطين بلة كما يقال أنه عندما صمم هذا الأخير استخدام وكالة لـ3 من زملائه لصالح قائمة بن بلة مخالفا بذلك قرارات مكتب المجلس الوطني للثورة الذي قرر نقض هذه الوكالة * لعدم مطابقتها للنصوص القانونية [3].

عارض بن خدة موقف الطاهر الزبيري وقام بن بلة بتوجيه كلام بذيء ما أغضب الصالح بوبنيدر قائد الولاية الثانية فرد على بن بلة بكلام قبيح فارتفعت الأصوات من كل جهة ما جعل رئيس المجلس يرفع الجلسة ولم يستطع المجلس الوطني أن يجتمع من بعد [4] . ومن هذا اليوم لم يجتمع المجلس الوطني للثورة بكامل أعضائه نظر ا

[1] علي كافي، المصدر السابق، ص 291

[2] علي هارون، المصدر السابق، ص ص 31-32

* الوكالات يجب أن تكون مكتوبة كما تنص المادة 32 من القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني فقد طالب بان تعامل ولايته كباقي الولايات، أنظر علي هارون، المصدر السابق، ص 32

[3] عبد الوهاب أوسليم، المقال السابق، ص 161

[4] زهير احدادن، المرجع السابق، ص 96 *; أنظر :Mohammed Harbi ; Les archives,Opcit ;P318-319

لانسحاب معظم وزراء الحكومة المؤقتة ليلة 6 و7 جوان فمنهم من غادر إلى تونس ومنهم إلى فرنسا وبرر رئيس الحكومة المؤقتة بن خدة انسحابه بما يلي: " هناك مشاكل ملتهبة تنتظر التسوية مثل استفتاء تقرير المصير والتصدي لمنظمة الجيش السري L'OAS ونقل السيادة من الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية... ثم إن الحكومة المؤقتة شريكة ديغول في ايفيان هي بذلك مسؤولة مباشرة على وقف إطلاق النار، عليه فإن أي مساس بها يمكن أن يشجع ولاة الاستعمار بالجزائر وفرنسا وكل هذه الأسباب من اجل قطع الطريق أمام كل الذين يجازفون بثمار هذا النصر قررت مغادرة طرابلس والعودة إلى تونس للقيام ببعض المسؤوليات"، ومن جهة علل بوضياف انسحابه هو الآخر بقوله : " لم أكن موافقا على ما جاء في طرابلس وكانت قناعتي أن هذا الاجتماع سيفرق بيننا..."

لا مكان للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، لا يستحق أن يغادر خشبة التاريخ بمثل هذه المهانة... إنها بداية الفتنة الكبرى؟ [1]

في الأخير صحيح أن المجلس الوطني للثورة وفق عبر مختلف المؤسسات التي تدعم بها في الوصول إلى الغاية المنوطة إليه ألا وهي إنهاء الحرب وتقرير مصير الجزائريين بطي صفحة المفاوضات ، إلا أنه وبتتبعنا للأجواء التحضيرية للدورة كما ألفنا وجدنا أنه تجددت الخلافات المتجذرة بين الهيئتين السياسية والعسكرية بدليل أن الأخيرة هي من دعت إلى تسريع انعقادها وهذا الذي يعد تجاوز للقانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني الذي فصل ونظم طرق العمل المناسبة للمؤسسة محل الدراسة ، هذا ما تحدثنا عنه أنه ستطفو الصراعات وستظهر الطموحات الشخصية السلطوية على مصير الدولة الجزائرية الفتية الاستقلال بشأن قضية المكتب السياسي الذي سيتولى تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ...لها وذلك بالاستناد على آخر مواثيق الثورة التحريرية – ميثاق طرابلس – الذي حظي بالموافقة الجماعية من طرف جميع أعضاء المجلس الوطني دون أي مناقشة أو

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص 32

تمحيص وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الطموح والتنافس الذي طغى على العقول المسيرة في هذه الفترة بدل ضبط النهج المختار للحفاظ على النصر الحديث ...

الفصل الرابع

علاقة المجلس الوطني للثورة بالمؤسسات الأخرى

- علاقة المجلس الوطني بلجنة التنسيق والتنفيذ
- علاقة المجلس الوطني بالحكومة المؤقتة
- علاقة المجلس الوطني بهيئة الأركان العامة

إن عظمة تاريخ 20 أوت 1956م يكمن فيما أقره من هيكلة و إنشاء مؤسسات تدعّمت بها الثورة الجزائرية لتوحيد القيادة من جهة وتحديد إستراتيجية العمل مع توضيح المواقف من مختلف القضايا من جهة ثانية. و بفضل ما أقره مؤتمر الصومام من تنظيمات و مبادئ قطعت الثورة أشواطا في مواجهة السياسة الفرنسية و إلحاق الهزيمة بمخططاتها الجهنمية فأقر القرارات لتنظيم النشاط السياسي و تشكيل المؤسسات القيادية للثورة في مقدمتها المؤسسة محل الدراسة – المجلس الوطني للثورة الجزائرية- والتي عالجناها بمختلف حيثياتها (طبيعتها ، نشأتها ، تطورها الكرونولوجي ، أعمالها ومختلف القرارات التي جسدتها في سبيل الحفاظ على مسار الثورة ....) إلا أنها وكما قلنا واجهت تحديات منذ ميلادها كادت أن تزيحها ، لهذا ارتأت هذه المؤسسة تدعيم نفسها بأجنحة إدارية وسياسية وحتى عسكرية كي تقي المشروع الثوري من كل المراوغات والدسائس سواء أكانت من مُنظريها إذ تعد سمة الأنانية والغرور طبع الإنسان الذي قاد مختلف الثورات بهدف التغيير، أو من العدو الغاشم الذي كان يترصد كل صغيرة وكبيرة ، داخليا وخارجيا كي يوقع بالثورة لاسيما بعد استفحالها ونجاحها الكبير الذي حققته ، فأُرفقت مباشرة مع قرارات الصومام بالهيئة التنفيذية لها ألا وهي لجنة التنسيق و التنفيذ التي قادت النضال بالموازاة معها طيلة سنتين لتعرف هي الأخرى عراقيل ثبطتها عن أداء الدور المنوط إليها من جهة ، والتطورات السياسية والعسكرية على المستويين الداخلي والخارجي ، ولتتكيف مع مراوغات فرنسا من جهة ثانية جاء قرار حلها أو تطويرها لتحل محلها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي واصلت المهام نفسها بل وتطورت من أجل إبلاغ صوت الجزائريين على الصعيد الدولي أو ما نصطلح عليه بالدور الدبلوماسي للتعريف بالقضية الجزائرية من جهة والدخول في مفاوضات مع فرنسا في الحلقة الأخيرة من نضال الشعب الجزائري من أجل استرجاع سيادته . ناهيك عن المؤسسة العسكرية التي كانت الدرع الواقي لها ألا وهي هيئة الأركان العامة التي تولت النضال العسكري وتوجيهه وتنظيمه، في هذا الفصل سنحاول إعطاء لمحة عن طبيعة هذه المؤسسات، صلاحياتها، وهل وُفقت في تأديتها؟ لكن ما سنركز عليه بحكم دراستنا هو إبراز علاقتها بالمؤسسة الأم محل

الدراسة. واختيارنا لهاتين المؤسستين لم يكن من باب الصدفة بل لما عرفته دورات المجلس الوطني للثورة وخاصة التي كانت بطرابلس الخلاف التاريخي الذي كان بين المؤسستين والتي حاولت هيئتنا محل الدراسة التوفيق بينهما باعتبارها الأعلى في التنظيم السياسي آنذاك وهي المخولة للنظر في مثل هذه القضايا ، لهذا سنحاول الوصول إلى مدى قيامها أو تسييرها للصراعات التي كانت بينها بغية اكتشاف طبيعة العلاقات بين بعض مؤسسات الثورة التحريرية لأننا نعلم جميعا أن لثورتنا أيضا مؤسسات مختلفة في نفس الفترة وخاصة تلك التي كانت بالخارج كفدرالية جبهة التحرير الوطني أو بعض المنظمات الجماهيرية ، إلا أننا ركزنا على هاتين باعتبارها كانت من دواعي انعقاد العديد من الدورات ...

المبحث الأول: علاقة المجلس الوطني للثورة بلجنة التنسيق و التنفيذ

انبثقت هذه اللجنة عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية و تشكلت رسميا خلال مؤتمر الصومام بعضوية خمس أعضاء (عبان رمضان، كريم بلقاسم ، العربي بن مهيدي ، سعد دحلب* و بن يوسف بن خدة ** ، و هي هيئة تنفيذية اتخذت مدينة الجزائر مقرا لها و اعتبرتها منطقة مستقلة واقعة تحت سلطتها المباشرة[1] . كانت تمثل مكتبا سياسيا أحيانا وجهازا للحرب أحيانا أخرى حيث تمسك كل

* سعد دحلب : ولد بقصر الشلالة 1918م ، بدأ نضاله في خزب نجم شمال إفريقيا ، ناضل في حزب الشعب (1954-1953م)التحق بصفوف الثورة بعد اندلاعها 1955م ، عضو في المجلس الوطني للثورة ، مدير الديوان في وزارة الاعلام في الحكومة الأولى ، أمين عام في وزارة الخارجية في الحكومة الثانية ، وزير خارجية في الحكومة الثالثة . انظر : سعد دحلب : المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر ، منشورات دحلب 2007م ، ص 339.

** بن يوسف بن خدة : ولد سنة 1920م بالبرواقية و لاية المدية حاليا التحق بجبهة التحرير 1955م ، أصبح عضوا في لجنة التنسيق و التنفيذ (1956-1957م) ثم وزيرا للشؤون الاجتماعية 1958م ، فرئيسا للحكومة المؤقتة (1962-1961م) ، اقصي من الساحة السياسية ابتداء من 1962م.انظر حميد عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 296.

[1] لونيسي ابراهيم ، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص ص 81-82.

السلطات السياسية والعسكرية ما بين دورات المجلس هكذا جمعت كل سلطات جبهة التحرير الوطني في جهاز قيادي واحد ومحدد ومركزي لا يترك أي ثغرة للفوضى قبل تداخل الصلاحيات، استقر أعضاء اللجنة في الجزائر العاصمة بشكل سري، كانوا يجتمعون دوريا ويتخذون القرارات جماعيا. وزعت المهام على الأعضاء حيث كان دحلب مسؤولا عن الإعلام والدعاية وكان بن خدة مسؤولا عن الاتصال بالفرنسيين المتعاطفين مع الثورة وبالشيوعيين الذين لم يلتحقوا بعد بالثورة وعن تأمين الأسلحة، وكان بن مهيدي على اتصال بالتنظيم الفدائي في القصبة أما كريم بلقاسم فكان ينسق بين الولايات [1].

و كان للجنة أيضا صلاحيات مرتبطة بتحديد المهام في الخارج من تمثيل في الوفد الخارجي بالقاهرة و على رأس فيدرالية جبهة التحرير في فرنسا، و عندما تشعبت مهامها اتجهت قيادتها إلى إنشاء لجان فرعية متعددة في مجالات الدعاية و الأخبار و الشؤون الاقتصادية و النقابية و غيرها و هو الأمر الذي يعكس الحيوية الكبيرة لأول جهاز مركزي للثورة التحريرية الذي تحول إلى ما يشبه حكومة سرية مصغرة[2] ، مارست هذه اللجنة اختصاصاتها في بداية الأمر بكل نجاح لمدة 11 شهرا من تأسيسها على حد قول " مبروك بلحسين " لما وصفها بأنها "هيئة أركان جبهة و جيش التحرير الوطني – و وزارة حرب حقيقية تقود و تواجه و تراقب كل فروع الثورة العسكرية و السياسية و الدبلوماسية باستمرار بل و يوميا " [3] .

تمكنت اللجنة خلال عمرها القصير الذي قضته في الجزائر من تحقيق مهمتين أساسيتين: الأولى تأكيد سيطرة جبهة التحرير الوطني على الجماهير الشعبية من خلال نجاح إضراب الطلبة الجزائريين يوم 19 ماي

[1] أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص 85

[2] علي زغدود ، المرجع السابق ، ص 21.

[3] مبروك بلحسين ، المصدر السابق ، ص 60.

1956م ثم إضراب الثمانية أيام، الثانية نقل العمليات المسلحة من خلال تنظيم مدينة الجزائر وجعلها منطقة مستقلة وتقسيمها إلى فرعين، فرع إداري وفرع عسكري مسؤول عن العمليات الفدائية تحت إشراف ياسف سعدي وكانت إستراتيجية الثورة في اختيار المدن لأن العمل بات فيها يشد انتباه واهتمام الرأي العام الجزائري والفرنسي والدولي في آن واحد. إن نجاح اللجنة في ذلك الوقت دفع السلطات الاستعمارية للرد بوحشية بتوزيع فرق المضليين في الجزائر العاصمة فاندلعت معركة الجزائر * التي أدت إلى تفكيك شبكات العمل الفدائي واعتقال العربي بن مهيدي [1].

وقد حدث اختلاف بين المؤرخين في هذا الشأن فهناك من نسب هذا النجاح لعمل اللجنة كون مقرها كان داخل الجزائر [2] و اتجاه آخر يعتبر أن قرار حصرها لسلطاتها في الجزائر فقط أكبر خطأ ارتكبته فقد سبب لها صعوبة التحرك على مستوى الجزائر العاصمة [3] .

إن المعطيات الجديدة التي ظهرت على الساحتين السياسية و العسكرية لم تترك للجنة خيار إذ تم اختطاف أعضاء البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني في 22 أكتوبر 1956م المتوجهون من المغرب إلى تونس و اغتيال الشهيد العربي بن مهيدي أحد أعضائها [4] .

* معركة الجزائر ديسمبر 1956-سبتمبر 1957م: قررت ج. ت. و التصعيد في العمليات الفدائية في المدن الكبرى بفتح جبهة جديدة مع الجيش وذلك على إثر إقدام السلطات الفرنسية على تنفيذ حكم الإعدام على الشهيدين أحمد زبانة وعبد القادر فراج بسجن بربروس يوم 19 جوان 1956م، وكانت في العاصمة على أشدها تحت إشراف العربي بن مهيدي وبمساعدة ياسف سعدي، جميلة بوحيرد... ما أسهم في إدخال الرعب في نفوس الأوروبيين، أنظر : عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 348.

[1] أحمد منغور، المرجع السابق، ص ص 85-86

[2] لونيسي ابراهيم ، المرجع السابق ، ص 82.

[3] عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص 311.

[4] المرجع نفسه ، ص 311.وانظر أيضا : Mohammed Harbi.Les Archives de la Revolution Algerienne.PP58.71

هذه الظروف حتمت على اللجنة نقل مقرها إلى تونس (اللجنة الرباعية : كريم بلقاسم ، عبان رمضان ، سعد دحلب ، بن يوسف بن خدة) لتدخل المرحلة الجديدة من تاريخها. إذن بلم شملها في نهاية جوان بتونس 1957م قامت ببعض النشاطات السياسية ، إلا أن التوتر الشديد بين عبان رمضان و كريم بلقاسم جعلها تسرع في توجيه الدعوات لعقد أول اجتماع عادي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة الذي انبثقت عنه تشكيلة ثانية أصبح عدد أعضائها 14 عضوا. و عن كيفية توزيع المهام فيها، تولى كريم بلقاسم قيادة القوات المسلحة و بن طوبال تولى المهام التنظيمية داخل جيش و جبهة التحرير الوطني بينما فصل بوصوف مجال الاستعلامات و الاتصالات ، و إلى جانبهم كان محمود الشريف يشرف على المالية و أوعمران بالتسليح ، و أسندت الدعاية و الإعلام إلى فرحات عباس و أوكلت العلاقات الخارجية إلى دباغين و الشؤون الاجتماعية لعبد الحميد مهري [1].

عندما استقرت اللجنة في القاهرة بدأ نشاطها يتجه نحو العمل السياسي وحتى القيادات التي كانت تحسب على النشاط العسكري أصبحت تمارس السياسة أمثال كريم بلقاسم واتجهت إلى البلدان العربية لشرح القضية الجزائرية وكسب الدعم المادي لها وفي 19 سبتمبر 1958م قرر أعضاء اللجنة تحويلها إلى حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية لتنتهي مسيرة هذه اللجنة بعد وفاة عبان رمضان وسيطرة الباءات على قيادة الثورة [2].

هذه التغييرات الطارئة في تركيبتها و التنقلات المفاجئة لها ألح علينا أن نبحث في طبيعة علاقاتها بالمؤسسة الأم – محل دراستنا – كونها الهيئة العليا والتي من المفروض عليها التدخل من جهة ، كما انعكست هذه الأحداث على مسار دورتها 20-27أوت 1957م بالقاهرة إذ عرفت نقاشات حادة و جدالا

[1] عبد النور خيثر ، المرجع السابق ، ص 179.

[2] أحمد منغور، المرجع السابق، ص ص 85-86.

واسعا . لهذا باستقرائي لمحضر هذا الاجتماع و تتبع المسار التاريخي للجنة و نشاطها 1956 م – 1957م استخلصنا المؤشرات التالية:

1. تركيبة أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ

أ- أسال هذا المؤشر أقلام الكثير من المؤرخين في مقدمتهم : مصطفى هشماوي قائلا : " أن هذه اللجنة المصغرة غير منسجمة ، فبن مهيدي و كريم بلقاسم من مدرسة تختلف عن مدرسة بن خدة و دحلب ، و عبان رمضان كان لوحده و قد شعر بضعف موقعه فاختار الاثنين الأخيرين بما قدمه لهما من مساعدة ليستعملها عند الحاجة ... " [1] . و يضيف سعد دحلب عن التشكيلة الأولى «... إننا نشكل قيادة جماعية . وبأن كل الأمور كانت تناقش و يثبت فيها بالصفة الأكثر ديمقراطية ... «، و يحاول استدراك قوله هذا " بأننا لم نكن شديدي الحرص على هذا المبدأ "[2] .

وهذا ما طرحه مصطفى هشماوي أيضا قائلا : " كل واحد من هؤلاء كان يتمتع بحرية كبيرة في التصرف و خاصة في إدارة عمله إذ كان عبان رمضان أسرعهم وكان يحرر ملاحظاته و توجيهاته بسرعة و كثيرا ما كان يضع رفاقه أمام الأمر الواقع ، و يقول أيضا " بأن كريم بلقاسم و بن مهيدي يغضبان منه بسبب تظاهره بالزعامة " [3] هذا فيما يخص التركيبة الأولى إلا أن الجدل بلغ أشده

[1] مصطفى هشماوي ، المرجع السابق ، ص 120

[2] سعد دحلب ، المصدر السابق ، ص 104.

[3] مصطفى هشماوي ، المرجع السابق ص 120

حول التركيبة الثانية فنجد الآراء تتضارب ، سنحاول عرضها ومن ثم المحاولة على تشخيصها و مقارنتها و هذه بطبيعة الحال مهمة كل مؤرخ أو باحث أكاديمي.

ب- بتغيير المقر إلى تونس تغيرت التركيبة و تضاربت الآراء مرة أخرى ، فنجد دحلب يقول " أن اللجنة قد تمت توسعتها بدعوة من كريم بلقاسم المدعم من بوصوف الذي دعا المجلس الوطني للثورة الجزائرية لتعيين خليفة لبن مهيدي و كان بوصوف مؤهلا لذلك و هذا من أجل بناء تكتل ضد عبان رمضان ووضعه في مكانه المناسب و إبعاد صديقيه (دحلب و بن خدة) ، و قد تم رفع عدد أعضائها إلى 14 عضو هم " كريم بلقاسم ، عبان رمضان ، عبد الحفيظ بوصوف ، لخضر بن طوبال ، محمود الشريف ، أوعمران عمر ، لمين دباغين ، عبد الحميد مهري ، فرحات عباس " ، والمعتقلون الخمسة في فرنسا و هم : " أحمد بن بلة ، محمد خيضر حسين آيت أحمد ، محمد بوضياف ، رابح بيطاط " ، و على حد قوله " امتزجت التركيبة بين سياسيين و عسكريين و وصفها بالتشكيلة الجد جذابة ... و أضاف أن المعتقلين عضويتهم تشريفية لا أكثر و الآخرون قادة قدامى للولايات... " [1] .

كما نجد هذا الطرح بشأن توسعة لجنة التنسيق و التنفيذ عند " علي كافي " في مذكراته قائلا : " أصبحت اللجنة تضم تسعة أعضاء هم : كريم بلقاسم و عبان رمضان " احتفظا بمركزهما و أدرج سبعة أعضاء جدد أربعة أعضاء مسؤولون عسكريون " بن طوبال و بوصوف ، أوعمران عمر و محمود الشريف ، و ثلاثة مسؤولون سياسيون " فرحات عباس عبد الحميد مهري و الأمين دباغين [2] . و رفع مجموعة نقاط سلبية عليها أهمها:

[1] سعد دحلب ، المصدر السابق ، ص 69.

[2] علي كافي : المصدر السابق ، ص 212.

- ✓ التركيبة ميزها التناقص الخطير بين أعضائها و تبلورت إفرازاته إلى ما بعد الاستقلال، كادت تؤدي إلى حرب أهلية.
- ✓ التناقص الثاني هو الضغط ومحاولة تسيير الثورة من الخارج من جهة ومن جهة ثانية هو وجوب الرجوع إلى قادة الولايات بالداخل لإيجاد حلول للأزمات الخطيرة التي كانت على مستوى القيادة [1] . من خلال عرض طبيعة هذه المؤسسة CCE صلاحياتها، تطورها الكرونولوجي ، أهم العقبات التي واجهتها من خلال آراء و أوصاف العديد من المؤرخين سنصل لاستخلاص مظاهر هذه العلاقة بينها و بين المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1956 – 1957 م).

أول ما تجدر الإشارة إليه أن تعيين أعضاء CCE من صلاحيات الجهاز التشريعي ، و كونه لم يعقد له اجتماعا بادر المؤتمرون إل تعيين الجهاز التنفيذي بتركيبته الأولى و الثانية بأسلوب الانتقاء و من داخل مجموعة ضيقة ، فبالنسبة للتركيبة الأولى فتشير بعض المصادر التاريخية أن " زيغود يوسف "كان رافضا لتعيين كل من دحلب و بن خدة في مواقع أعلى هيئة تنفيذية كونهما لم يكونا من بين الحضور في مؤتمر الصومام ، فبن خدة كان يقوم بمهمة النيابة عن عبان رمضان على منطقة الجزائر العاصمة أما سعد دحلب فيقوم تحت إشراف عبان رمضان بمهام مرتبطة بالتنسيق و الاتصالات مع المنطقتين الأولى و الثانية. و يمكن القول بأن عبان كان وراء تعيين مساعديه المقربين في لجنة التنسيق و التنفيذ بتأييد من بن مهيدي و كريم بلقاسم [2].

أما الثانية فيذكر سعد دحلب بأنه " عندما تمت إزاحتها لم يسلمها للإخفاق بل المصلحة الوطنية ووحدتها كانت الأسمى ... "، و يؤكد أنه لم يقدم أي عضو من المجلس الوطني للثورة الجزائرية على الاستفسار، و

[1] علي كافي ، المصدر السابق ، ص 212.

[2] عبد النور خيثر ، المرجع السابق ، ص 163.

لم يقدم الحليف الجديد " بوصوف، كريم بلقاسم " أي تبرير ، و حتى الضحايا ذاتها لم تستفسر ... و ذكر أن " عبان رمضان " فقط من حاول التمرد عن هذا القرار ، لكن لم نمدده بأي دعم "كيف في السابق كتلة واحدة في CCE الأولى و في الثانية شقاق ؟ ! ". بالرغم من تجريحات " عبان لهما. اكتفى " دحلب " برده: أنه من الواجب إخفاء خلافاتنا أمام العامة حتى لا نحتكم للمصريين، أو أن يقسمنا الفرنسيين ... إن الكفاح في الجزائر و ليس في القاهرة. وإن الأهم ليس أن نكون في القيادة فانفجر غضبه" وبالتالي بقي الأخير كتلة واحدة لوحده، أما أنا وبن خدة فقد و ضعنا أنفسنا تحت الCCE الجديدة *[1]. هكذا كانت أجواء دورة أوت 1957م بالقاهرة.

حسب علي كافي مرة أخرى جو الاتهامات المتبادلة بين الطرفين و غياب الحجج و أصبح الهدف واضحا هو الرغبة في السلطة و الاستحواذ عليها مصورا ذلك الخلاف و تنديدات كريم بلقاسم و بن طوبال لتصرفات عبان رمضان أمام قادة الراحل قائلين " أن له طموحات و حتى اتصالات مشبوهة مع الطرف الفرنسي من دون علمنا " و يقول علي كافي أنه جمعه لقاء مع عبان رمضان و ندد الأخير أيضا بالجماعة الأخرى و عن أخطائها خاصة كريم بلقاسم ووصفه أنه يرغب في استمالة الولاية الثانية[2] .

هكذا كانت الأجواء الصاخبة بين أعضاء الCCE، بينما قادة الداخل كان شغلهم الشاغل هو تزويدهم بالسلاح و استمرارية الاتصال بين الداخل و الخارج و العناية بالجيش و الثورة بالدرجة الأولى. وما تعاب عليه الCCE في هذا الشأن أنها اكتفت بالرد التالي : " لدينا مهام أخرى تنتظرنا في القاهرة ... لكم أن

*تعليق نفس المؤلف في هذا الشأن :بأن هدف كريم بلقاسم من هذا المؤتمر وضع عبان رمضان في حجمه الحقيقي وإقصاء صديقيه دحلب وبن خدة

..أنظر:.Saad Dahlab.Mission Accompli pour l'indepandance de l'algerie.*ED.Dahlab.Alger1990*/P83

[1] سعد دحلب ، المصدر السابق ، ص 68.

[2] علي كافي ، المصدر السابق ، ص 214.

تتناقشوا و تتخذوا القرارات التي ترونها مناسبة " و أصواتنا " معكم نحن موافقون على أية خطة تقررونها"[1] . هذا الموقف منها يجسم الإهمال القائم و عدم الشعور بالمسؤولية التاريخية المنوطة لها . و ضرب عرض الحائط القانون الأساسي الذي يحكمها و تجاوزها لسلطات المجلس الوطني للثورة . و بالفعل غلبت الأنانية و الطموحات الشخصية لبلوغ أعلى مصاف السلطة أو القيادة العليا .

أيضا نشاط الCCE الثانية قيمه عبد النور خيثر في أطروحته " تطور الهيئات القيادية في الثورة " تراجعت اللجنة كثيرا بسبب الخلافات الشديدة بين عبان و رفاقه . كما أن عزلتها عن الداخل و انقطاع الاتصالات و اختناق الولايات لعدم و صول الأسلحة إليها . ما دفع ببعض القادة اجتياز السدود المكهربة مما ترك لديهم انطباعا بفشل القيادة الخارجية و انشغالها بحرب المواقع القيادية ... [2] .

من خلال تتبعنا لهذا الجو الصاخب و الإزاحات التي عرفتها الCCE بتشكيلتيها فالباحث يصل إلى استخلاص أن الخطر الذي كانت عليه البلاد و الأحوال التي تعيشها هي التي تجعل القادة يتخبطون في مثل هذه المشاكل . و هذا الاستخلاص نجد " سعد دحلب " يؤكده فيقول : أنه بعد سنة فقط من أزاحته من عضوية الCCE التقى بكريم بلقاسم فاستفسره : بربك كيف تتهمنا بأننا إصلاحيون و لسنا ثوريون لأجل إقصائنا ووضع فرحات عباس مكاننا ...كان رد كريم بلقاسم القهقهة ما يوحي أن الخلافات التي حدثت على مستوى القيادة لا تهم ما دام نفس العدو يجمعهم و نفس الغاية توحدهم[3] .

[1] علي كافي ، المصدر نفسه ، ص 214.

[2] عبد النور خيثر ، المرجع السابق، ص 167.

[3] سعد دحلب ، المصدر السابق ، ص 69.

2. الاختلاف في القرارات (هل تغيرت صلاحياتها بعد دورة 1957م)

بالنسبة للقرارات التي أقرها الصومام ، غير القرارات التي خرجت بها دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة لاسيما في العدول عن مبادئ الصومام " أولوية السياسي على العسكري و أولوية الداخل على الخارج ، كما كانت نظرة حول مهمة الCCE ، فقال أنه لم يحدث أي تغيير في سياستها المسطرة في الصومام و لم تذكر قط مبادئ الأولوية التي طرحها الصومام . كل هذا يوحي على مدى تأثير هذه اللجنة على المجلس الوطني للثورة و كما نعلم من وراء هذا التغيير هو كريم بلقاسم ، لكن و بالرغم من التعديلات التي طرأت على تركيبتها ، فاجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية أبقى على جملة من الاختصاصات و الوظائف منها : المفاوضات ، الانضمام إلى معسكر أو ذاك ، توقيف القتال ، الحل الدولي للمشكلة الجزائرية [1] .

في الأخير العلاقة القائمة بينهما أن لجنة التنسيق و التنفيذ هي الطريقة و الوسيلة التي بواسطتها ينفذ المجلس الوطني للثورة الجزائرية قراراته فهي محتواة فيه ، لهذا فالثورة الجزائرية متمسكة بأسلوب التنظيم السياسي و الإداري الذي حددته قرارات الصومام في 1956م و عدلت بعض جوانبه في مؤتمر القاهرة في أوت 1957م إلى غاية تشكيل حكومة مؤقتة لاحقا.

المبحث الثاني : علاقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالحكومة المؤقتة

و هكذا و بعد مرور حوالي أربع سنوات على اندلا ع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954م و بعد أن تمكنت الثورة من أن تتوسع و أن تحقق الرقابة على قسم كبير من الوطن و بعد أن جدد الشعب الجزائري إعلان و لائه و تأييده لها أصبح لزاما على لجنة التنسيق و التنفيذ أن تعمل عن إنشاء الحكومة المؤقتة الجزائرية و الهدف من

[1] الحكومة المؤقتة (ملف خاص ، مجلة الذاكرة ، السنة الثانية ، العدد الثالث ، 1995م ، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد ، ص 220.

ذلك إجبار فرنسا على الدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني كممثل شرعي و وحيد للشعب الجزائري و الاعتراف بالاستقلال الكامل للجزائر دون قيد أو شرط غير أن السؤال الذي يطرح نفسه و بإلحاح شديد هو :

– ما طبيعة هذه المؤسسة ؟ و ما الهدف من إنشائها ؟ ثم هل وفقت في تحقيق أهدافها ؟ و هل فعلا المجلس الوطني للثورة هو الذي حول للجنة التنسيق و التنفيذ صلاحيات إنشائها ؟ أم أن الأخيرة اتخذت قرار تشكيلها من تلقاء نفسها بفعل الصراع المرير الذي كان دائرا بين الباءات الثلاث على قضية الزعامة ، وكذا بفعل تذمر الكثير من القيادات الثورية من هؤلاء الباءات بسبب تصرفاتهم ؟.

1. ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة

ظلت فكرة تأسيس حكومة جزائرية تراود قادة جبهة التحرير الوطني منذ 1956م و قد خول مؤتمر الصومام المجلس الوطني للثورة الجزائرية مهمة إنشائها. و تذكر بعض الشهادات أن فكرة تأسيسها بدأت تتبلور بعد اختطاف الزعماء الخمس يوم 22 أكتوبر 1956م [1] بهدف الرد على العدوان الفرنسي الذي استهدف من ورائه القضاء على الثورة الجزائرية باعتقال زعمائها* و هذا الطرح نجده عند عبد النور خيثر في أطروحته تطور الهيئات القيادية إذ يؤكد أنها ظهرت لأول مرة من صلب مشروع اقترحه عناصر الوفد الخارجي على القيادة التنفيذية المركزية في العاصمة منتصف 1956م وجوبهت تلك الفكرة التي أعلنها آنذاك كل من محمد خيضر و أحمد بن بلة بالرفض من طرف عبان رمضان الذي أبدى امتعاضا كبيرا في تشكيل حكومة جزائرية بالمنفى ، و هدد مجموعة بن بلة بفضحهم أمام الرأي العام إن هم أقدموا على المشروع [2] ، كما أشار رضا مالك أن آيت أحمد بعد اعتقاله مع رفاقه بقي يراسل لجنة التنسيق و التنفيذ و يحثها على الإسراع بتشكيل حكومة مؤقتة في بداية عام 1957م [3].

صرح بهذا أيضا محمد يزيد في ندوة حول الحكومة المؤقتة و فرحات عباس في 16 سبتمبر 2002م بأن فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة قديمة و طرحها المناضلون في المجلس الوطني للثورة الجزائرية و تم التحدث بها في دورته

[1] مقلاتي عبد الله : المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية و نصوصها الأساسية 1954م – 1962م ، دار المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2012 ، ص 115.

* اختطاف الزعماء الخمس يوم 22 أكتوبر 1956م و هم أعضاء الوفد الخارجي الذي كان تحت تأثير الأزمة بيم الداخل و الخارج ويعتبر حادث اختطافهم أول عملية قرصنة جوية في تاريخ فرنسا.

[2] عبد النور خيثر ، المرجع السابق ، ص 189.

[3] رضا مالك، المصدر السابق ، 2003م ، ص- ص 44 – 46 + انظر مبروك بلحسين ، المصدر السابق ص 149.

1957م [1]. إلا أن أغلب المؤرخين يتفقون بأن الفكرة قد طرحت بصفة جدية عندما أ قدم المجلس الوطني للثورة على تفويض لجنة التنسيق و التنفيذ على تشكيلها عندما تكون الظروف مناسبة ، كما أن مؤتمر طنجة في 27 / 30 أفريل 1958م و الذي جمع الأطراف المغاربية بالمغرب الأقصى " حزب الاستقلال المغربي و حزب الدستور التونسي الجديد و جبهة التحرير الوطني " و نتج عن المباحثات التي أجريت في هذا المؤتمر أنه تم الاتفاق على إجراء مشاورات مع حكومتي تونس والمغرب لإقامة حكومة مؤقتة جزائرية في المنفى [2].

أما عن إعلانها فيقول أو يذكر " بن يوسف بن خدة " بالنسبة لإعلان الحكومة المؤقتة في تاريخ 19 سبتمبر 1958م فإن الظرف كان يقضي أن ترد جبهة التحرير الوطني و لجنة التنسيق و التنفيذ على المناورات و الاستفزازات الفرنسية برد حاسم و موقف صارم و كان ذلك الإعلان عن تشكيل حكومة مؤقتة [3]. إذ جاء في افتتاحية جريدة المجاهد: "باسم الشعب ونظرا للسلطات التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى لجنة التنسيق والتنفيذ- لائحة 28 أوت 1957م- فإن لجنة التنسيق والتنفيذ قد قررت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية *وتم الإعلان عنها يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958م على الساعة الثالثة عشر بتوقيت الجزائر ثم تم الإعلان عن قيامها في سائر الوطن وكذلك في الرباط وتونس والقاهرة [4]". وقد أسندت رئاستها إلى فرحات عباس

---

[1] القرص المضغوط المعد من طرف وزارة المجاهدين حول تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، قسم الشهادات، ندوة تاريخية حول الذكرى الخمسين لتأسيس هيئة الأركان العامة، 2010

[2] عطا الله قشار : إنشاء الحكومة المؤقتة الجزائرية و دورها في العمل الدبلوماسي ، مذكرة ماجيستير، قسم التاريخ ، كلية العلوم الانسانية ، جامعة الجزائر ،2001 ، ص- ص 41-42.

[3] بن يوسف بن خدة : شهادات و مواقف ، شركة دار الأمة ، ط 1 ، الجزائر ، 2007م ، ص 103.

* أنظر الملحق رقم 6

[4] سعد طاعة، لمحة تاريخية عن نشاط الحكومة المؤقتة الجزائرية من خلال بعض المراجع الجزائرية، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 9، 2014، ص 325

ونائبه كريم بلقاسم الذي احتفظ بمنصبه في لجنة التنسيق والتنفيذ كوزير مسؤول عن القوات المسلحة أما وزارة الخارجية فقد كانت من نصيب الدكتور الأمين دباغين ووزارة الاتصالات والمخابرات من نصيب عبد الحفيظ بوالصوف وتولى لخضر بن طوبال وزارة الداخلية، ووزارة الشؤون الاجتماعية من نصيب بن يوسف بن خدة ووزارة الإعلام من نصيب محمد يزيد ويلاحظ أن العقيد عمر أوعمران قد تم ابعاده من إدارة التسليح والمؤونة العسكرية وتعيينه ممثلا للجزائر في انقرا وذلك بدعوى المحاباة وتصرفات تسيء لوحدة أبناء الثورة وتحيزه في عمله لجهة واحدة وبإبعاده تقلص نفوذ كريم بلقاسم في الحكومة المؤقتة [1]

والمتأمل في تشكيلة الحكومة المؤقتة الأولى نلاحظ أنها تعكس بحق فكرة جبهة التحرير الوطني ، فكل التشكيلات السياسية التي كانت موجودة قبل 1954م ممثلة بداخلها فهناك المركزيين (محمد يزيد و بن خدة) و العلماء منهم (أحمد توفيق المدني *) و الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري(فرحات عباس و أحمد فرانسيس **) ،و حزب الشعب و حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (كريم بلقاسم ، بن طوبال و بوصوف) [2].

أما فيما يتعلق بالأهداف التي أنشأت من أجلها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فهي تتمثل من ناحية في إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري الشرعي موجود و أنه مستعد للدخول في مفاوضات رسمية مع الحكومة الفرنسية تبعا لشروط 1956م ، و يتمثل الهدف الآخر في وضع حد فاصل لما تدعيه الحكومة الفرنسية

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق ، ص ص 475-476

* أحمد توفيق المدني : من قادة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، التحق بالجبهة بالقاهرة 1956م ، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956 – 1659م ، وزير الأوقاف و الشؤون الدينية في حكومة بن بلة ، انظر صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 711.

** أحمد فرانسيس : ولد في 1916م ، تحصل على دكتوراه في الطب من فرنسا ، ساهم في تأسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، التحق بالثورة 1956م ، أصبح وزيرا للمالية بالحكومة المؤقتة 1958-1961م ، شارك في مفاوضات إيفيان الأولى و بعد الاستقلال عين نائبا بالمجلس التأسيسي ووزيرا للمالية 1962م . انظر آسيا تميم : الشخصيات الجزائرية (100 شخصية)، دار المسك ، الجزائر ، 2008، ص 261.

[2] محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص 105.

في مناسبات عديدة بأنها لا تجد أمامها ممثلا حقيقيا للمسلمين الجزائريين لتتفاوض معه رسميا حول الحل المناسب للقضية الجزائرية [1]. وقد أثار خبر تأسيسها صدى واسع في الداخل والخارج، هلل له الشعب الجزائري و اعتبره الجيش عيدا وطنيا و اعترفت 14 دولة قبل نهاية شهر سبتمبر و هو الأمر الذي أزعج الحكومة الفرنسية و خلط أوراق الجنرال ديغول و هو في بداية الطريق للقضاء على الثورة الجزائرية.

2. علاقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالحكومة المؤقتة عبر مختلف تشكيلاتها

أشرنا سابقا أن القانون الداخلي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ينص على أن لا يجتمع إلا بطلب من لجنة التنسيق و التنفيذ و ببلوغ النصاب القانوني ثلثي عدد أعضائها، لكن بتتبعنا للظروف الممهدة لإنشاء الحكومة المؤقتة الجزائرية أثارتني العديد من التساؤلات و بعضها توقف عندها العديد من المؤرخين و سأحاول بدوري حصرها و تشخيصها و هي كالآتي:

إن تشكيل الحكومة المؤقتة لم يتم بالطريقة القانونية إذ لم يحضر المجلس الوطني للثورة فلم يجتمع و لم يقرر و هو الهيئة العليا للثورة، كما لم تتم استشارة قادة الولايات رغم أن الاتصالات كانت قائمة بل و يوميا عن طريق اللاسلكي و خاصة و نحن نعلم أن أغلبية أعضاء المجلس الوطني للثورة كانت في الداخل بعد توسعته 1957م (أي أن أعضاء مجلس الولايات أضيفوا كأعضاء به بحكم مراكزهم) هذا على رأي علي كافي * [2]. بينما يرى محمد العربي الزبيري : أن هذا التعيين هو أول إنقلاب ضد شرعية مؤسسات الثورة و يعتبر ذلك هروبا إلى الأمام هذا

[1] محمد عباس، ثوار عظماء ، مطبوعة دحلب ، 1991، ص – ص 143 – 144.

*علي كافي :من ناحية الشمال القسنطيني ، التحق بجبهة التحرير الوطني مبكرا و بجيش التحرير في مطلع 1955م ، من منظمي هجوم 20 أوت 1955م ، خالف بن طوبال كقائد للولاية *الثالثة* ابتداء من ماي 1957م ، شارك في اجتماع العقداء العشر ، عضو في المجلس الوطني للثورة ، انظر صالح بلحاج: أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965، ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2006، ص 719.

[2] علي كافي : المصدر السابق ، ص 225.

لأنه دون الرجوع إلى الهيئة العليا المؤهلة لذلك و هي المجلس الوطني للثورة الجزائرية و على هذا الأساس نجد أن الذين قرروا تأسيس الحكومة المؤقتة باسم الثورة هم الثلاثي كريم بلقاسم ** ، بن طوبال *** و بوصوف **** على أن يظلوا هم السلطة الفعلية في التوجيه و القيادة [1] .

و تدعيما لهذا الطرح نجد أيضا فتحي الذيب يقول : " و كان وصول برقيات الاحتجاج من قادة الداخل ابتداء من شهر أكتوبر ، انتقدوا خلالها قيام لجنة التنسيق و التنفيذ بتشكيل الحكومة دون دعوة المجلس الوطني للانعقاد معتبرين الأمر مخالفة صريحة لتنظيمات قيادة الثورة[2].

بعد عرض هذه الآراء المتضاربة ، فعلا تم تجاوز صلاحيات المجلس الوطني للثورة بإعتباره مصدر القرارات وهو المخول الوحيد بوضع مثل هذه المؤسسات إلا أنه تم تقزيم دوره المحوري إبانها وهذا يؤكده سعد دحلب في

** كريم بلقاسم : ولد سنة 1922م ، انخرط في صفوف حزب الشعب ثم حركة الانتصار للحريات ، من قدماء المنظمة الخاصة يعتبر من الستة التاريخيين الذين خططوا للفاتح من نوفمبر لعب دورا كبيرا في الإعداد لمؤتمر الصومام ، عضو في لجنة التنسيق و التنفيذ و في المجلس الوطني ، نائب رئيس في الحكومة المؤقتة ثم وزير للقوات العسكرية بعد الاستقلال ، انظم إلى معارضة نظام بن بلة ، اغتيل سنة 1970م بألمانيا ، انظر حميد عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 302.

*** لخضر بن طوبال : ولد بالخروب (ميلية) 1923م انخرط في حزب الشعب سنة 1938م و يعتبر من قدامى المنظمة الخاصة شارك في لقاء مجموعة 22 ، تولى قيادة الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) ، عين عضو في لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية و الثالثة ،كما شغل منصب وزير الداخلية للحكومة المؤقتة الأولى و الثانية و الثالثة ، شارك في اتفاقيات ايفيان ، انظر محمد شبوب: اجتماع العقداء العشر (11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959م) ظروفه و أسبابه و انعكاساته على مسار الثورة ، مذكرة ماجيستير ، جامعة وهران 2009-2010م، ص49

**** عبد الحفيظ بوصوف : ولد بميلة 1926م من عائلة متوسطة الدخل التحق بمقاعد الدراسة إلى درجة الأهلية بالفرنسية ، انظم إلى صفوف حزب الشعب عضو في المنظمة الخاصة شارك في لقاء 22 بالمدنية ، تولى قيادة الولاية الخامسة عين عضو في لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية و الثالثة ، مؤسس وزارة التسليح و الاتصالات . انظر شبوب محمد ، المرجع السابق، ص 49.

[1] محمد عباس : ثوار عظماء ، مطبعة دحلب ، 1991 ، ص – ص 143-144.

[2] فتحي الذيب، عبد الناصر وثورة الجزائر ، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط2، 1990، ص 400.

كتابه ، المهمة منجزة من أجل الاستقلال فيقول : " بأن أي عضو من المجلس الوطني للثورة لم يطلب استفسارا حول الموضوع بالرغم من علمهم أن قرار إنشاء الحكومة من صلاحياته و تخضع لرقابة دائمة حتى إعلان الاستقلال " ، و يعيدها دحلب كما أشرنا في محطة لجنة التنسيق و التنفيذ إذ يقول : " أن واقع الحرب يفرض عليهم قبول التدابير الإلزامية ، بل و التصفيق لها أيضا " [1] .

هذا فيما يخص كيفية تعيينها و المفاجأة الثانية على حد قول علي كافي : " وجود فرحات عباس على رأس الحكومة و هو المعتدل الذي اقترحه عبان رمضان عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية في مؤتمر الصومام باسم الوحدة الوطنية ... و بعد مجيء ديغول تكون الثورة – قد وجدت الرجل المناسب لمحاورة رجل فرنسا [2] .

تعيين هذا الرجل أثار امتعاضا خارجيا نعني بذلك الجمهورية العربية المتحدة فالقادة جندوا أحد القادة المسجونين في فرنسا باعتبار أن " فرحات عباس " دخيل على الثورة الجزائرية و ثقافته الفرنسية ستجره لا محال له للدخول في مفاوضات مع فرنسا مما قد يحد من ميدان العمل الثوري العربي إلى ميدان التعامل مع فرنسا و السير في ركاب الغرب [3] .

أمام هذه الانتقادات نجد تصريح فرحات عباس حول ترأسه للحكومة المؤقتة بأنه كان غير متشوق لذلك فيقول : "إن حوادث متتالية وظروف سياسية وضعتني على رئاسة الحكومة المؤقتة الجزائرية لم أطلب هذا الشرف ولم اطمح فيه، فإن طبعي ينفر من الرئاسة وزمام الحكم وممارسة السلطة وفي حقيقة الأمر أن السلطة لا قيمة لها إلا إذا كانت تمارس وسط شعب حر. إن الويلات التي أصابت وطني هي التي قذفت به إلى الميدان

[1] سعد دحلب ، المصدر السابق ، ص 80.

[2] علي كافي ، المصدر السابق ، ص 225.

[3] عطا الله قشار ، المرجع السابق ، ص 47.

السياسي ولو كانت فرنسا قد وجدت حلولا عادلة للمشاكل التي جابهناها، فلربما اكتفيت بمشاكلي وأشغالي الشخصية." [1]

أما داخليا زاد الصراع بين كريم بلقاسم و المتحالفين بوصوف و بن طوبال ضد مطلبه بتوليه رئاسة الحكومة . إلا أن الواقع أن اختيار فرحات عباس رئيسا لها يعود لأسباب إستراتيجية و سياسية متمثلة في اقتناع قادة جبهة التحرير الوطني بكفاءة الرجل و خبرته و مؤهلا ليكون محنكا في ميدان المفاوضات فتم تعيينه في ظروف ديمقراطية و قد سارت الأمور خلال الفترة الأولى من تشكيل الحكومة دون حدوث أي اعتراض ما أهله إلى أن يعاد انتخابه مرة أخرى خلال انعقاد المؤتمر الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية [2].

نتيجة لهذه الانتقادات و المعارضة الشديدة على تأسيس الحكومة المؤقتة تطورت بعد ذلك إلى محاولة البعض الإطاحة بها و هذا عن طريق القيام بانقلابات أهمها :

[1] سعاد بولجويجة، جهود الحكومة المؤقتة الجزائرية لتدويل القضية الجزائرية في الهيئة الأممية خلال الدورتين 13 و 14 لجمعية العامة (سبتمبر 1958- ديسمبر 1959)، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ص 186

[2] عطا الله قشار ، المرجع السابق ، ص – ص 47 – 48.

2. 1. حادثة محمد لعموري الانقلابية نوفمبر 1958م

تعد أول هزة تضرب الحكومة المؤقتة بعد أسابيع من تشكيلها ، فبعد تعيين محمد لعموري * قائدا للولاية الأولى الخاضع مباشرة للعقيد محمدي السعيد الذي يترأس لجنة العمليات العسكرية على مستوى الشرق الجزائري ، و هذا الأخير بدوره خاضع لسلطة كريم بلقاسم المكلف بقيادة القوات المسلحة ، لكن ما يلاحظ هنا أن لعموري كان ينتقد كريم بلقاسم بتهمة أنه سمح للضباط الفارين باعتلاء مناصب عليا لجيش التحرير الوطني و على رأسهم الكوموندان إيدير مولود ، و لهذا الموقف أصدرت لجنة التنسيق و التنفيذ في سبتمبر 1958م عقوبات عليه بإنزال رتبته إلى رائد و يمنع من كل نشاط رسمي مع تحديد إقامته بالسعودية ، و من ثم شرع العقيد لعموري للتخطيط لانقلاب عسكري و حسب ما أورده أحمد توفيق بأنه لجأ إلى طلب المساعدة من حكومة أجنبية ، كانت مصرة للإطاحة بالحكومة و إلقاء القبض على الوزراء العسكريين [1] رفقة نواورة و عواشرية عندما طلب منهم كريم بلقاسم في 8 أكتوبر 1958م الدخول إلى الجزائر و فك الحصار الذي أقامه على خط موريس فألقت الحكومة القبض عليهم باعتبارهم متمردون [2]. دون أن ننسى أن محمد لعموري قاد الانقلاب من منفاه بمساعدة الجمعي سعدية المعروف باسم مصطفى الأكحل.

إلا أن كريم بلقاسم و محمود الشريف تمكنا من اكتشاف المؤامرة فلجأوا إلى الحكومة التونسية لإلقاء القبض عليهم و تقديمهم للمحاكمة المتكونة من هواري بومدين رئيسا و الرائد علي منجلي و كيلا و العقيد الصادق محاميا و

* محمد لعموري : ولد في 1929م بباتنة ، انظم إلى خلايا حركة الانتصار بفرنسا ، التحق بالثورة في 1955م ، أصبح قائدا للولاية الأولى برتبة صاغ ثاني ، ثم عضو في قيادة العمليات العسكرية 1958م ، استشهد في مارس 1958م بعد محاكمة سادها الغموض . انظر عمار ملاح : قادة جيش التحرير الولاية الأولى ، دار الهدى ، الجزائر ، 2012 ، ج 1 ، ص – ص 42 - 44 .

[1] محمد شبوب ، المرجع السابق ، ص – ص 18 – 19.

[2] زهير إحدادن ، المرجع السابق ، ص 59.

انتهت المحاكمة بإصدار حكم الإعدام على العقيدين لعموري و نواورة * و الذي نفذ في مارس 1959م، أما الآخرين عواشرية و الجمعي سعدية حكما عليهم بالسجن لمدة سنتين [1]. و هكذا استعادت الحكومة بعضا من مصداقيتها التي كادت أن تفقدها بسبب اعتمادها على جيش دولة أخرى للتغلب على الخلافات التي حصلت بين مسؤوليها.

2. 2. مشكلة تذمر قادة الداخل من سياسة الحكومة المؤقتة

إثر انشغالها بالصراع على السلطة و خنق الحدود الذي منع دخول الأسلحة و كان عميروش أكثر القادة تحمسا لتجميع قوى الداخل ضد سياسة الحكومة المؤقتة فهو صاحب الدعوة لاجتماع الولايات للشمال القسنطيني المنعقد في ديسمبر 1958م، إضافة إلى سي الحواس ، الحاج لخضر و محمد بوقرة قائد الولاية الرابعة في حين غاب علي كافي ... و قد درس المجتمعون وضعية الثورة في الولايات خاصة فيما يتعلق المال و السلاح و مشكلة العلاقة بين الداخل و الخارج ، و قد أرسل و طالبهم للحكومة لكن لم يتغير شيء مما أدى بالعقيد عميروش الانتقال إلى الخارج لكن استشهد في طريقه إلى تونس[2].

* أحمد نواورة : ولد في 1920 بدوار غسيرة ، شارك في الوفد الممثل لمؤتمر الصومام ، عين عضوا في قيادة الولاية الأولى 1957م ، أصبح قائدا لها حتى استشهد سنة 1959م. انظر عاشور شرفي ، المرجع نفسه ، ص 1059.

[1] عطا الله قشار ، المرجع السابق ، ص 50.

[2] علي كافي، المصدر السابق، ص 237

2. 3. حادثة مقتل عميرة بن علاوة

حسب صالح بلحاج فإن : " عميرة بن علاوة كان مناضلا في حزب الشعب و صديقا حميما للدكتور دباغين و كان من المعارضين لتعيين فرحات عباس رئيسا للحكومة بوضعه الاندماجية الذي أراد الاستيلاء على الثورة و تحريفها لخدمة أسياده الفرنسيين ..." ما جعل الدكتور محمد لمين دباغين * باعتباره المسؤول المباشر إلى إبعاد بن عميرة عن المغرب و إرساله إلى بيروت إلا أنه لم يكف عن انتقاداته اللاذعة و العلنية ضد أعضاء الحكومة المؤقتة عامة و رئيسها خاصة ، و بوصول هذا التقرير إلى فرحات عباس بأن عميرة بن علاوة يشتم وزراء الحكومة و يتهم رئيسها بالانحراف على مبادئ أول نوفمبر . حول هذا التقرير إلى بوالصوف فاستدعاه للاستجواب و ما هي إلا ساعات حتى عثر عليه ميتا أمام مبنى الحكومة المؤقتة العمارة رقم 4 – مديرية التحرير – قاردن سيتي بالقاهرة . و هنا أقرت الزاوية الرسمية بالانتحار لكن دباغين رفض ذلك و أصر على فتح تحقيق موجها أصابع الاتهام نحو فرحات عباس[1]. و تضايق دباغين من وضعه في الحكومة و قد كان يشعر بأحقيته في رئاسة الحكومة من فرحات عباس لسوابقه النضالية في الحركة الوطنية و اصطدم كثيرا بالباءات الثلاث و هو يمارس مسؤولياته في وزارة الداخلية و قد تسببت استقالته في 15 مارس 1959م في توقف اجتماعات الحكومة المؤقتة وهنا يقول الدكتور إبراهيم لونيسي : " بأن الملاحظ في هذه الحكومة أنه لم يمر عليها سنة واحدة حتى بدأت المشاكل تتهاطل عليها [2].

* محمد لمين دباغين : ولد بشرشال سنة 1917م من عائلة غنية ، كان يمارس مهنة الطب ، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، ثم عضوا في المجلس الوطني للثورة ، اشتغل وزير خارجية في الحكومة المؤقتة . انظر عاشور شرفي، المرجع السابق، ص57.

[1] محمد شبوب ، المرجع السابق ، ص – ص 51 – 52.

[2] علي كافي ، المرجع السابق ، ص 237.

إن سلسلة الأزمات التي تعرضت لها الحكومة خلال الفترة الأولى من نشأتها تعود أساسا إلى التسابق و التنافس الشديدين بين مختلف الشخصيات القيادية في مقدمتهم كريم بلقاسم الذي كان يرى نفسه القائد باسم الشرعية التاريخية بالإضافة إلى تلك الانقلابات التي عرفتها الحكومة لإطاحتها في مقدمتها محاولة محمد لعموري ثم تذمر قادة الداخل من سوء تسييرها و عدم قدرتها على إيصال السلاح و حتى فتح جبهات الاتصال بين الداخل والخارج ، ناهيك عن قضية عميرة بن علاوة التي تسببت في زعزعة الحكومة المؤقتة باستقالة الدكتور دباغين كل هذا كان على المستوى الداخلي.

أما عن الخلاف الخارجي الذي تسببت فيه التشكيلة الأولى للحكومة سيما رئيسها في تردي العلاقات بينها وبين الجمهورية العربية المتحدة بشأن السلاح الذي كانت تبعث به هذه الأخيرة إلى الثوار إلا أن الحكومة المؤقتة الجزائرية كانت تكدسه بمخازن في ليبيا وتونس و تتماطل في تسليمه إلى قادة الداخل.

أمام هذه الأوضاع الخطيرة اضطر رئيس الحكومة المؤقتة لإيجاد الحل المناسب لجأ إلى عشرة عقداء يمثلون الحكومة و أركان الجيش و الولايات بعدها شرع هؤلاء في التفكير في إعادة النظر في تشكيل المجلس و دعوته من أجل انتخاب أعضاء حكومة مؤقتة ثانية. يعتبر هذا التدبير الذي اتخذته الحكومة المؤقتة بشأن إنقاذ الثورة من أهم الانعكاسات الإيجابية التي حققها العقداء العشر إلا أنه تم تغييب السلطة العليا للثورة الجزائرية *مرة أخرى بل و إقصاؤها نهائيا بالرغم من علمنا أنه من الصلاحيات الموكلة للحكومة المؤقتة طلب عقد دورة في حالة أي ظرف طارئ هذا كان بالنسبة لأول تشكيلة حكومية جزائرية و سأواصل استخلاص مظاهر العلاقات التي تربطها

*إن حالة الانسداد والعجز الذي مرت به الحكومة المؤقتة في تشكيلتها الأولى يردها المؤرخ محمد تقية إلى ضعف المؤسسة محل الدراسة إذ أصبحت في موقع المتفرج في هذه الظروف في حين كان من المفروض عليها باعتبارها الهيئة القيادية ذات الصلاحية الكاملة في معالجة مثل هذه النزاعات فقد أرجع البعض هذا الضعف إلى تباين التوجهات الأيديولوجية والسياسية بداخلها وارتباط البعض منهم بمركز القرار داخل الحكومة(الباءات الثلاث).أنظر: Mohammed Teugia.Opcit.P389

بالمجلس الوطني للثورة بتتبعي لمسار الدورات التي عقدها بحكم أنه بعد دورة 1959م – 1960م تدعم التنظيم السياسي الجزائري بمؤسسة عسكرية ألا و هي هيئة الأركان العامة.

المبحث الثالث : علاقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بهيئة الأركان العامة

اختتمت أشغال اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 18 ماي 1960 م ، و اتخذت قرارات هامة فيما يتعلق بالوضع العسكري إذ تم إزالة وزارة القوات المسلحة و تعويضها باللجنة الوزارية للحرب و إنشاء هيئة أركان عامة التي أوكل إليها القيام بجملة من المهام .

1- ما طبيعة هذه المؤسسة ؟ و كيف وجهت نشاطها و علاقاتها مع المؤسسة الأم (المجلس الوطني للثورة الجزائرية؟.

2- إلى أي مدى استطاعت هذه الهيئة أن تؤدي الدور المنوط لها؟.

1. أهداف تأسيس هيئة الأركان العامة

لقد أنشئت هيئة الأركان العامة يوم 18 جانفي 1960 م ، وشرعت في أداء مهامها منذ الثالث و العشرين من الشهر نفسه حتى الاستقلال و أسندت قيادتها في هذه الفترة إلى العقيد هواري بومدين* الذي كان متشبعا بحنكة و خبرة عسكرية في ذلك أثناء تسييره الجبهة الغربية و تنظيمها بالإضافة إلى القايد أحمد (الرائد سليمان **) من الولاية الخامسة و الرائد علي منجلي *** عن الولاية الأولى و الرائد رابح**** (زراري عز الدين) عن الولاية الرابعة ، و لم يعين أي ممثل عن الولاية السادسة لأنها لم تكن ممثلة على مستوى جيش التحرير الوطني على الحدود و طبعا هذه الهيئة تحت مراقبة و توجيه اللجنة الوزارية CIG و التي بدورها خاضعة للحكومة المؤقتة [1] .

إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية عندما أكد على قرار نشأة هيئة الأركان كانت هناك أهداف رئيسية من وراء ذلك منها:

---

* هواري بومدين : اسمه الحقيقي بوضربة محمد إبراهيم ولد في 23 أوت 1932م بمشتة في علال بالقرب من قالمة ، درس في جامع الأزهر بالقاهرة ، انضم إلى الثورة 1955م ، أصبح قائدا للولاية الخامسة عام 1957م برتبة عقيد ، عين في أفريل 1958م قائد الأركان في غرب البلاد و في 1960م أصبح قائد هيئة الأركان العامة. انظر شبوب محمد ، المرجع السابق ، ص 50

** قايد أحمد : و لد في 1921م بتيارت ، مناضل في صفوف الاتحاد الديمقراطي ، التحق بالثورة 1955م ، انتقل إلى القاعدة الشرقية 1958م ، أصبح عضو في هيئة الأركان 1960م شارك في مفاوضات إيفيان ، توفي في مارس 1978م . انظر موسوعة أعلام الجزائر (1962-1954م) :منشورات المركز الوطني و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م ، الجزائر ، 2008، ص 295.

*** علي منجلي : ولد في 1922 م بسكيكدة ، مناضل في حزب الشعب ، التحل بالثورة 1954م ، أصبح عضو بالولاية الثانية بعد مؤتمر الصومام ، أصبح عضو في قيادة الأركان 1959م . انظر موسوعة أعلام الجزائر ، المرجع السابق ، ص 285.

**** عز الدين زراري : ولد في 8 أوت 1923م ببجاية ، أنهى المرحلة الابتدائية ، كان ميالا لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، انضم لجبهة التحرير الوطني في مارس 1955م ، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، عضو في هيئة الأركان . انظر عاشور شرفي ، المرجع السابق ، ص 45.

[1] ميلودي سهام : علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني ، مذكرة ماجستير ، جامعة وهران ، 2010-2011، ص 49

- ❖ تنظيم وتوحيد أركان الجيش بالقاعدتين العسكريتين بشرق و غرب البلاد [1] .
- ❖ العمل على توفير الحراسة للإطارات لدخول الجزائر و تنسيق عمل جيش التحرير على مستوى الولايات.
- ❖ العمل على اجتياز خطي موريس و شال للتدعيم و التموين و قد واجه قادة الداخل صعوبة في الحصول على الأسلحة ، فكان لابد من إيجاد بديل للتنظيم و فق إستراتيجية جديدة تقوم على إحداث الفجوات و تكوين و حدات لتسهيل عملية الاختراق و كذا إيجاد الزمان و المكان المناسبين لتحقيق هذه الأهداف [2].

و هكذا فنجد أنه وبعد الإعلان عن إنشاء هيئة الأركان العامة و اكتمال تكوينها تقلص دور اللجنة الوزارية الحربية التي كان يشرف عليها الثلاثي (كريم بلقاسم ، بوالصوف و بن طوبال) ، بل إن تعيين هواري بومدين على رأس هذه الهيئة و منحه حق اختيار بقية أعضائها قد أصبح يشكل خطرا على الثلاثي. و ما يلاحظ على الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بأنها خرجت بقرارات صارمة و هامة كتلك التي تتعلق بدخول الحكومة المؤقتة و جميع القيادات العسكرية إلى التراب الوطني ... بإنشاء بعض الوزارات الفنية و الشؤون الخارجية [3] ، و قد علق عليها " علي كافي " قائلا : " أنها كانت هامة و حيث نجحت في جمع الصفوف من جديد أمام الأخطار الخارجية الداهمة و قدمت علاجا مؤقتا لمسألة عويصة و شائكة كمسألة قيادة الثورة " [4] .

و ما نحن بصدد معالجته الآن و تقصيه هو طبيعة العلاقة بين المجلس الوطني للثورة الجزائرية و هيئة الأركان بيد أن هذا يحتم علينا تحليل ذلك الصراع الذي كان بينها و بين الحكومة المؤقتة الذي صاحب دورات

---

[1] محمد عباس : ثوار عظماء ، المرجع السابق ، ص 144.

[2] ميلودي سهام ، المرجع السابق ، ص 51.

[3] عطا الله قشار ، المرجع السابق ، ص 57.

[4] علي كافي ، المصدر السابق ، ص 258.

المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس والذي تناولناه سابقا وتتبعنا تطوراته لهذا سنحاول عدم الوقوع في الإطناب والتركيز فقط على ما نحن بصدد فهمه، والسؤال الذي يطرح نفسه علينا و بإلحاح هل استطاع المجلس الوطني للثورة الجزائرية تخطي هذه الأزمة باعتباره المؤسسة المسؤولة عن تسييرها آنذاك ؟

2. خلفيات الصراع

في وقت مبكر بدأ سعي بومدين و جماعته من أجل السلطة و حسب صالح بلحاج يعود إلى صيف 1960 م ، و حجتهم في هذا مجريات اجتماع العشرة و الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ، فقد تمكن و جماعته من اكتشاف عيوب السياسيين و على رأسهم الباءات الثلاث فحاولوا استغلال هذا من أجل نيل السلطة و انتزاعها من مالكيها في ذلك الوقت و قد تميز الوضع العسكري في 1960 م بسمتين بارزتين :

- تراجع دور جيش التحرير في الداخل .
- تزايد قوة جيش الحدود الذي أصبح القوة المسلحة الأساسية.

و من العوامل التي أدت إلى ظهور هذه المعطيات الأساسية للوضع العسكري في تلك الفترة " مخطط شال * " الذي أضعف الولايات و الحواجز الحدودية و التي عزلتها عن الخارج [1].

في صيف 1960 م و بعد نجاح هيئة الأركان في مهمة التوحيد و إعادة التنظيم أصبح في الحدود جيش قوامه 23 فيلقا أي حوالي 23 ألف جندي يضاف إليها خمس كتائب ثقيلة. من هنا أصبح للثورة جيشان جيش في الحدود و جيش في الداخل الأول يسعى إلى السلطة و الثاني هدفه مقدس و معروف هو حماية الثورة [2]. و بعد تراجع الجبهة الداخلية أصبح الجيش الخارجي هو القوة الضاربة و قد وفرت الحواجز الحدودية في آن واحد

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 57.

[2] علي كافي، المصدر السابق، ص 258

الذريعة لعدم الدخول إلى الجزائر ، و الأسلحة و المعدات كانت متوفرة و كذلك التأطير السياسي و التكوين الإيديولوجي بفضل المحافظة السياسية التابعة لهيئة الأركان العامة في الشرق والغرب ، و تجدر الإشارة أن هيئة الأركان تخلت عن فكرة العبور كون العمليات تسبب لها الكثير من الخسائر و قررت تكثيف عملياتها العسكرية على الحدود لتجميد أكبر قدر ممكن من القوات الفرنسية هناك و تخفيفا للضغط على الجبال ، فظلت تمتنع عن الدخول رغم أوامر الحكومة في أكثر من مرة [1].

إلا أنها في المقابل أخفقت فهي لم تقدم أي حصيلة عسكرية إذ فشلت في اجتياز السدود المكهربة وللخسائر الكبيرة التي تكبدت فيها اتخذت قرارا بوقفها نهائيا أواخر 1960، بالإضافة لعجزها في تمرير الأسلحة للداخل ، وكتقييم لأدائها في السنتين الأولى من إنشائها نجد تعليق المؤرخ الفرنسي ميني يقول :"إن درجة الانضباط التي أصبحت عليها في فترة 1960-1962م شبيهة بوحدات الحرس الإمبراطوري الروماني القديم من حيث التفافها حول قادتها وامتثالها لهم ...لكن من حيث أدائها العسكري كانت على هامش المعركة التي كانت بالداخل ...وهذه مفارقة كبيرة مع المكانة التي كانت تتمتع بها نظريا..."[2]

ضمن هذه الظروف بدأ العقيد هواري بومدين يتطلع بشكل صدى إلى السلطة وفق إستراتيجية خاصة جدا، فأسلوبه وصفه علي كافي " بأنه لا يغامر أبدا و لا يعرض نفسه لأي خطر ، ذلك أن السلطة لا تكون إلا من نصيب من يصلون " أحياء سالمين" في نهاية المطاف من جهة و من جهة ثانية أصبحت هيئة الأركان تدرك مصادر القوة لديها و تعرف مواطن الضعف عند خصومها فقد ارتكبوا أخطاء كثيرة في التسيير ، فاستغلتها لضرب مصداقيتها و إضعاف سلطتها و التشهيد بأعضائها ... " [3] .

[1] صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 58.

[2] عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص ص 231-232

[3] صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 58.

3. أسباب الصراع

جوهر الصراع هو السلطة، لكن للتعبير عنه وفهم تداعياته ، لابد من الوقوف عند العديد من المسائل :

- ✓ السلطة على الولايات : كانت هيئة الأركان بوصفها قيادة عامة لجيش التحرير تابعة لسلطتها ، و على اللجنة الوزارية أن تتعامل معها على هذا الأساس ، وعليها أن تضع تحت تصرف هيئة الأركان المساعدات المخصصة للولايات و هي التي ستقوم بإيصالها إلى الداخل ، أما اللجنة الوزارية فكانت ترى خلاف ذلك ، فأصبح منذ ذلك التحكم في الولايات و رقة أساسية في منظور طرفي الصراع ، ما جعل اللجنة الوزارية للحرب تتصدر أمرا من الحكومة (محرجة لهيئة الأركان في حال عدم امتثالها و ستفقد سيطرتها على جيش الحدود في حالة الرفض ستسيء إلى سمعتها ...) [1] .
- ✓ الخلاف الآخر حول زيادة قوات الجيش في الخارج بالتجنيد في أوساط اللاجئين الجزائريين بتونس و المغرب وتجنيد الطلبة والأطباء... ، فكانت هيئة الأركان مؤيدة لهذا فباشرت عملها دون موافقة اللجنة الوزارية .
- ✓ المفاوضات : بدأت الخلافات بين قيادة الأركان و الحكومة المؤقتة حول اتفاقيات ايفيان التي انتهت بوقف القتال يوم 19 مارس 1962م حيث انتقدت قيادة الأركان العامة توقيع الحكومة على مفاوضات ايفيان لأنها كانت ترمي في نظر قيادة الأركان بتأسيس نظام استعماري جديد بعد الاستقلال [2] ، فزودت هذه القضية فرصا أخرى لمهاجمة الحكومة المؤقتة من بدء الاتصالات الأولى في مدينة مولان الفرنسية ، فموقف هيئة الأركان تميز بالمهارة و الغموض معا فهي لم تقل بأنها ضد المفاوضات ، بل

[1] صالح بلحاج ، المرجع نفسه ، ص 60.

[2] عبد الحميد ابراهيمي : في أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958-1999م ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، ط1 ، 2001، ص 56.

أعلنت أنها تريد السلم و لا تنكر ضرورة التوصل إلى التسوية ، لكنها اعترضت على أسلوب الحكومة و شككت في صلاحية الأشخاص المختارين لإجرائها [1].

في مارس 1961 م و على إثر إعلان بدء المفاوضات في 7 أفريل ازدادت لهجة هيئة الأركان و كان بومدين من المعارضين لاتفاقيات ايفيان الأولى قبل بدئها و لاسيما الوزراء الأساسيين فيها كريم بلقاسم ، بوصوف و بن طوبال ، مع تركيز خاص على الأول. وكان خطاب هيئة الأركان نفسه: "هيئة الأركان أيضا حريصة على إنهاء الحرب لكنها لا توافق على التنازلات التي سوف ينجح ديغول في انتزاعها من سياسي الحكومة المؤقتة ولم تترك الهيئة فرصة لتمر دون أن توضح أن الباءات الثلاث قد استسلموا لمغريات الحياة وصاروا مثل بقية السياسيين في الحكومة المؤقتة." [2]

من خلال طرحي (عبد الحميد ابراهيم و الأستاذ زبيخة زيدان ...) بشأن الوقف المتصلب من طرف هيئة الأركان بشأن المفاوضات هو أنها مصرة على تأجيل المفاوضات إلى أن يتم حل مشاكل أخرى كحل مشكلتها مع الحكومة بشأن السلطة على الولايات، علاقتها المتوترة باللجنة الوزارية للحرب... كونها تعلم أن سيطرتها على جيش الحدود ستضمن لنفسها كل السلطة في الجزائر المستقلة ، ففي شهر جوان 1961 م زادت حدة الخلاف بين هيئة الأركان و الحكومة فقط تنتظر الفرصة أو الذريعة لإعلانه و بشكل صريح [3].

[1] صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 61.

[2] المرجع نفسه ، ص 62.

[3] زبيخة زيدان، جبهة التحرير الوطني جذور أزمة، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 133.

4. موقف هيئة الأركان من الصراع

في ظل هذه الوضعية المتوترة و الأزمة الخانقة التي سادت العلاقات بين هيئة الأركان و الحكومة المؤقتة ، طرأ حادث عام كان السبب المباشر في تفجير هذه الأزمة إنه حادث الطائرة الفرنسية ف 84 التي أسقطت في 21 جوان 1961م على الحدود التونسية و تم أسر طيارها ، و إثر هذا الحادث و بعد إلحاح شديد من طرف الحكومة التونسية قررت الحكومة المؤقتة بقيادة فرحات عباس يسلم الطيار دون قيد أو شرط و قد رأت هيئة الأركان هذا القرار استسلاما فقرر قائدها هواري بومدين تقديم استقالته إلى رئيس الحكومة المؤقتة " فرحات عباس " وتعتبر هذه الاستقالة استقالة جماعية و قد دعمها قائدها برسالة مطولة شرح فيها أسباب هذا التصرف و أدان بعض الأخطاء التي ترتكب باسم الثورة و التي بلغت درجة من الخطورة لم يعد بوسعها السكوت أو تركينها . و بعد هذا قرر العقيد هواري بومدين و الرائد منجلي و سليمان الخروج إلى ألمانيا حيث أجروا لقاءات حثيثة مع عمر بوداوود أحد العناصر البارزة في اتحادية جبهة التحرير بفرنسا و كاتبوا السجناء الخمس لإطلاعهم على الوضع ثم دخلوا المغرب [1].

5. قراءة في مذكرة استقالة هيئة الأركان

تكشف القراءة للمرة الأولى أن هيئة الأركان لطالما كانت في خلاف مع الحكومة في مناهج العمل ، و في المضمون تمحورت المذكرة حول موضوع رئيسي هو محاكمة الحكومة المؤقتة ، تقويم ميزان القوى العسكرية و انجازات الهيئة و آفاق حل الأزمة بينها و بين خصومها. فالبنسبة إلى الحكومة المؤقتة : تضمن الملف أكواما من التهم في المجال الداخلي و الخارجي ، ففي المجال الداخلي نجد عدم تطبيق مقررات المجلس الوطني للثورة الجزائرية و تهمة العمل على إضعاف هيئة الأركان و عدم الاهتمام بجيش التحرير و سوء التسيير و التبذير . أما خارجيا

[1] عطا الله قشار ، المرجع السابق ، ص 60-61.

فتعلق الاهتمام بسوء اختيار التحالفات مع القوى الأجنبية و انعدام الشجاعة في النشاط الدبلوماسي ، و كانت العلاقات مع الحكومة التونسية هي الموضوع الذي منح لهيئة الأركان الفرصة لإفراغ ما في جعبتها ضد النظام التونسي و الحكومة المؤقتة ، و فيما يخص الوضع العسكري و انجازات الهيئة أبدت قيادة الأركان في مذكرتها أن الوضع العسكري في صيف 1961م أفضل مما كانت عليه طيلة الفترة السابقة و سببه هو قيادة الأركان بالتجديدات التي حدثت داخل جيش التحرير خاصة عند إرغام العدو على تخفيض قواته داخل الولايات من أجل التصدي الكفاح الذي شن ضده على امتداد الحدود [1] .

في نهاية المذكرة أعلنت هيئة الأركان أنها تحتكم إلى أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية للفصل في نزاعها مع الحكومة التي لم يعد بومدين ونوابه يعترفون بها وأوضحت ما تبقى لها من الأمل يتجه مباشرة نحو السجناء الخمس لتؤكد هيئة الأركان أنها كانت تبحث عن التحالفات التي تحتاجها من أجل الوصول إلى السلطة. إذن إستراتيجية هيئة الأركان واضحة بدءا بالحلقة الرئيسية وهي إزالة الحكومة المؤقتة التي تحظى بتأييد شعبي دولي فاستغلت أخطاءها لضرب مصداقيتها. أما الحملة التي شنتها على البورجوازية بمناسبة الحديث عن المفاوضات مع فرنسا و عن النظام التونسي بشأنها أن تجعل من نفسها المدافع عن المصالح الشعبية، و أخيرا ما يثير الانتباه لم يتم استعراض نقطة السلطة على الولايات ؟ بالرغم من أنها الشرارة الأولى لانطلاق النزاع[2].

6. موقف هيئة الأركان والحكومة المؤقتة من وقف إطلاق النار

بعيدا عن الصراع القائم بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان تم التوصيل إلى وقف إطلاق النار بين الجانبين الفرنسي و الجزائري و في خضم الإعداد لتأسيس أول حكومة للجزائر المستقلة طفت على السطح خلافات بين

[1] صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 64-65.

[2] نوه نوي، صراع الحكومة المؤقتة الجزائرية و قيادة الأركان العامة لجيش التحرير و أثره على الثورة 1958-1962 م ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014 -2015

مختلف الأطراف الفاعلة في الثورة كادت أن تدخل الجزائر في نفق مظلم لولا تحكم و تبصر بعض رجالاتها ، فما هي مظاهر هذه الأزمة ؟ و كيف تمت معالجتها ؟. رغم معارضة هيئة الأركان لشروط وقف إطلاق النار إلا أن الحكومة المؤقتة واصلت مسارها التفاوضي معها إلى أن وقعت نهائيا على وثيقة اتفاقيات ايفيان يوم 18 مارس 1962م و قد نصت هذه الوثيقة على وقف إطلاق النار من الجانبين ابتداء من منتصف نهار يوم 19مارس 1962 م ضمن شروط و ضمانات معينة للجانب الفرنسي و هو ما أثار استنكار هيئة الأركان حيث اعتبرت هذه الشروط تنازلا خطيرا من الجانب الجزائري للاستعمار في حين اعتبرته الحكومة نصرا كبيرا لها ، بهذه الاتفاقيات دخلت الثورة الجزائرية مرحلة جديدة من عمرها و هي المرحلة الانتقالية .[1]

و في هذه المرحلة تم إطلاق سراح المساجين سواء المتواجدين بفرنسا أو في سجون في الجزائر و سمح للأشخاص اللاجئين بالعودة إليها و بهذه التسوية أطلق سراح القادة الخمسة و تكفلت الحكومة المصرية تأمين وصولها إلى القاهرة بالاتفاق مع الحكومة المصرية،[2] في حالة الأجواء و العلاقات القائمة بين الوفد فور وصوله بالرغم من موافقة المساجين على ما جاء في اتفاقيات ايفيان و التي رفضتها هيئة الأركان إلا أن الأخيرة كان مبتغاها الوصول إلى السلطة إلا أنها فاقدة للشرعية التاريخية (فلا هواري بومدين و لا مساعديه كانوا حاضرين ليلة الفاتح من نوفمبر) و لهذا قررت البحث عن حلفاء سياسيين تتوفر فيهم شروط الشرعية فوقع اختيارها على أحمد بن بلة الزعيم التاريخي من جهة و من جهة ثانية حول كيفية حل الأزمة عن طريق تبني برنامج و تأسيس مكتب سياسي لجبهة التحرير الوطني متميز عن الحكومة المؤقتة ، و كانت الأخيرة تعتبر نفسها صاحبة الشرعية الوحيدة لاستلام مقاليد الحكم في البلاد فبعد إعلان وقف إطلاق النار دعا بن خدة إلى اجتماع مجلس الوزراء للتباحث حول كيفية انتقال السلطة و أثناء هذا الاجتماع زار بن بلة جيش التحرير على الحدود التونسية و رأى أن السلطة

[1] سعد دحلب ، المصدر السابق ، ص ص 160- 161.

[2] فتحي الذيب، المرجع السابق ، ص574.

حسب رأيه لا يمكن أن تتم إلا بدورة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية و هو الأمر الذي رفضته الحكومة[1] وأخذنا في تداعياته سابقا أثناء (الدورة الأخير للمجلس الوطني للثورة بطرابلس ماي- جوان 1962.

إن التقارب الذي شهدته العلاقة بين التاريخيين الثلاث و هيئة الأركان العامة في الفترة الممتدة من مارس إلى ماي 1962م شكل أول خطوة باتجاه ظهور ما يعرف بتحالف بن بلة – هيئة الأركان – الذي تمكن من إزاحة الحكومة المؤقتة من السباق نحو السلطة و نجح في فرض قيادة جديدة لجبهة التحرير الوطني و قبل أسابيع قليلة من الإعلان عن الاستقلال . لكن موضوع الدراسة دائما يجعلنا نعود إليه أين الهيئة التشريعية في هذه الأجواء الصافية؟

بالرغم من ثقل هذا التحالف و مخططاته الرامية إلى الاستحواذ على السلطة في البلاد لم يستطع تمريره عبر الهيئة التشريعية ، كما أنه لم ينجح في تسويق دعايته المضادة للحكومة إلا في أوساط المعسكرات الحدودية و في نطاق ضيق داخل الولايات التي انحاز قادتها إلى هيئة الأركان العامة في آخر اجتماعات المجلس الذي عقد في طرابلس ماي – جوان 1962 م .[2]

بعد سعينا لتتبع خلفية الصراع بين هيئة الأركان و الحكومة المؤقتة و تشخيصي لأهم أسباب هذا الصراع خاصة فترة 1959-1962م و توجب علي عدم الخوض في تداعيات هذا الجو الصاخب ، بل العودة إلى ما أنا يصدد فحصه و تشخيصه ألا و هو " دور المجلس الوطني للثورة الجزائرية في إرساء هذا الصراع " أو بمدلول آخر " إلى أي مدى استطاعت الهيئة التشريعية تدارك هذه العقبات لحماية مسار الثورة التحريرية ؟

[1] عبد الحميد إبراهيمي ، المرجع السابق ، ص ص 57 – 58 و علي كافي ، المصدر السابق ، ص 282.

[2] عبد النور خيثر ، المرجع السابق ، ص 238.

لقد ساهم الشلل الكبير الذي أصاب المجلس الوطني للثورة الجزائرية بفعل هذه الأزمة في انتقال عدوها إلى الداخل لأن الهيئة التشريعية و جدت نفسها عاجزة عن الاستمرار في أداء الدور المحوري الذي لعبته في حل الأزمات الداخلية و في كبح الطموحات الشخصية لعدد بارز من القادة و سرعان ما كشفت الأزمة التي كانت بين هيئة الأركان و الحكومة المؤقتة العيوب المتراكمة و الثغرات التي لم يتمكن هذا المجلس من تجاوزها خلال الفترة الممتدة من أوت 1956- أوت 1961 م ،كون المجلس فشل في منع ظاهرة تركز القيادة ، لم يتمكن من وضع حد لاستفحال أسلوب العمل في الكواليس و للمناورات التي كانت تتم خارج الاجتماعات الرسمية بنوايا تهدف إلى الإطاحة بفريق ما على حساب آخر أو السيطرة على أكبر حيز ممكن من مواقع القيادة و قد أفرزت جولات التجاذب حول قيادة الثورة داخل الهيئة التشريعية عند نهاية حرب التحرير ،حالة من الانشطار بين القادة العسكريين أنفسهم بعدما كانوا يشكلون مجموعة متماسكة في مواجهة السياسيين بمختلف انتماءاتهم.

ما يمكن قوله بأن فشل الهيئة التشريعية في إيجاد مخرج للصراع بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان العامة كان في جوهره مؤشر على نهاية دور قيادات الداخل الذين كثيرا ما كانت قيادة الخارج تلجأ إليهم لحل انسداداتها و مشاكلها كما حدث في أوت 1957م و في أوت – ديسمبر 1959م و قد تطورت هذه الأزمة في الفترة الممتدة من 15 جويلية 1961 م إلى 7 أوت 1962م ، لم تكشف فقط عن مواضع الخلل في القيادة الخارجية للثورة و التي وجدت نفسها عاجزة عن تسوية الخلاف داخل هيئاتها بدليل انعقاد دورتين للمجلس في النصف الأول من عام 1962م لم يؤد إلى حل الخلاف بين الطرفين لأن الشلل الذي أصاب المجلس في الواقع كان نتيجة مباشرة لظهور الإرهاصات الأولى لتباين مواقف الولايات من التأزم الذي يضع الحكومة المؤقتة في مواجهة مكشوفة مع قادة جيش الحدود المتمردين على سلطتها[1].

[1] عبد النور خيثر ، المرجع السابق ، ص 238.

نضيف أيضا تعليق الصالح بلحاج ووجهة نظره حول أداء مؤسسات الثورة ونهايتها قائلا:"الاستهانة بالمؤسسات إلى حد العبث بها من الخصائص الملازمة لأساليب الحكم السلطوية بوجه عام ومن ضمنها الشعبوية ، رأينا على سبيل المثال ماذا فعل المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ ثم الحكومة المؤقتة ، كل من الباءات الثلاث ومن بعدهم بومدين ونوابه في قيادة الأركان ثم بن بلة وأنصاره أثناء الأزمة .ومع ذلك من المفارقات الملفتة أن الديمقراطية بمعنى ما كانت أثناء الثورة أوفر حظا منها في زمن الاستقلال...لا يسعنا إلا الاعتراف أن المجلس الوطني مثلا عقد عدة دورات جرت فيها مناقشات انتهت بتصويت اتخذت بموجبه قرارات وعدلت حكومات .وخلال تلك الدورات عملت الجماعات المتنافسة على ضمان أغلبية الأصوات لتمرير خياراتها...إن المؤسسات تصبح قواعد تأسيسية في خدمة الفاعلين المتصارعين على السلطة والشرعية فبدلا من أن تكون إطارا وأدوات لتنظيم قواعد اللعبة السياسية وحل الخلافات الناشئة بين مختلف الأطراف وعدم توصلها لحسم الموقف في مسألة الشرعية تغدو في الأخير كوسيلة في أيدي الفاعلين أي ليس مرجعا لفض النزاع بل كأدوات لتعزيز مواقعهم أي يحترمها بصورة مؤقتة أو دائمة إذا كانت في صالحه ، ويرفضها إذا كانت مناقضة لما يريده.و يمكن أن يستخدمها جزئيا فيأخذ كل طرف منها ما ينسجم مع هدفه كان يقوم بتحكيم هيئة دون أخرى، أو يعتمد قاعدة أو قواعد قانونية ويضرب عرض الحائط بغيرها.المهم أنها تكيف وفق الحاجيات." [1]

فعلا تصوير المؤرخين للعلاقات بين المؤسسات إبان الثورة التحريرية كانت تتحكم فيه المواقع السلطوية والطموحات الشخصية وفقا لاحتياجاتها وتحقيق لغاياتها، حتى وإن تطلب الأمر منها تجاوز قوانين أو حتى مؤسسات بأكملها وربما يصل الأمر حتى إلى التصفيات الجسدية...

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص ص157-158.

الفصل الخامس

تقييم قرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية

- نتائج اجتماعات المجلس الوطني للثورة قبل المفاوضات
- نتائج اجتماعات المجلس الوطني للثورة إبان المفاوضات
- قراءة في قرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية

بتتبعنا لمسيرة المجلس الوطني للثورة الجزائرية منذ تأسيسه بمؤتمر الصومام 1956م وطيلة مرحلة الثورة المسلحة 1957-1962م عقد مؤتمرين و4 اجتماعات مختلفة انبثقت عنها الكثير من القرارات التي كانت في مستوى المراحل التي تعيشها الثورة من أجل إخراج الجزائر إلى سبيل الحرية واسترجاع السيادة الوطنية وهذا كله تم عن طريق برمجته لمشاريع وخطط حيوية، إلا أنه في المقابل تعثر في حل بعض المشاكل لا سيما تلك المتعلقة بالقيادة والتي كادت أن تعصف بالجزائر وتقودها إلى حرب أهلية.

هذا ما قادنا لطرح التساؤل التالي: فيم تتمثل المسائل والقضايا المصيرية التي توقف عندها المجلس الوطني للثورة ونجح في تجاوزها؟ وفيم تتمثل المسائل التي تعثر فيها؟ وللإجابة عن هذه التساؤلات وبعرضنا لقرارات مختلف الدورات ارتأينا قراءتها وتحليلها من أجل إبراز انعكاساتها على مسار الثورة بالإيجاب أو السلب.

المبحث الأول: نتائج المجلس الوطني للثورة قبل مرحلة المفاوضات

1. اجتماع القاهرة 20-27 أوت 1957م

انطلاقا من **محضر جلسة مؤتمر القاهرة*** وإجماع الكتابات التاريخية حوله فقد ترتبت عنه النتائج التالية:

- ✓ توسيع المجلس الوطني للثورة وجعل عدد أعضائه 54 عضوا كلهم أصليون، كما جعل عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ 14 عضوا اتضح فيها غلبة العسكريين وهم قادة الولايات ممثلة بالتتابع بالعقداء محمود الشريف، الأخضر بن طوبال، كريم بلقاسم، عمر أوعمران وعبد الحفيظ بوصوف، والسياسيين هم عبان رمضان، الأمين دباغين، عبد الحميد مهري وفرحات عباس، وتم استبعاد مساعديه بن خدة ودحلب بالإضافة إلى الرؤساء التاريخيين أو القادة الخمس المسجونين [1].
- ✓ التأكيد على أن هدف الثورة جاء بالصيغة التالية: "إنشاء جمهورية جزائرية ديمقراطية واشتراكية لا تتناقض مع مبادئ الإسلام و هذا ما كان بن بلة قد أخذه على اجتماع الصومام " [2].
- ✓ بالنسبة لأولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج فقد ألغى المجلس الوطني للثورة هذه الأولوية ونص في لائحته النهائية أنه ليس هناك أولوية للسياسي على العسكري ولا فرق بين الداخل والخارج بمعنى أن الأولوية لا تكون إلا حيث الفعالية وحيث مصلحة الثورة والمساواة بين الجميع [3].

---

[1] سليمان الشيخ، المرجع السابق ، ص 100.

* أنظر الملحق رقم 5

[2] هشماوي مصطفى، المرجع السابق، ص 134.

[3] سالمي مختار، ا اغتيال عبان رمضان وجه من وجوه الصراع على السلطة في مؤسسات الثورة الجزائرية، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد 15، 2018، ص 42.

ويضيف الدكتور محمد العربي الزبيري في دراسته أن مقررات الدورة لم تقتصر على قضايا التسيير والمسؤولية، بل تعدت إلى موضوعات أخرى مرتبطة بالثورة كالعمل على إنعاش العلاقات المغاربية بإنشاء لجنة تنسيق تضم الأحزاب الوطنية التونسية والمغربية وجبهة التحرير الوطني (**F.L.N**) وإنشاء لجان شعبية تساند الثورة وأيضا إيقاف إضراب الطلبة مع افتتاح السنة الدراسية لسنة 1957-1958م الذي نجح في مهمته وبرهن للعالم وللعدو بأن الثورة الجزائرية ثورة كل الشعب بجميع فئاته، بالإضافة إلى تكثيف النشاط الخارجي لجبهة التحرير الوطني في ثلاث اتجاهات الأمم المتحدة والمنظمة الأفرو آسيوية والحلف الأطلسي من أجل فضح أكاذيب فرنسا وتعتيمها للرأي العام العالمي حول القضية الجزائرية [1].

- ✓ النظر في قضية العلاقات المغاربية على أنها من الأولويات وأوصت الجلسة بضرورة الاهتمام والتذكير بقرارات الصومام وما قبلها كبيان أول نوفمبر
- ✓ الاتصال الدائم بالجزائريين المقيمين في المغرب وتونس وتحسيس الرأي العام والصحافة والحكومات بالقضية الجزائرية
- ✓ التضامن بين الهيئات النقابية المركزية التونسية المغربية والجزائرية.
- ✓ التعاون بين الاتحادات الثلاث للخلية
- ✓ تنسيق الهيئات الاقتصادية المركزية الثلاثة.[2]

[1] الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر ،ج2، ص ص 108، 112، 116، 117، 118.

[2] رجاء مسعودي ، المرجع السابق ص61

2. قرارات اجتماع طرابلس الأول (1959-12-16 إلى 18-01-1960)

من القرارات *الهامة التي صادق عليها أعضاء المجلس الوطني للثورة في هذه الدورة والقسم بالمصحف الشريف على الالتزام بها والعمل على تطبيقها والمتمثلة في:

- ✓ إنشاء حكومة مؤقتة جديدة **
- ✓ تشكيل لجنة وزارية للحرب
- ✓ إنشاء هيئة أركان عامة للجيش [1]

ففيم يخص الحكومة قام المجلس الوطني للثورة بإدخال بعض التعديلات فقلص عدد أعضائها من 19 عضوا إلى 13 عضوا وأبقى على مناصب كل من بوالصوف الذي كان وزيرا للاتصالات والاستخبارات وبن طوبال الذي كان وزيرا للداخلية ومحمد يزيد وزيرا للإعلام وأحمد فرانسيس كوزير للمالية والشؤون الاقتصادية، ما يلفت الانتباه أن التعديل لم يكن في صالح طموحات كريم بلقاسم فكلف بوزارة الخارجية ونائب الرئيس لمجلس وزراء فرحات عباس. هذا بعد أن كان المسؤول الأول على القوات المسلحة، أما عبد الحميد مهري أوكلت له مهام الشؤون الاجتماعية والثقافية وبتقلده لهاتين الوزارتين أبعد كل من بن خدة وتوفيق المدني وعين أحمد بن بلة كنائب لرئيس الوزراء، واعتبر الزعماء السجناء بفرنسا حسين أيت احمد، بوضياف، محمد خيضر وزراء دولة وأقصي محمود الشريف الذي كان مسؤولا على التسليح والتموين ليدخل المجلس عسكري أخر هو محمدي السعيد بصفته وزير دولة [2].

---

* أنظر المرحق رقم 9

** أنظر الملحق رقم 8

[1] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص ص 444-445

[2] محمد شبوب، المرجع السابق، ص ص 64-65

وعلى رأس هذه الحكومة جددت الثقة في تثبيت فرحات عباس ويقول سعد دحلب في مذكراته: "أن المتطلع لهذا المنصب أثناء الاجتماع كان كريم بلقاسم لاعتبار أن رئاسة الحكومة لابد أن تعود إلى أحد المؤسسين التاريخيين وهو يقصد نفسه. ولأن الأخيرة كانت مقبلة على إجراء محادثات مع حكومة ديغول فلا يوجد أحسن من عباس للتحادث معه ولا مجال للمقارنة بينه وبين كريم بلقاسم" [1].

أما حربي يضيف : "أن بن خدة أبعد عن رئاسة الحكومة المؤقتة لموقفه بعودة القيادة إلى الجزائر واعتبر هذا التعديل نوعا من الإصلاح الرديء وانسحب"[2].

والمتمعن في هذه التشكيلة الجديدة يلاحظ أن المجلس الوطني للثورة قد قام بإلغاء وزارة القوات المسلحة، لكنه كلف الحكومة المؤقتة الجديدة بتعيين لجنة وزارية حربية **CIG** لتحل محلها وفعلا أصدرت الحكومة المؤقتة بعد هذا التعيين مباشرة بلاغا جاء فيه: "عملا بتوصية من المجلس الوطني للثورة الجزائرية عينت الحكومة المؤقتة السادة : كريم بلقاسم نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والأخضر بن طوبال وزيرا للداخلية وعبد الحفيظ بوالصوف وزيرا للتسليح والمواصلات وعينتهم كأعضاء في اللجنة الوزارية الحربية مكلفين بالإشراف على الجيش إلى غاية إنشاء هيئة الأركان العامة **EMG**" [3].

هذه الأخيرة التي كانت من أهم قرارات هذه الدورة أسندت لها مهمة تنظيم جيش التحرير ورفع معنوياته وتعمل على توفير الحراسة للإطارات بالدخول غلى الجزائر وتسعى لربط الاتصال مع قوات جيش التحرير بداخل الجزائر وفتح جبهات جديدة على الحدود الشرقية والغربية، وتكونت الهيئة من أربعة قادة هم: هواري بومدين

[1] سعد دحلب، المصدر السابق، ص 108

[2] محمد حربي، المصدر السابق، ص 211

[3] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 465

رئيسا، علي منجلي عضوا، قايد أحمد عضوا ورابح زراري عزالدين عضوا [1].يمكن القول ان التشكيلة الجديدة للمجلس الوطني للثورة المنبثقة عن اجتماع العقداء العشر كانت في أغلبها من العسكريين منهم أعضاء الولايات ومسؤولوا الفيدراليات الثلاث(علال الثعالبي عن فيدرالية تونس ، بن سالم نور الدين عن المغرب ووقادة فيدرالية فرنسا كل من بوداوود ، بوعزيز ، لعدلاني وسوسيسي) ، ومن مميزاتها أيضا الحضور القوي لضباط الحدود والولايتين الأولى والثانية وأيضا الضباط الفارين من الجيش الفرنسي عدا أحمد بن الشريف.[2]

إدن من تعليق المؤرخ نفهم أن سطوة العسكريين الجدد " بومدين وحلفاؤه" كانت عبر هذا الاجتماع إلى آخرها وحتى بعد الاستقلال .

يجمع لنا محمد حربي قرارات هذه الدورة بأنها سطّرت برنامجا سياسيا للحكومة المؤقتة يتضمن ما يلي:

- ✓ أن تتولى تطبيق مبدأ حق تقرير المصير عن طريق استفتاء تنظمه الأمم المتحدة وتشرف عليه وهذه التقنية لا تستبعد التفاوض الثنائي.
- ✓ أن تعيد إطلاق فكرة الوحدة العربية دون القبول بشروط قد تفسد التحالفات مع البلدان العربية والكتلة الشرقية وأن تطالب البلدان العربية بقطع مبادلاتها الاقتصادية مع فرنسا.
- ✓ أن تحصل من البلدان الإفريقية على سحب رعاياها المندمجين في الجيش الفرنسي والعاملين في الجزائر وإجلاء القوات الفرنسية التي كانت لا تزال في تونس ومراكش.
- ✓ أن تدفع الاتحاد السوفياتي والصين كي يرسلا متطوعين وتقنيين إلى الحدود. [3]

[1] مصطفى هشماوي ، المرجع السابق، ص 184

[2] صالح بلحاج ، تاريخ الثورة الجزائرية ، تاريخ الكتاب الحديث ، الجزائر ، 2008، ص 471.

[3] محمد حربي ، المصدر السابق ، ص211.

وعلى الصعيد العسكري قرر المجلس الوطني القيام بأعمال عسكرية على الحدود لإتاحة تدويل النزاع الفرنسي الجزائري واستئناف العمل المسلح في فرنسا وعودة الضباط الكبار للجزائر وإرسال رسل لإعادة الصلة بالداخل، وعلى الصعيد التنظيمي اعترف المجلس الوطني للثورة بإلحاح تحقيق الجهاز الإداري ووضع المناضلين المحررين من وظائفهم في خدمة جيش التحرير الوطني، أما على الصعيد المالي فأوصى المجلس بتشكيل لجنة لحسابات الأمة وبإتباع سياسة تقشف صامتة وتقديم مساعدات مالية للولايات [1].

وبهذا انتهى الاجتماع يوم 18 جانفي 1960م بعد 33 يوما استلم فرحات عباس مهامه و هواري بومدين مسؤولياته يوم 23 جانفي 1960م، كما بدأ ضباط الولايات في تحضير أنفسهم للدخول إلى الجزائر على رأسهم لطفي، أحمد بن الشريف، لخضر عبيدي، دهيليس، الزبيري وبعد محاولات متعددة لم ينجح غير الطاهر الزبيري وأحمد بن الشريف ولطفي استشهد أثناء الدخول يوم 27 مارس 1960م جنوب بشار وهكذا استرجعت الثورة مكانتها بعد هذا الاجتماع. [2]

[1] محمد حربي، المصدر السابق، ص ص 211-212

[2] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص ص 184-185

المبحث الثاني: نتائج اجتماعات المجلس الوطني للثورة إبان مرحلة المفاوضات

3. قرارات اجتماع طرابلس الثاني 20-27 أوت 1961م

بعد مناقشات دامت 18 يوما من شهر أوت 1961م توصل أعضاء المجلس الوطني في هذه الدورة إلى قرارات *متعلقة بتنظيم هياكل الثورة تتمثل في:

- ✓ تعيين مكتب مجلس الوطني للثورة مكلف بمتابعة مدى تطبيق الحكومة المؤقتة لقرارات الهيئات العليا للثورة يتشكل من السادة: أحمد الصديق بن يحي، علي كافي وعمر بوداوود.
- ✓ إنشاء لجنة مكلفة بالمتابعة الدائمة للمشكلات المتعلقة بحسن سير الثورة والتنظيم الداخلي لها داخل البلاد تتكون من عضوية رئيس الحكومة المؤقتة ووزير الداخلية ووزير التسليح وممثلين عامين تابعين للقائد الأعلى لقيادة الأركان العامة.
- ✓ تفعيل الولاية السادسة
- ✓ ترقية فيدرالية فرنسا غلى مستوى ولاية على قدم المساواة مع الولايات الستة داخل الوطن. [1]
- ✓ قام المجلس الوطني للثورة بعد إبعاد فرحات عباس من رئاسة الحكومة وتعيين **بن خدة مكانه بإدخال تعديلات طفيفة على تشكيلتها السابقة خاصة تقليص أعضائها من 13 إلى 12 عضو فقط. [2]
- ✓ أما في ميدان الكفاح المسلح أقر المجلس الوطني للثورة في ميدان الكفاح المسلح على تعزيزه وتعبئة الجماهير.

---

* أنظر الملحق رقم 12+13

[1] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 598

** أنظر الملحق رقم 11

[2] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 554

✓ ضبط المجلس الوطني للثورة المحتوى الديمقراطي والاجتماعي لكفاح الشعب الجزائري الذي تعبر عنه جبهة التحرير الوطني بوصفها قائدته (تتمثل هذه المطامح في بناء دولة قوية وبناء اقتصاد في خدمة الشعب وتحقيق البعث الثقافي [1]).

كما صادق المجلس الوطني للثورة على قرارات تتصل بالسياسة العامة تتمثل في:

أ- ما يتعلق بالميدان الخارجي: صادق المجلس الوطني للثورة على مقررات تهدف إلى تمديد عمل الثورة الجزائرية الذي يدخل في نطاق سياسة عدم الانحياز وهو عمل يهدف إلى تجنيد أقصى ما يمكن من وسائل الإعانة المادية والسياسية والدبلوماسية وإلى إضعاف الموقف الدولي للحكومة الفرنسية.

ب- فيم يتصل بميدان المغرب العربي والميدان العربي الإفريقي والأسيوي أكد المجلس بان الثورة الجزائرية تدرج كفاحها في إطار حركة الوحدة المغاربية العربية والإفريقية.

ج- أما بالنسبة للمساندة المادية والسياسة الدبلوماسية فقد سجل المجلس أهمية تلك التي منحتها البلدان الاشتراكية وأقطار إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية للثورة الجزائرية . [2]

ويؤكد مؤرخون استنادا للبلاغ النهائي الذي أصدره المجلس الوطني للثورة في ختام هذه الدورة من أهم ما جاء فيه : "أكد أن موقف الثورة الجزائرية من مسألة الحل التفاوضي على أساس حق الشعب في الاستقلال وفي تقرير المصير، وأن هذا الحل ممكن في نطاق المبادئ الأساسية التي تحافظ على سلامة التراب الجزائري بما فيه الصحراء وعلى وحدة الشعب الجزائري والتعاون على قدم المساواة القائمة على احترام سيادة الشعب الجزائري" [3]

[1] فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص ص 124-125

[2] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص ص 455-456

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 208 + أنظر البيان كاملا في الجزء الرابع من مجلة المجاهد، العدد 104، الجزائر 28 اوت 1961، ص 3

4. قرارات اجتماع طرابلس الثالث 22-27 فيفري 1962م (الدورة الاستثنائية)

انتهى اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الاستثنائية بتاريخ 27 فيفري إلى تبني القرار الداخلي التالي: "انطلاقا من اعتبار أن النقاشات التي دارت في المجلس الوطني للثورة قد كشفت عن وجود عدة مسائل مازالت في طور المفاوضات." واعتبارا من انه توجد بداخل القضايا –محل التفاوض- مسائل تحتاج إلى مراجعة وذلك بالاتفاق مع المفاوض الفرنسي ونظرا لوجود مشكلات أخرى قابلة للطرح خلال المرحلة القادمة عامة للمفاوضات خاصة ما يتعلق بقمع دسائس المنظمة السرية المسلحة **L'OAS** فإن المجلس الوطني للثورة يدعو الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لمواصلة جهودها خلال المفاوضات القادمة العاملة من اجل تحسين محتوى الاتفاقيات وبالتالي فبمقتضى المادة 12 من القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني فإن الحكومة المؤقتة مفوضة بإمضاء معاهدة وقف إطلاق النار [1].

تمت المصادقة على الاتفاق* بالحضور أو بالوكالة 49 عضوا فكان لصالح الخطوط العامة للاتفاقية 45 صوتا مقابل 4 أصوات وهم هواري بومدين، علي منجلي، القايد أحمد ومختار بوعيزم [2].

ويبرر هواري بومدين موقفه بقوله: "إن ثقتي لن أمنحها إلا على نص مكتوب وواضح لقد صوت ضد لأن نتيجة 7 سنوات من الحرب لا توجد في النصوص التي عرضت علينا، إن هدف الاستقلال لم يتم بلوغه، لقد وعدنا فقط باستقلال شكلي وإنني أرى أيضا أنه لا يوجد شيء يمكننا من مواصلة الثورة" [3].

---

[1] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص ص 600-601

* أنظر الملحق رقم 17

[2] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 198

[3] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 460

تميز البيان الختامي الموجه للرأي العام الذي كان مقتضبا جدا جاء فيه: "لقد اجتمع المجلس الوطني للثورة في دورة استثنائية بطرابلس ما بين 22-27 فيفري 1962م وبعد النقاش حول المفاوضات مع حكومة الجمهورية الفرنسية، فإن المجلس الوطني للثورة يفوض الحكومة المؤقتة لمواصلة المفاوضات الجارية".

ونشير هنا إلى أن الجملة التي احتواها النص الأول والأصلي التي أكدت على أن المجلس الوطني للثورة يجدد ثقته في الحكومة المؤقتة وقد ألغيت مراعاة الموقف الناقد الصادر عن أعضاء هيئة الأركان.[1]

5. قرارات اجتماع طرابلس الرابع 25 ماي-7 جوان 1962م (الدورة المعلقة)

لقد خرج المؤتمرون في طرابلس ماي –جوان 1962م بقرارات* أهمها المصادقة على ببرنامج طرابلس في حين فشلوا في اختيار أعضاء المكتب السياسي.

– المصادقة على برنامج طرابلس والخطوط العريضة له: إذ يحللها مؤرخون وأساتذة بجمعها في محاور أساسية وقراءات متأنية للميثاق كل حسب رأيه من اجل إيرادها للقارئ وتقريبها للدارس، في مقدمة هؤلاء نجد تحليل المحامي علي هارون لبرنامج طرابلس فيقسمه بدوره إلى 3 أقسام رئيسية هي:

1- نظرة عامة على الوضع في الجزائر

2- الثورة الديمقراطية الشعبية

3- العمل على انجاز المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الديمقراطية والشعبية [2].

[1] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 601.

* أنظر الملحق رقم 19

[2] علي هارون، المصدر السابق، ص 23

ويورد الأستاذ إدريس فاضلي محاور ميثاق طرابلس كما يلي:

1- تحديد طبيعة الثورة الجزائرية

2- وضع مشروع برنامج للسياسة الاقتصادية والاجتماعية لجبهة التحرير الوطني طيلة سنوات الثورة ورسم خطوط السياسة الخارجية

3- بناء الحزب (لقد تناولت وثيقة طرابلس النقائص الإيديولوجية في جبهة التحرير الوطني طيلة سنوات الثورة وانعكاساتها على بنية الجبهة) [1]

ليحصرها أكاديميون تحت إشراف الدكتور محمد العربي الزبيري في كتاب جماعي بأن الميثاق ركز على محورين رئيسيين هما:

1- تقييم الوضع القائم في البلاد من 1830 إلى 1962م بما في ذلك اتفاقيات ايفيان وتنظيم الدولة الجزائرية المقبلة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو ما أطلق عليه الميثاق الثورة الديمقراطية الشعبية [2].

وبمقارنتنا للتحليلات السابقة فالقسم الأول من البرنامج شخص وقيم مختلف الظروف التي مرت بها الجزائر منذ بداية الاحتلال إلى غاية توقيع اتفاقيات ايفيان والتي بمقتضاها "سيتحقق الاستقلال وذلك بعد استدعاء الشعب الجزائري لاستفتاء تقرير المصير والموافقة على الحل الذي نصت عليه الاتفاقيات الخاصة باستقلال الجزائر وتعاونها مع فرنسا، هذه التي تعد انتصارا سياسيا لا مرد له يضع حدا للنظام الاستعماري الذي

[1] إدريس فاضلي، المرجع السابق، ص 130

[2] محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة، ص 279.

دام أكثر من قرن". "وقد شيد الميثاق بان هذا الانتصار قد تحقق بفضل تضافر الجهود السياسية والعسكرية التي قام بها الشعب الجزائري رغم الانقسامات والتعصبات الحزبية التي حاول الاستعمار الفرنسي تكريسها في أوساط الجماهير الجزائرية التي أثبتت وعيها وحققت غايتها القصوى باسترجاع السيادة الوطنية [1]".

وفي المقابل صور البرنامج الحرب الاستعمارية وتحولات شكل الاستعمار الفرنسي من خلال مشروع قسنطينة بالإضافة إلى مفهوم التعاون مع الدولة الجزائرية عشية استقلالها وقد تم تصويرها بشكل شامل لضمان موافقة المجلس الوطني للثورة [2]. وفي هذا القسم بالذات حظيت اتفاقيات ايفيان بالحظ الأوفر باعتبارها الفيصل فأبرز البرنامج فيها نقاط الضعف والقوة مثلا التعاون بين الجزائر وفرنسا يعتبر قيدا في الميدان الاقتصادي والثقافي ويمنح ضمانات للفرنسيين الذين يريدون البقاء في الجزائر وبذلك نلاحظ أنه رغم ايجابيات ايفيان هذا لم يمنع برنامج طرابلس للتحفظ عنها وطرحه لإمكانية بقاء الجزائر مرتبطة بفرنسا مما يشكل تهديدا لترسيخ دعائم السيادة الوطنية التي واجهت تحديات منها جرائم منظمة الجيش السرية والتي نوه البرنامج بضرورة القضاء عليها وبشكل عاجل [3].

كما طرح في هذا القسم "النقائص السياسية لجبهة التحرير الوطني وانحرافاتها اللاثورية بالعبارة التالية: " إن ج. ت. و نظرت في بداية العمل الثوري في الفاتح نوفمبر 1954م إلى الكفاح المسلح من زاوية التحرير الوطني فقط ولم تقدر كل ما ستأتي به الحرب من مستلزمات وتطورات ذات طبيعة مختلفة في الوعي الشعبي والمجتمع الجزائري عامة " [4].

---

[1] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، منشورات ANEP، الجزائر

[2] علي هارون، المصدر السابق، ص 23

[3] محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص ص 279 - 280

[4] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص 63

كما أدان المشروع الروح الإقطاعية مشيرا : "إلى أن **FLN** هي العدو اللدود للإقطاعية وإن حاربت هذا الفكر عبر مؤسساتها الاجتماعية فإنها لم تقم بأي جهد لتتجنبه في بعض مستويات تنظيمها لقد تناست. في هذا الصدد إن التصور التعسفي للسلطة هو الذي ييسر على ميلاد وعودة الفكر الإقطاعي "[1]. إن انعدام مذهب صارم لجبهة التحرير الوطني أتاح لظهور نفسية البرجوازية الصغيرة المطبوعة بالعقلية الغربية التي تفصلها عن الشعب [2] ...

هذه بعض النقاط السلبية التي رفعها الميثاق يعلق عليها علي هارون قائلا: "انه في هذا الجزء كان لابد أن تثار نقاشات في المشروع لكن هذه الانتقادات والنقائص مرت مرور الكرام فنتساءل: هل أدرك أولئك الرجال أنهم كانوا يمسكون بين أيديهم مصير الجزائر الوليدة في ذلك الأسبوع الحاسم؟". ويصل لخلاصة أنه كان هناك خلط بين الهيئات الحكومية من جهة و **FLN** من جهة أخرى جعل الأخيرة جهازا إداريا للتسيير فقط مما أدى في مجريات الكفاح إلى تخليها عن مسؤولياتها لصالح جيش التحرير وتلاشيها على المستوى الداخلي. [3] يمكن القول هنا أنه يظهر لنا جليا اعتلاء العسكريين للمناصب العليا في هيئات الثورة إبانها باعتبارها مسطرة القرارات وموجهة لمسار الثورة بهدف تحقيق تطلعاتها السلطوية وطموحاتها الشخصية إبان الثورة وعند الاستقلال.

يعلق الدكتور إدريس فاضلي قائلا: "إن هذا النقد الموجه لسياسة الـ**FLN** ومناهجها طيلة سنوات الثورة هو نقد ليس مصدره جبهة معارضة للحكم وليس موجها إلى فئة من المسؤولين.... بل هو تحليل لواقع ذهني وسلوك سياسي ينطبق على جميع المسؤولين في الثورة على اختلاف مستوياتهم. إن النقد الموجه للذات كتربية سياسية ليس محاسبة سياسية كما قد يتبادر غلى الذهن على العكس فالنقد الموجه للزعامة السياسية أو كما سماها

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص 24

[2] محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص 282

[3] علي هارون، المصدر السابق، ص 24

البرنامج "بالإقطاعية السياسية" فإن لها أتباع محترفون وهذا انحراف أخر استوطن في النفوس بسبب غياب كل تربية ديمقراطية عند المناضلين والمواطنين على السواء [1]".

ويضيف محمد العربي أن البرنامج حتى وإن وفق في إبراز بعض النواقص التي كانت تعمل على تعطيل تطور نشاط الـ**FLN** في المجالات السياسية والإيديولوجية فإنه من جانب أخر لم يكن نقده سليما في بعض ما ذهب إليه كما ورد في نص البرنامج: "أن ج. ت. و لم تهتم بان تتجاوز إيجابا الهدف الوحيد الاستقلال واهتمت فقط في الكفاح المسلح ولم تكن مقدرة لما ستأتي عليه حرب التحرير من تطورات". بمجرد العودة إلى بيان أول نوفمبر يتضح لنا أن هذا الحكم لم يكن حكما دقيقا كون البيان أشار بعبارة صريحة: "أنه بالإضافة غلى الاستقلال الوطني وإلى إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الشعبية ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية واحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز ديني أو عرقي"، هذا دليل على ما أولته ج ت. و لمرحلة ما بعد الاستقلال من تحقيق للديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحرية وفي فقرة أخرى من البيان نجد: "إن المهمة شاقة وثقيلة العبء وتتطلب كل القوة وتعبئة الموارد الوطنية وحقيقة إن الكفاح سيكون طويلا وأن النصر محقق". ولعل هذا يفند ما ذهب إليه برنامج طرابلس.

أخيرا إن الـ**FLN** منذ أن ولدت في 1954م كانت ذات نظرة وإستراتيجية سياسية إيديولوجية تهدف من ورائها لتحقيق الاستقلال بواسطة الكفاح المسلح والإعداد في آن واحد لمرحلة ما بعد الاستقلال والاهتمام بصياغة مشروع مجتمع للدولة الجزائرية المستقلة. [2]

[1] إدريس فاضلي، المرجع السابق، ص 132

[2] محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص ص 283-284

أما القسم الثاني من المشروع فيعالج موضوع الثورة الديمقراطية الشعبية ، فالجزائر تتمتع بخاصيتين أساسيتين، فهي بلد مستعمر وشبه إقطاعي وبالتالي من الضروري دراسة هاتين الخاصيتين للإلمام بالمحتوى الاجتماعي لحركة التحرر الوطنية فنصل إلى نتيجة هذه الدراسة أن الفلاحين والعمال هم من شكلوا القاعدة النشيطة لحركة التحرير وهم الذين منحوها صيغتها الشعبية وترد في البرنامج :"أن حركة الكفاح نفسها كانت كافية أثناء الحرب التحريرية لاجتذاب ودفع الطموحات الثورية للجماهير واليوم قد توقف دفق هذه الحركة مع نهاية الحرب واستعادة الاستقلال فقد غدا من الأهمية بمكان العمل على استمراره بلا تأخير في المجال الإيديولوجي. وبعد الكفاح من أجل الحصول على الاستقلال الوطني تأتي الثورة الديمقراطية الشعبية. [1]"

ولإنجاز المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الديمقراطية الشعبية ورد في البرنامج : "أنه يجب صياغة عملنا على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وفي المستوى الدولي حتى يتسنى لنا تحرير الجزائر من مخلفات الاستعمار وبقايا الإقطاع، وحتى نضع هياكل المجتمع الجديد الذي يجب تشييده على أسس شعبية ومعادية للامبريالية ...[2]"

وتم رسم الخطوط العريضة للعمل ففي المجال الاقتصادي وبعد تقييم أوضاع الجزائر الاقتصادية إبان الاحتلال وصل البيان إلى تحديد مبدأين للسياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية وهي:

1- بناء اقتصاد وطني ضد الهيمنة الأجنبية والليبرالية الاقتصادية

2- الاعتماد على سياسة تخطيط مع المشاركة الديمقراطية للعمال في السلطة الاقتصادية وبالتالي اعتماد الجزائر النمط الاشتراكي للنهوض بالاقتصاد الوطني وإحداث قطيعة نهائية مع النظم الليبرالية الاستعمارية. [3]

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص ص 24-25

[2] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص 85

[3] محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص ص 294-295

ففي المجال الزراعي تبنى البرنامج ما يلي:

الثورة الزراعية بالدرجة الأولى بواسطة الإصلاح الزراعي تحت شعار الأرض لمن يخدمها، تحديث الفلاحة والمحافظة على الثروة العقارية بهدف زيادة حجم الإنتاج وتنويعه.

وفي مجال التصنيع توجه البرنامج نحو إنشاء الصناعات القاعدية واعتماد سياسة التأميم للثروات المعدنية والتي أقر البرنامج بأنها عملية طويلة المدى كما أولى اهتماما بالبنى التحتية عن طريق تأميم وسائل النقل وتحسين شبكات الطرق والسكك الحديدية ... ناهيك عن تأميم القروض والتجارة الخارجية. [1]

أما السياسة الاجتماعية التي جاء بها الميثاق تهدف إلى:

1- رفع المستوى المعيشي للقضاء على البطالة وتحسين ظروف العمل والاعتراف لها بحق الإضراب

2- محو الأمية عن طريق توسيع وسائل التربية وتعليم القراءة والكتابة للمواطنين

3- ضمان توفير الصحة بتأميم المنشآت الصحية لضمان مجانية العلاج

4- توفير السكن، تحرير المرأة وتطويرها وإشراكها في تسيير الشؤون العامة وتوليها لمسؤوليات حزبية [2].

أما عن السياسة الثقافية فقد رصدها البرنامج كما يلي:

1- استعادة الثقافة الوطنية والتعريب التدريجي للتعليم

2- المحافظة على التراث الوطني

[1] إدريس فاضلي، المرجع السابق، ص ص 142-143

[2] محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص ص 296-297

3- توسيع النظام المدرسي

4- جزأرة البرامج وتكييفها مع وقع البلاد ثم توسيع وسائل التربية الجماهيرية وتعبئة كافة المنظمات الوطنية لمحاربة الأمية وتعليم القراءة والكتابة لكل المواطنين وهذا في أقرب الآجال. كل هذا معناه بناء ثقافة وطنية ثورية وعلمية [1]. أما السياسة الخارجية فهي الوسيلة الثالثة لإنجاز الثورة الديمقراطية الشعبية إذ أشار برنامج طرابلس على أنها عامل أساسي لتدعيم الاستقلال الوطني وبلورة الشخصية الدولية للجزائر وهي تتمحور حول مجموعة من المبادئ والشعارات كشعار النضال ضد الاستعمار والامبريالية في سياق تيار الحياد الإيجابي وإنشاء حركات العمل الوحدوي مغربا ومشرقا وفي افريقيا، تأييد حركات التحرر في كل من انغولا وجنوب افريقيا بتعزيز الصلات مع بلدان أسيا، افريقيا وامريكا الجنوبية وتنمية المبادلات في جميع الميادين مع الدول الاشتراكية والعمل بالاشتراك مع كل القوى الديمقراطية وبالخصوص فرنسا [2]

وفي الأخير عن ممارسة السلطة أو بناء الحزب أو ما نستطيع القول عليه طبيعة النظام السياسي المنتهج فقد أوصى البرنامج بأن تكون جزائر ما بعد الاستقلال تحت هيمنة حزب جبهة التحرير الوطني رغم النقائص التي رصدناها سابقا والتي اقرها البرنامج وهذا ما أكده وزير الداخلية لخضر بن طوبال أنه قبل سنتين من الاستقلال كانت له اتصالات مع جبهة التحرير الوطني وعلى الحدود مصرحين له أنهم : "لن نسمح بفتح أبواب الحرية من اجل تشكيل الأحزاب سيكون هذا تشتيت لطاقات الشعب والذي لن يستطيع تعبئة نفسه من أجل إعادة البناء." و بالتالي فاختيار الجزائر لنظام الحزب الواحد لم يكن اعتباطيا أو من باب الصدفة بل إجابة صريحة وردة فعل قوية تجاه السياسة الاستعمارية التي كانت تراوغ بالتعددية الزائفة تجاه أحزاب الحركة الوطنية سابقا. [3]

[1] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص 96

[2] عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة ، المرجع السابق، ص ص 49-50.

[3] عبد الوهاب أوسليم، المقال السابق، ص 162

وأورد الميثاق شروطا لتقوية الحزب في الجزائر المستقلة وتجاوز النقائص السابقة منها :

– التكوين السياسي للمناضل للحزب عن طريق تلقينه للنهج السياسي وبرنامج الحزب والممارسة اليومية له وتبادل الآراء مع اتصاله بالشعب من جهة ومسايرته للتطورات الوطنية والدولية لفهم معطيات الوسط الذي يعيش فيه. وهذا حسب نص المادة الثانية من القانون الأساسي للحزب الذي صادق عليه المجلس الوطني للثورة بطرابلس: "إن هدف **FLN** هو بناء جمهورية جزائرية حرة ديمقراطية واجتماعية لا تكون متناقضة مع المبادئ الإسلامية." وورد في المادة الرابعة من القانون الأساسي للحزب والتي جاء نصها كما يلي: "إن **FLN** ستواصل بعد الاستقلال الوطني مهمتها التاريخية كقاعدة ومنظم للأمة الجزائرية من اجل بناء الديمقراطية الحقيقية والرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية." [1]

[1] إدريس فاضلي، المرجع السابق، ص ص 145-146

المبحث الثالث: قراءة في قرارات المجلس الوطني للثورة

1. دورة القاهرة 1957م

من خلال عرضنا لمجريات هذه الدورة وأهم القرارات التي انبثقت عنها يمكن القول بأنها فعلا كانت منعرجا حاسما في تاريخ الثورة إذ كانت من الممكن أن تتحول إلى مأساة دموية إلا أن الروح الوطنية تغلبت في النهاية وتوصل المشاركون إلى حلول وسطى ساعدت على تجاوز الحساسيات الشخصية وأوجدت السبيل لتواصل الكفاح المسلح مع الحفاظ على مظهر القيادة ووحدة التوجه[1].

فعلا كان من أقصر المؤتمرات كونه أعقب اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ الذي كان قبل شهر من ذلك إلا أنه خرج بقرارات كانت في مستوى المرحلة التي تعيشها الثورة [2]. من أبرزها أن المجلس الوطني للثورة في هذه الدورة أنقذها من المأزق الذي كانت فيه وذلك بتوسيع عضويته حيث أصبح يضم 54 عضوا وقرر كذلك توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ إلى 14 عضوا مؤكدا بذلك على مبدأ القيادة الجماعية [3]. هذه التي سرعان ما لبثت وقررت تأسيس حكومة مؤقتة دون العودة إلى المجلس.

كما أحدث المجلس الوطني للثورة الجزائرية تغييرا نوعيا باستهدافه للمنطلقات الأيديولوجية بحيث لم يعد يشترط الانتماء العضوي لحزب الشعب الجزائري والتشبع المنطلق بأيديولوجياته للتمكن من ممارسة المهام القيادية العليا [4] بهدف تقويض أركان الاستعمار الفرنسي بالجزائر.

[1] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص 99

[2] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 133

[3] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 505

[4] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص 101

استطاع المجلس الوطني للثورة فيم يخص المبادئ التي أقرها الصومام (أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج) أن يلغيها، ففيم يتعلق بأولوية الداخل على الخارج فبقرار التوسعة أصبح عدد ممثلي الولايات التاريخية 24 عضوا من مجموع 54 عضوا هذا يعني أن أغلبية أعضائه متواجدون بالخارج وبالتالي لم يعد أي وجود للمبدأ سواء من حيث النصوص القانونية أو من حيث الواقع الميداني وحتى السياسيون الذين صادقوا على هذا المبدأ في الصومام وجدوا أنفسهم مضطرين لتغيير مواقفهم بحكم تواجدهم في الخارج وبالتالي صوت أغلبية أعضاء المجلس على قرار الإلغاء باستثناء عبان رمضان وسليمان دهيليس. هنا نجد من يقول بأن مؤتمر القاهرة أدى إلى تكريس مبدأ أولوية الخارج على الداخل [1].

أما مبدأ أولوية السياسي على العسكري يتجلى بوضوح من خلال رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من 5 إلى 14 عضوا منهم 5 أعضاء من القيادة التاريخية أو السجناء الخمس، أما العاملون في الميدان فعددهم 9 أعضاء منهم 4 سياسيون وهم عبان رمضان، محمد الأمين دباغين، فرحات عباس، عبد الحميد مهري، في حين قدر عدد العسكريين بـ 5 أعضاء هم محمود الشريف، بن طوبال، كريم بلقاسم، عمر أوعمران وعبد الحميد بوالصوف وبهذا يمكن القول بان التفوق العددي في اللجنة أصبح لصالح العسكريين بالإضافة إلى المهام الحساسة التي أسندت إليهم وهذا ما سيمنح امتيازات الأفضلية للعسكريين فيم بعد. ويبرر صاحب المقال هذا بان البلاد كانت في حالة حرب وهي بحاجة لمن يفرض وجوده في الميدان ثم يأتي العمل السياسي ليترجم النتائج العسكرية التي حققها جيش التحرير الوطني [2].

[1] محمد بوحموم، تطور مبدأ الأولويات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية بين سنتي 1946-1962م، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 6، 2018، ص ص 12-13

[2] محمد بوحموم، المقال نفسه، ص 13

يضيف عالم الاجتماع والمؤرخ عبد المجيد مرداسي إلى مجموعة من الملاحظات اتجاه المؤتمر أولها الخلل الفني في اللقاء أي غياب النصاب القانوني (نعلم أنه قد حضر 22 من أصل 34) ، كما يضيف ان المؤتمر سعى لكشف آليات مؤتمر الصومام بالتشكيك في مباديء أسبقية السياسي على العسكري ,الداخل عن الخارج إلا أنه في الواقع إذا ماعدنا لما أقرته اللجنة الوطنية للعلاقات العامة أن جميع المشاركين في النضال بزي رسمي او بدونه متساوون وبالتالي لاتوجد أي أولويات او أسبقية. أما حربي فيقول أن التأكيد على المساواة بين الداخل والخارج يبدو انه مبرر فقط لتأسيس الإدارة بالخارج أكثر من كونه امتياز[1]

وبالتالي ما يمكن استخلاصه فإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية عبر دورته في القاهرة أقر حلولا مؤقتة للأزمة التي خلفتها قرارات الصومام والتي اختلف المؤرخون بشأنها فهناك من اعتبرها انقلابا على الصومام وآخرون اعتبروها تصحيحا له لتجنب انحراف مسار الثورة، إلا أنه يمكن القول بأنه تصحيح مؤقت للأزمة كما ذكرنا سالفا فقد تم قلب هذه المبادئ لتظهر كمشاكل وعراقيل في دورات المجلس الوطني للثورة المقبلة.

طور المجلس الوطني للثورة الجزائرية أسلوب النظام المسلح فكما نعلم انه طيلة مرحلة الثورة الأولى كان أسلوب حرب العصابات هو المعتمد وتوعية الجماهير لمواجهة عمليات تمشيط واسعة التي كانت تقوم بها القوات الاستعمارية، فجاء مؤتمر الصومام لاستغلال النتائج الإيجابية التي حققتها هذه الأساليب والعمل على توسيعها وتخفيف الضغط عن المجاهدين في الجبال فقرر تنشيط العمل الفدائي في المدن لتعميم الحرب، لهذا ثبت أن قرار المجلس الوطني للثورة في هذه الدورة بأنه دعى إلى تجاوز حرب العصابات من أجل تخفيف وتحويل كبير في جيش التحرير وفي مفهوم الولايات وتوفير ظروف ملائمة لإنجاز ديان بيان فو جزائرية، هذا القرار يرجع لتأثر بعض أعضاء لجنة CCE بأدبيات ماو تسيتونغ وترونسكي لكنهم لم يأخذوا بعين الاعتبار الواقع الجزائري المختلف

[1] - La réunion du CNRA du Caire, l'anti-congrès de la Soummam, *El Watan, 20 août 2017.*

عن الواقع الصيني إذ بالرغم من الانتصارات المحققة ومساندة الشعب إلا أنه لم تحظ جبهة التحرير الوطني إلى ذلك التاريخ من تحرير مناطق بكاملها كي تكون منطلقا لوحدات أكبر من الفيالق. لذلك ظل ذلك القرار حبرا على ورق [1].

عرف مسار الثورة بعد هذا المؤتمر تصفيات لبعض العناصر كان لها الدور البارز في هذه المرحلة وهو عبان رمضان، فبسبب مواقفه واختلافاته مع العسكريين لا سيما كريم بلقاسم الذي أشرنا أنه تراجع عن مساندته التي أبداها بالصومام وتحالف مع العسكريين في القاهرة... يجمع لنا الباحث مختار سالمي مجريات هذه الحادثة من خلال أراء مؤرخين فيقول : "أن هذه المؤامرة قد أحيكت ضد عبان لعزله عن قيادة الجبهة فيذكر محمد البجاوي أن معارضي عبان كانت لهم اجتماعات قبل انعقاد مؤتمر القاهرة بـ3 أسابيع ثمة قرروا إسقاطه وبن خدة ودحلب من اللجنة التنفيذية وهذه أكثر من مناورة سياسية، ويبدو أن المؤامرة كانت منظمة من طرف الباءات الثلاثة الذين نجحوا في استمالة العسكريين المدعوين لحضور جلسات القاهرة وذلك في منتفلوري * بضواحي تونس ويضيف أيضا شهادة الطاهر الزبيري انه رغم تهميش عبان رمضان عن اتخاذ القرارات المصيرية إلا انه ظل يناور ويتصرف على انه القائد الفعلي للثورة وهو ما أثار حفيظة كريم بلقاسم وبن طوبال الذين اتهموه بالاتصال السري بالعدو قصد التفاوض معه دون الرجوع إلى قيادة الثورة ". هذا ما كان كافيا بالنسبة لهم لتدبير مؤامرة لاغتياله في المغرب. لهذا فإن اجتماع القاهرة وضع حدا لتطلعات عبان بانفراده لقيادة الثورة [2].

[1] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر العام ، ج 2، المرجع السابق، ص ص 102-103

* انعقد المؤتمر السنوي لقيادة الثورة الجزائرية لعام 1957 بالقاهرة بحي قاردن سيتي من 27 - 20 (أوت 1957 في شكل اجتماعات يومية ونجد Gilbert Meynier ينفرد برأيه أن الاجتماع لم يكن لمدة أسبوع بل كان لبضع ساعات من يوم27 أوت 1957 وربما حجته هنا سلسلة الاجتماعات السرية التي سبقته ويصر بأن اجتماع القاهرة كان ثأرا من قرارات الصومام ونهاية لعبان رمضان بتنصيبه رئيسا لمجلة المجاهد، ص ص 343-344. انظر المحضر الرسمي: مؤتمر القاهرة 28 أوت 1957 في المركز الوطني للأرشيف العلبة 184 (وثيقة منشورة)

إذن لم يسر اجتماع القاهرة بشكل سلس خاصة بعد ضعف شوكة عبان رمضان أمام صلابة فريق كريم بلقاسم ويجمع لنا أيضا المؤرخ عبد المجيد مرداسي بعض الملاحظات اتجاه مؤتمر القاهرة أنه اجتماع قلب مؤتمر الصومام رأسا على عقب ويضيف أن عبان رمضان رأى أفكاره التي دافع عنها قبل عام بالصومام موضع تساؤل أو كما نقول تندثر وسينزل إلى منصب رئيس تحرير جريدة المجاهد ويعلق ميني على نهاية عبان رمضان :" أن موته الجسدي كان بعد فترة وجيزة من وفاته السياسية" [1].

في الأخير لا يمكن أن ننسى أن قرارات الدورة لم تغفل عن علاقة الثورة وانعكاساتها على المستوى الإقليمي والقاري والمغاربي وحتى العالمي لهذا نجد المؤرخ لحسن الزغيدي يقول: "أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية خرج بقرارات هامة خاصة في المجال الدبلوماسي حيث قامت لجنة التنسيق والتنفيذ تنفيذا لقرارات المجلس بتحديد يوم 30 مارس يوما للتضامن مع الجزائر في جميع أنحاء إفريقيا وأسيا وتطبيقا لهذا القرار أصدرت الCCE بلاغا جاء فيه : "إن يوم 30 مارس 1958 هو يوم فعال بالنسبة للحرب الجزائرية، ونقطة تحول تقفز فيها الجزائر المحاربة من مرحلة مواجهة فرنسا وحدها إلى مرحلة جديدة، تواجه فيها الاستعمار الفرنسي، ومن ورائها قوة بشرية هائلة تدفعها إلى النصر الذي لا شك فيه.... يوم 30 مارس 1958، سيبقى يوم عيد في كل أقطار إفريقيا وآسيا لأنه هو اليوم الذي برزت فيه إلى الشمس أول شجرة مثمرة في حفل التضامن الأخوي بين الآسيويين والأفارقة....

Et Harbi، Gilbert Mennier، LE FLN Documents et Histoire 1954-1962 ،Casbah edition، Alger، 2012، pp 254-255.

[1] للمزيد في تفاصيل الحادثة أنظر الأطروحة + المقال للباحث مختار سالمي: اغتيال عبان رمضان وجه من وجوه الصراع على السلطة في مؤسسات الثورة الجزائرية، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد 15، 2018، ص 45

[2] La réunion du CNRA du Caire, l'anti-congrès de la Soummam, El Watan, 20 août 2017.

فيوم التضامن مع الجزائر برهن للمستعمر أن وراء الثورة الجزائرية كل أشقائها العرب، وكل شعوب آسيا وإفريقيا تناصرها، وتشد أزرها بالتعاون المادي والأدبي، ومن هنا بدأ المستعمر يفكر في خطة جديدة لخنق الثورة الجزائرية في الداخل ليضع حدا لكل وسائل العون المادي لها. وذلك بسد المنافذ التي يعتقد أنها تصل عن طريق الإمدادات للثورة، بإنشاء خط مكهرب وملغم على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية. " [1]

دعم المجلس الوطني للثورة نفسه بمؤسسات وهيئات تحدثنا عنها سابقا فعن الحكومة المؤقتة قدم توصية للجنة التنسيق والتنفيذ بضرورة إنشائها للجنة العمليات العسكرية COM من طرف كريم بلقاسم بصفته وزيرا للقوات المسلحة والتي تألفت من فرعين لجنة بالشرق مقرها غارديما بقيادة العقيد محمدي السعيد ومساعديه محمد لعموري وعمارة بوقلاز ولجنة الغرب التي مقرها الناظور بقيادة العقيد هواري بومدين ومساعده الصادق دهيليس، هذا القرار يدل على المكانة العسكرية التي حظي بها كريم بلقاسم بعد مؤتمر القاهرة في الشأن العسكري بتحالفه مع الثلاثي العسكري مستندا لشرعيته التاريخية التي لطالما افتخر بها ونفوذ مرافقيه المتمتعين بدعم من طرف ولاياتهم [2]. ومايمكننا إضافته على التعاليق السالفة أن مؤتمر القاهرة الذي كان في وقته المسطر أي طبقا للقوانين الأساسية التي تسير مؤسسات الثورة ورغم بعض الأخطاء التقنية فيما يخص قائمة الحاضرين إلا أنه قدم حلولا لبعض المسائل المتعلقة بالأولويات المقررة في الصومام وبالتالي رص الصفوف من أجل مواجهة العدو الأساسي ، إلا أنه كان بمثابة انقلاب وهذا بدليل ارتفاع عدد العسكريين على مستوى المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ وسنعرف جناحا جديدا أو تكتلا عسكريا يعرف بالباءات الثلاث والذي سيلعب أدوارا مختلفة على مسرح الأحداث التي ستمر بها المؤسسة محل الدراسة عبر دوراتها الآتية .

[1] محمد لحسن الزغيدي، المرجع السابق، ص ص 181-182

[2] سعيداني لخضر، التطور السياسي والعسكري للثورة (التحديات والمؤسسات) 1962-1956م، مجلة القرطاس للدراسات الفكرية والحضارية، المجلد 7، العدد 2، 2020، ص 43

2. دورة طرابلس الأولى 1959–1960م والثانية أوت 1961 م

تعتبر الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية من أهم الدورات التي عقدها وأنجحها وهذا على حد تعليق علي كافي عنها قائلا: "إنها كانت هامة حيث نجحت في جمع الصفوف من جديد أمام الأخطار الخارجية الداهمة وقدمت علاجا مؤقتا لمسألة عويصة وشائكة كمسالة قيادة الثورة." [1] وهذا للعمل التحضيري الجاد الذي سبقها وأشرف عليه العقداء العشر والذي عالجناه في الفصول السابقة إذن قرارات هذه الدورة كانت وفقا لمجريات تطور أحداث الثورة فقد نتج عنها تعديل في الحكومة إذ ثبت المجلس الوطني للثورة فرحات عباس في منصب رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من جهة وألغى وزارة القوات المسلحة التي كانت تحت إشراف كريم بلقاسم لتعوض باللجنة الوزارية للحرب بين الباءات الثلاث التي تقود الجيش بواسطة هيئة الأركان العامة [2].

يعد القرار الأخير –تأسيس هيئة الأركان العامة– الأهم في هذه الدورة كونها ستدخل غمار الأحداث وبقوة وتبدي مواقف تجاه مؤسسات وتكتلات تابعة للثورة بالرغم من أن الأهداف التي أسست من أجلها هي توحيد صفوف جيش التحرير وجعله تحت قيادة موحدة، إلا أن الخلافات بدأت بينها وبين اللجنة الوزارية للحرب أي بين عسكريين قدامى (الباءات الثلاثة) وعسكريين جدد (أعضاء الـ**EMG**) وتطور الصراع إلى أن أصبح علنيا حيث صرح بن طوبال في 5 فيفري 1961م قائلا: "الذين يريدون السلطة فما عليهم إلا حمل البندقية لافتكاكها من أيدينا."[3]

[1] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص ص 447-448

[2] محمد حربي، المصدر السابق، ص 211

[3] أحمد مسعود سيد علي، موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من بعض قضايا الثورة في الداخل، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 5، 2017، ص ص 46-47

لهذا يمكن اعتبار هذه الدورة خاتمة *سلطة الباءات خاصة بعد اختلافها حول من تكون له الرقابة والمسؤولية المباشرة على جيش الولايات وبضغط من اللجنة الوزارية طلبت الحكومة المؤقتة على لسان رئيسها فرحات عباس دخول هيئة الأركان إلى الجزائر وحددت لها تاريخ 31 مارس 1961م كأخر أجل للالتحاق، فاعتبرت هيئة الأركان هذا الطلب مناورة وتماطلت عن تنفيذه بحجة أن المجلس الوطني للثورة والذي أوجدها هو المخول بأن ينفي وجودها من خلال متابعة أدائها ومدى تطبيقها للوائح المتفق عليها [1].

راح هذا الصراع يتطور ودورات المجلس الوطني للثورة ويزيد من حدة التوتر بينها وبين الحكومة المؤقتة والذي عالجناه بالتفصيل في فصول سابقة بالاستناد إلى دراسات أكاديمية وآراء المؤرخين والذي انفجر في آخر دورة وينعكس على أوضاع الجزائر المستقلة ، ناهيك عن طبيعة مطامح هيئة الأركان الجديدة المتمثلة في دخولها لسباق السلطة ما جعل قائدها يتبصر ويحاول افتكاكها بالرغم من يقينه بوجود بعض المعطيات التي ستعرقله وتجعله يخسر الرهان ، لكن فطنته مكنته من إيجاد السبيل لافتكاكها عن طريق تقربه من السجناء الخمس بغية الحصول على تأشيرة التتويج "الشرعية التاريخية "والتي وجدها عند أحمد بن بلة . وما يلفت الانتباه في هذه الدورة أيضا أنها كرست لمبدأ جديد ألا وهو " أولوية الخارج على الداخل "وهذا من خلال رفع عدد أعضاء المجلس الوطني للثورة من 54 إلى 65 عضو فأصبح يتشكل من ممثلي الفيدراليات الثلاثة ومن أعضاء الحكومة المؤقتة ومن إطارات جيش التحرير المتواجدة على الحدود الشرقية والغربية فضلا عن أعضاء المجالس الولائية في الداخل

*نجد هذا الطرح عند فرحات عباس فقال أن الدورة كانت بمثابة محاكمة للباءات الثلاث.أنظر: Ferhat Abas.Autopsie de geurre.Opcit.P280

[1] جمال بلفردي، علاقة جيش التحرير على الحدود الشرقية والغربية بهيئات الثورة الأخرى وبالزعماء التاريخيين، مجلة المصادر، العدد 21، ص ص 202-203.

والتي لا تتعدى الثلث تقريبا أي 24 من أصل 65عضوا الأمر الذي أدى إلى إعطاء الأولوية للهيئات السياسية التابعة لجبهة التحرير الوطني المتواجدة في الخارج عوضا عن الهيئات المتواجدة في الداخل .[1]

مهما تعددت الآراء حول كيفية تشكيل قيادة هيئة الأركان وأدائها وعن طبيعة علاقاتها بمؤسسات الثورة إلا أن جل الدراسات تؤكد على حقيقة وهي أن دورة طرابلس الأولى من فتحت المجال لتفوق جيل جديد من العسكريين بقيادة هواري بومدين وتراجع دور الجيل القديم المتمثل في الباءات الثلاث وقادة الولايات وكان لهذا الجيش الدور الكبير في حسم أزمة صائفة 1962م لصالح جيش الحدود والولايات المتحالفة معها ضد الحكومة المؤقتة والولايتين الثالثة والرابعة اللتان تحالفتا معها وبالتالي كرست هذه الدورة أيضا لمبدأ أولوية العسكري على السياسي .[2] في الأخير يمكن اعتبار هذه الدورة انقلابا على قرارات الصومام أولا والقاهرة ثانيا وهذا نتيجة الظروف المستجدة التي تعرفها الثورة ما خلف جوا لتكييف المبادئ وسن القرارات وفقا لما لا يعيقها.

أما الدورة الثالثة لطرابلس -20-27 أوت 1961م- فتعد هي الأخرى أقصر دورات المجلس وتعد أهم حدث ميز الثورة سنة 1961م لاعتبار أن مرحلة المفاوضات بين الجزائر وفرنسا دخلت مرحلتها الحاسمة خاصة وأن الحكومة المؤقتة برئاسة فرحات عباس كانت بصدد تسهيل سبيل المفاوضات واختصار الطريق نحو الاستقلال، لكن الفرنسيون وكما هو معروف أكثروا من العراقيل حتى خيل لهم أن الثورة ضعفت وأنهم بإمكانهم المساومة كيفما شاءوا مادام مفاوضوهم يبدون تساهلات فسروها بالضعف وهنا بالذات قرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية أن يضع حدا لتلك الميوعة والكاسب الدنيئة التي دأب الفرنسيون على إتباعها [3].

[1] أمحمد بوحموم ، المقال السابق ، ص 13.

[2] المقال نفسه ، ص 16.

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 206

اجتمع المجلس الوطني للثورة وخرج بقرارات تنظيمية للثورة- أشرنا إليها سابقا- ولعل أهم قرار هو إنشاء حكومة مؤقتة ثالثة أستبعد رئيسها فرحات عباس ليحل محله بن يوسف بن خدة وأبعد أيضا منها أحمد فرانسيس وعبد الحميد مهري الذي حذفت وزارته المتصلة بالشؤون الاجتماعية والثقافية، أما محمد يزيد الذي عرف كيف علاقات مع الصحافة الأجنبية احتفظ بمنصبه كوزير للإعلام وبقي بوالصوف الوحيد من الثلاثي الذي لم يغير منصبه وكريم بلقاسم ترك منصب وزارة الخارجية ليشغل منصب وزارة الداخلية، في حين بن طوبال سمي وزير دولة بلا وظيفة معينة ومحمدي السعيد وزير دولة بلا وظيفة أيضا وتم ترفيع بوضياف إلى منصب نائب رئيس الوزراء مثل بن بلة ودخل دحلب كوزير للخارجية الذي بدا أنه العنصر الوحيد النشيط في المفاوضات مع فرنسا. ويعلق سليمان الشيخ عن هذه التشكيلة الحكومية الجديدة بأنها: "تبدو أكثر تجانسا من سابقتها وأشد حزما بصورة خاصة ذلك أن القضية الآن هي قضية "الحزم" بالدرجة الأولى تجاه فرنسا إذا ما استؤنفت المفاوضات فقد أزيح المعتدلون واستبدل بهم رجال أكثر عنادا...والحزم في مواجهة العسكريين لا سيما هيئة الأركان. " [1].

كما كرست هذه الدورة أيضا لمبدأ أولوية الخارج على الداخل بدليل ارتفاع عدد الأعضاء الحاضرين بالدورة من 65 إلى 71 (لم يحضره في الواقع سوى 28) وبالرغم من وصول عدد الحاضرين عشية الاستقلال في أخر دورة 115 عضوا بالرغم من رؤية زهير احدادن بأنه مهما تطور عدد الأعضاء بالمجلس إلا انه في الواقع يتراوح بين 30 و40 عضوا ودائما الغلبة للأعضاء المتواجدين بالخارج خاصة أن المواثيق الخاصة بالمؤسسات الانتقالية أعطت حق التصويت بالنيابة للذين لم يسعفهم الحظ بحضور أشغال دورات المجلس الوطني للثورة الجزائرية [2].

[1] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص ص 129-130

[2] محمد بوحموم، المقال السابق، ص 14

وسبب دمجي هاتين الدورتين كان بسبب تماثل قراراتهما لا سيما التنظيمية منها والسياسة الخارجية للثورة دائما كان المجلس الوطني للثورة يؤكد بضرورة إبقائها ذات أبعاد مغاربية وإفريقية و نادى بضرورة مواصلة النشاط الدبلوماسي بهدف تدويل القضية الجزائرية بالإضافة للقيام بأعمال عسكرية على الحدود لإعطاء الصراع بعدا دوليا ...وغيرها من القرارات التنظيمية كالتدابير المالية الخاصة بالجيش (طرابلس الأولى) وإنشاء مكتب للمجلس الوطني للثورة المكون من (محمد الصديق بن يحيى ، علي كافي ، عمر بوداوود)والذي بقي ثابتا طيلة الدورات المقبلة فزاد من تنظيم عمل المجلس الوطني للثورة وغيرها من قرارات الدورة الثانية...

3. اجتماع فيفري 1962

أما عن الدورة الموسومة بالاستثنائية فهذا يعود لإطارها الزماني الذي انعقدت فيه مقارنة بسلسة الدورات العادية التي عقدها المجلس في وقتها المحدد (معدل ثلاث دورات كانت بشهر أوت وقد أشرنا فيما سبق أنه تم اختيار هذا الشهر للقاءات والاجتماعات إبان الثورة...هذا لا يهم بقدر من ما كان يرتبط بالأوضاع الطارئة التي تصادف مسارها) فتبعا للقوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني المتعلقة بتنظيم المؤسسات الانتقالية آنذاك و للتطورات السياسية التي عرفتها الثورة وبلوغها لمراحل متقدمة في مفاوضاتها مع فرنسا إذ توصل المشرفون عليها إلى مسودة اتفاقيات عبر لقاء ليروس الذي كان في 11 إلى 19فيفري 1962 ما عجل باستدعاء أعضاء المجلس بعد ثلاثة أيام فقط للنقاط الحساسة التي تم الوصول إليها بين الطرفين منها مسألة وقف إطلاق النار وباعتبار المؤسسة محل الدراسة هي الوحيدة المخولة بالبث فيها سواءا بالنقض أو التنفيذ.

وما تجدر بنا الإشارة إليه بأن هذه المراحل المتقدمة من النضال السياسي لم تكن من باب الصدفة بل نتيجة جهود مؤطريها وهذه بعض تصريحاتهم في هذا الشأن :" بأن المفاوضات لم يكن من السهل التوصل إلى

حلول مرضية بين الطرفين إلا بعد جهود كبيرة بذلت لعلاج العديد من الإشكاليات التي كانت تقف أمام عملية التفاوض." [1].

اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس في 22-27 فيفري 1962م لدراسة نص اتفاقيات ايفيان في كل جزيئاتها حيث كان سعد دحلب هو المقرر وتم التصويت على مشروع نص اتفاقيات ايفيان من طرف أعضائه بالإجماع ماعدا أربعة، 3 من قيادة الأركان العامة (بومدين، قايد أحمد ومنجلي) والرائد المختار بويزم (ناصر) من الولاية الخامسة، أما الخمسة الموجودون بأولونوي فقد صوتوا بتأييد الاتفاقيات وأرسلوا بهذا الصدد رسالة بتاريخ 15 فيفري 1962م موجهة للمجلس الوطني للثورة، كما بعثوا بوكالة تخول حق التصويت باسمهم لبن خدة، كما أرسل أعضاء الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) ليصوت باسمهم أثناء اجتماع المجلس الوطني للثورة. هكذا وبعد نقاش طويل لمختلف الملفات المدروسة وتصدي المجلس الوطني للثورة للنقاش العام على حد قول رضا مالك بأنه اتخذ قرارا تاريخيا استطاع بفضله إيصال الثورة الجزائرية إلى بر الأمان مكلفا الحكومة المؤقتة بمواصلة المفاوضات وإيصالها لغايتها القصوى رغم عنف عصابات **L'OIS** في الجزائر الذي أوشك على أن يقضي نهائيا على الأمر بالوصول إلى أية حياة مشتركة هادئة بين الطائفتين وبمصادقة المجلس الوطني للثورة على مواصلة مفوضات إيفيان الثانية في 7 إلى 18مارس 1962وسماحه للوفدين الجزائري والفرنسي بالوصول إلى اتفاق نهائي توج بقرار وقف إطلاق النار والذي عين موعده على الساعة 12 من يوم 19مارس 1962 في كل الأراضي الجزائرية [2].يعتبر بن خدة اتفاقيات إيفيان " انتصار عظيم للشعب الجزائري ...إنها الاستقلال والوحدة

[1] محمد بليل، المقال السابق، ص ص 225-250

[2] سليمان الشيخ ، المرجع السابق ، ص 132.

الترابية .[1]ويضيف محمد العربي الزبيري بأنه بالفحص والتدقيق في هذه الاتفاقيات وبالرجوع إلى بيان أول نوفمبر ووثيقة الصومام تم إجماع الملاحظات التالية عليها وهي:

- ✓ إن اتفاقيات إيفيان قد وضعت حدا لحرب إبادية.
- ✓ أنها مكنت الشعب الجزائري من استرداد سيادته كاملة مع الحفاظ على وحدته الترابية رغم كل المناورات التي لجأت إليها الحكومة الفرنسية لتقسيم البلاد أو فصل الصحراء عنها.
- ✓ إن هذه الاتفاقيات قد شكلت بالنسبة للشعب الجزائري انتصارا سياسيا أهم نتائجه تقويض أركان النظام الاستعماري والتخلص من الهيمنة الأجنبية التي دامت مدة 132 سنة.

على الرغم من هذه الإشادة إلا أن المؤتمرين أثاروا بعض التحفظات عليها فمثلا حول إبقائها لقيود التبعية في الميدانين الاقتصادي والثقافي، الضمانات المقدمة للمستوطنين، إبقاء القوات الفرنسية في المرسى الكبير والمطارات العسكرية... كل هذا تكريس لسياسة الاستعمار الجاحد [2].

وحسب رأي يحي بوعزيز في الاتفاقيات : "إنها لم تكن سهلة ولا ميسورة بسبب طول الحرب ومعاناة الشعب الجزائري الذي وقف إلى جانب قيادته في ملف التفاوض من خلال الصبر على البلاء والشدائد والقيام بمساعدة الثوار ماديا ونفسيا وتلبية دعوة جبهة التحرير الوطني في الإضرابات والمظاهرات التي ضغطت على حكومة ديغول للتنازل عن العديد من شروطها، ليس مثلما ادعى ديغول في العديد من تصريحاته أنه انتصر على

[1] يوسف بن خدة ، المصدر السابق ، ص 39.

[2] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2 ، المرجع السابق، ص ص 168-169

الثورة في الميدان وأنه ترك الحرية للجزائريين لاختيار مصيرهم بسبب أفكاره الجريئة لإحلال السلام والانتهاء من هذا الصراع الذي كلف الجميع خسائر معتبرة... " [1].

إن موضوع اتفاقيات ايفيان كان ولا يزال محل غموض ونقاش لن نأخذ في تداعياته باعتبار موضوع الدراسة يتوقف عند حد أن المؤسسة –محل الدراسة– قد وفقت في مهمتها ووصلت إلى غايتها القصوى بواسطة تضافر جهودها العسكرية والسياسية والإعلان عن وقف إطلاق النار. وكباقي الدورات السابقة هذا اللقاء أيضا جدد فيه المجلس الوطني للثورة التركيز على المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية باعتبار أن الثورة تواصل كفاحها في إطار الوحدة المغربية والإفريقية مع التشييد بالمساعدات والعلاقات الطيبة التي ربطتها بدول المعسكر الشرقي في إفريقيا، أسيا وأمريكا اللاتينية.

4. دورة طرابلس الأخيرة ماي–جوان 1962م

نأتي للدورة الأخيرة –المعلقة– للمجلس الوطني للثورة هذه التي أجمعت المصادر التاريخية بأنها فاشلة كونها لم تصل لحل مسألة القيادة والتي كانت في الحقيقة تختمر عبر دوراته هذا من جهة، لكن من جهة أخرى فقد تمت المصادقة على أهم قرار بل وبالإجماع على برنامج طرابلس هذا الذي حاول فيه المؤتمرون الوقوف على مشاكل الدولة الجزائرية الجديدة وتحقيق تغييرات جذرية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي [2].

والملفت للانتباه أيضا أن هذه الدورة جاءت في ظروف جد مغايرة للدورات السابقة باعتبار أنها لم تكن مبرمجة من طرف الحكومة المؤقتة ولا مكتب المجلس الوطني للثورة ولا حتى من ثلثي أعضائه الذين خضعوا في النهاية لتحالف بن بلة وهيئة الأركان. إذن هذه الدورة محصلة ذلك الانسداد الذي شهدته مؤسسة المجلس الوطني

[1] محمد بليل، المقال السابق، ص ص 225–250

[2] عبد الوهاب أوسليم، المقال السابق، ص 164

للثورة حيث انتهت بطريقة شبه رسمية إلى التعليق وشهدت خرقا لقوانينها وسيادتها بغياب ما يقارب النصف من أعضائها، فهذا يعكس عدم الاكتراث من طرف المؤتمرين بسلطتها ويذكر الدكتور أحمد مسعود سيد علي: "أن هذه السلوكات لم تشر لها المحاضر من طرف مقرر الجلسة." [1].

لم يستطع المجلس في اجتماعه الأخير من تحقيق هدفه الرئيسي بتشكيل قيادة سياسية لجبهة التحرير الوطني وتحظى بالإجماع لدى مختلف الأطراف الفاعلة في الثورة ظلت جلساته معلقة حين فشلت عملية الاقتراع حول تشكيلة المكتب السياسي ليتم الاحتكام فيما بعد لمنطق القوة وسياسة التحالفات التي أدخلت الجزائر لأزمة حادة خلال صيف استقلالها كادت أن تؤدي إلى حرب بين رفقاء الكفاح لو لا حكمة وتعقل البعض منهم [2].

إذ بعد تعليق الدورة اشتدت الأزمة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان المتحالفة م بن بلة وخيضر وبيطاط وراح كل فريق يحاول تجنيد أنصاره وكانت المنظمة السرية **OAS** في تلك الظروف تغرق الجزائر بالخراب، فتوجه كريم بلقاسم وبوضياف إلى الولاية الثالثة وبن بلة إلى بومدين بتلمسان حيث التحق بهم فرحات عباس ، أحمد فرنسيس وبومنجل . أما بن خدة فبقي بالجزائر إلى غاية إجراء استفتاء تقري المصير 03- 07- 1962إذ نجح في الأخير تكتل بن بلة وهيئة الأركان في فرض نفسه بالقوة والذي حل محل مؤسسات الدولة التي تهاوت الواحدة تلو الأخرى[3]

[1] أحمد مسعود سيد علي، موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من بعض قضايا الثورة في الداخل، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 5، 2017.

، ص 54

[2] حكيمة شتواح، المقال السابق، ص 163

[3] Benjaminne Stora. Histoir de l’algerie de puit l’independance1888-1962.Paris la decovert.Alger.2007.P 09

في الأخير أجواء المصادقة على مقررات هذه الدورة كنا قد فصلنا فيها في فصول سابقة سواءا من حيث تحضير برنامج طرابلس أو مشاحنات تعيين أعضاء المكتب السياسي... لا يمكن لنا أن نحمل فقط مؤسسة المجلس الوطني للثورة مسؤولية هذا الفشل بل هي مسؤولية كل العناصر والأعضاء التي كانت تتنافس على السلطة مستخدمة كل الوسائل والطرق لبلوغها وهذا ما يعرف بمبدأ ميكافيلي أي "الغاية تبرر الوسيلة"...

خـــاتـمـة

خـاتمة

بعد معالجتنا لهذه الدراسة ومناقشة حيثياتها تمكننا من الوصول إلى الاستنتاجات التالية:

– رغم العراقيل التي مر بها النضال السياسي الجزائري إلا أنه أسهم وبشكل كبير في بلورة وعي الجماهير الجزائرية بشأن قضيتهم المحورية ألا وهي القضاء على الاستعمار الفرنسي واسترجاع السيادة الوطنية ؛لذا يمكن لنا القول أنه كان بمثابة الباعث بمختلف مشاربه لتفجير الثورة التحريرية ، كما يمكن لنا أن نعتبر حركة انتصار الحريات الديمقراطية رحم ظهور مؤسسات الثورة بعد 1956 ، ونعني بهذا أن برنامجها ومختلف تدابيرها السياسية والعسكرية التي تولتها كل من جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير في مرحلتها الاولى اتخذت بعين الاعتبار عند ميلاد هذه الهياكل بعد مؤتمر الصومام تم اعتمادها وتطويرها.

– يعد مؤتمر الصومام منعرجا حاسما في تاريخ الثورة الجزائرية التحريرية فقد استطاع تدعيم التنظيمات السياسية والعسكرية التي أقامتها جبهة التحرير الوطني في مرحلتها الأولى والتي كانت تتميز بالاستقلالية من حيث التسيير والعزلة ، ومن حيث الاتصال الجغرافي هذا لا يعد انتقاصا للمرحلة بل لبنة على إثرها دعم مؤتمر الصومام الثورة بنظام مؤسساتي يغلق جميع أبواب وأشكال المناورات الاستعمارية هذا من جهة ، ويجذب جميع المترددين للالتحاق بركب الثورة التحريرية من جهة ثانية ،كما بث فيها روح القيادة الجماعية عبر مؤسستين أولها المجلس الوطني الذي يعد برلمانا للشعب أثناء الثورة وثانيها لجنة التنسيق والتنفيذ والتي تعد هيئته التنفيذية وتعمل على تجسيد قراراته.

– تمكن مؤتمر الصومام من تجنيد هيئات قيادية سياسية وعسكرية ديمقراطية ، وتعد المؤسسة – محل الدراسة – الهيئة العليا للثورة ، فلها قانونها الخاص ، لها صفة المجلس التأسيسي ، لها صلاحيات التشريع وسن القوانين ، كما تعمل مُراقبة للحكومة إلى أن تتحرر أرض الوطن ، الملفت للإنتباه أنها تشكلت أول مرة بواسطة التعيين مباشرة وهذا لاستحالة اعتماد أسلوب الانتخابات لواقع الحرب الذي كانت

عليه البلاد ، رغم ذلك تشكيلته ضمت جميع تيارات الحركة الوطنية بمبادئهم الإيديولوجية المتمايزة وقطعت أشواطا حماسية عبر دورات المجلس الوطني للثورة .

– بالرغم من النتائج الإيجابية التي حققها مؤتمر الصومام إلا أنه فتح بابا وشكل لبنة أساسية للصراعات التي عرفها مسار الثورة وذلك لإقراره لبعض المبادئ التي كادت أن تعصف بها ، لولا المؤسسة – محل الدراسة – وأداؤها لدورها بحفظ المشروع ورص الصفوف من أجل بلوغ غايتها القصوى ألا وهي الاستقلال ، فعبر دورتها بالقاهرة 20-27 أوت 1957 تم إلغاء تلك الأولويات . إلا أنه وبتتبعنا لمجريات هذه الدورة والوقوف على وجهات النظر المتباينة بشأن هذه المسألة ، وجدنا فريقا وصفها ب"التصحيح" ولهم تبريراتهم ، وفريقا ثان وصفها ب "الانقلاب" على مقررات الصومام مستندين أيضا لحجج لاسيما بعد تكريسه لسلطة العسكريين عقب هذا الاجتماع وظهور نجم الباءات الثلاث وعملهم للاستحواذ على السلطة منذ تلك الفترة وتدعم الفريق بسلطة القيادي التاريخي على حد قول "كريم بلقاسم " ، وقد فصلنا في هذه النقاط سابقا. وما يسعني قوله أن كلا الطرفين وجد ضالته في الصف المقابل وقد راح ضحية هذا التكتل "عبان رمضان " التي تُجمع المصادر والكتابات التاريخية بأنه راح ضحية بعض مواقفه وآرائه المتصلبة.

– تدَعَّمَ المجلس الوطني للثورة الجزائرية بمؤسسات تقاسمت معه المهام وهما : الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان فالأولى تولّت الإشراف على المسائل السياسية كالمفاوضات مثلا ، والثانية تولّت المسائل العسكرية وكانت الدرع الواقي للثورة عبر حدودها الشرقية والغربية. إلا أن العلاقات بينها كان يغلب عليها طابع الصراعات والتنافس للاستلاء على السلطة ، وقد حاولت المؤسسة – محل الدراسة – إصلاح ذات البين إلا أنها لم تصل لحلول جذرية بسبب ميزة التكتلات التي ظهرت بين أعضائها الفاعلة ، وسيطرة الأنانية والطموح عليهم في سبيل تحقيق مآربهم ، وهذا ما انعكس سلبا على المجلس الوطني للثورة

وظهوره بصورة المؤسسة الفاشلة أمامهم ما زادهم في حدة أصواتهم ومواقفهم اتجاه بعضهم البعض والمقصود هنا ظهور جبل عسكري جديد ألا وهو هيئة الأركان العامة الذي اتجه نحو افتكاك السلطة مستعملا كل الأساليب ومستغلا لكل هفوات الحكومة المؤقتة كي يتخلص منها ومن جميع منافسيه وقد أثبت ذكاءه عبر بحثها عن غطاء الشرعية الذي بلغته عن طريق تكتلها مع السجناء الخمس وبالضبط مع احمد بن بلة كما نعرف جميعا.

– انعقدت دورات المجلس الوطني للثورة في كل من القاهرة وطرابلس فكان منها العادي والاستثنائي والمعلق أيضا ، وهذا تبعا للتطورات والمسائل التي تستدعي انعقادها ، لكن ما يلفت الانتباه في دوراته بطرابلس أنها سعت لمعالجة مسألتين تطورتا ومسيرته وهما : مسألة الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان ومسألة المفاوضات ، فالدورة الأولى بطرابلس شهدت ميلاد هذا الخلاف بسبب مؤامرات القادة العسكريين (لعموري وجماعته) ثم نقص وصول الأسلحة لقادة الولايات لِيظْهر الخلاف للعيان بعد قرار الحكومة المؤقتة الجديدة أن تكون هيئة الأركان تحت إشراف اللجنة الوزارية للحرب، ليتأزم هذا الخلاف في الدورة الثانية بسبب قضية الطيار الفرنسي وتزيد حدته في الدورة الاستثنائية الثالثة ، برفضهم لاتفاقيات ايفيان وتنفجر في الدورة المعلقة بسبب تشكيلة أعضاء المكتب السياسي. أما مسألة المفاوضات ربما وُفّق المجلس الوطني للثورة عبر هيئته السياسية أي الحكومة المؤقتة في ضمان استمرارها. صحيح أنها كانت تتعثر نتيجة تباعد المواقف إلا أنها في تشكيلتها الثالثة بقيادة بن خدة استطاعت تحقيق الانتصار الأعظم ألا وهو توقيع اتفاقيات ايفيان وإعلان وقف إطلاق النار.

في الختام يمكن القول أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد وُفّق في حل الكثير من المسائل والقضايا التي اعترضت مسار الثورة ، كما أخفق في بعضها وهذا هو حال جميع المؤسسات والهيئات حتى في فترة الاستقلال مادامت تحت حكم أشخاص...

الملاحق

ملـــــحق (1)

محضر مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م

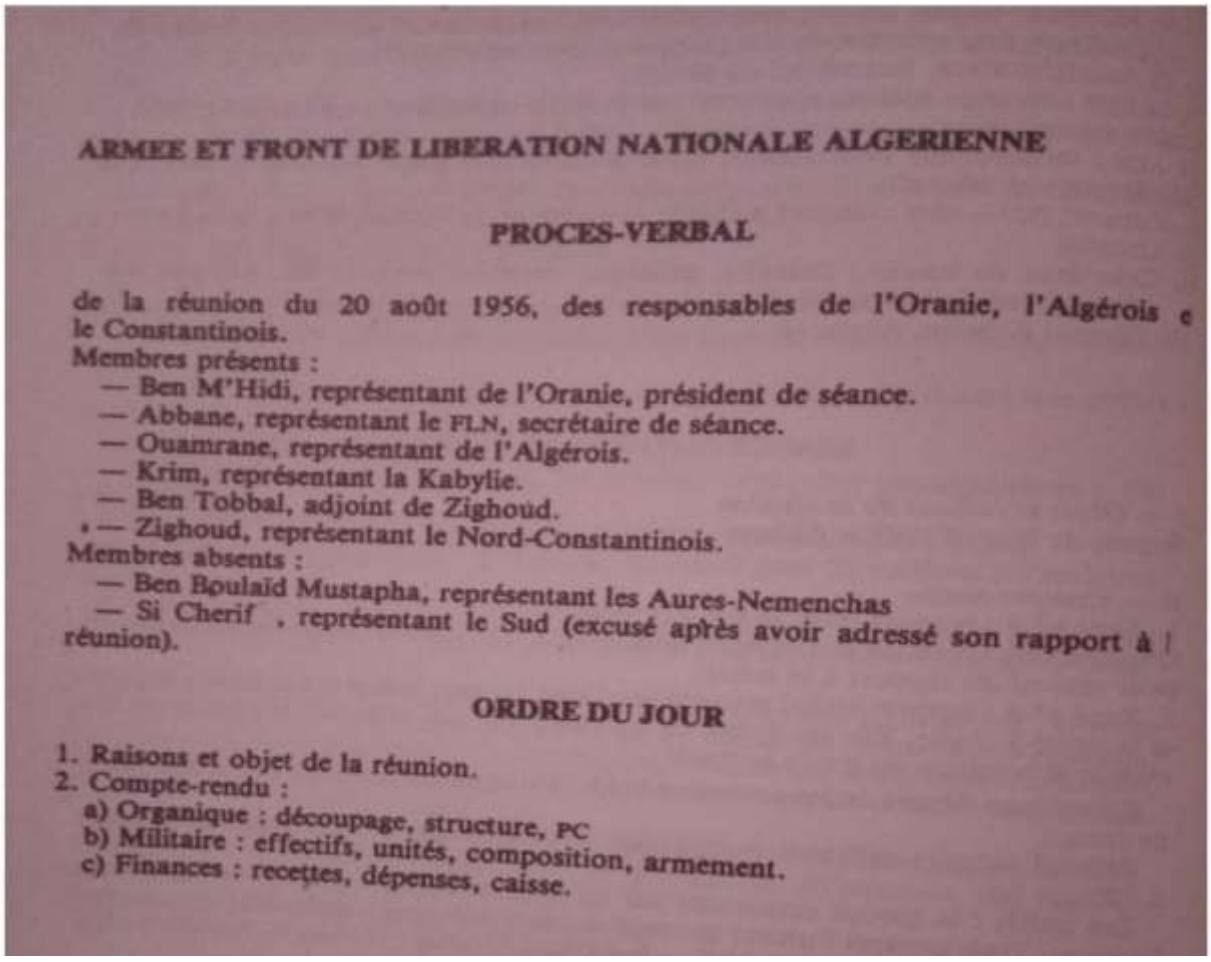

ARMEE ET FRONT DE LIBERATION NATIONALE ALGERIENNE

PROCES-VERBAL

de la réunion du 20 août 1956, des responsables de l'Oranie, l'Algérois e le Constantinois.

Membres présents :

— Ben M'Hidi, représentant de l'Oranie, président de séance.
— Abbane, représentant le FLN, secrétaire de séance.
— Ouamrane, représentant de l'Algérois.
— Krim, représentant la Kabylie.
— Ben Tobbal, adjoint de Zighoud.
— Zighoud, représentant le Nord-Constantinois.

Membres absents :

— Ben Boulaïd Mustapha, représentant les Aures-Nemenchas
— Si Cherif , représentant le Sud (excusé après avoir adressé son rapport à l réunion).

ORDRE DU JOUR

1. Raisons et objet de la réunion.
2. Compte-rendu :
   a) Organique : découpage, structure, PC
   b) Militaire : effectifs, unités, composition, armement.
   c) Finances : recettes, dépenses, caisse.

للاطلاع على المحضر كاملا أنظر:

Mohammed Harbi, Les Archives de la révolution Algérienne, PP 160 – 170

ملحـــق 2

قائمة أعضاء المجلس الوطني للثورة المنبثقة عن مؤتمر الصومام 1956م

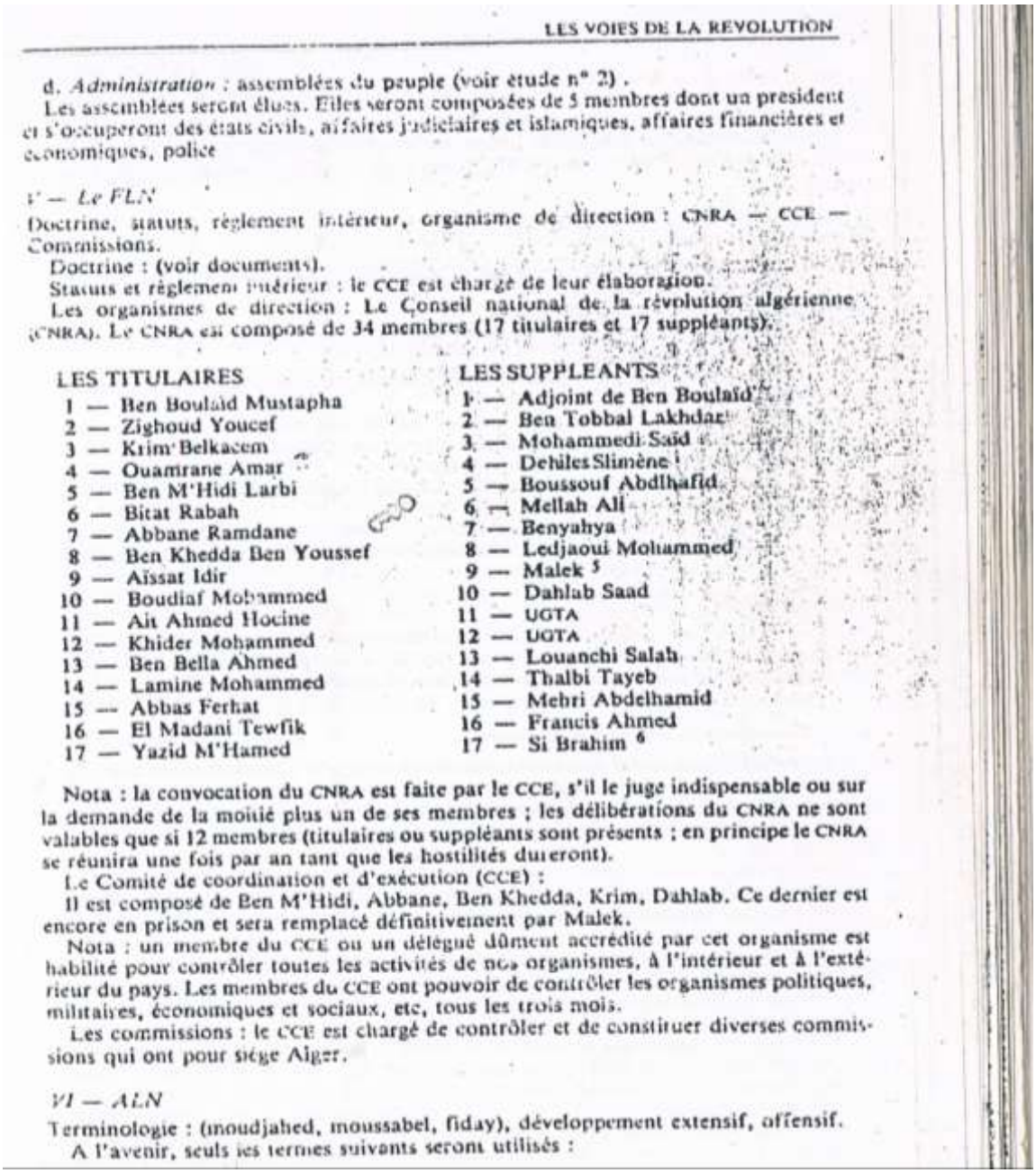

LES VOIES DE LA REVOLUTION

d. *Administration* : assemblées du peuple (voir étude n° 2).
Les assemblées seront élues. Elles seront composées de 5 membres dont un président et s'occuperont des états civils, affaires judiciaires et islamiques, affaires financières et économiques, police

V — Le FLN

Doctrine, statuts, règlement intérieur, organisme de direction : CNRA — CCE — Commissions.
Doctrine : (voir documents).
Statuts et règlement intérieur : le CCE est chargé de leur élaboration.
Les organismes de direction : Le Conseil national de la révolution algérienne (CNRA). Le CNRA est composé de 34 membres (17 titulaires et 17 suppléants).

LES TITULAIRES	LES SUPPLEANTS
1 — Ben Boulaïd Mustapha	1 — Adjoint de Ben Boulaïd
2 — Zighoud Youcef	2 — Ben Tobbal Lakhdar
3 — Krim Belkacem	3 — Mohammedi Saïd
4 — Ouamrane Amar	4 — Dehiles Slimène
5 — Ben M'Hidi Larbi	5 — Boussouf Abdlhafid
6 — Bitat Rabah	6 — Mellah Ali
7 — Abbane Ramdane	7 — Benyahya
8 — Ben Khedda Ben Youssef	8 — Ledjaoui Mohammed
9 — Aïssat Idir	9 — Malek [5]
10 — Boudiaf Mohammed	10 — Dahlab Saad
11 — Ait Ahmed Hocine	11 — UGTA
12 — Khider Mohammed	12 — UGTA
13 — Ben Bella Ahmed	13 — Louanchi Salah
14 — Lamine Mohammed	14 — Thalbi Tayeb
15 — Abbas Ferhat	15 — Mehri Abdelhamid
16 — El Madani Tewfik	16 — Francis Ahmed
17 — Yazid M'Hamed	17 — Si Brahim [6]

Nota : la convocation du CNRA est faite par le CCE, s'il le juge indispensable ou sur la demande de la moitié plus un de ses membres ; les délibérations du CNRA ne sont valables que si 12 membres (titulaires ou suppléants sont présents ; en principe le CNRA se réunira une fois par an tant que les hostilités dureront).
Le Comité de coordination et d'exécution (CCE) :
Il est composé de Ben M'Hidi, Abbane, Ben Khedda, Krim, Dahlab. Ce dernier est encore en prison et sera remplacé définitivement par Malek.
Nota : un membre du CCE ou un délégué dûment accrédité par cet organisme est habilité pour contrôler toutes les activités de nos organismes, à l'intérieur et à l'extérieur du pays. Les membres du CCE ont pouvoir de contrôler les organismes politiques, militaires, économiques et sociaux, etc, tous les trois mois.
Les commissions : le CCE est chargé de contrôler et de constituer diverses commissions qui ont pour siège Alger.

VI — ALN

Terminologie : (moudjahed, moussabel, fiday), développement extensif, offensif.
A l'avenir, seuls les termes suivants seront utilisés :

- Ibid, P 165

ملحـــق 3

المواثيق المؤقتة للثورة الجزائرية: قانون جبهة التحرير الوطني

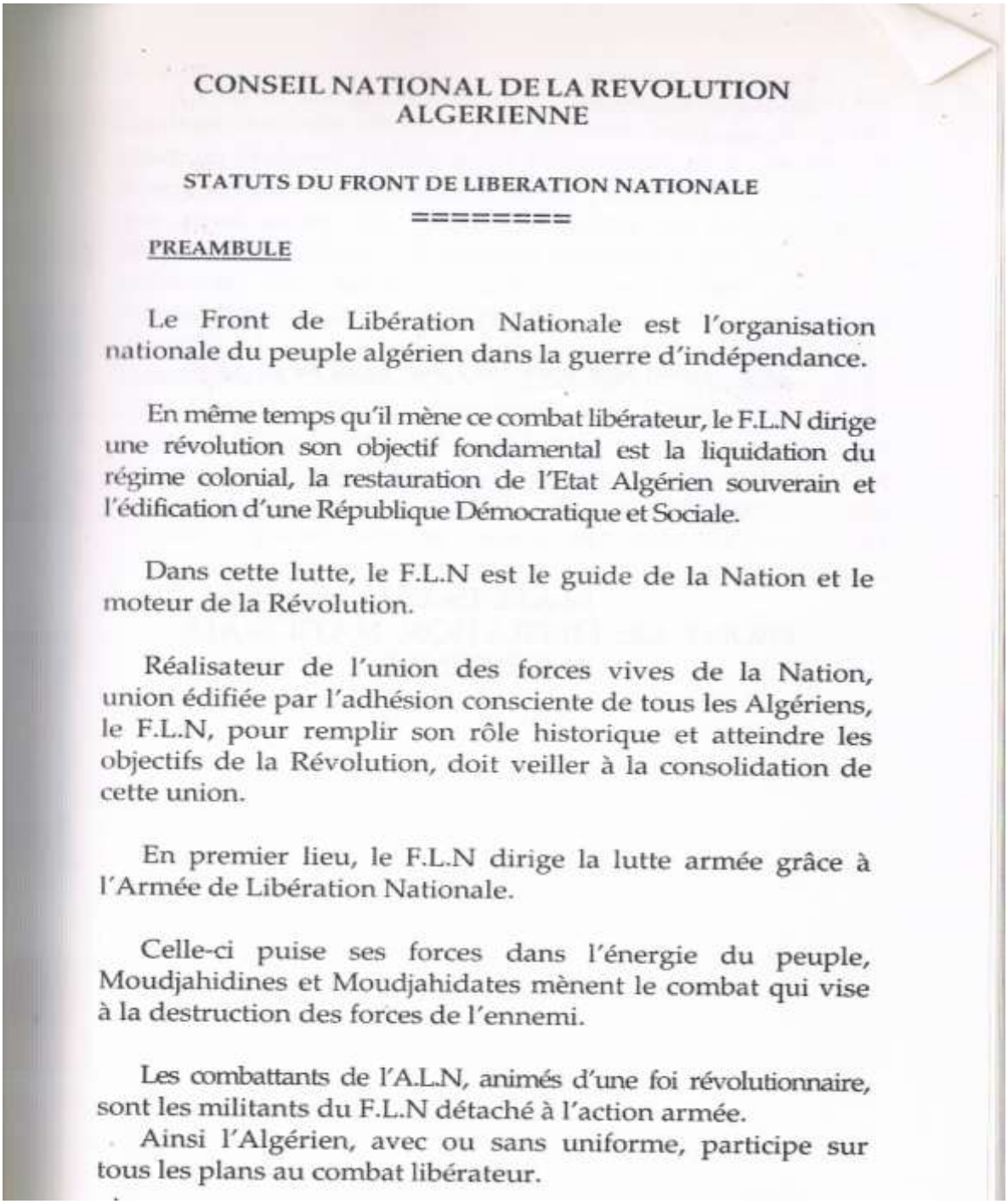

CONSEIL NATIONAL DE LA REVOLUTION ALGERIENNE

STATUTS DU FRONT DE LIBERATION NATIONALE

========

PREAMBULE

Le Front de Libération Nationale est l'organisation nationale du peuple algérien dans la guerre d'indépendance.

En même temps qu'il mène ce combat libérateur, le F.L.N dirige une révolution son objectif fondamental est la liquidation du régime colonial, la restauration de l'Etat Algérien souverain et l'édification d'une République Démocratique et Sociale.

Dans cette lutte, le F.L.N est le guide de la Nation et le moteur de la Révolution.

Réalisateur de l'union des forces vives de la Nation, union édifiée par l'adhésion consciente de tous les Algériens, le F.L.N, pour remplir son rôle historique et atteindre les objectifs de la Révolution, doit veiller à la consolidation de cette union.

En premier lieu, le F.L.N dirige la lutte armée grâce à l'Armée de Libération Nationale.

Celle-ci puise ses forces dans l'énergie du peuple, Moudjahidines et Moudjahidates mènent le combat qui vise à la destruction des forces de l'ennemi.

Les combattants de l'A.L.N, animés d'une foi révolutionnaire, sont les militants du F.L.N détaché à l'action armée.

Ainsi l'Algérien, avec ou sans uniforme, participe sur tous les plans au combat libérateur.

Le renforcement de l'union nationale et la cohésion entre le peuple les forces combattantes sont les gages les plus sûrs de la victoire.

Le F.L.N combat pour l'établissement en Algérie d'une société libre, fondée sur une démocratie politique et sociale. Il lutte pour assurer au peuple algérien l'exploitation, la gestion et la jouissance des richesses du pays.

L'Algérie fait partie du Maghreb Arabe. Elle appartient au Monde Arabe auquel l'unissent quatorze siècles d'histoire et de culture arabo-islamique ainsi qu'une lutte contre l'oppression coloniale et impérialiste.

La lutte du peuple algérien s'inscrit dans le vaste mouvement qui a permis aux peuples d'Afrique et d'Asie de se libérer.

Elle s'inscrit dans le processus historique de libération des peuples colonisés.

La victoire du peuple algérien contribuera au renforcement de l'idéal de paix et de liberté dans le monde.

Les forces d'organisation du F.L.N sont fonction des tâches que requiert la libération du pays et des conditions de lutte. Ceci étant, ces statuts ne sont qu'un cadre général dans lequel doivent s'inscrire les structures et les règlements particuliers ou locaux.

Le développement de la guerre révolutionnaire a donné naissance au C.N.R.A qui est l'organisation suprême de la Révolution algérienne.

Assumant la direction de la guerre de libération nationale, ce C.N.R.A est à la fois détenteur de la souveraineté du peuple algérien - donc à ce titre constituant

provisoire – et organisme politique dirigeant le Front de Libération Nationale.

Les présents statuts adoptés par le C.N.R.A sont applicables immédiatement.

Les structures de toute organisation politique devant être l'émanation des délibérations d'un Congrès National, ces statuts ne sauraient avoir qu'un caractère provisoire. En conséquence, leur application prendra fin lors du Congrès National qui se tiendra qui pour en connaître.

CHAPITRE 1er
PRINCIPES GENERAUX

Article 1 - Le F.L N est l'organisation du peuple algérien en guerre qui lutte pour libérer l'Algérie du régime colonial et instaurer un Etat Algérien Indépendant et souverain.

Article 2 - L'objectif du F.L.N est l'édification d'une République Algérienne, Libre Démocratique et Sociale, qui ne soit pas en contradiction avec les principes islamiques.

Article 3 - Pour réaliser l'indépendance du pays, le F.L.N met en œuvre tous les moyens d'action, notamment la lutte armée.

L'A.L.N fait partie intégrante du F.L.N. Tout djoundi est militant du F.L.N. Tout militant du F.L.N est susceptible d'être djoundi.

Article 4 - Le F.L.N poursuivra après l'indépendance du pays sa mission historique de guide et d'organisateur de la Nation Algérienne, afin d'édifier la démocratie réelle, la prospérité économique et la justice sociale.

CHAPITRE II
LE MILITANT, SES DROITS ET DEVOIRS

Article 5 - Est membre du F.L.N tout Algérien ou Algérienne qui, en vertu des présents statuts, s'engage à combattre pour ses objectifs, s'acquittent des obligations fixées par l'organisme dont il dépend.

Article 6 - L'adhésion au F.L.N est individuelle.
Elle se fait à l'organisme de base et ne devient effective qu'après ratification à l'échelon immédiatement supérieur.

Article 7 - La qualité du militant du F.L.N est incompatible avec l'appartenance à tout autre organisme politique.

Article 8 - Tout militant du F.L.N doit :

a) connaître l'orientation politique du F.L.N ;
b) Appliquer et faire appliquer les décisions du F.L.N ;
c) Oeuvrer et veiller constamment à la cohésion et à l'unité du F.L.N, et, par la même, à l'union de toutes les forces de la Nation ;
d) Servir d'exemple par son patriotisme, sa sincérité, son honnêteté, son travail, son dévouement et son comportement, par le respect dans les relations avec les militants, les responsables et les subordonnés ;
e) Observer les secrets du F.L.N et faire preuve de vigilance ;
f) Se soumettre à la discipline du F.L.N, commune à tous les militants, de la base au sommet ; le respect de cette discipline étant une condition essentielle du travail d'efficacité et de cohésion. Le dénigrement sous toutes ses formes étant formellement interdit et sévèrement puni ;
g) Assister aux réunions régulières des organismes auxquels il appartient, lire et diffuser la presse et les

publications du F.L.N, développer ses connaissances générales et aptitudes techniques ;

h) Combattre tout travail fractionnel et régionaliste.

Article 9 - Conformément aux principes de la démocratie intérieure qui régit le F.L.N. Tout militant a le droit de :

a) Exposer et défendre ses opinions et son point de vue dans les réunions, les organismes auxquels il appartient.

b) Adresser tout rapport, doléance ou document par voie hiérarchique aux organismes supérieurs jusqu'au C.N.R.A ; le respect de la hiérarchie est obligatoire de la base au sommet et inversement ;

c) Assurer personnellement, ou par l'intermédiaire d'un conseil, sa défense levant les conseils de discipline et tribunaux chargés de juger son activité ou son comportement.

Article 10 - Tous les militants sont égaux au sein du F.L.N Le responsable, quelle que soit sa place dans la hiérarchie, est soumis aux même devoirs et a les mêmes droits que le militant de base.

CHAPITRE III
PRINCIPES DE DIRECTION ET D'ORGANISATION

Article 11 - Le F.L.N fonctionne sous les règles du centralisme démocratique. Son organisation hiérarchisée est adaptée :

- D'une part aux circonscriptions territoriales,
- D'autre part aux champs d'activité des militants.

Les circonscriptions territoriales sont : la Wilaya, la Mintaka, la Nahia, et le Kism.

Article 12 - Le pouvoir personnel et le culte de la personnalité étant incompatible avec les principes de la Révolution, la collégialité, ou direction collective, est un principe fondamental de travail au sein du F.L.N

La collégialité signifie que dans les organismes, les décisions sont prises après libre discussion, celle-ci devant rester secrète.

Le vote est obligatoire pour tous les membres.

La collégialité exige que la minorité défende et applique loyalement les décisions prises à la majorité.

Les décisions sont communiquées au nom de l'organisme collectif.

Article 13 - Tout responsable répond à titre personnel de ses activités propres au sein de l'organisme auquel il appartient.

Article 14 - En vertu de la collégialité, les membres d'un organisme sont collectivement responsables de l'activité de cet organisme.

Article 15 - La coordination des activités est un élément fondamental du fonctionnement et de la direction collective. Elle doit être assurée à tous les échelons.

Article 16 - Le contrôle est une nécessité impérieuse dans l'exécution des décisions prises. Chaque organisme a le droit de contrôler les organismes qui relèvent de lui.

Article 17 - La discipline est égale pour tous. Elle est d'autant plus rigoureuse que les responsabilités sont plus grandes.

Article 18 - Le respect de la hiérarchie est obligatoire.

Article 19 - La critique constructive et l'autocritique sont de règle et ne se font qu'au sein des organismes. Elles constituent un facteur d'amélioration et d'efficacité.

Article 20 - Les réunions des organismes du F.L.N doivent donner lieux obligatoirement à la tenue des procès-verbaux.

CHAPITRE IV
LES ORGANISMES DE DIRECTION

A/ Le Congrès National

Article 21- Le Congrès National est l'instance souveraine du F.L.N

Il se réunit sur le territoire national dès que les conditions de représentativité sont réunies.

Le mode de représentation du Congrès National, la date, le lieu de réunion et la préparation sont arrêtés par le C.N.R.A.

Article 22 - Le Congrès National :

a) vote son règlement intérieur ; fixe et détermine la durée des sessions, son mode de votation et les majorités exigibles pour la validité de ses décisions ;

b) examine et sanctionne les rapports du C.N.R.A ;
c) définit la doctrine et la politique générale du F.L.N ;
d) adopte et modifie les statuts ;
e) désigne le C.N.R.A ;
f) assume tous les pouvoirs de décision et de contrôle sur tous les organismes du F.L.N.

B/ Le C.N.R.A

Article 23 - Emanation du Congrès National devant lequel il est responsable, le C.N.R.A et la haute instance du F.L.N dans l'intervalle des sessions du dit Congrès.

Article 24 - La composition, le nombre et les modalités de désignation au C.N.R.A sont de la compétence du Congrès National.

Article 25 - Le C.N.R.A :

a) vote son règlement intérieur et détermine ses conditions de travail ;
b) applique les décisions du Congrès ;
c) discute et vote le budget du F.L.N ;
d) désigne également en son sein les commissions de discipline, de contrôle administratif et financier ainsi que toute autre commission d'enquête.

Article 26 - Le C.N.R.A détermine toutes les modalités de son fonctionnement et ses modes de votation.
Le scrutin est secret pour toutes les questions concernant les personnes.

Article 27 - Tout membre du C.N.R.A a le droit de saisir le Conseil de tout rapport et proposition relevant de sa compétence, la communication à tous les membres est obligatoire.

CHAPITRE V
DISPOSITIONS TRANSITOIRES

Article 28 - Le présent C.N.R.A est l'organisme souverain de la Révolution jusqu'au Congrès National ; les deux tiers du moins des membres doivent activer à l'intérieur.

Article 29 - Le C.N.R.A a la faculté, le cas échéant, de se compléter ou de s'élargir par cooptation, à la majorité des deux tiers de ses membres présents ou représentés.

Article 30 - Les biens achetés ou recueillis au cours de la Révolution sont actuellement remis à l'Etat Algérien et gérés par lui. Seul, le C.N.R.A est habilité à se prononcer pour prendre, en attendant le Congrès National, toute disposition contraire.

Article 31 - Au sein du C.N.R.A, la participation de tous les membres aux débats est requise. L'abstention dans le vote n'est pas admise.

Article 32 - En cas d'empêchement justifié et admis par le C.N.R.A, tout membre doit donner un mandat personnel et écrit à un de ses collègues.

Article 33 - Le C.N.R.A peut convoquer pour l'entendre tout militant ou responsable ou technicien dont l'audition est de nature à éclairer ses débats.

Article 34 - Le C.N.R.A ne peut se dessaisir de ses pouvoirs statuaires sous quelques conditions que se soient qu'au profit du Congrès National.

CHAPITRE VI
DU BUREAU DU C.N.R.A

Article 35 - Le C.N.R.A désigne un bureau, composé de trois membres, pour l'intersession et renouvelable à chaque session suivante.

Article 36 - Ce bureau est tenu de convoquer le C.N.R.A en session ordinaire à la demande des deux tiers des membres de l'Assemblée.

CHAPITRE VII
DISPOSITIONS DISCIPLINAIRES

Article 37 - Toute infraction à la discipline commise par un militant ou responsable est sanctionnée par l'organisme dont il dépend. Les échelons supérieurs peuvent aussi se saisir de l'infraction. L'appel en matière disciplinaire n'est possible auprès de l'organisme supérieur qu'en cas de faute grave.

Article 38 - Le règlement général de discipline élaboré par la commission créer par le C.N.R.A définit les fautes et les sanctions ainsi que la procédure.

CHAPITRE VIII
RESSOURCES FINANCIAIRES ET MATERIELLES DU F.L.N

Article 39 - Les ressources financières et matérielles du F.L.N sont constituées par les cotisations, les souscriptions, les dons et les subventions, les biens mobiliers et immobiliers et tous autres revenus.
Les ressources du F.L.N sont propriété nationale.

Article 40 - Tout détournement des biens du F.L.N par un préposé à la garde ou a la gestion est assimilé à une infraction grave qui appelle des poursuites judiciaires.

المرجع: عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، ط1، 2005، دار هومة، الجزائر، ص ص 434-444.

ملحق 4

نماذج من برقيات ورسائل مكتب المجلس الوطني لأعضائه

النموذج (1)

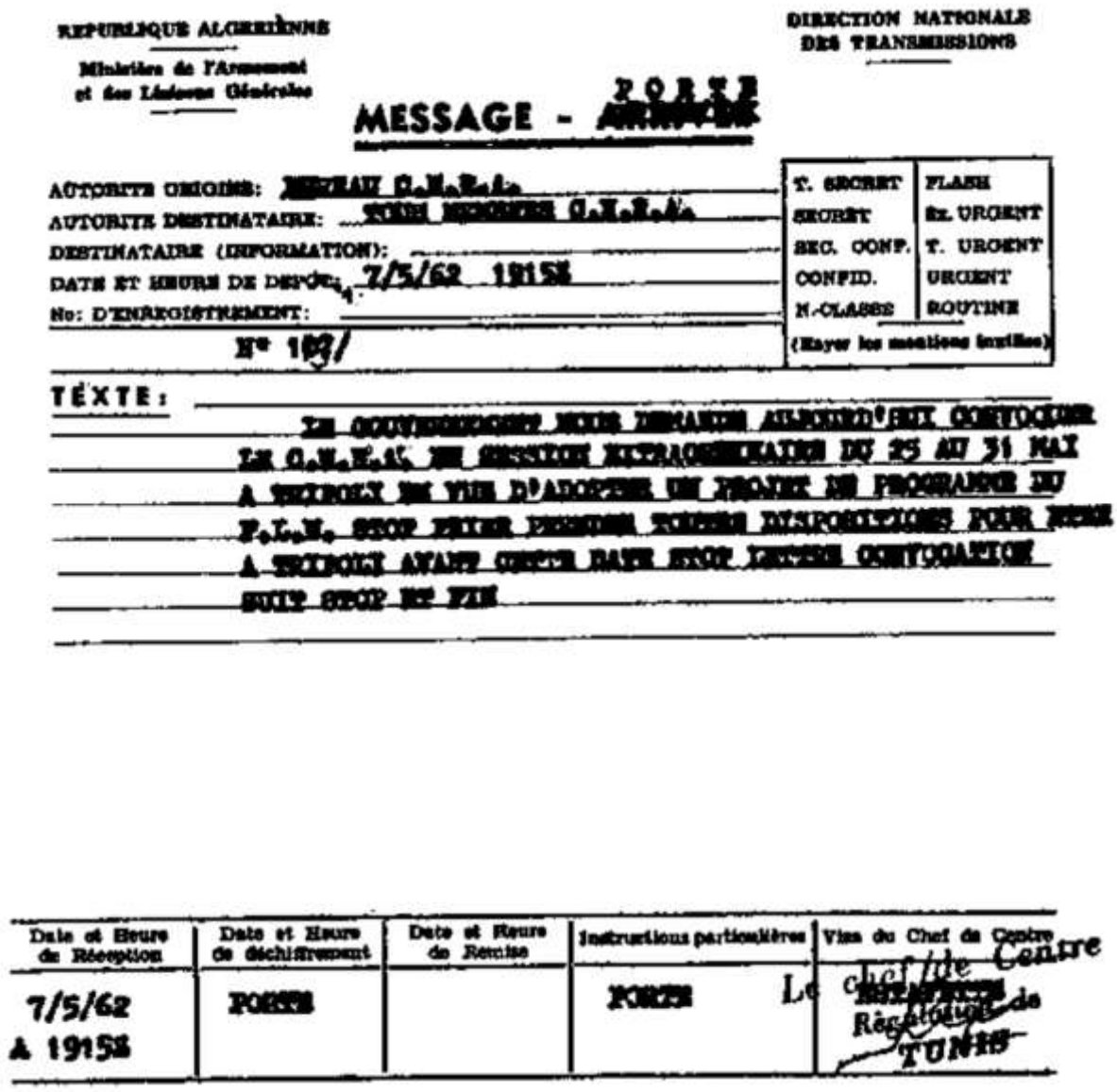

REPUBLIQUE ALGERIENNE
Ministère de l'Armement et des Liaisons Générales

DIRECTION NATIONALE DES TRANSMISSIONS

MESSAGE - POSTE ARRIVEE

AUTORITE ORIGINE: [illegible]
AUTORITE DESTINATAIRE: [illegible]
DESTINATAIRE (INFORMATION):
DATE ET HEURE DE DEPOT: 7/5/62 1915
No: D'ENREGISTREMENT: N° 197/

T. SECRET	FLASH
SECRET	Ex. URGENT
SEC. CONF.	T. URGENT
CONFID.	URGENT
N-CLASSE	ROUTINE

(Rayer les mentions inutiles)

TEXTE:

LE GOUVERNEMENT MOINS TRENANTE AUJOURD'HUI CONVOQUER LE C.N.E.A. EN SESSION EXTRAORDINAIRE DU 25 AU 31 MAI A TRIPOLI EN VUE D'ADOPTER UN PROJET DE PROGRAMME DU F.L.N. STOP PRIER PRENDRE TOUTES DISPOSITIONS POUR ÊTRE A TRIPOLI AVANT CETTE DATE STOP LETTRE CONVOCATION SUIT STOP BT FIN

Date et Heure de Réception	Date et Heure de déchiffrement	Date et Heure de Remise	Instructions particulières	Visa du Chef du Centre
7/5/62 A 1915	POSTE		POSTE	Le Chef du Centre de Radiotélégraphie TUNIS

برقية من مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلي كل أعضائه لحضور اجتماع هذا المجلس بطرابلس، (ماي 1962).

علي كافي، المصدر السابق، ص 247

النموذج (2)

RÉPUBLIQUE ALGERIENNE
Ministère Armement et des Liaisons Générales

DIRECTION NATIONALE DES TRANSMISSIONS

PORTE
MESSAGE - ARRIVEE

AUTORITE ORIGINE: M.A.L.G.
AUTORITE DESTINATAIRE: TOUS MEMBRES C.N.R.A. TUNIS
DESTINATAIRE (INFORMATION):
DATE ET HEURE DE DEPOT: 18 FEVRIER 62 A 1545Z
N° D'ENREGISTREMENT: ./.
NR 255/3-2e.

TRES SECRET	FLASH
SECRET	EXTREME URGENT
SECRET-CONFID	TRES URGENT
CONFIDENTIEL	URGENT
NON-CLASSE	ROUTINE

(Rayer les mentions inutiles)

TEXTE :

VOUS COMMUNIQUONS CI-APRES TEXTE MESSAGE RECU DU FRERE ABOULFATH CHA
ORGANISATION SEJOUR MEMBRES C.N.R.A. A TRIPOLI STOP DEBUT CITATION STOP PRIE
FAIRE XX DIRE AUX FRERES VENIR DIRECTEMENT A LA MISSION ET NON A L'HOTEL MER
RI COMME D'HABITUDE STOP AVONS RESERVE CHAMBRES DANS HOTEL DIFFERENT STOP FIN
CITATION STOP ET FIN./

Date et Heure de réception	Date et Heure de déchiffrement	Date et Heure de remise	Signature de l'O. R.	Signature du Chiffre	Visa du Chef de Centre	Instructions particulières	Moyens
./.	./.	19/2/62 à	./.	RACHID	Le Chef de Centre Régulation de TUNIS	PORTE	ESTAFETTE

برقية خاصة بإقامة أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، (فيفري 1962).

علي كافي، المصدر السابق، ص 246

النموذج (3)

CONSEIL NATIONAL DE LA REVOLUTION
ALGERIENNE

BUREAU

Cher frère,

Je vous informe que toutes correspondances au Bureau du C.N.R.A. doivent être adressées à Mohamed BENYAMIA, 34 rue d'Isly à TUNIS

Fraternellement.

Le Bureau.

DESTINATAIRES :

- Tous les membres du C.N.R.A.

إشعار بضرورة توجيه كل المراسلات من طرف أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية
إلى السيد محمد بن يحي. عن مكتب هذا المجلس.

علي كافي، المصدر السابق، ص 345.

ملحـــــق (5)

وثيقة القاهرة

مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية 28 أوت 1957م

المحضر الرسمي للجلسة

سير الجلسات:

عقد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته العادية لسنة 1957م بالقاهرة في 20 أوت إلى 28 أوت.

فتحت الجلسة على الساعة 19 ساعة و 50د.

الحاضرين : عبان ، عباس ، عمارة ، بن عودة ، بن خدة ، بن يحي ، بومدين ، بوصوف ، دهيليس ، بن طوبال ، فرانسيس ، كريم ، لعموري ، مزهودي ، أوعمران ، طالبي ، توفيق المدني ، بزبد ، لمين ، مهري ، شريف ، محمود .

عين فرحات عباس رئيسا للجلسة و محمد الصديق بن يحي كاتبا لها ، قرأ عبان رمضان التقرير الخاص بنشاطات لجنة التنسيق و التنفيذ تمت المصادقة عليه بالإجماع .

بعد المناقشات التي دارت بمختلف الجلسات قرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية توسيع هياكله الإدارية و صوت بالإجماع على التصريح بالمبادئ التالية:

1- أصبح المجلس الوطني للثورة الجزائرية يتكون من 54 عضو وهو يمثل الهيئة العليا للثورة يجتمع مرة في السنة في دورة عادية ويستطيع الاجتماع في دورات استثنائية بطلب من لجنة التنسيق والتنفيذ بأغلبية أصواتها أو بطلب من ثلثي أعضاء المجلس نفسه.

2- لجنة التنسيق والتنفيذ مكلفة بتطبيق سياسة المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي له صلاحية تثبيتها أو حلها بغالبية الثلثين.

3- للجنة التنسيق و التنفيذ صلاحيات واسعة في كل القضايا باستثناء ما يتعلق بمستقبل البلاد مثل المفاوضات، وقف التمردات، التكتل مع هذه الكتلة أو تلك، الحل العالمي للمشكل الجزائري، دخول طرف ثالث في المشكل الفرنسي الجزائري ...

4- لجنة التنسيق والتنفيذ مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة من جهة أخرى وفي نفس السياق صوت المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالإجماع على القرارات الآتية:

أ- اعتبارا لكون المساجين الخمسة هم من بين الذين حظروا ونظموا و قرروا تفجير الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954م.

ب- اعتبارا لتغيب الإخوة الخمسة عن مؤتمر 20 أوت 1956م بظروف خارجة عن إرادتهم.

ج- اعتبارا للمصلحة العامة يجب أن يظل هؤلاء الإخوة مشاركين في التنظيمات القيادية التنفيذية وذلك رغم تواجدهم في السجن.

د- اعتبارا لتوسع ثورتنا وتطلبها اتساع في التنظيمات القيادية والتنفيذية.

يقر المجلس الوطني للثورة الجزائرية:

1- تنصيب كل من آيت أحمد، بن بلة، بيطاط، بوضياف، وخيضر أعضاء شرفيين في لجنة التنسيق و التنفيذ.

2- رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى 9 و أعضاء المجلس الوطني للثورة إلى 54.

*** من أجل إلغاء كل سوء فهم صوت المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالاجتماع على قرارات اعتبارا لاتخاذ بعض المبادئ التي نص عليها مؤتمر 20 أوت 1956م تفاسير مختلفة.**

واعتبارا لضرورة تسيير الثورة الجزائرية في ظروف واضحة من أجل الحفاظ على وحدة الشعب في كفاحه.

يقرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية من جديد ما يلي:

1- يتساوى كل من يشارك في الحرب التحريرية سواء بالزي العسكري أو من دونه ولا وجود لأولوية السياسي على العسكري ولا فرق بين الداخل و الخارج.

2 –كل أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية أصليون.

3- يبقى الهدف من الثورة إرساء جمهورية ديمقراطية اجتماعية لا تتناقض مع المبادئ الأساسية للإسلام.

– امتنع عبان ودهيليس عن التصويت لمبدأ تساوي الداخل والخارج.

باشر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بانتخاب أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ التسعة و تم انتخاب الآتي أسماؤهم بالإجماع:

– عبان رمضان

– عباس فرحات

– بن طوبال الأخضر

– بوصوف عبد الحفيظ

– كريم بلقاسم

– لمين دباغين

– محمد الشريف

– مهري عبد الحميد

– اوعمران عمر

و أعطى المجلس الوطني للثورة الجزائرية للجنة التنسيق و التنفيذ الحرية المطلقة لتعيين الأعضاء العشرون الجدد في المجلس الوطني للثورة الجزائرية و ذلك غي اجتماعه المقبل، تسلم قائمة المترشحين لفرحات عباس خلال48 ساعة المقبلة لكل من يهمه الأمر.

رفعت الجلسة على الساعة 22و40د.

إمضاء رئيس الجلسة الكاتب

محضر جلسة مؤتمر القاهرة في 28 أوت 1957م، م و أ – العلبة 184

ملحق (6)

التشكيلة الجديدة لـ (CNRA) التي اجتمعت في المؤتمر الثاني بطرابلس 1959/12/16م—1960/01/18.

- **بالأصالة:**

كريم بوالصوف، بن طوبال، بن خدة، أوصديق، بوضياف، بن بلة، خيضر آيت أحمد وبيطاط (والخمسة الآخرون غائبون)– من اتحادية فرنسا: عمر بوداود، الطيب الثعالبي وحسين قاديري– من الولاية الاولى: محمد الطاهر لعبيدي(حاج الاخضر)، عمار رجعي، الطاهر الزبيري، أحمد سوعاي ومصطفى مرادي (غائب).

من الولاية الثانية: علي كافي، محمد صالح منجلي، وصالح بوبندير حسين رويبح والطاهر بودربالة (الثلاثة غائبون).

من الولاية الثالثة: سعيد محمدي، اعزورة وقاسي ومحمد أولحاج وعبد الرحمن ميرة (وهما غائبان) من الولاية الرابعة: سليمان دهيلس عز الدين زراري وأحمد بن شريف ومحمد زعموم ومحمد بونعامة (وهما غابئان)

من الولاية الخامسة: محمد بوخروبة (بومدين)، بودغان بن علي (لطفي) لعوج وأحمد قائد (سليمان) وبن حدوا بوحجار (غائب)

بالتصويت:

عمار أوعمران، فرحات عباس، محمد يزيد، عمار بن عودة، محمد الصديق بن يحي، عبد الحميد مهري، محمد خير الدين، علي بومنجل، أحمد فرنسيس، سعد دحلب، مصطفى الاشرف وأحمد بن علة (والأخيران غائبان).

المرجع: زهير احدادن، **المختصر في تاريخ الثورة من 1954-1962**، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون طبعة، ص66.

ملحق 7

بيان المجلس الوطني الثاني للثورة
طرابلس (16 ديسمبر – 18 جانفي 1960)

LA DECLARATION DU DEUXIEME C.N.R.A
(16 DECEMBRE – 18 JANVIER 1960)

TUNIS, 19 JANVIER (AFP)

Le conseil national de la révolution algérienne a diffusé ce soir une déclaration dont voici le texte :

« Le conseil national de la révolution algérienne s'est réuni en session ordinaire a tripoli du 16 Décembre 1959 au 18 Janvier 1960.

« Le C.N.R.A après avoir entendu le compte- rendu d'activité du G.P.R.A, a procédé a un examen approfondi de la situation militaire et a pris d'importantes décisions concernant la stratégie militaire, l'organisation et le renforcement du potentiel de l'A.L.N.

« Il a étudié la situation de notre peuple ainsi que la politique menée par le gouvernent français en vue d'étouffer son combat libérateur. Il a pris des mesures sur le plan organique pour rendre sa lutte encore plus efficace.

« Le C.N.R.A sur le plan de la politique étrangère, a déterminé des objectifs, de telle sorte que l'aide et l'apport a la révolution algérienne des pays épris de liberté soient plus coordonnés et plus conséquents.

« Après avoir examiné les structures organiques de la révolution et leur adaptation aux conjonctures nouvelles, le C.N.R.A a établi des statuts et codifie les premières institutions de l'Etat Algérien.

« Dans ce cadre, il a procédé a une refonte et a une concentration de l'appareil gouvernemental. Il a recommandé la constitution au sein du gouvernement d'un comité interministériel de la défense nationale, auquel sera directement rattaché l'Etat-Major.

« Par ailleurs, le C.N.R.A a confirmé la prise en considération par le G.P.R.A , le 28 septembre 1959, du recours a l'autodétermination, estimant que ce recours est pour le peuple algérien un des moyens de recouvrer son indépendance »

« Après cette prise de position, la paix aurait pu être immédiate, surtout lorsque le G.P.R.A a pris l'initiative concrète de désigner, le 20 novembre 1959, Cinq de ces dirigeants pour entamer des pourparlers avec le gouvernement français.

« Le C.N.R.A qui approuve cette initiative, regrette que le gouvernement français, pour se dérober a la négociation, ait choisi d'invoquer l'état de détention des dirigeants désignes, oubliant que cette détention est due a un acte de piraterie.

« En réponse a cette proposition constructive, le gouvernement français, au prétexte d'un motif dérisoire, a refusé, ainsi, ses chances a la paix, préférant la continuation d'une guerre de reconquête coloniale. Ce que d'ailleurs démontrent amplement les déclarations du premier ministre et des chefs militaires français.

« Le C.N.R.A souligne la contradiction majeur qui existe entre, d'une part, la reconnaissance du principe de l'autodétermination, et, d'autre part, le refus de la négociation et la poursuite de la guerre par le gouvernement français. Une guerre longue a laquelle le gouvernement

français se prépare par la mobilisation de nouvelles classes et le renforcement des moyens de destruction de son armée.

« Tout en dénonçant cette politique d'agression, le C.N.R.A réaffirme la volonté de paix du peuple algérien, qui n'a été contraint de recourir a la lutte armée pour faire valoir son droit a la liberté et a l'indépendance, qu'après avoir épuisé tous les moyens pacifiques.

« Certain que le gouvernement provisoire de la République Algérienne ne ménagera aucun effort pour parvenir a un règlement pacifique. Le C.N.R.A. affirme cependant la volonté du peuple algérien de lutter aussi longtemps que la guerre lui sera imposée et aussi longtemps que ses objectifs ne seront pas atteints.

« Le C.N.R.A. adresse un fervent hommage au peuple algérien qui, depuis plus de cinq ans, endure les pires atrocités sans pour autant fléchir dans sa ferme volonté de lutte.

« Il s'incline pieusement devant les centaines de milliers de martyrs qui ont versé leur sang pour libérer la patrie algérienne.

« Il salue les héros et les vaillants combattants de l'A.L.N dont le courage et les sacrifices font l'admiration du monde ainsi que les 500.000 algériens qui mènent en France un combat antiraciste et anticolonialiste.

« Il flétrit l'usage de la torture qui est parvenu a un tel degré de perfection qu'elle fait l'objet d'un enseignement dans les écoles spécialisées de l'Armée française.

« Il dénonce le " regroupement" dans les camps dits d'hébergement de millions d'hommes, de femmes et d'enfants, réduits a la famine, a la maladie, a la mort.

« Il salue les dizaines de milliers de patriotes emprisonnes ou internes, soumis a un régime concentrationnaire récemment révèle a l'opinion publique par le rapport du comité international de la croix-rouge.

« Autant de méthodes qui relèvent de la volonté d'exterminer le peuple algérien et qui déshonorent ceux qui les exercent.

« Le C.N.R.A souligne que de telles pratiques n'ont pu se développer que grâce à la complicité de certains gouvernements occidentaux qui ne cessent d'apporter leur appui au gouvernement français dans sa politique impérialiste.

« Ces états continuent a soutenir matériellement et diplomatiquement la politique de guerre de la France. En particulier le gouvernement des Etats-Unis, contrairement aux traditions anticolonialistes du peuple Américain, fournit a la France les moyens nécessaire a la poursuite de la guerre et use de toute son autorité pour mobiliser contre le peuple algérien tout l'appareil de l'O.T.A.N – celui-ci est devenu ainsi un instrument au service du colonialisme français.

« Les appels renouvelés du peuple algérien et des peuples d'Afrique et d'Asie sont restés sans écho.

« Le C.N.R.A. met devant leurs responsabilités ceux des pays occidentaux qui se trouvent entraînés par la France dans une politique contraire a leurs intérêts.

« Il est cependant sensible a la sympathie que lui manifestent les peuples d'Europe ainsi que de nombreux démocrates français dont il souligne l'effort de compréhension.

« Le C.N.R.A. remercie les pays arabes, africains et asiatiques pour l'aide matérielle et le soutien constant qu'ils n'ont cessé d'apporter au peuple algérien ».

« Il salue la promotion et l'accession prochaine des peuples africains a l'indépendance avec l'assurance qu'elles contribueront à la libération de tout le continent africain. Les structures paternalistes de la communauté française n'arrêteront pas le processus irréversible de décolonisation qui doit libérer les peuples et rendre l'Afrique aux africains.

« Il dénonce la menace que constitue pour l'Afrique la prochaine expérience atomique du gouvernement français au sahara.

« Il attache un grand prix à l'appui moral apporté à sa cause par certains gouvernement et les peuples d'Amérique Latine, héritiers de grandes traditions de liberté.

« Il apprécié le soutien constant des pays socialistes a la cause de la révolution algérienne et leur exprime ses remerciements chaleureux.

« Il remercie enfin les pays qui ont bien voulu accueillir les combattants blessés, les émigrés et les étudiants algériens condamnés à l'exil. Il manifeste sa profonde gratitude aux organisations, aux peuples et aux gouvernements qui ont apporté leur aide aux réfugiés algériens.

« Le C.N.R.A. lance un appel a tous les peuples et a tous les gouvernements anti-colonialistes pour qu'ils renforcent leur appui a la lutte du peuple algérien et imposent la paix

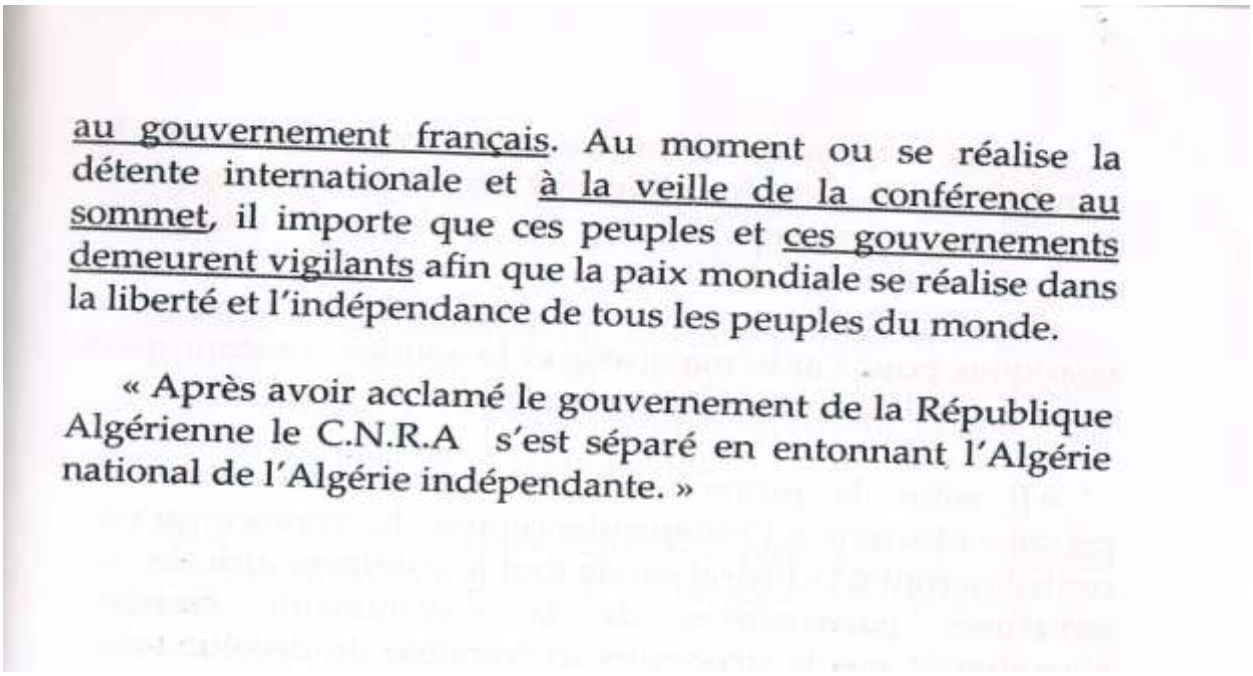

au gouvernement français. Au moment ou se réalise la détente internationale et à la veille de la conférence au sommet, il importe que ces peuples et ces gouvernements demeurent vigilants afin que la paix mondiale se réalise dans la liberté et l'indépendance de tous les peuples du monde.

« Après avoir acclamé le gouvernement de la République Algérienne le C.N.R.A s'est séparé en entonnant l'Algérie national de l'Algérie indépendante. »

عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص ص 453–458

ملحق (8)

تشكيلة المجلس الوطني للثورة في دورة 9-27 أوت طرابلس1961م:

- تقدر المصادر التاريخية أن عدد المشاركين في هذه الدورة بلغ 28 عضوا هم كالتالي:

1-فرحات عباس.

2-بن عودة بن مصطفى.

3-اوصديق عمر

4-يزوران محمد سعيد

5-بن حدوا بوحجر.

6-ن خدة بن يوسف.

7-بن طوبال لخضر.

8-بن يحي محمد.

9-بوداوود عمر.

10-بومنجل أحمد.

11-بوصوف ع الحفيظ.

12-دحلب سعد.

13-دهليس سليمان.

21-منجلي علي.

22-محمدي ساعيد

23-أوعمران أعمر

24-امحمد يزيد

25-الطيب الثعالبي

26 -رابح زراري

27-مهري عبد الحميد

14-فرنسيس أحمد.

15-قاديري حسين.

16حمي محمد

17قايد أحمد.

18خير الدين محمد

19كريم بلقاسم.

20الحاج لخضر عبيدي _____

المصدر:

BenYoucef BEN KHEDDA. à L'INDEPENDANCE. LA CRISE DE 1962. ALGER. ED DHLEB.1997.P143.

ملحق 9

بيان المجلس الوطني للثورة الجزائرية

بيان المجلس الوطني للثورة الجزائرية (٨)

نص البلاغ الذي اذيع عقب اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية :

اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية من مزاولة مهامه كاملة وذلك ابتداء من ...

وقد عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية وذلك تلبية لدعوة الحكومة المؤقتة ...

وقد أكد المجلس موقف الثورة الجزائرية من مسألة دخل الطاولة على أساس حق الشعب الجزائري في الاستقلال وفي تقرير المصير ...

وقد أكد المجلس أن هذا الحق مكرس في نظر البلدان الآسيوية ...

وقد أكد المجلس أن الشعب الجزائري ...

وقد أكد المجلس الوطني للثورة الجزائرية ...

وقد أكد المجلس أن الشعب الجزائري ...

وقد أكد المجلس أن الشعب الجزائري ...

وقد أكد المجلس أن الشعب الجزائري ...

وقد أكد المجلس أن الشعب الجزائري ...

(٨) طبعة خاصة من وزارة شباب الجزائر، الجزائر، 28 أوت 1961، ص 03

107

جريدة المجاهد، الجزء الرابع، مارس 1961، ص 107

ملحق 10)

COMITE NATIONAL DE LA REVOLUTION ALGERIENNE

BUREAU

Chers Frères,

Nous vous informons que le Bureau du CNRA s'est réuni les 27 et 28 novembre 1961.

A l'issue de cette réunion il a adressé une lettre au Gouvernement dont nous vous communiquons copie ci-joint.

Par ailleurs, il a étudié attentivement la situation créée par la grave Gouvernement-Etat-Major.

Après avoir longuement réfléchi aux toutes sortes d'interventions possibles pour résoudre ce problème, qui commence à hanter tous les Algériens ici, dans les conditions les meilleures, il a pensé faire appel à vous pour aider à sa résolution.

Le Bureau du CNRA estime que le poids moral que vous représentez à l'heure actuelle peut être utilisé efficacement dans l'intérêt national pour résoudre cette crise. Celle-ci peut évoluer dangereusement. Nous pensons que le moment est arrivé d'y mettre fin.

Nous vous demandons, dans l'intérêt de notre patrie, de vouloir bien prendre cette affaire en main et d'intervenir directement pour la régler. Nous espérons que vous comprendrez le sens de notre présente démarche et que vous consentirez à y répondre favorablement.

Si vous jugez, comme nous, que votre intervention peut être utile, nous serons à votre disposition pour vous aider dans votre tâche.

Nous profitons de cette occasion pour vous souhaiter un prompt rétablissement des fatigues causées par votre héroïque grève de la faim.

Fraternellement.

DESTINATAIRES:
BENBELLA - AIT AHMED - BITAT - BOUDIAF - KHIDER.

رسالة مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى المساجين الخمسة يطالبهم بالمساهمة في إيجاد حل للأزمة القائمة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان.

علي كافي، المصدر السابق، ص 339

ملحق (11)

تشكيلة (CNRA) لدورة 22 - 27 فيفري 1962-طرابلس-

- فكما سبق الذكر، فإن التشكيلة الرّسمية أو الأعضاء الرئيسيون بلغ عددهم 71 عضوًا، أما عدد الناخبين أي المصوتين في هذه الدورة فقد بلغ عددهم 49 عضو وعدد الحاضرين 33 عضو.

- الأعضاء الحاضرة: 33 عضو وهم:

- أعضاء الحكومة المؤقتة: 7 أعضاء:

- بن يوسف بن خدة، لخضر بن طوال، عبد الحفيظ بوصوف، سعد دحلب، كريم بلقاسم، سعيد محمدي، أحمد يزيد.

- أعضاء هيئة الأركان: (3 أعضاء)

- هواري بومدين، أحمد قايد، علي منجلي.

ولاية الأوراس. (عضو)

مصطفلا بن نوّي.

ولاية وهران.(عضوان)

مصطفى بويزم المدعوا (ناصر) بن حدوا.

بوحجر (عثمان).

فدرالية فرنسا (الولاية السابعة)

عمر عدلاني، رابح بوعزيز، محمد بوداوود(عمر)، محمد علي هارون، عبد الكريم سويسي.

- أعضاء (CNRA) (15 عضو)

فرحات عباس، بن مصطفى بن عودة، محمد بن سالم، محمد بن يحي، أحمد بومنجل، سليمان دهيلس، محمد حمي (قاسي)، علي كافي، محمد خير الدين، عبيدي الحاج لخضر، عبد الحميد مهري، عمر أوعمران عمر، عمر أوصديق، الطيب الثعالبي، محمد سعيد يازوران.

الاعضاء الذين انتخبوا بوكالة (15 عضو)

- السجناء الخمسة (أرسلوا بوكالة لرئيس الحكومة المؤقتة).
- حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر.

- الولاية الثانية (الشمال القسنطيني). (فوضوا الرئيس بن خدة بوكالة).

* رابح بلوصيف، العربي برجم، صالح بوبنيدر، طاهر بودربالة، عبد المجيد كحل الرأس.

- الولاية الثالثة (القبائل): (فوضوا محمد سعيد يازوران بوكالة).

* أمح فدال (السي حميمي)، أحسن مهيوز، محمد والحاج، الطيب صديقي.

- الولاية الأولى: الأوراس- النمامشة: (فوضوا لخضر بن طوبال)

الطاهر زبيري.

- الأعضاء الغائبة: _(22 عضو)
- الولاية الأولى: الأوراس (3 أعضاء)
- محمد صالح يحوي، اسماعيل محفوظ مصطفى، عمر ملاح.
- الولاية الرابعة: (الجزائر وضواحيها). (5 أعضاء)
- يوسف بوخروف، لخضر بورقعة، محمد بوسماحة، حسان خطيب، عمر رمضاني (أصبح عضوا بعد فيفري 1962، للدورة الثالثة لـ CNRA.
- الولاية الخامسة (وهران) (3 أعضاء)

- أحمد بن جامة (عباس)، عبد الوهاب مولاي براهم، بوبكر كادي.
- الولاية السادسة: (الصحراء) (5 أعضاء) (الذي لم يتكون الا بعد 19 مارس 1962)
- محمد الحاج بن علا، أحمد بن شريف(مسجونين)
- رابح زاري (عز الدين)
- أحمد فرنسيسن حسين قاريدي، مصطفى الأشرف.
- الأعضاء الذين حضروا شخصيا أو المنوب عنهم كان عددهم 49 عضو.

صوتوا بنعم أو مع اتفاقيات ايفيان 45 عضو.

صوتوا ضد اتفاقيات ايفيان 4 أعضاء.

المصدر:

BenYoucef KHEDDA. L'ALGERIE à L'INDEPENDANCE. LA CRISE DE 1962.ALER. ED. DAHLEB. 1997. P 144.

.

ملحق (12)

رسالة المعتقلين الخمس بشأن موافقتهم على اتفاقيات ايفيان إلى المجلس الوطني للثورة

موافقة الوزراء «الخمسة» المسجونين على اتفاقيات ايفيان

فيما يلي النص الكامل للرسالة التى وجهها الوزراء «الخمسة» المعتقلون ، الى المجلس الوطنى للثورة الجزائرية :

«الى الاخوة فى المجلس الوطني للثورة الجزائرية» .

لقد اتصلت بنا حكومتنا مرات عديدة ، خلال الاسابيع الاخيرة ، فقد انتدبت فى البداية للاتصال بنا الاخ بن يحي ، وبعده انتدبت الاخ بن طوبال ، واخيرا قدم وفد يضم الاخوة : كريم ، بن طوبال وبن يحي ، للاتصال بنا بدوره .

وقد سلمت الينا وثائق تتعلق بالمفاوضات الجارية بين حكومتنا والحكومة الفرنسية ، وان المعلومات الشفهية التى اعطيت لنا والخاصة بوضعيتنا فى الداخل ، تشير بجلاء الى ان هذه المفاوضات يجب ان تستمر الى نهايتها المحتومة .

وان الاتفاقيات التى تمخضت عن هذه المفاوضات لم تعد تنتظر لكي تحظى بالتزامنا العلني والرسمي ، سوى موافقة ومصادقة مجلسنا الوطني للثورة الجزائرية .

نحن الموقعون ادناه نعلن موافقتنا ومصادقتنا على هذه الاتفاقيات المبرمة من قبل حكومتنا .

حرر بأولنوى فى 15 فيفري 1962

التوقيع : «حسين ايت احمد – بن بلة – بيطاط – بوضياف – خيضر»

بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 55

ملحق (13)

قائمة المصوتون على وقف إطلاق النار في دورة طرابلس فيفري 1962م

التصويت على لائحة وقف اطلاق النار من طرف المجلس الوطنى للثورة الجزائرية اثناء اجتماعه من 22 الى 27 فيفرى 1962 .

حساب تفصيلى للأصوات :

العدد الرسمي	71 عضوا
شارك فى التصويت	49 عضوا
الحاضرون	33 عضوا

أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية :

بن يوسف بن خدة ، الاخضر بن طوبال ، عبد الحفيظ بوالصوف ، سعد دحلب ، بلقاسم كريم ، السعيد محمدى ، امحمد يزيد — 7 اعضاء

أعضاء قيادة الأركان :

هوارى بومدين ، احمد قائد ، علي منجلى — 3 أعضاء

ولاية الأوراس النمامشة (1) :

مصطفى بن النوى — 1 عضو واحد

ولاية وهران (5) :

مختار بويزم (المدعو ناصر) ، بن حدو بوحجار (المدعو عثمان) — 2 عضوان

اتحادية فرنسا (ولاية رقم 7) :

عمار عدلانى ، رابح بوعزيز ، محمد بوداود (المدعو عمر) محمد على هرون ، عبد الكريم السويسى — 5 اعضاء

الاعضاء الآخرون في المجلس الوطني للثورة الجزائرية :
فرحات عباس ، بن مصطفى بن عودة ، محمد بن سالم ،
محمد بن يحي ، أحمد بو منجل ، سليمان دهيلس ، محمد
حماي (المدعو قاسي) ، على كافي ، محمد خير الدين ، عبيدى
حاج الاخضر ، عبد الحميد مهري ، عمار اوعمران ، عمر
اوصديق ، الطيب الثعالبي ، محمد يازوران ، (المدعو السعيد)
15 عضوا

الممثلون :

صوت بالوكالة ..... 16 عضوا

الوزراء الخمسة المعتقلون بأولنوا :

حسين آيت احمد ، احمد بن بلة ، رابح بيطاط ، محمد بوضياف
محمد خيضر ..... 5 اعضاء
(ارسلت الوكالة الى رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية)

ولاية قسنطينة (2) :

رابح بلوصيف ، العربى برجم ، صالح بوبنيدر ،
الطاهر بودربالة، عبد المجيد كحل الراس ..... 5 أعضاء
(أرسلت الوكالة الى رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية) .

ولاية القبائل (3) :

احمد فدال (المدعو سى حميمى) ، احسن محيوز ، محمد
وعلي ، آكلي محمد اولحاج ، الطيب الصديقى ..... 5 أعضاء
(أرسلت الوكالة الى محمد يازوران) .

ولاية الأوراس النمامشة (1) :

الطاهر الزبيري ..... 1 عضو واحد
(ارسلت الوكالة الى الاخضر بن طوبال) .

الغائبون :..... 22 عضوا

ولاية الأوراس النمامشة (1) :

اسماعيل محفوظ مصطفى، عمار ملاح، محمد الصالح يحياوي 3 أعضاء

ولاية الجزائر (4) :

يوسف بوخروف ، لخضر بورقعة ، محمد بوسماحة ، حسان خطيب (بعد فيفري 1962 سيكون عمار رمضاني هو العضو الخامس) ..... 5 أعضاء

ولاية وهران (5) :

احمد بوجنان (المدعو عباس) ، عبد الوهاب مولاي ابراهيم ، بوبكر قاضي ..... 3 أعضاء

ولاية الصحراء (6) :

لم يتكون مجلس الولاية السادسة الا بعد 19 مارس 1962 ..... 5 أعضاء
محمد حاج بن علا ، احمد بن الشريف (مسجونان) ..... 2 أعضاء
رابح الزرارى (المدعو عز الدين) (فى الجبل) 1 عضو واحد
احمد فرانسيس ، حسين قديرى ، مصطفى الاشرف (غائبون) ...3 أعضاء

ملاحضة : «يقرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية وقف اطلاق النار بأغلبية (5/4) اربعة اخماس من أصوات الاعضاء الحاضرين أو الممثلين» المادة 12 من الفصل الثانى من القوانين الاساسية المؤقتة للجمهورية الجزائرية الصادرة عن دورة المجلس الوطنى للثورة الجزائرية المنعقدة فى طرابلس (ليبيا) (ديسمبر 1959/جانفى 1960) .

مجموع الاعضاء الحاضرين أو الممثلين : ..... 49 عضو

أغلبية (5/4) هى : ..... 40 صوتا

نتيجة التصويت :

المصوتون بنعم : ..... 45 عضوا

المصوتون بلا : ..... 04 أصوات .

لقد أعيد حساب الاصوات اعتمادا على محضر دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقدة فيما بين 22-27 فيفرى 1962 بطرابلس .

بن يوسف بن خدة، المصدر نفسه، ص ص 56-59

ملحق (14)

تشكيلة المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة ماي–جوان 1962م بطرابلس

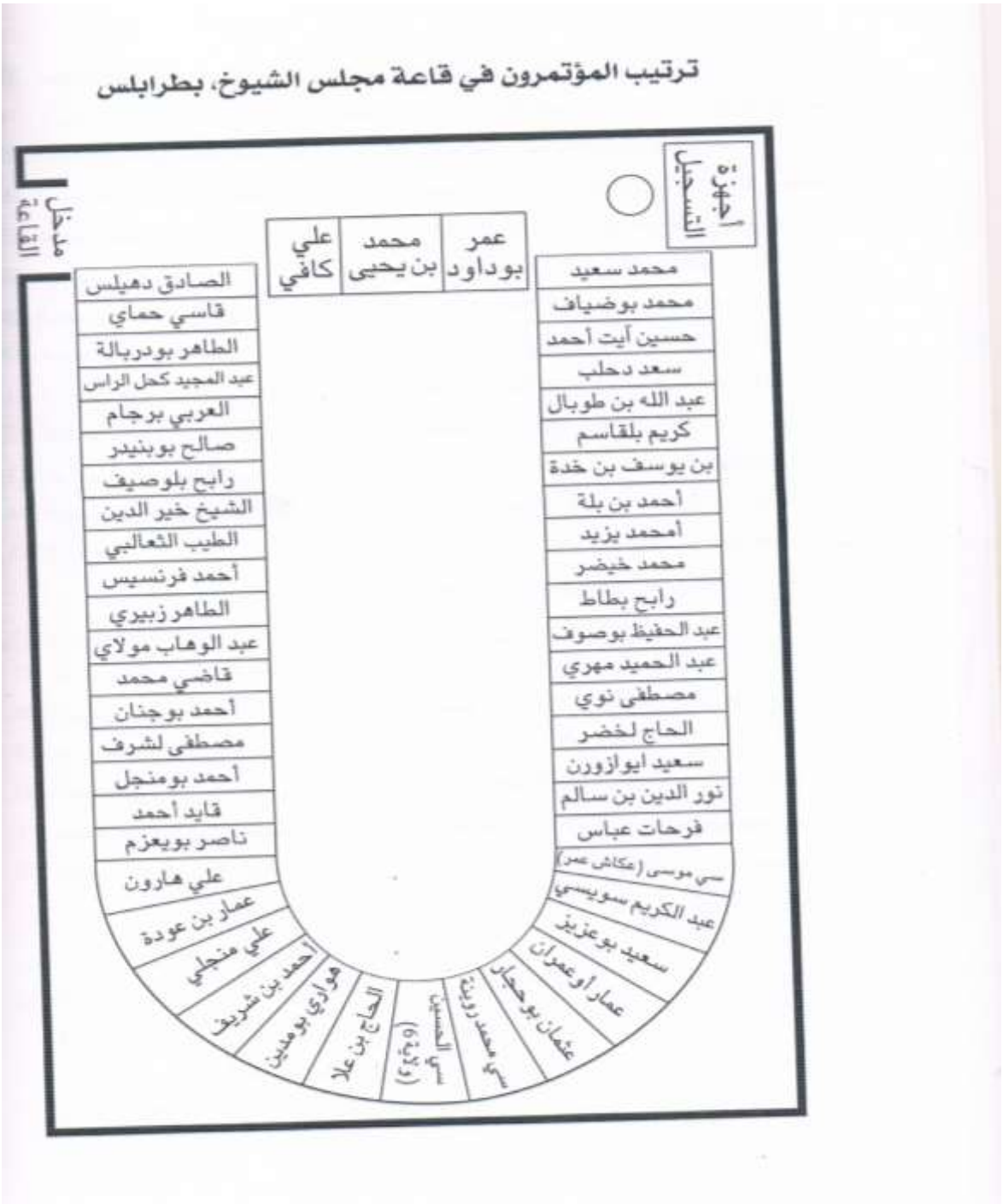

علي هارون، المصدر السابق، ص 20

ملحق (15)

محضر اجتماع
المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA
في 07 جوان 1962

سنة ألف وتسعمائة واثنين وستين وفي السابع جوان :

-أعضاء المجلس الوطني للثورة.

-أعضاء الولايات والمجالس الممضون أسفله الحاضرون بطرابلس بمناسبة اجتماع المجلس الوطني للثورة دورة 27 ماي 1962.

حيث تطلب من الحكومة استدعاء المجلس الوطني للثورة ليوم 25 ماي 1962.

حيث أنه عند افتتاح الأشغال صادق المجلس بالإجماع على جدول الأعمال المتضمن النقطتين:

1-نقطة دراسة وتبني مشروع الثورة الديمقراطية الشعبية.

2-نقطة تعيين قيادة سياسية كما كانت مقررة في البرنامج المذكور أعلاه.

بما أن النقطة الأولى درست من طرف اللجنة وفي دورة موسعة تم تبنيها بالإجماع. أما بالنسبة للنقطة الثانية تعيين القيادة السياسية تقرر تعيين لجنة، ورغم الجهود المبذولة طوال عدة أيام لم نتوصل إلى إقناع كل الإخوان الحاضرين لتكوين مجموعة لتعمل بصفة جماعية.

وقد استعرض أسماء الاخوة الذين يناسبون تحمل مسؤوليات في مناصب القيادة، وقبل البت في موضوع أعضاء القيادة غادر رئيس المجلس السيد بن خده بن يوسف طرابلس في ليلة 6، 7 جوان 1962 دون إعلام مكتب م.و.ث.ج (CNRA) صحبة رفاقه أعضاء الحكومة، واضعا بذلك المجلس الوطني أمام استحالة إنهاء مهمته في ظروف عادية وقانونية.

فحرر بالتالي هذا المحضر للإثبات في ستة نسخ مرقمة من 01 إلى 06 وقد أمضوا شخصيا أو بوكالة :

مجلس الولاية الأولى:

1- الطاهر الزبيري

2- محمد الصالح يحياوي

3- عمار ملاح

4- أمرارد مصطفى

5- محفوظ إسماعيل

مجلس الولاية الثانية:

1- الرائد العربي برجم

2- بلوصيف رابح

مجلس الولاية الثالثة:

1- السعيد يازوران باسمه وباسم

2- العقيد أكلي محند أو لحاج

3- الرواد: صديقي الطيب وفاضل أحمد المعروف حميمي

4- حسن محيوز

5- محمد واعلي

مجلس الولاية الرابعة:

1- أحمد بن الشريف

2- لخضر بورقعة

3- يوسف بن خروف

4- بوسماحة محمد

5- خطيب حسان

مجلس الولاية الخامسة:

1- بوحجر حدو عثمان

2- قاضي بوبكر

3- عبد الوهاب ملايي إبراهيم

4- بوجنان عباس

مجلس الولاية السادسة:

1- محمد شعباني

2- محمد أروينه

3- عمر صخري

4- الشريف خير الدين

5- ناصر

قيـــادة الأركـــان:

1- علي منجلي

2- قائد أحمد

3- هواري بومدين

5- سليماني سليمان

أعضاء المجلس الوطني للثورة:

1- أحمد بن بلة

2- فرحات عباس

3- خيضر محمد

4- فرنسيس أحمد

5- بومنجل أحمد

6- بن عله الحاج

7- بيطاط رابح توكيل خيضر محمد

8-محمدي السعيد

عمار ملاح، وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية في الأوراس–الناحية الثالثة–، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص ص 229–231

ملحق (16)

أعمال الحكومة المؤقتة في دورة طرابلس 27ماي–07 جوان 1962م

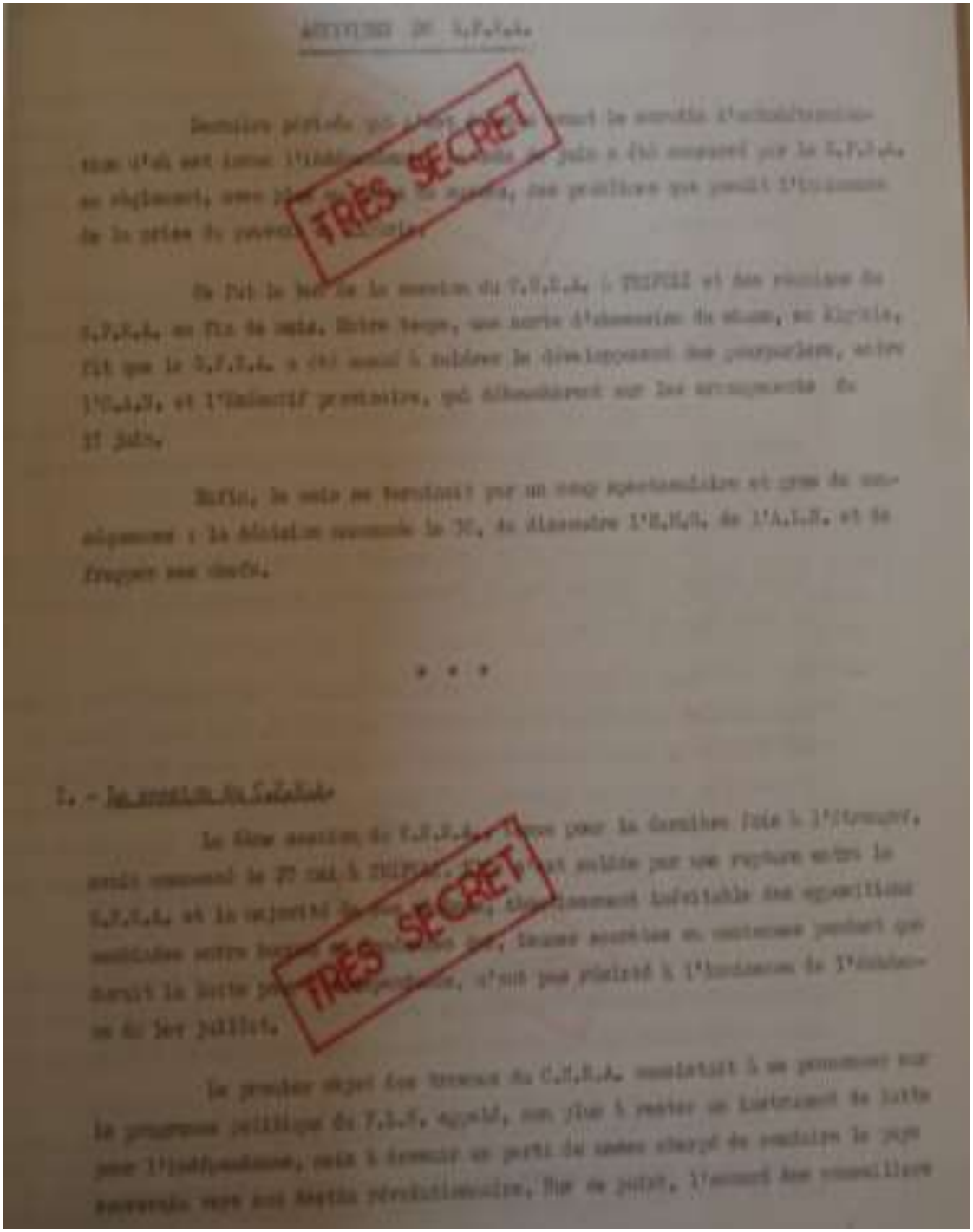

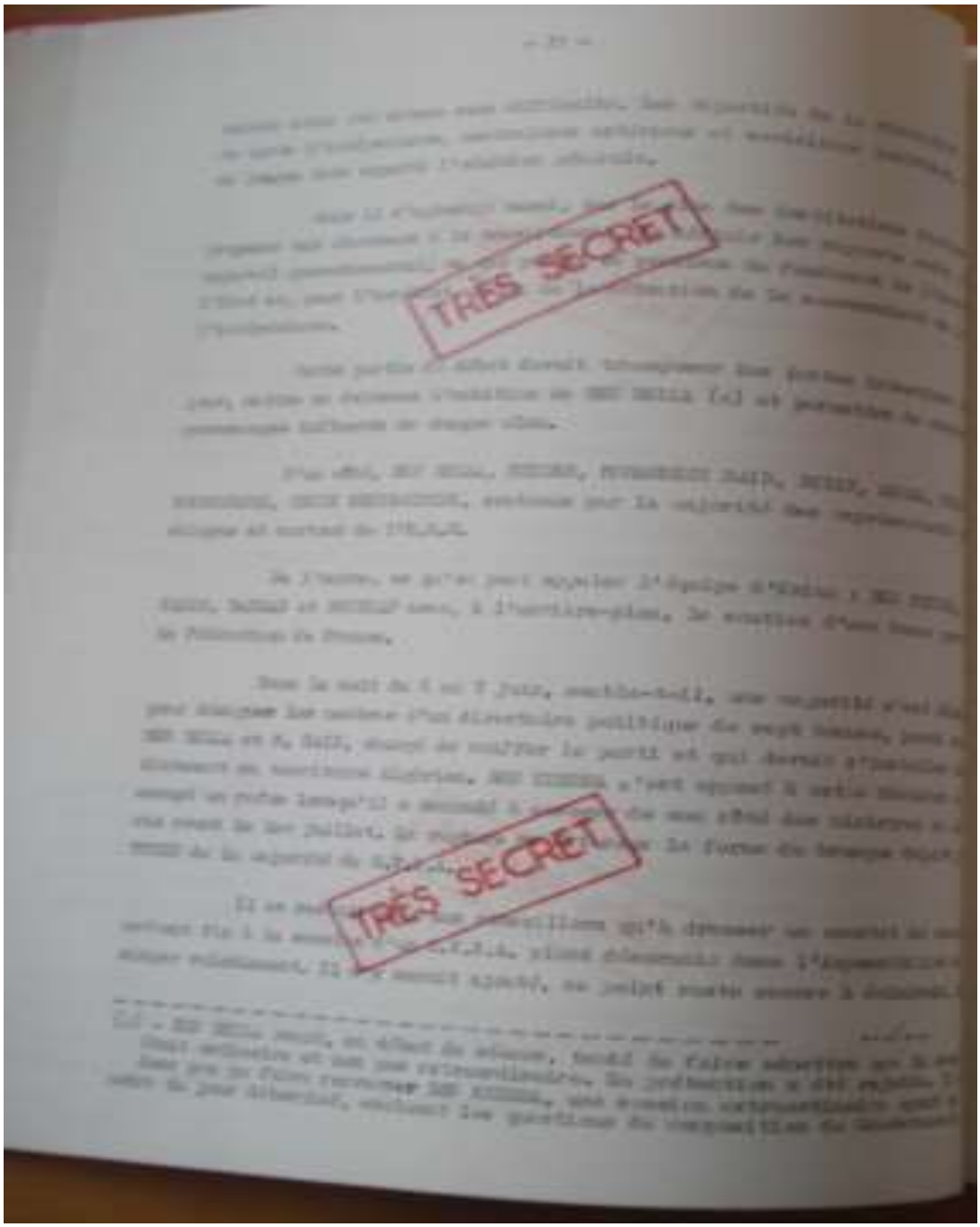
TRÈS SECRET
TRÈS SECRET

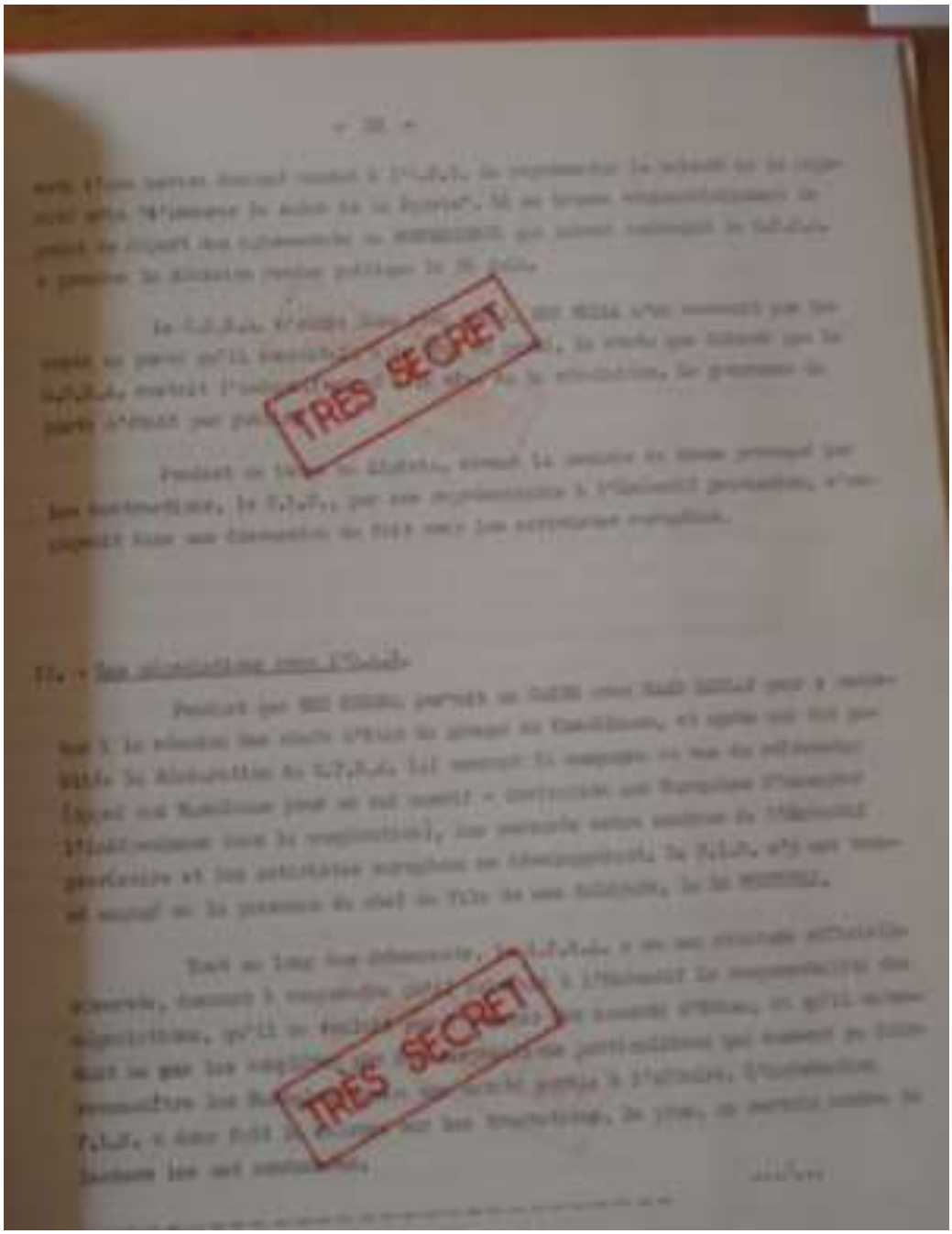
TRÈS SECRET
TRÈS SECRET

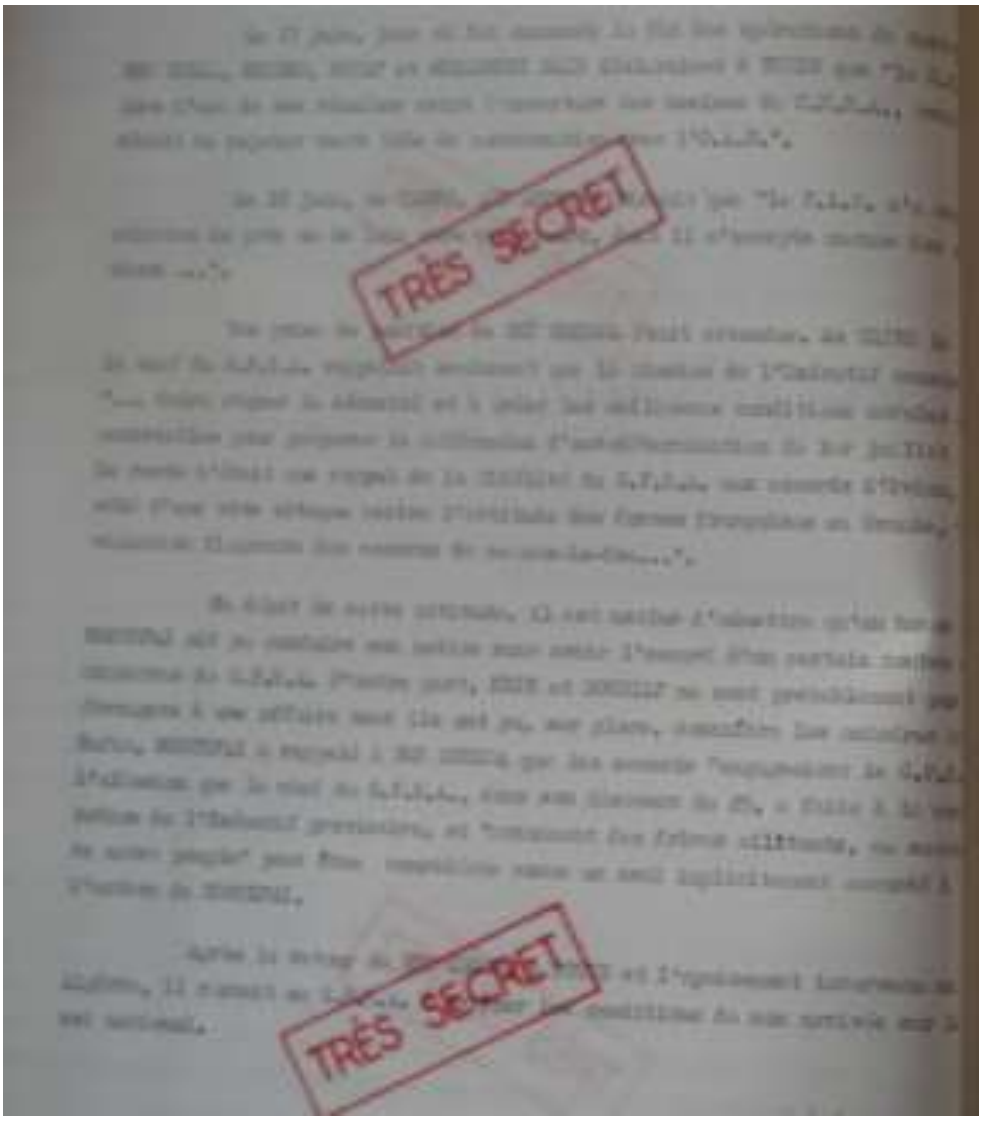
TRÈS SECRET
TRÈS SECRET

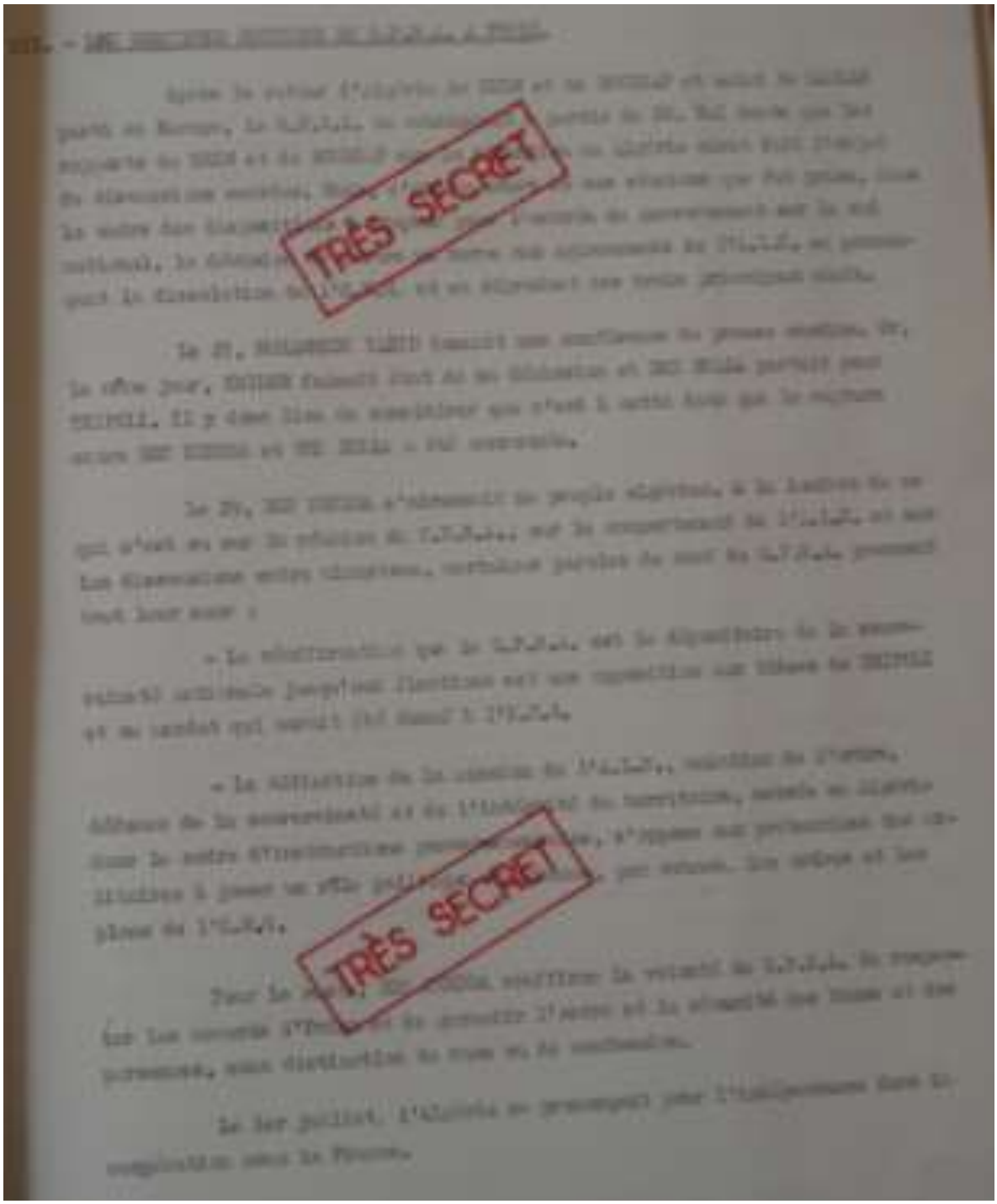
TRÈS SECRET
TRÈS SECRET

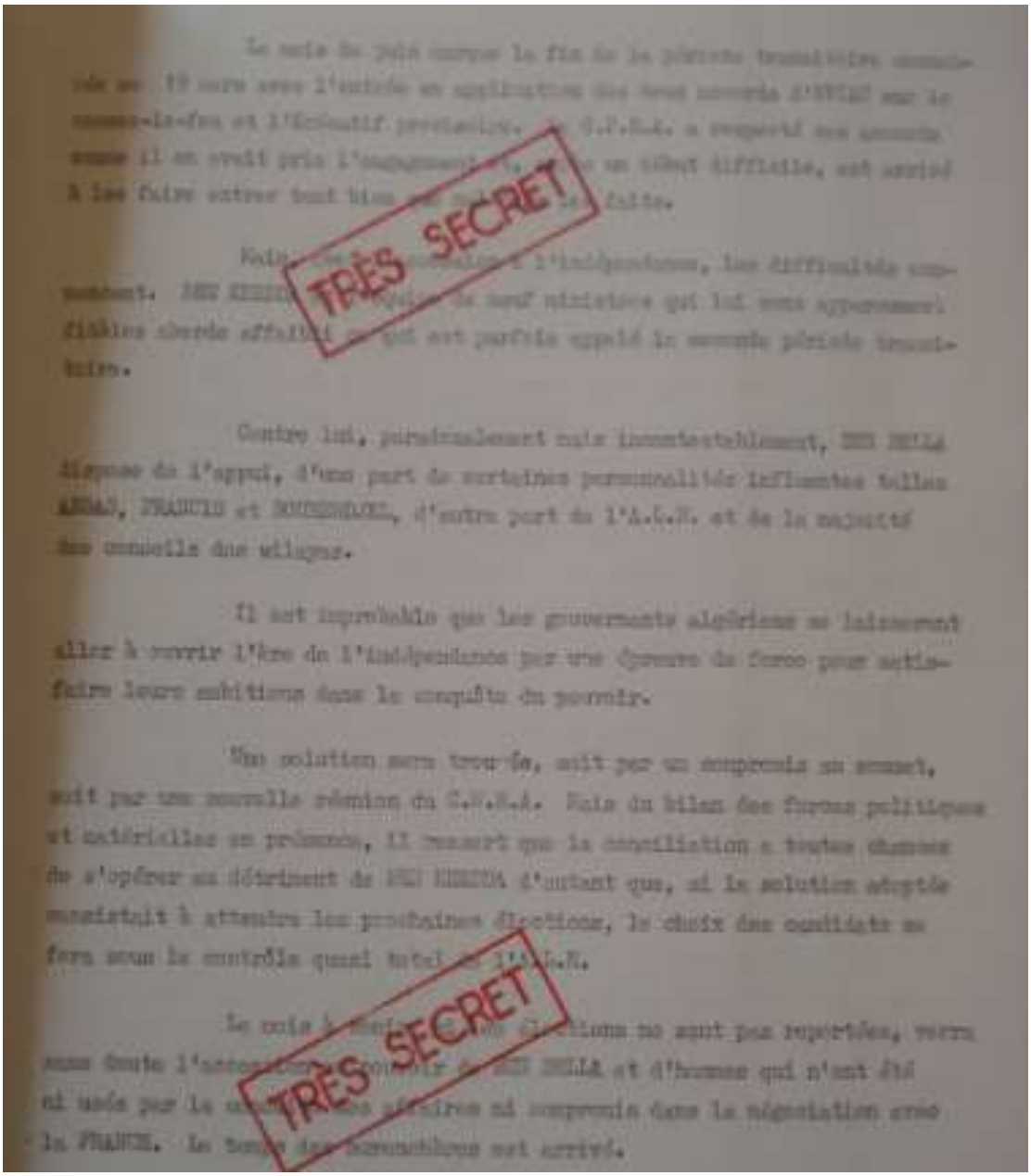

– Archives d'outer mer (AOM)93/4408 Rapport mensuel d'information sur l'activité musulmane.

قائمة المصادر والمراجع

أولا- المصادر:

1- الوثائق الأرشيفية:

- نماذج من برقيات ورسائل مكتب المجلس الوطني لأعضائه * مصدر هذه الوثيقة هو: (الأرشيف الخاص للرئيس علي كافي)

**** العناوين الأصلية لهذه البرقيات:**

- برقية من مكتب المجلس الوطني للثورة إلى كل أعضائه لحضور هذا المجلس بطرابلس (ماي 1962)

- برقية خاصة بإقامة أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية (فيفري 1962)

- إشعار بضرورة توجيه كل المراسلات من طرف أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى السيد محمد بن يحيى عن مكتب هذا المجلس.

المركز الوطني للأرشيف ببئر خادم، الجزائر:

*** المركز الوطني للأرشيف والمجلس الوطني للثورة الجزائرية: دورة أوت 1957**

- محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة، دورة أوت 1957م، مقيد في علبة مصورة رقم184

- Archives d'outer mer (AOM)93/4408 Rapport mensuel d'information sur l'activité musulmane.

2- الشهادات السمعية والبصرية

- القرص المضغوط المعد من طرف وزارة المجاهدين حول تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، قسم الشهادات، ندوة تاريخية حول الذكرى الخمسين لتأسيس هيئة الأركان العامة، 2010.

3- المذكرات والكتب

- الذيب فتحي، عبد الناصر وثورة الجزائر ، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط2، 1990
- بجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون (1960 – 1961) ، ترجمة علي الخش ، ط2 ، دار الرائد ، الجزائر ، 2005
- بلحسين مبروك ، مراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر-القاهرة) 1956-1954م، تر: الصادق عماري، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- بن خدة يوسف، نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان، تر: لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر
- حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد وصالح المثلوثي، موفن للنشر، 1994.
- حربي محمد، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، ط 1، مؤسسة الأبحاث العربية للنشر، بيروت، لبنان، 1983
- دحلب سعد ، المهمة منجزة من أجل الاستقلال ، منشورات دحلب ، الجزائر ، 1986
- سلسلة التراث: النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954م، منشوراتANEP ، الجزائر، 2005.
- عباس فرحات، تشريح حرب، تر: أحمد منور، منشورات المسك، 2010
- كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 – 1962 م ، دار القصبة للنشر ، الجزائر .
- مالك رضا، الجزائر في ايفيان-تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، تر: فارس غصوب، دار الفارابي، الجزائر، ط1، 2003
- مهساس أحمد ، الحركة الثورية الوطنية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود وزارة المجاهدين، 2002.
- هارون علي، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962، تر: الصادق عماري وأمال فلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012

-يوسفي محمد ، الجزائر في ظل المسيرة النضالية" المنظمة الخاصة" ، تر: محمد الشريف بن دالي حسين ، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، 2002

ثانيا/ المراجع باللغة العربية:

- ابراهيمي عبد الحميد، في أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958-1999م ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، ط1 ، 2001

- إحدادن زهير ، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1962-1954م)، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007

- أزغيدي محمد لحسن ، مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير (1956 – 1962 م) ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائري ، 1989.

- الزبيري محمد العربي ،تاريخ الجزائر المعاصر(1962/54م)،ج2،منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999.

- الزبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول ، ط 1 ، دار البعث ، قسنطينة - الجزائر - ، 1984

- الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1962-1954 م), سلسلة المشاريع الوطنية للبحث, الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م, طبعة خاصة

- الشيخ سليمان ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن النفس ، ترجمة محمد حافظ الجمالي ، الدار المصرية اللبنانية ، ط1 ، 2003.

- الصديق محمد الصالح، صفحات من جهاد الجزائر، شركة الشهاب، الجزائر،

- العسلي بسام، جبهة التحرير الوطني ، ط3 ، دار النفائس ، الجزائر

- بارور سليمان ، محمد العربي بن مهيدي، الجزائر: دار الهدى, عين مليلة، 1989.

- بلحاج صالح، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965م، ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2006

- بلعباس محمد ، الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعاصرة للنشر، الجزائر، 2009

- بن حمودة بوعلام ، الثورة الجزائرية – ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية-، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2012

- بوالطمين جودي الأخضر ، لمحات من ثورة الجزائر كما شاهدتها و قرأت عنها ، ط 1 ، دار الشعب للطباعة و النشر ، قسنطينة ، الجزائر

- بوحوش عمار ، التاريخ السياسي من البداية لغاية 1962 م ، ط1 ، دار الغرب الاسلامي ، 1998.

- بورغدة رمضان، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1962-1958م) سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحوث والدراسات، 2021

- بوعزيز يحي ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين ، ط1 ، دار البعث ، الجزائر قسنطينة ، 1980.

- بوعزيز يحيى ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية.

- بومالي أحسن، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954 – 1956م) ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر.

- حميد عبد القادر ، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة ، منشورات الشهاب ، باتنة ، 2003.

- حميدي أحمد ، الثورة الجزائرية و الإعلام ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1995 .

- زبيخة زيدان، جبهة التحرير الوطني جذور أزمة، دار الهدى، الجزائر، 2009

- زغدود علي، ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، وحدة الطباعة الرويبة ANEP، الجزائر، 2004

- زوزو عبد الحميد، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة- مؤسسات ومواثيق-، ط1، دار هومة، الجزائر، 2005.

- زوزو عبد الحميد، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر، 2005

- سعد الله أبو القاسم ، تاريخ الحركة الوطنية، ج 3، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، سنة،

- صدقي محمد، الطرق و الوسائل السرية لإمداد الثورة الجزائرية بالسلاح ، ترجمة : أحمد الخطيب ، دار الشهاب ، باتنة - الجزائر، 1986

- ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والإداري للثورة (1962/54م)، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1: 2013.

- عباس محمد ، ثوار عظماء ، ط 1 ، حسين داي - الجزائر - ،

- غربي الغالي، فرنسا و الثورة الجزائرية (1954 – 1956 م) دراسة في السياسة و الممارسات ، دار غرناطة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009.

- فاضلي إدريس، حزب جبهة التحرير الوطني عنوان ثورة ودليل دولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004

- فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين ، دار العلوم للنشر ، الجزائر، 2002.

- قداش محفوظ. تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، تر: أمحمد ابن البار، دار الأمة، الجزائر، 2011،

- قليل عمار، ملحمة الجزائر ،ج1،دار البعث، قسنطينة،ط1: 1991.

- لونيسي ابراهيم، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000

- مقلاتي عبد الله : المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية و نصوصها الأساسية 1954م – 1962م ، دار المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2012

- ملاح عمار، قادة جيش التحرير الولاية الأولى، دار الهدى، الجزائر، 2012

- ملاح عمار، وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية في الأوراس-الناحية الثالثة-، دار الهدى، الجزائر، 2003

- نايت بلقاسم مولود قاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر, الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الطبعة 2، الجزائر

- هشماوي مصطفى ، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر – دراسة-، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، دار هومة، الجزائر.

ثالثا/ المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

- Ben youcef Benkhada, Aban . Ben mhidi, *ED.Dahlab, Alger*, 2000

- Benjamin Stora, Histoire de la gaerre d'alger.

- Benjaminine Stora, 20Aout1955.Recit Historique, *Ed.Dar Alabhat, Alger*.

- Benjaminne Stora. Histoir de l'algerie de puit l'independance1888-1962.Paris la decovert. Alger. 2007.

- BenYoucef Ben Khedda, L'Algérie à L'indépendance. La crise de 1962. ALGER, Édition DHLEB,1997.

- Cartier Raymond. La Deuxieme Guerre. tom *2. ED .L'arousse* – France.1965.

- Ferhat Abas.Autopsie de geurre. Paris, 1980.

[1] Glaude colot et Jean Robert Henri, Le Mouvment National Allgerien Texetes 1912-1954, *2eme Edition O .P.U et lannon- Paris* , 1981.

- Harbi et Gilbert Mennier، LE FLN Documents et Histoire 1954-1962 ،Casbah edition، Alger، 2012.

- Mohammed Teguia, L'algerie en geurre1954-1962, *ED.OPU, Alger*, 2007

- Mohammeed Harbi, Les archives de la revolution algerienne. Edition jeunes Afriques, Paris, 1981

- Poul Emille Parassien , La Crise Algerien , *Ed Cerf- Paris* ,1982.

- Saad Dahlab .Pour l'independance de l'algerie, *Ed Dahlab, Alger*, 1990.

- Saad Dahlab.Mission Accompli pour l'indepandance de l'algerie .*ED. Dahlab. Alger1990*.

- TEGUIA Mohamed, L'ALGERIE EN GUERRE, Office des publications Universitaires, 2007.

- Yvers, CORRIERE, **LA GUERRE D'ALGERIE**, tome 2, le temp de lioperd edition rahma.alger, 1992.

- Yves Couriere, Histoir de la geurre d'algeries, Les Temps Des Leoparrds

رابعا/ المقالات باللغة الأجنبية

- La réunion du CNRA du Caire, l'anti-congrès de la Soummam, El Watan, 20 août 2017.

- LA DÉLÉGATION DU F.L.N. A L'O.N.U. gagne Tripoli, où se préparerait une réunion plénière fa cadres de la rébellion, *le Monde, 1959*

- Philipe Herreman, Le Conseil national de la révolution algérienne examinerait prochainement les perspectives de négociations, in le Monde, 26 janvier 1961.

خامسا/ المقالات والمجلات بالعربية:

أ / المقالات :

- الحكومة المؤقتة (ملف خاص ، مجلة الذاكرة ، السنة الثانية ، العدد الثالث ، 1995م ، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد

- العياشي علي، الذكرى الثلاثين لمؤتمر الصومام، مجلة أول نوفمبر، العدد 78، 1986

- أوسليم عبد الوهاب، مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس ماي-جوان 1962 الأسباب، المجريات، القرارات، جامعة تيارت، الجزائر

- بلعاليا ميلود، خلافات قادة الثورة في اجتماع طرابلس 27 ماي-7 جوان 1962 "تحديد الأسباب وقراءة إستراتيجية الاستقلال السياسي"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 10، 2018

- بلفردي جمال ، "زيغود يوسف والتخطيط الثوري لمنطقة الشمال القسنطيني (1956/1955م)"،مجلة البحوث والدراسات ،العدد24،السنة 14، صيف 2017.

- بلفردي جمال، علاقة جيش التحرير على الحدود الشرقية والغربية بهيئات الثورة الأخرى وبالزعماء التاريخيين، مجلة المصادر، العدد 21

- بليل محمد، المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960-1962م على ضوء وثائق أرشيفية، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 9، العدد 1، 2018

- بوحموم محمد، تطور مبدأ الأولويات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية بين سنتي 1946-1962م، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 6، 2018.

- بوضربة أحمد ،"صدى هجومات 20أوت 1955م بالشمال القسنطيني من خلال جريدة صدى الجزائر الكولونيالية"، مجلة الحوار المتوسطي،العدد1

- توامي مريم ، تطور جيش التحرير الوطني الجزائري 1954-1956م، جامعة الجزائر .

- جبلي طاهر ،" مسألة الإجماع حول مقررات الصومام"، جريدة المجاهد، العدد2126، 2000.

- حليلي بن شرقي، تطور التيار الاستقلالي في الجزائر بعد مجازر 08 ماي 1945، قراءة في الخلفيات والأبعاد، مجلة عصور جديدة، العدد 9، 2013

- رياض بودلاعة، القيم الديمقراطية في المجلس الوطني للثورة 1956-1962، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 2، المجلد 1.

- سالمي مختار، اغتيال عبان رمضان وجه من وجوه الصراع على السلطة في مؤسسات الثورة الجزائرية، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد 15، 2018.

- سعاد بولجويجة، جهود الحكومة المؤقتة الجزائرية لتدويل القضية الجزائرية في الهيئة الأممية خلال الدورتين 13 و 14 لجمعية العامة (سبتمبر 1958-ديسمبر 1959)، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية،

- سعاد يمينة شبوط : حركة انتصار الحريات الديمقراطية 1945-1954 من الأزمة إلى القطيعة،مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية .

- سعيداني لخضر، التطور السياسي والعسكري للثورة (التحديات والمؤسسات) 1956-1962م، مجلة القرطاس للدراسات الفكرية والحضارية، المجلد 7، العدد 2، 2020.

- سعيدوني بشير ،" مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م- ظروف انعقاده وانعكاساته المختلفة على مسار الثورة الجزائرية "، مجلة الدراسات الإفريقية ، العدد6.

- سيد علي أحمد مسعود، موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من بعض قضايا الثورة في الداخل، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 5، 2017.

- شبوب محمد، صفحات من مسار الثورة-اجتماع العقداء العشر نموذجا، عصور، العدد 2، المجلد، 11

- شتواح حكيمة، الاجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس وأزمة صائفة 1962، Revue d'Etudes Sur l'Algérie et le Monde،العدد 5، المجلد 2

- شويحات مريم، الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة 1960-1962، مجلة قضايا تاريخية، العدد 1، 2016

- طاعة سعد، لمحة تاريخية عن نشاط الحكومة المؤقتة الجزائرية من خلال بعض المراجع الجزائرية، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 9، 2014

-علي حسين كافي ، يوم 20 أوت 1955م (أسبابه و نتائجه) ، مجلة الذاكرة ، المتحف الوطني للمجاهد ، السنة الثانية ، العدد الثالث ، 1995.

- عمار هلال، الحركة الوطنية بين العمل السياسي والفعل الثوري 1947-1954، مجلة الذاكرة، السنة 2، العدد 3، خريف 1995

- قدرارة شايب : تحولات الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1954م، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد أ ،العدد 30 ، ديسمبر 2008

- لباز الطيب، مجلة دراسات تاريخية، المجلد التاسع، العدد الأول، سبتمبر 2021

- مصطفى هشماوي ، مجلة أول نوفمبر " تحديات مؤتمر الصومام" ، العدد 164

- يحياوي جمال، الظروف المحلية و الدولية لانعقاد مؤتمر الصومام ، مجلة المصادر_، العدد الخامس، وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2001.

ب / الجرائد

- جريدة المجاهد ، العدد 11، الجزائر

- جريدة المجاهد، الجزء الرابع، الجزائر، 1961.

سادسا/ الرسائل الجامعية:

- بودرهم فاطمة ،حزب جبهة التحرير الوطني – دراسة سياسية تاريخية اجتماعية مقارنة(1950/1964م)، مذكرة ماجيستير ،جامعة الجزائر 1994.

- خيثر عبد النور، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962م، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.

- سالمي مختار ، إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية (1954-1962)- أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2019

- سيد علي أحمد مسعود، قضايا ومسائل في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959-1962، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2010
- شبوب محمد، اجتماع العقداء العشر (11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959م) ظروفه و أسبابه و انعكاساته على مسار الثورة ، مذكرة ماجيستير ، جامعة وهران، 2010
- شلبي أمال ، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1956/54م)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006.
- قريري سليمان، تطور الإتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940م/1954م، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.
- قشار عطا الله، إنشاء الحكومة المؤقتة الجزائرية و دورها في العمل الدبلوماسي ، مذكرة ماجيستير، قسم التاريخ ، كلية العلوم الانسانية ، جامعة الجزائر ،2001
- مسعودي رجاء، الثورة بين مؤتمر القاهرة والحكومة المؤقتة أوت 1957- سبتمبر 1958، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر2، 2011
- مقلاتي عبد الله ، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة دوكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008
- منغور أحمد، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006
- ميلودي سهام : علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني ، مذكرة ماجستير ، جامعة وهران ، 2010-2011

سابعا: القواميس والموسوعات

- تميم آسيا، الشخصيات الجزائرية (100 شخصية) دار المسك ، الجزائر ، 2008
- شرفي عاشور، معلمة الجزائر (القاموس الموسوعي) ، دار القصبة ، 2009
- مرتاض عبد المالك ، دليل مصطلحات الثورة الجزائرية (1954 – 1962م) المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954م ، وهران ، 2001.

- موسوعة أعلام الجزائر (1962-1954م) :منشورات المركز الوطني و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م ، الجزائر ، 2008.
- نويهض عادل، معجم أعلام الجزائر من عصر الإسلام حتى العصر الحاضر، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، لبنان، ط2، 1980.

فهرس المحتويات

إهـــــــــــــــداء
شكـــــــــر وتقـــــدير

قائمة المختصرات

ملخص

مقدمة.....(أ)

مدخل: واقع الحركة الوطنية 1945-1954م..... 12

1- نشاط الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية (1945م) 13

2-خريطة الحركة الوطنية ونشاطها بعد 1945 16

2-1-الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري 16

2-2-جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 17

2-3-الحزب الشيوعي الجزائري 20

2-4-حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية..... 22

3- لمحة عن التحضيرات الأخيرة لاندلاع الثورة التحريرية..... 28

الفصل الأول: الأوضاع العامة للثورة التحريرية قبل انعقاد مؤتمر الصومام (1956/1954م)..... 36

1- الوضع التنظيمي للثورة 38

2 – الوضع السياسي للثورة..... 45

3- الوضع الاجتماعي والاقتصادي للثورة 55

4- الوضع الحضاري للثورة 58

5- هجومات 20 أوت 1955..... 59

الفصل الثاني: مؤتمر الصومام وتأسيس أول مجلس وطني للثورة الجزائرية 1956 م..... 68

المبحث الأول: انعقاد مؤتمر الصومام 69

1-1 ظروف انعقاده 69

فهرس المحتويات

2-1 الإعداد للمؤتمر وجدلية اختيار المكان.....72

3-1-أطراف جلسات المؤتمر وجدول أعماله 74

4-1- قرارات المؤتمر.....76

2- صدى مقرارات الصومام داخليا وخارجيا 77

المبحث الثاني: تأسيس أول مجلس وطني للثورة التحريرية الجزائرية.....84

1 – تشكيل أول مجلس وطني للثورة الجزائرية 84

2- أصل تسمية المجلس الوطني للثورة الجزائرية.....91

3- القانون الأساسي للمجلس الوطني للثورة 92

3-1- اختصاصات المجلس الوطني للثورة الجزائرية.....92

3-2 دورات المجلس الوطني للثورة.....93

4- القانون الداخلي للمجلس الوطني للثورة.....95

4-1 النظام الداخلي.....95

4- 2- مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية 95

5- القانون الداخلي للمجلس الوطني للثورة 96

الفصل الثالث: اجتماعات المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1957-1962 م 102

المبحث الأول: اجتماعات المجلس الوطني للثورة الجزائرية قبل المفاوضات....103

1. اجتماع القاهرة (réunion de Cairo) 20-28 أوت 1957 م 103

1. 1. الأوضاع السائدة قبل انعقاد الاجتماع.....103

1. 2. سير أعمال الاجتماع.....104

2. اجتماع طرابلس (réunion de Tripoli) الأول 16 ديسمبر 1959م- 18 جانفي 1960م.....109

2. 1. الأوضاع السائدة قبل انعقاد الاجتماع.....109

2. 1. 1. أزمة الحكومة المؤقتة الجزائرية.....110

2. 1. 2. اجتماع العقداء العشر (11 أوت 1959م-16 ديسمبر 1960م) 111

فهرس المحتويات

2. 2. سير أعمال الاجتماع 113

المبحث الثاني: اجتماعات المجلس الوطني للثورة إبان المفاوضات: 115

3. اجتماع طرابلس (réunion de Tripoli) الثاني 9 – 27 أوت 1961م 115

3. 1. الأوضاع السائدة قبل انعقاد الاجتماع 115

3. 2. سير أعمال الدورة 118

4. اجتماع طرابلس 22-27 فيفري 1962م (الدورة الاستثنائية) 121

4. 1. جدول أعمال الدورة الاستثنائية ومنظميها 123

5. اجتماع طرابلس 25 ماي- 07 جوان 1962م (الدورة المعلقة) 127

5. 1. الأوضاع السائدة قبل انعقاد الاجتماع 127

5. 2. الإعدادات لعقد المؤتمر 128

5 . 3. مجريات الاجتماع 130

الفصل الرابع: علاقة المجلس الوطني للثورة بالمؤسسات الأخرى 137

المبحث الأول: علاقة المجلس الوطني للثورة بلجنة التنسيق و التنفيذ 138

1. تركيبة أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ 142

2. الاختلاف في القرارات (هل تغيرت صلاحياتها بعد دورة 1957م) 147

المبحث الثاني : علاقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالحكومة المؤقتة 148

1. ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة 149

2. علاقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالحكومة المؤقتة عبر مختلف تشكيلاتها 152

2. 1. حادثة محمد لعموري الانقلابية نوفمبر 1958م 156

2. 2. مشكلة تذمر قادة الداخل من سياسة الحكومة المؤقتة 157

2. 3. حادثة مقتل عميرة بن علاوة 158

المبحث الثالث : علاقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بهيئة الأركان العامة 160

1. أهداف تأسيس هيئة الأركان العامة 161

2. خلفيات الصراع 163

فهرس المحتويات

3. أسباب الصراع 165

4. موقف هيئة الأركان من الصراع 167

5. قراءة في مذكرة استقالة هيئة الأركان 167

6. موقف هيئة الأركان والحكومة المؤقتة من وقف إطلاق النار 169

الفصل الخامس: تقييم قرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية 175

المبحث الأول: نتائج المجلس الوطني للثورة قبل مرحلة المفاوضات 176

1. اجتماع القاهرة 20-27 أوت 1957م 176

2. قرارات اجتماع طرابلس الأول (1959-12-16 إلى 1961-01-18) 178

المبحث الثاني: نتائج اجتماعات المجلس الوطني للثورة إبان مرحلة المفاوضات 182

3. قرارات اجتماع طرابلس الثاني 20-27 أوت 1961م 182

4. قرارات اجتماع طرابلس الثالث 22-27 فيفري 1962م (الدورة الاستثنائية) 184

5. قرارات اجتماع طرابلس الرابع 25 ماي-7 جوان 1962م (الدورة المعلقة) 185

المبحث الثالث: قراءة في قرارات المجلس الوطني للثورة 194

1. دورة القاهرة 1957م 194

2. دورة طرابلس الأولى 1959-1960م والثانية أوت 1961 م 200

3. دورة فيفري 1962 204

4. دورة طرابلس الأخيرة ماي-جوان 1962م 207

خاتمة 211

ملاحق 214

قائمة المصادر والمراجع 271

فهرس المحتويات 283

الملخص

تهدف هذه الدراسة التاريخية للخوض في حيثيات مؤسسة قيادية ثورية ألا وهي المجلس الوطني للثورة وما انبثق عنها من قرارات ونتائج. هذه المؤسسة حرصت على أدائها التشريعي والتنظيمي طيلة مسيرة الثورة التحريرية خاصة بعد 1956 إلى 1962، والتي كانت بالطبع تمارسها وفقا لما كانت تمليه مواثيق جبهة التحرير الوطني عليها و تصبو إلى تحقيقه منها، سواء على المستويين الداخلي و الخارجي أو على الصعيدين السياسي و العسكري ، إلا أن المؤسسة -محل الدراسة- عرفت العديد من التحديات في ذات الفترة كادت أن تحد من نشاطها أو أن تنعكس بالسلب على مسار المشروع الثوري وهذا التمسناه من خلال لقاءاتها الدورية في كل من القاهرة وطرابلس خاصة بعدما تدعّمت بالهيئتين السياسية والعسكرية اللتين ظهرتا لما تقتضيه المراحل المتقدمة من نضال جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير إبان الثورة ، إلا أن ظهور اختلافات وتوجهات إيديولوجية بين مُسيّريها وأعضائها جعلها تقع في مواقف محرجة. لولا بعض أعضاء المجلس الوطني للثورة ومساعيهم الوحدوية وجهودهم الشخصية التي استطاعت رص الصفوف وفضّلت مواصلة النضال عن طريق تكثيف الاتصالات واللقاءات فيما بينهم أو مع الطرف الفرنسي لتحقيق الغاية القصوى ألا وهي الاستقلال.

الكلمات المفتاحية:

المجلس الوطني للثورة، دورات القاهرة وطرابلس، الهيئات القيادية السياسية والعسكرية، الاتجاهات الأيديولوجية، القرارات والنتائج.

Résumé

Cette étude historique vise à approfondir les mérites d'une institution dirigeante révolutionnaire, le Conseil National de la Révolution, et les décisions et résultats qui

en ont émergé. Cette institution a tenu à exercer son rôle législatif et organisationnel tout au long du déroulement de la révolution de libération, surtout après 1956-1962, qui, bien entendu, s'est pratiquée conformément à ce que dictaient les chartes du Front de libération nationale et aspirait à réaliser d'eux, tant au niveau interne qu'externe ou au niveau politique et militaire sauf que l'institution - objet de l'étude - a connu de nombreux défis dans la même période qui ont presque limité son activité ou se sont répercutés négativement sur le cours de la révolution projet et c'est ce que nous avons cherché à travers ses réunions périodiques au Caire et à Tripoli, surtout après qu'il a été soutenu par les organes politiques et militaires qui ont émergé en raison des exigences des étapes avancées de la lutte du Front de libération nationale et de l'Armée de libération pendant le révolution, cependant, l'émergence de divergences idéologiques et de tendances entre ses dirigeants et ses membres l'a fait tomber dans des situations embarrassantes. N'eut été de certains membres du Conseil national de la Révolution et de leurs efforts unitaires et personnels qui ont pu resserrer les rangs et ont préféré poursuivre la lutte en intensifiant les contacts et les rencontres entre eux ou avec la partie française pour atteindre le but ultime, qui est l'indépendance.

Mots clés:

Conseil National de la Révolution, Sessions du Caire et de Tripoli, Institutions dirigeantes politiques et militaires, Tendances idéologiques, Décisions et résultats.